الثقافة الجديدة



226-227

إهـــــداء2006

الدكتور / محمود أمين العالم

القاهرة



الثقافة الجديدة

مجلة شهرية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي

226-227

العدد 12 السنة 37 تشرين الاول 1990
العدد 1 السنة 38 تشرين الثاني 1990

فهرست

■ موقفنا:

■ نحو المؤتمر الخامس لحزبنا آراء ومناقشات

■ ابحاث

■ قضايا راهنة

■ مقتطفات ومعالجات

■ بيانات

■ أدب وفن

لوحتا الغلاف لعباس عبد كاظم ــ فنان عراقي يعيش في المنفى



لكي لا تمر جرائم حكام اسرائيل دون عقاب!

أقدم حكام اسرائيل الصهاينة على ارتكاب جريمة جديدة ضد الجماهير الفلسطينية العزلاء في بيت المقدس، في خطوة تصعيدية للتدليل على استعدادهم واصرارهم على المضي، بكل الوسائل الاجرامية، لتطبيق سياستهم العدوانية، التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية، عن طريق ابادة الشعب العربي الفلسطيني في الضفة والقطاع والقدس، أو ارغامه بالقوة على ترك وطنه باللجوء إلى جرائم القتل بالجملة وتصعيد الارهاب الشامل.

وقد جاءت الجريمة الجديدة استمراراً لسلسلة الجرائم التي ارتكبها هؤلاء الحكام، وكان آخرها جريمة قتل العمال الفلسطينيين في تل الربع قرب تل ابيب.

ويستند الصهاينة في جرائمهم هذه إلى دعم الامبريالية الامريكية ومساعدتها لهم سياسياً وعسكرياً ومالياً، وتغطيتها لسياستهم ونهجهم العدواني من خلال التحالف الاستراتيجي معها.

لقد استغلت الدوائر الاسرائيلية العدوانية، لتصعيد حملتها الارهابية وارتكاب جريمتها الجديدة، الاجواء السلبية التي نجمت عن عدوان صدام حسين على الكويت وضمها، وما أدى اليه ذلك من انقسام الصف العربي الرسمي الشعبي، وحشود عسكرية ضخمة لامريكا وحليفاتها في مياه الخليج العربي وفوق اراضي الجزيرة العربية، وما

تمخض عن ذلك كله من اجواء التوتر التي تسود المنطقة واحتمالات اندلاع حريق حرب مدمرة جديدة.

وكما استفاد المجرمون الصهاينة من اشعال الحرب العراقية ـ الايرانية، وحالة التراجع التي خلقتها في الوضع العربي، لضرب المفاعل النووي ببغداد في حزيران عام ١٩٨١، واجتياح لبنان واحتلال بيروت في حزيران ١٩٨٢، يستفيدون اليوم لامرار مخططهم لتصفية الانتفاضة الفلسطينية، وعزل الشعب الفلسطيني والانفراد به، واضعاف اهتمام الرأي العام العالمي بقضيته العادلة، ليعتبرها عنصراً ثانوياً في الازمة التي تعاني منها المنطقة.

لقد عبر حزبنا، وهو يدين جريمة صدام حسين باحتلال الكويت، عن قلقه ومخاوفه من استغلال اسرائيل، بدعم من حلفائها الامريكان والاطلسيين، الوضع الذي نشأ في أعقاب ذلك.

وهو يحذر من ان جريمة بيت المقدس ما هي إلا بداية تصعيد سافر تتهيأ اسرائيل لمواصلته، لا بهدف تصفية الانتفاضة الفلسطينية الباسلة، فحسب، بل ولتحقيق مطامعها العدوانية التوسعية، مما يتطلب تعبئة الطاقات العربية كلها لادانة الجريمة وفضح المخطط الاسرائيلي التصفوي، ودعم الانتفاضة الفلسطينية الباسلة، وتأكيد حق الشعب العربي الفلسطيني في اقامة دولته الوطنية المستقلة.

وفي الظروف الراهنة، حيث تلقي الازمة في الخليج واحتمالات الانفجار العسكري بظلالها القاتمة على الوضع كله، وحيث تتصاعد الدعوات لحلها بالطرق السلمية، وحل قضايا الصراع في الشرق الاوسط كلها عن طريق المؤتمر الدولي، ينبغي تشديد النضال ضد عدوانية اسرائيل والدعم الامبريالي، وخصوصاً الامريكي، لها وضد الحشود الاجنبية في الخليج وابطال الذرائع التي تتبجح بها الدول التي ارسلت قواتها للمنطقة وذلك بانسحاب القوات العراقية من الكويت، وتعبئة كل الطاقات العربية والرسمية والشعبية، والدولية لحماية الشعب العربي الفلسطيني وتحقيق انسحاب المحتلين الصهاينة من جميع الاراضي العربية، في الضفة والقطاع والقدس والجولان وجنوب لبنان.

ان حزبنا اذ يستنكر الجريمة البشعة الجديدة ضد الشعب الفلسطيني يعرب مجدداً عن تضامنه معه، ودعمه لانتفاضته الباسلة وثقته بانتصار قضيته.

المكتب السياسي
للحزب الشيوعي العراقي
٩/ ١٠/ ١٩٩٠



بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي

الانسحاب من الكويت دون قيد أو شرط نزع للفتيل كفيل بتعبئة كل القوى لاخراج القوات الاطلسية من الخليج والاراضي العربية

عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي اواسط ايلول ۱۹۹۰ اجتماعاً مكرساً، لبحث الاوضاع التي نشأت في البلاد وفي المنطقة، في أعقاب احتلال الكويت وضمها قسراً إلى العراق بقرار من صدام حسين، ولتحديد التوجهات اللاحقة للحزب، ومراجعة مختلف الاحتمالات والعواقب التي نجمت عن الاحتلال والضم، ووضعت شعبنا العراقي ووطننا والمنطقة أمام أخطار جسيمة لم يسبق لها مثيل، نتيجة الحشد الهائل للقوات الاجنبية الامريكية والاطلسية وغيرها، في دول الخليج ومياهه، وتصاعد خطر اندلاع حرب مدمرة جديدة في المنطقة، وتهديد السلم في العالم.

وتناولت اللجنة المركزية، العوامل التي سببت هذه الأزمة الخطيرة، ومسؤولية النظام الدكتاتوري في نشوئها وتفاقمها وتفجيرها، وما ترتب عليها من اخطار ناجمة عن رغبة الولايات المتحدة، وحلفائها الاطلسيين، في استغلالها كذريعة لحشد اساطيلها وقواتها، لتعزيز هيمنتها على دول الخليج والمنطقة ككل، والتحكم بسياساتها والسيطرة على ثرواتها وفي مقدمتها النفط وتهديد أمن وسيادة البلدان العربية، وتصفية القضية الفلسطينية.

وحلل الاجتماع عناصر اللوحة السياسية المعقدة التي تكونت في العالم العربي، نتيجة مغامرة النظام الجديدة، والتي تميزت بتعمق واتساع الانقسام في الصف العربي الرسمي والشعبي، وازدياد مخاطر تفجر صدامات عربية ـ عربية منهكة.

وأعرب الاجتماع عن طموحه وأمله في ان تدرك بعض القوى الثورية والتنظيمات القومية التقدمية حقيقة الشعارات الديماغوغية لصدام حسين والاضرار التي تلحقها سياسته بمصالح شعبنا، وما ينطوي عليه موقف هذه القوى من تشجيع ضمني للنهج التدميري المغامر للدكتاتورية، ولاطماعها التوسعية، ولنهجها المتكامل الذي لا يمكن تجزئته.

وتوقفت اللجنة المركزية أمام النتائج التي نجمت عن الاجتياح، وما تبعه من حشود عسكرية اجنبية ووضع متفجر ينذر بحرب مدمرة، والحصار الدولي الشامل ضد بلادنا، وآثار ذلك على الاوضاع الاقتصادية والمعيشية لشعبنا الذي انهكته قادسية صدام الخائبة، والارهاب الدموي الشامل، والصعوبات المعاشية والغلاء الفاحش والبطالة والتضخم واستمرار النهج الشوفيني ضد الشعب الكردي.

واستعرض الاجتماع في هذا الاطار البدائل المحتملة لاخراج البلاد من هذه الازمة الخانقة، وموقع المعارضة الوطنية منها، وفاعليتها لتحقيق بديلها الديمقراطي، وما يتطلبه ذلك من أساليب كفاحية، واستعدادات سياسية وتعبوية.

وتوقف الاجتماع أمام تراجع صدام حسين المذل عن كل اهداف قادسيته المشؤومة، باعلانه الالتزام مُجدداً باتفاقية الجزائر الجائرة التي عقدها مع شاه ايران في آذار عام ١٩٧٥، على حساب المصالح الوطنية العليا، ولصالح المخططات المشبوهة التي استهدفت ضرب الحركة الوطنية الديمقراطية في البلدين وتصفية الحركة القومية للشعب الكردي.

وأكدت اللجنة المركزية، من جديد، ما سبق وأعلنه حزبنا من تحذيرات من خطر استمرار الحكم الدكتاتوري في العراق على الامن والاستقرار في المنطقة، وعلى المصالح القومية العليا للشعوب العربية والترابط الوثيق بين سياسته الداخلية المعادية للشعب والمتميزة بابشع الاساليب الدكتاتورية، وامتداداتها العربية والدولية.

وذكّرت بمساعي حزبنا، وقوى المعارضة الوطنية العراقية، لاطلاع الاوساط والمحافل العربية والدولية، رغم الصعوبات الناجمة عن التعتيم الاعلامي، على حقيقة الاوضاع التي يعيش في ظلها شعبنا، والانطلاق من ذلك في تقييم نهج صدام حسين وسياساته بغية الوصول إلى الاستنتاجات السليمة حول طبيعة الدور الذي يسعى للاضطلاع به، وما ينطوي عليه من مخاطر بحكم نزعته الاستبدادية التوسعية المغامرة، المفتقرة إلى الحدود الدنيا من الشعور بالمسؤولية ازاء مصائر الوطن والامة ومصالحهما العليا.

وأعربت اللجنة المركزية عن الاسف لان هذه التحذيرات المبنية على تحليلات دقيقة لطبيعة النظام الدكتاتوري في العراق لم تلق ما تستحقه من اهتمام من قبل الاطراف

العربية والدولية، المتعاملة مع النظام، التي استمرت في تقديم الدعم والمساندة له واوصلته إلى ما هو عليه اليوم من عنجهية واستهتار بحقوق وحريات ومصائر الشعب العراقي، وبالقانون الدولي، ومصالح شعوب المنطقة والسلم العالمي.

وأكدت اللجنة المركزية على الاسهام النشيط في الجهود المبذولة، لتمكين الحزب من النهوض بمسؤولياته في ظل الظروف الراهنة الخطيرة المنذرة باوخم العواقب، للارتقاء بالعمل الوطني المشترك للمعارضة الوطنية والقومية والاسلامية العراقية، إلى مستوى الاحداث الجسام التي تتفاعل بوتائر متسارعة، والمفتوحة على كل الاحتمالات.

وتبنى الاجتماع المواقف والتقديرات التي حددت في تصريحات المكتب السياسي منذ نشوء الازمة وتطورها.

* * *

ـ الازمة وتطوراتها

ان دخول القوات العراقية الاراضي الكويتية واحتلالها في الثاني من آب الماضي وضمها قسراً إلى العراق في الثامن منه أدى إلى نشوء وضع خطير تطور بوتائر متسارعة، ليتحول إلى ازمة حادة، تنذر باخطار جسيمة على سيادة واستقلال العراق والبلدان العربية وتهدد السلم والاستقرار في العالم.

وقد أدى الاحتلال إلى اثارة المجتمع الدولي واجماعه على ادانة النظام العراقي، ومطالبته بالانسحاب الفوري دون قيد أو شرط تطبيقاً لقرارات مجلس الامن الدولي.

وانقسم العالم العربي على نفسه، وفشلت المساعي المبذولة لبلوغ اجماع عربي يحول دون تدويل الازمة، وسحب فتيلها، باجبار المعتدي على الانسحاب دون مكافأة، واللجوء إلى طاولة المفاوضات لمعالجة القضايا الخلافية المثارة.

وسرعان ما استغلت الولايات المتحدة، وحلفاؤها الاطلسيون، الاجماع الدولي على ادانة الغزو ونتائجه، وتعثر الحل العربي، واصرار صدام حسين على مواصلة مغامرته ورفض تطبيق قرارات مجلس الامن، بتحشيد اساطيلها وقواتها في مياه الخليج، وفوق اراضي الجزيرة العربية، والتذرع، لتحقيق ذلك، بطلب حكام السعودية والدول الخليجية الأخرى.

وقد حاول النظام الدكتاتوري ان يظهر عملية الغزو والاحتلال، في بداية الأمر، وكأنها رد فعل انتقامي ضد الاوساط الكويتية الحاكمة، ارتباطاً بالدعاوى التي ساقها منذ

اثارة الازمة. ولكنه سرعان ما كشف عن حقيقة خططه المبيتة، وطابعها المغامر، باعلانه ضم الكويت إلى العراق قسراً في ٨/٨/ ١٩٩٠ باعتبارها جزءاً تاريخياً منه.

واتخذت الازمة منحى مشتداً، منذ تفجرها علناً، بتقديم مذكرة الحكومة العراقية إلى جامعة الدول العربية، في ١٥/٧/ ١٩٩٠ التي تضمنت ادعاءات ومطالب واتهامات لكل من الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة، ومن خلال التهديدات التي اطلقها الدكتاتور في خطابه في ١٧ تموز ١٩٩٠.

ان اقدام حكام بغداد الحاليين على مغامرتهم باحتلال الكويت والحاقها بالعراق لا ينطلق في حقيقة الأمر، من الذرائع والدعاوى التي جرى الاعلان عنها، بل يرتبط، بازمة النظام التي بدأت تتخذ طابعاً شمولياً اثر ايقاف الحرب العراقية ـ الايرانية، واستحالة استمرار حالة اللاسلم واللاحرب، وتحولها إلى عامل موضوعي ضاغط باتجاه تشديد الازمة وتعميقها في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولم يكن الانسياق وراء خيار الحل العسكري التوسعي، غريباً عن مفهوم هؤلاء الحكام، بل تجسيداً لكامل نهجهم ونتاجاً طبيعياً لسياستهم المعادية لمصالح الشعب ومصادرة حقوقه وحرياته الديمقراطية، واطماعهم التوسعية، واستهتارهم بقيم القانون والاعراف الدولية. وهي ذات السياسة التي تسببت في اشعال الحرب العراقية ـ الايرانية والتي تحولت إلى كارثة وطنية كبرى، دامت ثماني سنوات.

ـ عوامل الازمة

لقد تضافرت عوامل عديدة، في تشديد ازمة النظام الدكتاتوري عشية مغامرته الجديدة في الكويت.

ـ الوضع الاقتصادي:

فالوضع الاقتصادي المتردي، تفاقم، نتيجة تضاؤل موارد النفط بسبب انخفاض اسعاره عالمياً، وعجز هذه الموارد عن تلبية متطلبات التصنيع العسكري، واعادة البناء، وخدمة الديون وغيرها من المستحقات الملزمة، واضطرار النظام إلى اعادة جدولة الديون، وتعذر الايفاء بالالتزامات المترتبة على ذلك، مما أدى إلى تدهور سمعته، وتهرب الاوساط المالية، من التعامل معه، وتردد غالبية الدول الصناعية في مواصلة تقديم القروض

والتسهيلات المصرفية لتغطية استيراداته الاعتيادية والعسكرية.

وانعكس هذا الوضع المتدهور على الحياة المعاشية للمواطنين الكادحين وذوي الدخل المحدود، وشدد من الصعوبات المتزايدة التي تعاني منها في مختلف المجالات، وتعرضت خطط اعادة البناء إلى التجميد، واصطدم التصنيع العسكري بضعف الموارد المطلوبة. وفي نهاية المطاف فشلت محاولات النظام لايجاد حل سحري شامل لازمته الاقتصادية المتفاقمة، بتعذر صفقة بيع آبار مجنون الغنية بالنفط بالمبلغ المقدر لها والبالغ ١٨٥ مليار دولار.

ـ الوضع السياسي:

وقد ترافقت مظاهر الازمة الاقتصادية، وانحدار البلاد إلى شفا الافلاس، مع استمرار تدهور الوضع السياسي، نتيجة ايغال الدكتاتورية في نهج الارهاب الدموي الشامل، وتصفية الحياة السياسية من أبسط مظاهر الحرية، وحقوق الانسان، ومواصلة حرب الابادة في كردستان، والامعان في تكريس حكم الدكتاتور الفرد، المطلق الصلاحية.

ومع رياح التجديد والديمقراطية والتعددية، ودولة القانون التي هبت في العالم وفرضت على عدد من البلدان العربية منطقها، بما في ذلك حلفاء النظام في مجلس التعاون العربي، دخل صدام حسين في دوامة البحث عن مخرج، واطلق، تحت تأثير وضغط هذا الوضع الجديد، الوعود بنقل البلاد إلى الحياة السياسية الدستورية الديمقراطية، ذات التعددية الحزبية. وصاحبت هذه الوعود، قرارات «العفو» المتكررة، والدعوات إلى الحوار والمصالحة، والعديد من محاولات «التنفيس».

وتفاعلت مختلف العوامل، التي افرزتها سنوات الحرب مع ايران، ونتائجها الكارثية الاجتماعية والاقتصادية مع العزلة والادانة العالمية التي اعقبت جريمة ضرب حلبجة بالسلاح الكيمياوي، لتشديد التناقض بين قيم الديمقراطية والعدالة وحقوق الانسان التي اضطر حتى اقطاب النظام للحديث عنها، دون قصد ايجابي، واصرار صدام حسين على تكريس سلطته الدكتاتورية المطلقة. ونمت في الحياة السياسية بوادر التمرد واعلان السخط وتجاوز عقدة الخوف، والصراع بين مراكز القوى واجهزة القمع المتعددة، وتحت تأثير فقدان الثقة والخوف على المستقبل التي رافقت التصفيات الواسعة بين قادة وضباط وحملة انواط الشجاعة وأوسمة «القادسية» المقربين، وافراد الحاشية الضيقة، بتهمة ضعف الولاء، والشك وغيرها من التهم الملفقة.

ولم تنفع الاجراءات الترقيعية بشيء، كما لم تساعد بعض التدابير الداخلية والخارجية في ايقاف تدهور الوضع السياسي والاقتصادي. فعمليات تفكيك وبيع مؤسسات قطاع الدولة وحملات التبرع الالزامية لاعادة بناء الفاو، والتقشف والتدابير الاخرى لم تعالج أي جانب من جوانب الوضع المالي والاقتصادي المتأزم.

ومغامرة التدخل في لبنان باءت بالفشل، وسببت للنظام المزيد من العزلة، بل والتناقض حتى مع حلفائه في مجلس التعاون العربي الرباعي، وراوح المجلس ذاته في مكانه، واصطدمت مشاريعه المشتركة بالخزائن الخاوية لاعضائه. ولم ينفع «الاقتدار» العسكري لصدام حسين في تحقيق طموحه بفرض زعامته للمجلس، كمدخل لبسط زعامته على العالم العربي، لوجود مصر وثقلها وعودتها إلى الجامعة العربية من جانب، ولعجزه، تحت عبء المديونية ونفقات التصنيع العسكري الباهظة وغيرها، عن رشوة اعضاء المجلس لتحقيق هذه الزعامة.

ـ الجيش والتسلح

ولعب جيش المليون المدجج باحدث التكنولوجيات العسكرية، والاسلحة الكيمياوية والجرثومية الفتاكة، دوراً حاسماً في تعميق تناقضات النظام وتشديدها سياسياً واقتصادياً.

فمن جانب شكلت النفقات الهائلة لادامة جاهزية القوات المسلحة، وتأمين متطلباتها بما في ذلك الميزانية المفتوحة للتصنيع العسكري على حساب القطاعات الأخرى، عاملاً عجل في تدهور الوضع الاقتصادي، وزاد من حاجة النظام المستمرة لموارد مالية جديدة وبارقام فلكية، هي فوق طاقة موارد البلاد حتى في ظل ظروف اعتيادية وعلى مدى طويل.

ومن جانب آخر طال انتظار مئات الالاف من المجندين الذي قضوا سنوات الحرب الثمان في خنادق القتال بعيداً عن عوائلهم وعن الحياة الاجتماعية الطبيعية. ولكن التسريح الذي شمل اعداداً كبيرة من هؤلاء دفعهم إلى حياة البطالة والتسكع، بسبب اختناق سوق العمالة وانعدام فرص عمالة جديدة، نتيجة الازمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد.

ولكن الجانب الأهم في وضع هذه المؤسسة الخطيرة، تمثل في انتظارها، بعد «المأثرة» التي قامت بها أثناء الحرب، دوراً ملموساً في الحياة السياسية للبلاد وقيادتها،

وقد دفعت هذه الجوانب المترابطة في حياة الجيش والقوات المسلحة صدام حسين للتفكير باتجاهين:

أولاً: «تنظيفها» باستمرار عبر التصفيات الجسدية، والاحالات على التقاعد، وتجديد قيادتها، وضمان عدم استقرار تشكيلاتها ومواقعها وغيرها من التدابير الاحترازية.

ثانياً: مشاغلتها على الدوام، وتصريف اهتمامها بمحنة الشعب والوطن المبتلى بالدكتاتورية، سواء باشراكها في حروب النظام الداخلية ضد قطاعات من الشعب أو مناطق من الوطن، كما حصل في كردستان والاهوار، أو في افتعال عدو خارجي. اذ لم تكد تنتهي كما هو معروف، الحرب العراقية ـ الايرانية، حتى بدأت حرب الابادة الكيمياوية الشاملة ضد جماهير الشعب الكردي في كردستان في الشمال وقوى المعارضة في الاهوار في الجنوب، وبعدها فتحت معركة لبنان لدعم ميشيل عون. ولم تمض إلا فترة قليلة من الهدنة السياسية العربية ـ العربية، حتى بدأ التهديد بابادة نصف اسرائيل، اذا شرعت بالعدوان على أي قطر عربي. وانتهت سلسلة معارك النظام باحتلال الكويت وضمها، واثارة الازمة الراهنة بكل ما تنطوي عليه من عواقب وخيمة واخطار جسام.

ـ محاور متناقضة

ولا يمكن ان تتكامل ملامح اللوحة التي كانت قد تكونت عشية غزو الكويت واحتلالها دون تحديد مواقع العديد من العناصر الأخرى في هذه اللوحة. فالعالم العربي انقسم إلى ثلاثة محاور رئيسية، لم تخلِ كل منها من تناقضاتها الخاصة، كما شكلت كل منها وحدة، ان لم تكن متناقضة مع أي من المحورين الآخرين أو معهما مجتمعين، في قضايا ومنطلقات أساسية، فانها لم تكن تتحرك على نفس الأرضية المشتركة التي تجمعها معاً في إطار جامعة الدول العربية. بل ان مجلس التعاون العربي بشكل خاص، لم يكن بعيداً عن خلق عناصر استقواء لاعضائه ازاء تهديدات من خارجه.

وفي هذا الاطار يبدو واضحاً التعارض، ان لم يكن التناقض، كما اظهرت ازمة الخليج الراهنة بين كل من مجلس التعاون الرباعي، والخليجي، وفيما بين اعضائها. وقد كان من بين دوافع صدام حسين الاساسية لتشكيل مجلس التعاون الرباعي، الوقوف بوجه مجلس التعاون الخليجي.

ولعب دوراً هاماً في هذه الاستقطابات السياسية الجديدة في إطار هذه المحاور وخارجها، تفكك تحالفات مرحلة الحرب العراقية ـ الايرانية، لصالح اعادة العلاقات

الخليجية ـ العربية الايرانية، ليس بمعزل عن السياسية الايرانية الجديدة ولا عن ازدياد الشعور بالقلق لدى الدوائر الحاكمة في هذه البلدان من السياسة العدوانية ـ التوسعية، لصدام حسين وتلويحه المبطن والواضح «بالاقتدار» العسكري الذي يمثله جيش المليون ونزوعه لابتزازها الدائم لادامة وسائل تحقيق اطماعه التوسعية.

واعتبر اعادة العلاقات المصرية ـ السورية خروجاً عن سياق ومنطق مجلس التعاون العربي، وفقاً لمفهوم صدام حسين لهذا المجلس وللتحالف في إطاره.

وأدى تعثر الستراتيجية الفلسطينية السلمية، واصرار الولايات المتحدة على عدم ابداء أي قدر من الاهتمام الجدي بالقضية الفلسطينية وعدم الموافقة على عقد المؤتمر الدولي واحجامها عن الضغط بأي وسيلة كانت على اسرائيل للتراجع، ولو خطوة، عن تعنتها وعدوانيتها، ومواصلة اسرائيل سياسة القمع الدموي للانتفاضة وسياسة التغيير السكاني بالاضافة إلى الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي، أدى ذلك كله، مع فشل وساطات حلفاء الولايات المتحدة العرب في الحصول على أي تنازل منها لصالح القضية الفلسطينية، إلى تعميق جو الاحباط والشعور باليأس والمهانة، والبحث عن أي مخرج من دائرة العجز، والتشبث بأي حلول خارجها.

وقد ساعدت هذه الظروف والعوامل مجتمعة على تشجيع صدام حسين وايهامه بامكان تنفيذ مغامرته باحتلال الكويت والحاقها، دون عقاب رادع من المجتمع الدولي. وسوغت له أزمة نظامه، وحاجته الفورية، لعشرات مليارات الدولارات ضماناً لتجاوز الازمة، ومنفذاً آمناً على الخليج سوغت له اللجوء إلى هذا الخيار، الذي أدى إلى انتهاك حرمة دولة عضو في الجامعة العربية وهيئة الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز، والغاء سيادتها الوطنية واستقلالها وتوليد أزمة خطيرة تنذر بعواقب وخيمة على شعبنا ووطننا، وعلى شعوب ودول المنطقة، ومصالح الامة العربية جمعاء، ومن بينها مصالح الشعب العربي الفلسطيني وقضيته العادلة، تفوق عواقب الحرب العراقية ـ الايرانية.

ـ جوانب مترابطة!

لقد انطلق حزبنا دوماً وهو يتصدى لتقييم الاوضاع التي تعيشها بلادنا في ظل الحكم المطلق لصدام حسين، من وحدة وترابط جوانب نهجه وسياسته على الاصعدة الداخلية والعربية والدولية.

وقد تجلت هذه الوحدة وهذا الترابط في كامل نهج الحكم ومواقفه وشعاراته، منذ

استيلاء الدكتاتور على السلطة وانفراده المطلق بادارة شؤون البلاد، محاطاً بزمرة ضيقة من عائلتـه وعشيرته ومريديه التي ظلت هي الأخرى دائمة التغيير نتيجة الهواجس المرضية والشك بالولاء وعبر التصفيات الدموية.

فالحكم الدكتاتوري، الاستبدادي الفردي المطلق، باساليبه ووسائله الفاشية التي قل نظيرها في عصرنا، لم يحصر تطبيق اساليبه ونهجه على شعبنا العراقي، بل جسدها في نزعتـه التـوسعية المغامرة، الموسومة باقصى المطامع الشخصية، والهوس الجنوني للتسلط والزعامة، المتحررة من أي قدر من الشعور بالمسؤولية ازاء مصائر الوطن والأمة ومصالحها العليا.

لقد ارتكب صدام حسين، باحتلاله الكويت وضمها إلى العراق قسراً، بعد حربه ضد ايران، جريمة حرب دولية، بالاضافة إلى جريمة حرب الابادة الكيمياوية التي شنها على الشعب الكردي، خلال عشر سنوات من حكمه الاستبدادي الدموي الفردي المطلق دون تجريم أو عقاب رادع.

وقد خاض هذه الحروب، للافلات من ازماته الداخلية المتفاقمة واشتداد الخناق على حكمه، وكمحاولات للبحث عن متنفس ومخرج من هذه الازمات.

ولم يتوان في كل مرة، عن التفريط بأي حقوق وطنية أو مصالح قومية لكسر طوق العزلة عن حكمه أو انقاذ كرسيه من السقوط.

ولابد في هذا السياق من الاشارة إلى الدور الذي لعبه انعدام الديمقراطية، ومصادرة حريات الشعب وحقوقه الدستورية، والممارسات الاستبدادية في غالبية البلدان العربية، في هشـاشة الوضع العربي، وفي اتاحة الفرص لحاكم فرد مثل صدام حسين لارتكاب جرائم كبرى كاشعال الحرب العراقية ـ الايرانية واجتياح الكويت، من وراء ظهر الشعب وعلى الضـد من ارادتـه، الأمر الذي يضع مهمة انتزاع الديمقراطية على رأس مهمات النضال بالنسبة لجميع القوى المعادية للامبريالية في البلدان العربية.

ـ الحرب ضد ايران تكريس للسياسة العدوانية، التوسعية!

لقد اقدم النظام الدكتاتوري على اشعال الحرب ضد ايران في ٢٢/ايلول/١٩٨٠ لتصريف ازمته الداخلية الناجمة عن معاداته للديمقراطية وكره الشعب لاساليبه الدكتاتورية وقمعـه الـدموي ومحاربته لكل الاحزاب والقوى الوطنية في البلاد وحربه الشوفينية ضد الشعب الكردي، والناجمة ايضاً عن خوفه من تأثيرات الثورة الشعبية الايرانية التي اسقطت

نظام الشاه في ايران.

وكان النظام يأمل ان يحقق نصراً خاطفاً يتيح له فرض زعامته على الخليج، وتحقيق مطامع توسعية وانتزاع مناطق نفطية ايرانية وضمها للعراق. ولذلك التقط، بسرعة، الطعم الـذي أعـده له الامبرياليون والصهاينة والرجعيون في المنطقة وشن الحرب بدفع منهم ولصالحهم، كما اثبتت وقائع الحرب الرجعية طيلة ثماني سنوات، وكما صار يطرح عدد من قادته ومسؤوليه من انهم سفكوا دماء شباب العراق وحموا بذلك دول الخليج وانظمتها ووفروا دماء الشبان الامريكيين.

ومكنت «القادسية» الولايات المتحدة واسرائيل من بسط نفوذهما على المنطقة كما لـم تستطيعا من قبل.

وقـد تجرأت اسرائيل بفضل «القادسية» على احتلال بيروت، أول عاصمة عربية ولأول مرة في تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي، وضربت المفاعل النووي في العراق.

ولكن القادسية المشؤومة لم تحقق شيئاً من آمال صدام حسين. وخرج النظام من الحرب دون أي مكسب، ودون تحقيق أي هدف من الاهداف التي أعلنها لشنها، وترتب عليه ان يواجه استحقاقاتها ويجيبّ على الاسئلة الملحة والمحرجة التي تدور في اذهان ابنـاء الشعب والجيش: لمـاذا اشعل صدام الحرب ضد ايران؟ ولماذا تستمر الاوضاع الاستثنائية الشاذة والارهاب الدموي الشامل والاعدامات بالجملة ضد ابناء الشعب وقواه الوطنية واحزابه؟ وإلى متى تتواصل السياسة الشوفينية والحرب الظالمة ضد الشعب الكردي وتدمير قراه ومدنه وافراغ مساحات شاسعة من أراضيه من السكان، وتشريدهم منها، وتغيير الـطابع السكاني لاقليم كردستان العراق؟ وإلى متى تستمر الازمة الاقتصادية المتفاقمة وصعوبات المعيشة والتدهور الاقتصادي، وانخفاض قيمة الدينار العراقي إلى أقل من عشر ما كانت عليه قبل الحرب؟ وكيف سيتم تسديد الديون التي تزيد على الثمانين الف مليون دولار؟ وإلى متى يبقى جيش المليون، الذي صار خمسة أمثال ما كان عليه قبل الحرب، في خطوط القتال على الحدود وفي الخنادق والبراري والجبال؟ ولماذا لا يجري تسريح الجنود المكلفين الذي امضى قسم كبير جداً منهم ما يزيد على العشر سنوات في الخدمة العسكرية؟ وماذا سيفعلون اذا ما سرحوا، وجرى رميهم في احضان البطالة بسبب الخراب الاقتصادي وضيق فرص العمل؟ وإلى متى يبقى سبعون الف اسير عراقي في ايران، وما يقارب المليون مهجر ومهاجر رغماً عنهم في كل بقاع الارض بعيداً عن الوطن الحبيب؟

هذه الاسئلة، وغيرها حاصرت النظام قبل الاقدام على اجتياح الكويت وضمها، واضـطرتـه للعمـل على الهـاء الجمـاهير، واللجوء إلى الخداع والتضليل، إلى جانب

الارهاب، وخلق الازمات التي تصرف انتباه الجماهير عن المحنة الحقيقية التي سببها النظام.

وعندما لم تكف كل وسائل النظام الارهابية والتضليلية من اعدامات بالجملة وحملات ارهابية شاملة ضد قوى المعارضة الوطنية، وقرارات «عفو» تتوالى الواحد بعد الآخر، وحديث متواتر عن قرب اقامة حياة دستورية وتعددية حزبية، وصحافة حرة، تكشف عن مهزلة سخيفة باعلان مسودة الدستور الذي يكرس طغيان الدكتاتور وتثبيت حكمه الفردي المطلق مدى الحياة، نقول عندما لم يكف ذلك كله للتخفيف من الازمة التي يعيشها النظام عمد إلى مغامرته الرعناء باجتياح الكويت واحتلالها وضمها قسراً إلى العراق ليحقق بذلك ما لم يحققه بقادسيته المشؤومة، التي الغى كل شعاراتها و«امجادها» المزعومة بموافقته على كل المطالب الايرانية وعودته الذليلة إلى اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥.

ـ ذرائع باطلة:

فما هي الذرائع التي استند اليها النظام العراقي لتبرير جريمته التي سببت هذه الحصيلة المأساوية للشعبين العراقي والكويتي ولمصالح الامة العربية والسلم في المنطقة والعالم؟

أول هذه الذرائع هي ان الكويت كانت يوماً جزءاً من ولاية البصرة قبل قيام الدولة العراقية. وان الحدود بين البلدين قد خططت من قبل الامبرياليين الانجليز، وهي ذريعة لو قبلت سبباً لاجراء تغييرات فيما استقر عليه حال الكثير من الدول لاثارت نزاعات حدودية بالعشرات بل بالمئات في الشرق الاوسط وافريقيا وغيرها من المناطق والدول في العالم التي كانت يوماً ما تحت سيطرة الامبرياليين. وهم الذين خططوا حدودها بمعزل عن ارادة شعوبها.

وهل من حاجة للتذكير بمن رسم الحدود بين الاردن وسورية وبين سورية ولبنان، وفلسطين، ومزّق بلاد الشام؟ أليس هم الامبرياليون الانجليز والفرنسيون؟ وهل يمكن أخذ هذا ذريعة لاجراء تغييرات والقيام باعمال ضم والحاق بالقوة بين الدول العربية الشقيقة؟

والذريعة الثانية هي تصوير الاحتلال والضم كما لو انهما عملية وحدة اندماجية بين قطرين عربيين شقيقين. وهي ابعد ما تكون عن ذلك. فأي وحدة هذه التي تتم عن طريق الاجتياح الغادر، ويرفضها كل أبناء الكويت من حكومة ومعارضة ومنظمات نقابية ومهنية

وجماهير الشعب كله؟

ان «الوحدة» التي طبقها صدام حسين بعدوانه على الكويت وضمها بالقوة ليست سوى جريمة الحقت افدح الاضرار بفكرة الوحدة نفسها، وشوهت مضمونها الديمقراطي الاختياري الطوعي، وحولتها إلى مجرد الحاق وضم بالقوة الاحتلال مصحوباً بسلسلة من الممارسات المخجلة التي يندى لها الجبين وتناقض كل قيم الاخوة العربية والجيرة والاعراف والقيم الانسانية والقوانين الدولية، في هذه الايام بالذات التي تسعى فيها الشعوب للارتقاء إلى مستوى انساني افضل في العلاقات الدولية، وتأكيد حق تقرير المصير وقيم الديمقراطية وحقوق الانسان، ودولة القانون والانتقال من المجابهة بالسلاح إلى لغة الحوار والتفاهم وحل المنازعات عن طريق المفاوضات والحلول السلمية لاعقد المشاكل الدولية والاقليمية.

ويتذرع نظام صدام حسين لتبرير غزو الكويت وضمها بالحديث عن فقراء العرب وحقوقهم في ثروات اوطانهم التي عبث بها المستهترون من الحكام ـ وكأنه ليس منهم ـ ويبددوها في غير صالح شعوبهم وامتهم. وهذا حق يراد به باطل. فهل العراق بلد فقير؟ وأين ذهبت مئات مليارات الدولارات التي دخلت خزينة العراق من موارده النفطية منذ ١٩٧٣ حتى اليوم؟ ومن المسؤول عن تبديدها سواء كان ذلك بالانفاق الباذخ على القصور والمنتجعات العلنية والسرية، أو النهب من قبل صدام حسين وأفراد عائلته ومقربيه الذين تحولوا إلى مليونيرية واصحاب أرصدة سرية ضخمة في البنوك الاجنبية؟ ثم من المسؤول عن تبديد ثروة العراق النقدية وصرف الاحتياطي الضخم الذي كان عام ١٩٨٠ يربو على ٣٧ مليار دولار، وتحطيم العملة الوطنية والهبوط بسعر الدينار إلى أقل من عشر قيمته قبل الحرب؟ وماذا استفاد فقراء العراق والعرب من الثروات الطائلة وموارد النفط العراقي التي استأثر بها صدام وحولها إلى كارثة على الشعب والامة نتيجة استخدامها لتنفيذ سياساته المعادية لمصالح الشعب ومغامراته الطائشة التي اوصلت بلادنا إلى الحالة المفجعة التي هي عليها الآن، ومديونيتها التي تبلغ ٨٠ مليار دولار باعتراف الحكام انفسهم.

ولا تقتصر ذرائع النظام، في تبرير عدوانه على الكويت، على ادعاء الاهداف الوحدودية، والدفاع عن مصالح الفقراء وحقوقهم في ثروات الأمة، بل يتعداه للتدجيل باسم الدين وحماية المقدسات الاسلامية من القوات الامريكية والاطلسية، وكأن الشعوب بلا ذاكرة. فبالأمس القريب بارك صدام حسين مجيء هذه القوات للخليج وبارك رفع العلم الامريكي على الناقلات الكويتية ولم ير في ذلك ما يخدش المشاعر القومية والاسلامية، لأن هذه القوات كانت عوناً له في حربه ضد ايران، وحامية لحكام الخليج الذين حرضوه على الحرب، وقدموا له المساعدات السخية للسير قدماً في مغامرته المجنونة، ويوم كان

حزبنـا وكل قوى شعبنا الوطنية والديمقراطية، تطالب، مع كل قوى السلم والحرية في العالم، بسحب هذه القوات من الخليج، كان اعلام النظام وممثلوه يردون علينا بالقول ان هذه القوات تابعة لدول «منضبطة» ولا موجب للمطالبة بسحبها.

ـ حصيلة المغامرة:

وماذا كانت حصيلة هذه المغامرة الجديدة؟

أولاً: انتهاك حرمة دولة جارة وشقيقة، والغاء سيادتها الوطنية واستقلالها والحاقها بالعراق قسراً على الضد من ارادة شعبها، وعلى الضد من ميثاقي الامم المتحدة والجامعة العربية، وكل الاعراف والقوانين الدولية، التي تعلن الحكومة العراقية التزامها بها. وخلافاً لقيم الجيرة والاخوة العربية، وتشريد مئات الالوف من ابناء الشعب الكويتي والمقيمين في الكويت من عرب واجانب وتعريضهم لمآسي انسانية مريعة، واخضاع الآخرين للارهاب والملاحقات ونهب الممتلكات والاعتداء على الحرمات الشخصية.

ثانياً: عودة كابوس الحرب ليجثم من جديد على صدور ابناء شعبنا العراقي، بعد تصاعد الآمال بقيام السلم وانهاء حالة الحرب مع ايران بعد وقف القتال، فقد اصدر النظام الاوامر والقرارات بدعوة مجندين جدد وتشكيل فرق عسكرية جديدة تضم عشرات الوف المجندين و«تطويع» الملايين قسراً في صفوف ما يسمى بالجيش الشعبي، وأقدم على ارتكاب جرائم اعدام بالجملة ضد معارضي مغامرته الطائشة من ضباط الجيش.

هذا إلى جانب الهلع ومخاطر الحرب الجديدة المحتملة وما سببته من اختفاء المواد الغذائية والمعيشية الاساسية والارتفاع الجنوني في الاسعار، مما شدد الضائقة المعاشية التي يعانيها شعبنا.

ثالثاً: عزلة لا مثيل لها للنظام الدكتاتوري عن المجتمع الدولي، تمثلت في الادانة الشاملة لهذه الجريمة من قبل مجلس الامن وجامعة الدول العربية والمؤتمر الاسلامي وكل الرأي العام الدولي، والمطالبة بالانسحاب الفوري للقوات العراقية من الكويت دون قيد أو شرط، واستعادة الوضع الذي كان قبل الاجتياح العراقي للكويت.

رابعـاً: تقديم خدمة كبرى لاسرائيل المعتدية وافساح المجال لحكامها الصهاينة بالادعاء بان سبب التوتر في الشرق الاوسط لا يعود إلى سياستهم العدوانية، واحتلالهم اللامشروع للاراضي الفلسطينية والعربية وحرمانهم الشعب العربي الفلسطيني من حقه المشروع في اقـامـة دولتـه المستقلة، ورفضهم لقـرارات الامم المتحدة بشأن القضية

الفلسطينية، بل هو السياسة الهوجاء التي ينتهجها حكام بغداد ومغامراتهم العدوانية. هذا فضلاً عما يقدمه احتلال الكويت والازمة التي اثارها واحتمالات اندلاع الحرب في المنطقة، من جديد، من فرصة لحكام اسرائيل للتغطية على الانتفاضة الفلسطينية الباسلة وتعريضها لاخطار التصفية وتنفيذ مشاريعهم العدوانية ومخططاتهم بطرد الشعب الفلسطيني كله من الضفة والقطاع والقدس الشرقية.

خامساً: الامعان في تمزيق الصف العربي واثارة الخلافات بين الدول العربية والعمل على شل الجامعة العربية بالاعتداء على ميثاقها والامتناع عن تنفيذ القرارات التي اتخذتها غالبية الدول العربية لحل الازمة في الاطار العربي.

سادساً: تقديم الذرائع للامبرياليين الامريكان لتنفيذ خططهم القديمة في احتلال منابع النفط في الخليج بقواتهم العسكرية وتعزيز هيمنتهم على دول المنطقة وفرض سياساتهم المعادية لمصالح شعوبها.

لقد تسبب النظام العراقي في تعزيز مواقع الامبرياليين وقواعدهم واساطيلهم في الخليج منذ أيام الحرب العراقية ـ الايرانية. وها هو اليوم يعطيهم ذرائع جديدة، اقوى من السابق، بمغامرته الطائشة في احتلال الكويت والحاقها بالعراق. هذه المغامرة التي خلقت وضعاً غاية في الخطورة والتعقيد وينذر باوخم العواقب على وطننا وشعبنا.

ـ الامبرياليون يستغلون الوضع:

فالامبرياليون الامريكان وحلفاؤهم، لا يمكن إلا ان يستغلوا الوضع الناشيء عن خرق النظام العراقي، بكل فظاظة، لقواعد القانون الدولي واستهتاره بقرارات مجلس الامن والجامعة العربية والمؤتمر الاسلامي ليعززوا وجودهم في الخليج والمنطقة ككل ويشددوا سيطرتهم على منابع النفط وفرض هيمنتهم عليها، مستفيدين في ذلك من الاجماع الدولي على رفض السلوك القرصني، والممارسات اللاانسانية التي لجأ اليها النظام العراقي، في التعامل مع رعايا الدول الاجنبية وسفاراتها وممثليها الدبلوماسيين وجعل الالوف منهم رهائن يتذرع بهم لحماية منشآته واهدافه العسكرية، ومن غياب الدور العربي الفعال في وضع حد لعدوان النظام العراقي على الكويت وحل الازمة في الاطار العربي.

ولا يكتفي الامبرياليون الامريكان وحلفاؤهم بالعمل في إطار القرارات الصائبة التي اتخذها مجلس الامن الدولي والتي حظيت بتأييد واسع من الرأي العام العالمي والغالبية

الساحقة من دول العالم للضغط على النظام العراقي للتراجع وسحب قواته المعتدية من الكويت، بل يسعون للقيام، منفردين، بدور الشرطي الدولي، والتهديد باشعال الحرب المدمرة بعد الحشود الضخمة التي قاموا بها في دول الخليج، تحقيقاً لاغراضهم الشريرة وعلى الضد من مصالح الشعبين العراقي والكويتي ومصالح شعوب المنطقة كلها والسلم العالمي. الأمر الذي يشكل خطراً جسيماً لابد من تعبئة كل الطاقات والجهود العربية والدولية، الشعبية والرسمية لدرئه والحيلولة دونه.

ـ المخرج الواقعي من الازمة :

اننا اذ نتضامن مع الشعب الكويتي الشقيق الذي أجمع على رفض الاحتلال والضم ونشجب الحشد الكبير للقوات الامريكية وحلفائها والتهديد باشعال حرب مدمرة لا يمكن تقدير مدى الخراب والموت الذي تسببه، مع خطر استخدام اسلحة الابادة الجماعية، ندعو للنضال من أجل تحقيق مخرج واقعي من الازمة وذلك بـ:

اولاً: انسحاب القوات العراقية الفوري واللامشروط من الكويت وضمان سيادتها واستقلالها، وحرية شعبها بممارسة حقوقه الديمقراطية. واطلاق حرية جميع الرعايا الاجانب بمغادرة العراق والكويت دون قيد أو شرط.

ثانياً: انسحاب القوات الاجنبية كافة من أراضي دول الخليج ومياهه دون ابطاء.

ثالثاً: تشكيل قوة عسكرية متعددة الجنسيات، عربية ودولية، وبقرار من مجلس الامن الدولي للتواجد على الحدود الدولية بين العراق والكويت.

رابعاً: الشروع فور استكمال الانسحابات ومجيء القوات الدولية والعربية، بعقد مفاوضات ثنائية، باشراف الجامعة العربية، وبالتعاون مع الامم المتحدة، لحل الخلافات والقضايا المتنازع عليها بين العراق والكويت بما يضمن استقلال وسيادة البلدين والشعبين الشقيقين ومصالحهما المشروعة.

واننا، اذ نقف بثبات، إلى جانب الخيار السلمي لحل الازمة، ونزع فتيل الحرب التي يتزايد خطرها يوماً بعد يوم، نشجب بقوة دعوة الاوساط الامبريالية والصهيونية للجوء إلى الحل العسكري، وندعو للنضال ضدها. ونشجب، في ذات الوقت، التعنت الذي يبديه صدام حسين، واصراره على تحدي ارادة المجتمع الدولي ومواصلة العدوان على الكويت، ونحمله مسؤولية ما يترتب على مواقفه اللامسؤولة من الدمار والخراب الذي يلحق الصدام العسكري، وتعريض شعبنا وطننا وسيادتنا الوطنية إلى مخاطر جدية.

ونعرب عن الاعتقاد بان النجاح في درء خطر الحرب المدمرة وتسوية الأزمة وفقاً لقرارات مجلس الامن والجامعة العربية، في ظل الوضع الدولي الجديد، الذي يتعاظم فيه دور الامم المتحدة وتشتد الدعوة لحل المشاكل الدولية والصراعات بالطرق السلمية، سيجُنّب شعبنا والمنطقة اخطار كارثة كبرى ويتيح فرصاً أوفر للنضال بشكل أكثر فعالية من أجل دورٍ أكبر للامم المتحدة في حل النزاعات الاقليمية، وتطبيق القرارات الأخرى الصادرة عن هيئة الامم المتحدة ومجلس الامن بشأن القضية الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة وغيرها من القرارات التي اعاقت الامبريالية الامريكية والتعنت الصهيوني تنفيذها في السابق.

ومن شأن هذا النجاح ايضاً ان يشدد الخناق على الدكتاتورية المغامرة التي تتخبط في ازماتها، ويساعد في تعزيز نضال شعبنا من أجل الديمقراطية وتحقيق مهمة القضاء على الدكتاتورية الغاشمة وتصفية مخلفاتها في جميع الميادين.

ونؤكد في هذا المجال ان هذه المهمة النبيلة هي مهمة شعبنا العراقي وقواه واحزابه المناضلة، وليست مهمة أي جهة خارجية.

وفي هذا الظرف العصيب، يدعو حزبنا قوى شعبنا الوطنية والاسلامية، لبذل كل الجهود من أجل توحيد نضالها، في جبهة واسعة للخلاص من الدكتاتورية واقامة بديل ديمقراطي يحقق الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي الحقيقي لكردستان ويرسي أسس دولة القانون في ظل الحريات الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الانسان.

ويطالب حزبنا الرأي العام العربي والدولي باوسع تضامن مع نضال شعبنا لتحقيق هذه الاهداف خدمة لمصالح وطننا الحبيب وشعبنا المناضل ومصالح السلم والتقدم في المنطقة والعالم.

اللجنة المركزية
للحزب الشيوعي العراقي
اواسط ايلول/ ١٩٩٠

التحولات الجارية في عالمنا وضرورات التجديد

وجهت مجلتنا إلى الرفيق د. كاظم حبيب عدداً من الاسئلة حول طائفة واسعة من القضايا التي تمس التحولات الجارية في الاتحاد السوفييتي وبلدان اوربا الشرقية، وفي البلدان الرأسمالية المتقدمة، وانعكاسات تلك التحولات على البلدان النامية، وكذلك حول الدعوة إلى تجديد الماركسية والحركة الشيوعية. وفي العدد الحالي ننشر اجاباته على ثلاثة من الاسئلة تتعلق بالعملية الجارية في الاتحاد السوفييتي وبلدان اوربا الشرقية، وذلك في إطار الحوار الجاري على صفحات مجلتنا حول مختلف قضايا التجديد

- ١ -

● **ما هي، في رأيك، أهم العوامل الاقتصادية الكامنة وراء الازمة التي يمر بها الاتحاد السوفييتي وبلدان شرق اوربا، جذور تلك الأزمة، ابعادها وآفاق حلها؟**

يبدو لي، ودون الادعاء باليقين، بأن الاسباب الاقتصادية للازمة المستفحلة في الاتحاد السوفيتي وفي بلدان اوربا الشرقية، وكذلك في تلك البلدان التي تسير على نهج النموذج ذاته، تمتد في جذورها إلى عدة عقود خلت، إلى بدايات التكوين أو بعده بقليل. واذا كانت المسألة حينذاك قد عبرت عن نفسها بظهور مشكلات ومصاعب ونشوء عواقب

للاخطاء السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتكبة، فان استمرارها واتساع حجمها وتراكمها قد تحول فيما بعد إلى ازمة اقتصادية ـ اجتماعية واجتماعية ـ سياسية وفكرية عميقة، إلى ازمة في بنية النظام السياسي وفي النموذج الاقتصادي المتبع. واذ تلتقي هذه البلدان في بعض أبرز العوامل المسببة لهذه الازمة نتيجة التماثل المخل في تجاربها ونظمها السياسية، فانها تختلف في عدد آخر من العوامل التي ترتبط وتتأثر بالخصائص الوطنية والتاريخية وبالمستويات الحضارية والثقافية المتباينة لهذه البلدان. واذا كانت جذور الازمة في الاتحاد السوفييتي تمتد إلى سنوات العقد الثالث من هذا القرن، أي مع نهايات فترة قيادة لينين وبدايات قيادة ستالين للحزب والدولة، فانها تمتد بالنسبة لبلدان اوربا الشرقية إلى النصف الثاني من العقد الخامس وبدايات العقد السادس، أي بالارتباط مع اختيار قيادات الاحزاب الشيوعية والعمالية الحاكمة النموذج السوفييتي لبلدانها، وبوجه خاص، بعد اعلانها عن انجاز ما تبقى من مهمات الثورة الديمقراطية، التي لم تكن قد اكتملت بعد، وعن انتهاء فترة الانتقال، والتي لم تكن قد تحققت بعد، وعن انتصار العلاقات الانتاجية الاشتراكية فيها، والتي لم تكن قد تبلورت وتعمقت بعد عملياً، بل ربما كانت في بداياتها، أو بظهور عناصر جنينية لها كان يمكن ان تتطور بالاتجاه الاشتراكي المنشود.

وتضع التطورات الجارية في هذه البلدان على عاتق البحث العلمي والباحثين فيه مهمة التحري المعمق في هذه التجربة للتمييز بين الجوانب الايجابية المشرقة، وبخاصة دور الجماهير وايمانها وحماسها وقناعتها بالاشتراكية، وبين الواقع الموضوعي وطبيعة التجربة والاخطاء المرتكبة في حقلي النظرية والممارسة. اذ تتوفر اليوم معطيات كثيرة ومهمة تؤكد ارتكاب اخطاء فادحة على صعيد التفكير والتنظير والاستخدام غير العلمي والذاتي للمنهج الماركسي في تحليل الظواهر والاحداث وفي اكتشاف القوانين الموضوعية وتحديد المهمات من جانب اغلب المتنفذين والعلماء في قيادة الاحزاب الحاكمة في هذه البلدان ومن جانب عدد كبير من الباحثين من بلدان أخرى. وبرزت افدح الاخطاء، كما يبدو لي، في التعامل الذاتي والارادوي مع المادية التاريخية وما بُني على ذلك من سياسات ومهمات وممارسات على امتداد عدة عقود خلت.

ويمكن تلخيص أهم العوامل المسببة للازمة في عدة ملاحظات:

١ ـ مجموعة العوامل المرتبطة بالرؤية غير الموضوعية من جانب قيادة الحزب والدولة للمهمات التي واجهت المجتمع في أعقاب انتصار الثورة في الاتحاد السوفييتي، وبعد تسلّم الاحزاب الشيوعية والعمالية لسلطة الدولة في بلدان اوربا الشرقية، وما نجم عن تلك الرؤية وما اقترن بها من سياسات عملية مارستها الدولة في المجالات الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية، وبتوجيه مباشر من جانب قيادة الحزب.

٢ ـ مجموعة العوامل المرتبطة باحتكار الحزب للسلطة وعدم الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضاء وسلطة الاعلام، ورفض التعددية السياسية ومصادرة حرية الفكر الآخر ودخول الفكر الماركسي في فترة جمود طويلة، وبالتالي في ازمة جوهرها ازمة تطور وغياب الديمقراطية. وما نشأ عن ذلك من قيود على علم الاجتماع بشكل خاص وعلى علاقات الحزب بالعلماء والمعاهد العلمية. علاقات الحزب بالجماهير والمنظمات الجماهيرية والمهنية والنقابات باتجاه الهيمنة الفكرية والسياسية والتوجيه الوحيد الجانب لنشاطها، وكذلك السيطرة على الدولة واجهزتها وما نشأ عن ذلك من علاقات مختلفة بين الدولة والمجتمع.

٣ ـ مجموعة العوامل المرتبطة بسيادة البيروقراطية والآمرية وغياب الممارسات الديمقراطية عن الحياة الاقتصادية وعن ادارة الاقتصاد الوطني وعزل الجماهير الشعبية عن المساهمة في رسم السياسات واتخاذ القرارات ومتابعة التنفيذ والرقابة والمحاسبة.

٤ ـ مجموعة العوامل المرتبطة بالرؤية الضيقة والقاصرة عن فهم جدلية العلاقة بين الاشتراكية والمستوى الرفيع لتطور القوى المنتجة، بين الاشتراكية والتطوير والاستخدام الاوسع والامثل لمنجزات الثورة العلمية ـ التكنولوجية.

٥ ـ مجموعة العوامل المرتبطة بواقع واتجاهات تطور العلاقات الاقتصادية الدولية لهذه البلدان، سواء أكان ذلك يمس العلاقة فيما بينها، أم بصدد العلاقة مع الدول الرأسمالية المتطورة أم بشأن موقعها ودورها في الاقتصاد الدولي، والعزلة النسبية الضارة التي فرضت عليها ابتداءاً ثم فرضتها على نفسها لاحقاً.

٦ ـ الميزانيات الضخمةا لتي وجهت لاغراض التسلح والتي استنزفت موارد مالية وطاقات فنية وبشرية كبيرة جداً واستولت على احدث منجزات التقدم العلمي ـ التكنولوجي في الاتحاد السوفييتي وفي بلدان اوربا الشرقية.

كلنا يعرف بأن انتصار ثورة اكتوبر عام ١٩١٧ في روسيا القيصرية قد اعطى الحركة العمالية والديمقراطية العالمية، وبخاصة في اوربا، زخماً ثورياً كبيراً ومن المفيد الاشارة في هذا الصدد إلى الأهمية الكبيرة للثورة الفرنسية في تطور البرجوازية وتعاظم تأثير وأهمية مضامين الديمقراطية البرجوازية من جهة، وإلى أهمية تأثير انتصار الثورة الصينية عام ١٩٤٩ على حركات التحرر الوطني في البلدان المستعمرة واشباه المستعمرات حينذاك من جهة أخرى. وتفجر حينذاك العديد من الانتفاضات والثورات الاجتماعية التي لم يكتب لها النصر على البرجوازيات الحاكمة. ولعبت الاوضاع الثورية قبل ذاك دورها في تكوين تقديرات وتقويمات مبالغ فيها ومتطرفة بشأن قرب انتصار الثورات المناهضة

للرأسمالية في بلدان اوربا، ومن قرب انهيارات متسارعة في العديد من الحلقات الضعيفة في سلسلة النظام الرأسمالي العالمي أسوة بما حصل فيما بعد في روسيا القيصرية. وكان البعض يراهن على ذلك. ومع اتفاق لينين مع تلك التقديرات، إلّا انه حذر كثيراً من مغبة المراهنة عليها. ويرد هذا بوضوح في الخلاصة التي كتبها بصدد المناقشة حول حق الامم في تقرير مصيرها في عام ١٩١٦.

وبعد انتصار ثورة اكتوبر وفشل التدخل العسكري الامبريالي لقبر هذه الثورة وهي في مهدها واندحار قوى الردّة الداخلية تصاعد الحماس والمزاج الثوريان المناهضان للامبريالية ودفع باتجاه تنامي النبرة اليسارية في التحليل والتنظير وفي رسم وتنفيذ السياسات المتطرفة.

وفي مثل هذه الاجواء اتسعت وتعمقت الحوارات العلنية بين قادة الحزب والثورة المنظرين في الاتحاد السوفييتي وبمشاركة واسعة من آخرين من بلدان أخرى حول وجهة تطور الثورة الروسية ومهماتها المرحلية وآفاقها وعلاقاتها الخارجية، اضافة إلى مشكلات تطور الرأسمالية الامبريالية وقضايا الديمقراطية. وكانت الاختلافات كبيرة وجدية ومنشطة للنقاش. ويكفي ان يطلع المرء على دراسات وآراء ومواقف لينين وبلخانوف وبوخارين وزينوفييف وتروتسكي وستالين وكاوتسكي وروزا لكسمبورغ... وغيرهم، ليتبين مدى خصب وحيوية وتنوع تلك المناقشات والآراء.

ورغم ان لينين كان على صواب عندما أكد في كراسه «خطتا الاشتراكية ـ الديمقراطية في الثورة الديمقراطية» الذي صدر في عام ١٩٠٥، كون طبيعة الثورة ومهماتها لا تحددها طبيعة القوى التي تشارك وتقود الثورة وتتسلم سلطة الدولة بعد انتصارها، بل انها تتحدد وفق طبيعة المرحلة التي تمر بها البلاد وطبيعة العلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية السائدة أساساً فيها، فان الممارسة الفعلية التي أعقبت الثورة، وبخاصة بعد تسلم ستالين لزمام الامور في الحزب والدولة، جرت على نحو آخر. فقد كتب لينين حينذاك ما يلي: «فهذا الانتصار (وكان يعني انتصار الثورة الحاسم على القيصرية ـ ك. ح) لا يجعل من ثورتنا البرجوازية ثورة اشتراكية بأي شكل من الاشكال؛ فان الانقلاب الديمقراطي لن يخرج مباشرة من نطاق العلاقات الاجتماعية والاقتصادية البرجوازية؛ غير انه سيكون لهذا الانتصار، مع ذلك شأن عظيم سواء في تطور روسيا أم في تطور العالم بأسره في المستقبل». (لينين، المختارات في ١٠ مجلدات، المجلد ٢، ص ٤٥٠). وهذا التقدير كان وما يزال واقعياً وصائباً، وأكدته الثورة الروسية الاولى والثانية في شباط واكتوبر عام ١٩١٧، وكذلك الاحداث التي تلت تلك الفترة.

أما قيادة الحزب والدولة فقد اندفعت منذ منتصف العشرينات إلى وضع وتنفيذ سياسات

اقتصـادية ـ اجتماعية ذات مضامين واتجاهات اشتراكية معتمدة في ذلك على تقديراتها ورغباتها ونواياها الحسنة. ولكنها كانت متعارضة تماماً مع الواقع الموضوعي، مع البنية الطبقية للمجتمع، مع المستوى المتخلف للقوى المنتجة ومتجاوزة لمستوى تطور البناء الفوقي ومستوى الوعي الاجتماعي للقسم الأعظم من السكان. وتعاملت بأستبداد شديد مع الآراء والافكار والمواقف المعارضة داخل الحزب وفي المجتمع.

ويمكن ان نشير في هذا الصــدد إلى المـوقف من حملة اقـامـة السـوفخـوزات والكولخوزات في الاتحاد السوفييتي، هذه الحملة التي اصطدمت بمقاومة عنيفة وواسعة من جانب اغنياء ومتوسطي وصغار الفلاحين. كما لم تكن الحملة مفهومة تماماً أو مقبولة من جانب فقـراء الفـلاحين وبمستـوى واحـد في مختلف أرجاء الدولة السوفييتية. وقد استخدم الحزب واجهزة الدولة أساليب في غاية العنف والتعسف لفرض هذا النمط من التعـاونيات الـزراعية وبالضد من الملاحظات المبدئية التي أكد عليها لينين بشأن اقامة التعاونيات الزراعية، وبخاصة مبدأ الطوعية في الانخراط في هذه التعاونيات من جهة، وتقديم نماذج متقدمة ومقنعة للفلاحين تساعد على تشجيع الانتساب لها من جهة أخرى. ويمكن ان يشير المرء في هذا الصدد إلى الخلافات التي دارت حول اتجاهات التصنيع والعــلاقـة النسبية بين النــوع الأول والنـوع الثـاني ومستـوى الاهتمـام بالصنـاعـات الاستهلاكية... الخ، واستناد اتجاهات التخطيط على الافكار التي كان يطرحها ستالين بصدد المركزية المشددة ذات الطابع العسكري الآمري في التخطيط وغياب العلاقة بين التخـطيط والجمـاهير، أو بين المركزية والديمقراطية في البناء الاقتصادي ـ الاجتماعي «الاشتراكي»، والتي اختلفت تماماً عن مفاهيم ماركس وانجلز النظرية وكذلك عن مفهوم لينين للاشتراكية والبناء الاشتراكي.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبعد ان تسلمت الاحزاب الشيوعية والعمالية سلطة الدولة، بمساعدة مباشرة من الجيش الاحمر، عمدت قيادات هذه الاحزاب، وتحت تأثير النهج الستاليني ومحاكاة التجربة السوفييتية، إلى الأخذ بتلك التجربة وتطبيق ابرز اتجاهاتها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي دور الحزب وفي علاقته بالدولة والمجتمع في بلدانها. وفي هذه الوجهة بالذات كان مكمن الخطر وبـه بدأت أبرز الاخطاء والانحرافات اللاحقة.

لقد بدأت قيادات هذه البلدان تعمل من أجل تنفيذ مهمات الثورة الديمقراطية التي عجزت البرجوازيات المحلية عن تحقيقها في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية في مجـالات عديدة، وبخاصة في حقول الصناعة والزراعة والاصلاح الزراعي وفي الحياة الاجتمـاعية. وكـانت تنتـظر مجتمعات هذه البلدان مهمات كثيرة قبل الدخول في فترة

الانتقال، أو ولوج طريق التطور الاشتراكي. إلاّ ان الاتجاه اليساري الانعزالي، وتحت وطأة الصراع مع الغرب الرأسمالي ومحاولات التطويق والعزل، سيطر على قيادات تلك الاحزاب. وبانسجام تام مع النهج الستاليني، عمدت إلى تقليص هذه الفترة والاعلان المبكر جداً عن انجاز المهمات والدخول في فترة الانتقال، ثم الاعلان عن انجازها وعن انتصار العلاقات الانتاجية الاشتراكية، ثم الاعلان عن الدخول المبكر والمتعجل في مرحلة الاشتراكية المتطورة، دون ان تكون قد توفرت حقاً مستلزمات انجاز كل ذلك أو قيامها حقاً بانجاز كل تلك المهمات. ولم تكن هذه الفترة كلها في ظل قيادة ستالين للاتحاد السوفييتي، بل قد تتابع على قيادة الحزب والدولة كل من خروشوف وبريجنيف. وقد بلغ الأمر بخروشوف ان توقع دخول الاتحاد السوفييتي إلى مرحلة الشيوعية في نهاية هذا القرن ومطلع القرن الجديد!

لقد اصيب التفكير في هذه الفترة بعطل كبير، بأزمة، فاعاق تطوير النظرية واغناءها. فقد هيمنت عليه الاتجاهات المثالية والرغبات الذاتية فاثمر عن تجريدات مبسطة ومسطحة، سهلة، للواقع الموضوعي، وبرهن عن عجز شديد في استخدام المنهجية العلمية، وبخاصة المادية التاريخية في دراسة الواقع وتشخيص الآفاق، بالعمق والبعد والشمولية الضرورية. واثمر هذا بدوره عن سياسات جامدة. وعبر ممارستها عملياً أدت إلى نشوء المزيد من الاشكاليات والاختناقات في مختلف فروع الاقتصاد الوطني والحياة السياسية والاجتماعية في جميع تلك البلدان. لقد تجلت في اختلالات كبيرة في الآلية الاقتصادية. فلم تجر اعارة الانتباه الكافي لرفع معدلات نمو انتاجية العمل واهملت العوامل المؤثرة في عملية الانتاج، في حين كان لينين يعير اهتماماً بالغاً لانتاجية العمل، وكان يعتبرها العامل الأكثر حسماً في المنافسة بين الاشتراكية والرأسمالية. اذ ان أي تحسين في معدلات نمو انتاجية يتطلب تطويراً وتحسيناً في القوى المادية والبشرية وفي الادارة الاقتصادية وتنظيم الانتاج وعلاقات العمل وفي الحياة الديمقراطية داخل المؤسسات وفي المجتمع، والتأثير المباشر على العلاقات التنسيقية بين المنشآت والمؤسسات الاقتصادية، واستخدام الحساب الاقتصادي ووضع المعايير والدوال لقياس الانتاجية والانتاج والتكاليف والنوعية... الخ. ولقد اهمل إلى حدود بعيدة تطوير البحث العلمي، النظري والتطبيقي، المرتبط بالانتاج المدني وفي ادخال منجزات العلوم والتكنولوجيا في الانتاج والادارة الاقتصادية. ورغم وجود معطيات تؤكد حصول ارتفاع كبير نسبياً في حجم الانتاج الاجمالي في هذه البلدان، فانها قد نجمت في الغالب الاعم عن التوسع الافقي في اقامة المشاريع الاقتصادية وفي استخدام واسع جداً للايدي العاملة واقترنت بارتفاع كبير في التكاليف ومستوى ضعيف في النوعية والمردود الاقتصادي.

ويفترض ان لا نغفل في هذا الصدد ان جمهورية المانيا الديمقراطية وجيكوسلوفاكيا قد اعتمدتا بشكل خاص على التطوير العمودي للانتاج، أي على رفع انتاجية العمل، ولكن إلى حدود منتصف السبعينات ثم بدأ هذا الاتجاه بالتراجع تدريجياً وقاد إلى اشكاليات جديدة ومعقدة جداً في مجالات عديدة. وكان الضعف في المردود الاقتصادي يعني أولاً وقبل كل شيء ضعفاً في الربحية وبالتالي في حجم الارباح المتحققة وفي القدرة على تنمية التراكمات الضرورية لاعادة عملية الانتاج الموسع وتطوير البحث العلمي وتحسين مستوى التكنيك والتكنولوجيا المستخدمة وبالتالي العجز عن رفع انتاجية العمل وحجم الانتاج الاجمالي وتحسين النوعية، ومعها ايضاً تخلف عن تطوير وتحسين الخدمات والضمانات الاجتماعية. وبهذا المعنى نشأت وتفاقمت اختلالات حادة في العلاقة بين الاجور والانتاجية، بين الاجور والاسعار، بين الاجور والارباح في إطار صافي الدخل القومي . . . الخ.

دعنا نأخذ مجالاً آخر من مجالات تأثير العوامل التي أشرت اليها سابقاً والمتسببة في تكوين الازمة الراهنة. فرغم ان هذه البلدان قد أخذت بمبدأ التخطيط الاقتصادي على المستويين الكلي والجزئي فانها لم تستطع ممارسته بفعالية كبيرة. وأسباب ذلك تكمن في ضعف مستوى تطور القوى المنتجة وفي طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تسود في هذه البلدان ومستوى الوعي الاجتماعي وطبيعة البنية الاقتصادية والبناء الفوقي وضعف كفاءة العاملين في اجهزة التخطيط والادارة الاقتصادية واستشراء المركزية والبيروقراطية الآمرية التي حذر منها لينين كثيراً، وضعف علاقة الشغيلة بعمليات التخطيط والمتابعة ونقص الديمقراطية المشاعة في هذه المنشآت وفي الحياة العامة. أي في حقيقة الغربة التي نشأت وتطورت بين المنتجين ووسائل الانتاج وبالتالي بين المنتجين والانتاج. لقد نجحت في هذه البلدان تلك الوجهة التي ساندت اقامة اشتراكية الثكنات التي تفتقد للمضمون الانساني والديمقراطي في العلاقات الاجتماعية، في الموقف من الانسان الفرد ومن حرياته العامة، تلك الاشتراكية التي ادانها ماركس وانجلز في كتاباتهما باستمرار.

نحن نعرف بأن التخطيط الاقتصادي لا يمكن ان ينجح في انجاز مهماته سواء في وضع الخطط الاقتصادية السنوية والخمسية أم ذات المدى البعيد ما لم تتوفر مستلزمات واقعية وضرورية لممارسته بفعالية، ما لم تتوفر معرفة جيدة بالامكانيات المادية والبشرية والفنية الداخلية والخارجية وما لم تشارك جموع المنتجين، كل من موقع نشاطه وعمله، وما لم تتوفر الادوات وتتبع الاساليب الديمقراطية من جهة، وما لم تعرف حاجات الاقتصاد الوطني والاستهلاك المحلي بصورة مقاربة للواقع، اضافة إلى معرفة دقيقة بالالتزامات الدولية من جهة أخرى. وفي الواقع العملي فقد غابت عن المخططين جملة من تلك

المعلومات الدقيقة والضرورية للتخطيط، كما غاب عنهم فهم العلاقة الجدلية بين التخطيط وآليات السوق الفاعلة على النطاقين الداخلي والدولي، وتعذر عليهم تشخيص القوانين الموضوعية الفاعلة في هذه البلدان، ومنها قانون التطور المتفاوت بسبب اعتبارهم ان القائم عندهم هو الاشتراكية فعلاً، وان هذا القانون هو خاص بالرأسمالية، أي وكأن فعله مقتصر على الرأسمالية وفي إطارها فقط.

لنذكر عوامل أخرى ولكن على عجل ودون الدخول في تفاصيلها الملموسة:

* الاهمال الجدي لنظام الروافع الاقتصادية ومعه نظام الحوافز المادية للشغيلة؛

*اهمال المصالح المتباينة والمتناقضة احياناًبين الفروع والقطاعات الاقتصادية والمنشآت؛

بين المنشآت الاقتصادية والشغيلة، وفيما بين الشغيلة انفسهم، أو بين الشغيلة في المدينة والريف... الخ؛

* اهمال المصالح الواقعية القائمة فعلياً بين الطبقات والفئات الاجتماعية والتعامل وكأن الشعب يشكل طبقة واحدة، أو مجاميع متجانسة في مصالحها وافكارها والمهمات التي تسعى اليها!؛

* اهمال خطير للاختلافات الكبيرة في مستويات تطور الجمهوريات وفي امكانياتها ومصالحها أو في احترام خصائصها الوطنية والقومية والحضارية - الثقافية وتطورها التاريخي والملموسية الضرورية في تنميتها اللاحقة.

وهكذا وكما نلاحظ يمكن ايراد عدد كبير من الامثلة الملموسة بصدد العوامل التي تسببت في تكوين وتفجير الازمة الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية الراهنة في هذه البلدان، والتي نتوقع ان تتفجر ايضاً في بقية البلدان المماثلة في النموذج، اذ ان قيادات الاحزاب في هذه البلدان ما تزال ترفض الاعتراف بواقع التغيرات الجارية على النطاق الدولي وترفض رؤية عوامل الازمة التي يمكن لها في أية لحظة تفجير اوضاعها الداخلية وتقود إلى نتائج دراماتيكية مشابهة كما يجري اليوم في بلدان اوربا الشرقية.

● ما هي الطروحات الاقتصادية للخروج من الازمة الاقتصادية - الاجتماعية في الاتحاد السوفييتي بما يؤمن الاستمرار في السير على طريق البناء الاشتراكي؟

من يتابع المناقشات الجارية في الاتحاد السوفييتي والصراعات السياسية بين الاتجاهات الفكرية والسياسية والاقتصادية يلاحظ وجود اتجاهات عديدة يمكن حصرها في اتجاهين رئيسين هما:

الأول: يدعو إلى تصحيح المسارات ومواصلة السير على طريق التقدم الاجتماعي والبناء الاشتراكي اللاحق؛ والثاني: يدعو إلى نبذ الاشتراكية والتوجه صوب الرأسمالية،

صوب اقتصاد السوق الحر.

وفي ضوء هذا الصراع ونتائجه يتحدد الافق الواقعي لاتجاهات التطور اللاحقة في الاتحاد السوفييتي. علماً بأن هذا الصراع الذي نشب هو الآخر في بلدان اوربا الشرقية قد حسم، كما يبدو حتى الآن، لصالح اقتصاد السوق الحر في كل من هنغاريا وبولونيا ورومانيا وجيكوسلوفاكيا والمانيا الديمقراطية. ومن المحتمل جداً ان يحسم في كل من بلغاريا ورومانيا ايضاً بنفس الاتجاه. ويتجسد ذلك لا في انتخاباتها وحصول القوى المحافظة واليمينية من البرجوازية على الاغلبية في عدد من تلك البرلمانات فحسب، بل وفي القرار الصادر بالاجماع عن المؤتمر الاقتصادي الاوربي، الذي شاركت فيه (٣٥) دولة اوربية غربية وشرقية، الداعي إلى الأخذ باقتصاد السوق الحر، بالاقتصاد الرأسمالي في هذه البلدان.

واذا كان الاتجاه الثاني موحداً في آرائه ومواقفه ودعواته الصارمة للسير على طريق الرأسمالية، ويرفض أية مساومة في هذا الصدد، ويعتبر ان الاشتراكية قد برهنت عن «فشلها» الكامل أمام الرأسمالية؛ فان الاتجاه الاول غير موحد، متباين ومتناقض ومتصارع بحدة أحياناً، ويعيش ازمة حادة ذات اتجاهات انهزامية ملموسة. ومن هنا تبرز قوة وقدرة الاتجاه الثاني على تعبئة القوى ضد الاتجاه الاول المتصارع والاستفادة من النواقص والسلبيات المستمرة لتأكيد «فشل» الاشتراكية وعجزها عن معالجة المشكلات القائمة. كما يستفيد هذا الاتجاه من دعم خارجي كثيف وواسع النطاق، من جانب جميع الدول الرأسمالية المتطورة، ولكن بشكل خاص من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والمانيا الاتحادية وفرنسا. ويتخذ هذا الدعم اشكالاً عديدة ابتداءاً من الدعم المالي والاعلامي والسياسي وانتهاءاً بتزوير الحقائق وبث الاشاعات وشن حرب نفسية واسعة.

وبصدد الاتجاه الاول في الاتحاد السوفييتي يلتقي المرء بثلاثة منابر متباينة هي:

المنبر الأول يؤكد على اتجاهات وآراء محافظة ومخالفة لعمليات التغيير الجارية حالياً في الاتحاد السوفييني ويعتبرها تجاوزاً على المبادىء، وان ما يجري الآن هو استسلام كامل. وان الطريق الذي سلكته القيادات السابقة كان في خطه العام صائب، رغم وقوع اخطاء غير قليلة يفترض تصحيحها ومواصلة المسيرة. وفي الوقت الذي فقد هذا الخط مواقعه في صفوف الجماهير الواسعة وفي صفوف الاحزاب الشيوعية والعمالية الحاكمة أو التي كانت تحكم حتى الأمس القريب، فانه يجد تأييداً في صفوف اجهزة الاحزاب البيروقراطية وبعض اجهزة الدولة التي كانت مستفيدة من الاوضاع السيئة الماضية. ويفترض ان نشير إلى ان مثل هذا الاتجاه يجد تأييداً له بين قيادات وقواعد الاحزاب الشيوعية والعمالية في سائر أرجاء العالم بسبب النقص الشديد في المعلومات

عن الاوضاع التي كانت تعيشها تلك الاحزاب والنظم والجماهير الشعبية، وبسبب ربطها لمثل الاشتراكية الانسانية بتلك النظم والاحزاب.

والمنبر الثاني يتبنى عملية تغيير، يطلق عليها جذرية، عميقة وشاملة في الاوضاع الراهنة، ويدين بشدة تجارب الماضي، ويرفض الحديث عن أية مكاسب حققتها «الاشتراكية القائمة»، ويدعو إلى تعجيل مسيرة التغيير، ويلتقي في طروحاته مع الاتجاهات الفكرية والسياسية للاشتراكية الديمقراطية في اوربا الغربية. ويعتبر نفسه الممثل الشرعي للبريسترويكا في الاتحاد السوفييتي ويبدو لي بأن هذا الاتجاه سينتهي إلى تشكيل حزب اشتراكي ديمقراطي في روسيا الاتحادية، وربما في جمهوريات سوفييتية أخرى.

أما المنبر الثالث فيتبنى الافكار والآراء والممارسات التي يدعو لها غورباتشوف، أي الالتزام بالبريسترويكا، باعتبارها جزءاً عضوياً من عملية تغيير ثورية مكونة من ثلاثة أركان: عملية التغيير الثوري في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الداخل، مقترنة باشاعة العلانية والديمقراطية والتعددية في حياة المجتمع، ومتلازمة مع التفكير السياسي الجديد ازاء مجمل التغيرات والتطورات الجارية على الصعيد الدولي، وبضمنها اشاعة الديمقراطية والثقة المتبادلة في العلاقات الدولية، وايلاء الاهتمام الاول لقضايا أمن وسلام العالم، باعتبارها جزءاً من قيم انسانية شاملة وعامة... الخ. وتبرز في طروحات هذا المنبر أفكار وآراء تلتقي بملموسية كبيرة مع الاتجاهات الفكرية والسياسية للاشتراكية الديمقراطية ايضاً، ولكنها لا تتطابق معها في كل شيء حتى الآن. وهي لا تختلف في ذلك عن المنبر الثاني كثيراً. ولكنها تختلف معه وتأخذ عليه عجالته ورغبته في تسريع عمليات التغيير التي ما تزال تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين من أجل بلورة الموضوعات وتعميق النوعية والتيقن من صواب المسيرة والحلول، كما تأخذ عليه دعوته بشكل غير مباشر إلى اقامة الرأسمالية في البلاد.

ويبدو لي ان اخطاءاً غير قليلة ارتكبت في السنوات الأخيرة اثناء ممارسة عملية البريسترويكا الحقت اضراراً ملموسة بالعملية ذاتها واضعفت، بهذا القدر أو ذاك، من مصداقيتها أمام أنظار الجماهير التي كانت وما تزال تنتظر الكثير منها بسبب تفاقم معاناتها من جراء تدهور الاوضاع الاقتصادية بشكل خاص.

ان احدى أبرز المشكلات الفكرية والسياسية التي تواجه المسؤولين في الاتحاد السوفييتي في المرحلة الراهنة تتلخص في الصراع الدائر حول طبيعة النظام الاقتصادي - الاجتماعي والسياسي الذي ساد وما يزال قائماً في الاتحاد السوفييتي منذ ثورة اكتوبر عام ١٩١٧، رغم التحطيم السريع وغير المنظم لآليته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي تحديد المهمات التي تواجه البلاد في المرحلة الراهنة، اذ على هذا التحديد

يتوقف نوع المهمات ومضامين الحلول المطلوبة للازمة.

ومتابعة تطور الاحداث في الاتحاد السوفييتي تؤكد وجود قلق شديد وتردد في حسم هذا الأمر. وهو أمر مفهوم، ولكن لا يحتمل التأخير طويلاً، والاجابة مطلوبة. اذ ان الاجابة بكون النظام كان اشتراكياً ولكن كان مشوهاً أو انه كان يجسد اشتراكية الثكنات أو انه جسد اشتراكية غير ناضجة، لا تفي بالغرض ولا تجسد الحقائق الموضوعية. كما ان القول بأنه لم يكن نظاماً اشتراكياً يثير جملة من الاشكاليات التي هي الأخرى بحاجة إلى دراسة ومعالجات نظرية، رغم مطابقة ذلك مع الواقع الذي كان يسود تلك البلدان.

واستناداً إلى متابعاتي تكونت لدي قناعة أولية، وهي خاضعة للمناقشة والتدقيق والتصحيح حسب المعطيات التي يمكن ان تتوفر لاحقاً، مفادها ان هذه البلدان، وبخاصة الاتحاد السوفييتي قد بدأت فيها عملية ثورية جريئة وقطعت شوطاً مهماً وحققت نجاحات غير قليلة (الاتحاد السوفييتي مُنذ اكتوبر عام ١٩١٧ وبلدان اوربا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية) وكان مقدراً لها انجاز مهمات الثورة الديمقراطية وتحقيق تحسن كبير في اوضاع المناطق المتخلفة منها في إطار هذه الثورة، والتي كانت تتطلب وقتاً طويلاً يمتد إلى عقود من السنين لكي ترتقي إلى مستويات من التقدم العلمي ـ التكنولوجي ومن الوعي الاجتماعي بحيث يؤهلها لطرق ابواب الاشتراكية. واقصد بذلك ان هذه البلدان قد سارت فعلاً على هذا الدرب بقيادة الاحزاب الشيوعية والعمالية التي كانت على رأس السلطة فيها.

وعلى صعيد اوربا الشرقية فان الاشكالية الملحة التي تواجه المسؤولين تبرز في مجرى ممارسة عملية البريسترويكا. فالتركة ثقيلة جداً والبيروقراطية المهيمنة في الحزب والدولة، تفكيراً وممارسة، تشكل سداً منيعاً جداً يوازي سور الصين تصطدم به محاولات التغيير الثوري المنشودة. وازاء هذا الوضع لم يكن أمام القوى الدافعة باتجاه البريسترويكا سوى الاعتماد الكامل على الشعب وطاقاته الثورية لتفجير السور واختراقه من كل مكان. وبمعنى آخر فقد عمدت البريسترويكا إلى تدمير آلية النظام القديم كلها وإلى سحق الكثير من القيم والمعايير التي مجدها النظام السياسي القائم وفرض على الشعب تقديسها. وفي هذا تبرز قوة البريسترويكا والعناصر الايجابية التي تخدمها، ولكن تتجلى فيها بعض السلبيات ايضاً. والمشكلة تبرز في اتجاهين هما: اولاً، ان هذه العملية تتم بواسطة الاجهزة الحزبية والحكومية القديمة ذاتها، التي لم تتخلص بعد، ولا يمكن ان تتخلص بهذه السرعة من أفكارها وممارساتها القديمة، فهي ليست صبغة يمكن طلي الجدران بها؛ وثانياً، ان البريسترويكا لم تستطع حتى الآن اقامة آليتها الجديدة لتسيير الحياة الاقتصادية واعادة تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية وارسائها على أسس جديدة. ونتيجة لهذا الواقع

المنطقي والمفهوم تسعى القوى الامبريالية، اضافة إلى القوى الداخلية المضادة، إلى استثمار الفوضى الراهنة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتفاقم المشكلات التي تنشأ وتتفجر في مثل هذه الاوضاع المعقدة للاجهاز على البريسترويكا وتشويه اتجاهاتها ومضامينها والحاق الأذى بها واشاعة الاحباط في صفوف الجماهير وقطع السبيل على انتصارها.

وفي مثل هذه الاوضاع تتنوع وتتباين الاجتهادات لمواجهة الازمة الراهنة. ويشارك العلماء السوفييت، بعد رفع اليد والقيد عن العقل وحرية التفكير، بحيوية كبيرة في هذه العملية. كما تشارك اوساط واسعة من الجماهير الشعبية باهتمام كبير لا في ملاحقة هذه النقاشات فحسب، بل وفي ابداء الرأي والمساهمة في النقاش والانحياز إلى جانب هذا الرأي أو ذاك. وهي ظاهرة صحية ومطلوبة في آن. واذا تجاوز المرء الآراء التي تنمو بسرعة وتيرة عالية حالياً في الاتحاد السوفييتي، وبخاصة في جمهوريات البلطيق، والتي تدعو إلى نبذ طريق التطور الاشتراكي والسير بالاتجاه الرأسمالي باعتباره الحل الاوحد والتاريخي لهذه البلدان، وعلى اعتبار ان الديمقراطية لا يمكن ان تتجلى وتنتعش إلاّ في ظل الرأسمالية، فان الحلول العملية للاوضاع الراهنة، كما أراها وكما تناقش في الاتحاد السوفييتي، تتلخص في الاتجاهات والافكار التالية:

أولاً: اعادة النظر في البنية الراهنة لعلاقات الانتاج بما يتجاوب مع الواقع الموضوعي والتخلص من الاعباء الثقيلة الناشئة بسبب التوسع الهائل من ملكية الدولة لوسائل الانتاج والمتعارض مع مستوى التطور في القوى المنتجة وفي البناء الفوقي. ويتطلب هذا الاتجاه تأمين ما يلي:

* اعادة تنظيم ملكية الدولة لوسائل الانتاج وارسائها على أساس الادارة الاقليمية والذاتية للمنشآت والمشاريع الاقتصادية والتمويل الذاتي والمعايير الاقتصادية المعروفة دولياً، وفي هذا الاطار يمكن للدولة ان تخضع العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة العائدة لها لصالح المشاركة الجماهيرية في شراء اسهم فيها، أي تحويلها إلى قطاع مختلط؛

* توفير امكانيات أفضل لاعادة النظر بأسس النشاط الاقتصادي للملكيات التعاونية في القطاع الزراعي وفي الصناعة والتجارة، ومنح الحرية والتسهيلات المناسبة لايجاد أشكال جديدة من التعاون المحفزة للمبادرة والابداع والتوظيف؛

* سن التشريعات التي تؤمن وتحفز حرية حركة واسعة نسبياً لتطور ونمو القطاعين الخاص والمختلط في مختلف فروع الاقتصاد الوطني وضمان استثمار فعال للامكانيات المالية والفنية والبشرية المتوفرة؛ ويمكن ان تشمل هذه التشريعات حركة رؤوس الاموال

الاجنبية في الاقتصاد السوفييتي ايضاً؛

* التحري عن أشكال جديدة تؤمن الديناميكية في حركة الاقتصاد الوطني عبر التوقيع على عقود مقاولات وايجارات لمنشآت زراعية وصناعية وحرفية وتجارية . . . الخ .

ثانياً: اجراء تغيير ثوري في البنية الراهنة للقوى المنتجة بادخال واسع وفعال لمنجزات الثورة العلمية ـ التكنولوجية في الانتاج وتستوجب اعادة تأهيل وتطوير الشغيلة وزيادة معارفهم من جهة، وتحسين مستوى الانضباط والموقف من العمل والانتاج من جهة أخرى. ويشترط هذا الأمر بدوره توفير الموارد المالية لاغراض البحث العلمي والتنسيق مع البلدان الأخرى في هذا المجال، أي الانخراط في التقسيم الدولي للعمل مجدداً وعلى أسس جديدة.

ثالثاً: تغيير عميق وشامل في نظم التخطيط والادارة الاقتصادية على المستويين الكلي والجزئي. والأخذ بالاسس العلمية الحديثة وبالاساليب التكنولوجية المتطورة لادارة وتنظيم العمليات الاقتصادية. ويتطلب هذا الأمر تغيير العقلية الراهنة المحبطة للتجديد والمبادرة والابداع والمشدودة إلى الاساليب اللاديمقراطية والبيروقراطية المتخشبة. ويفترض ان يرتبط التخطيط بالمعطيات التالية:

ـ المعرفة الواسعة والواقعية بامكانيات وطاقات الاقتصاد الوطني؛

ـ الابتعاد التام عن الخوض في التفاصيل والمؤشرات التفصيلية التي تتعارض مع الادارة الذاتية للمنشآت الاقتصادية والاقتصاد على المؤشرات والاتجاهات العامة؛

ـ المعرفة الواسعة والواقعية والمتغيرة لحركة السوق وآلياته والتي تأخذ بالاعتبار حاجة الاستهلاك المحلي وتنوعها، وحاجة إعادة الانتاج الموسعة، ومتطلبات الاستجابة للالتزامات والعلاقات الاقتصادية الدولية.

ـ منح الجمهوريات استقلالها الاقتصادي الواسع وتأمين عمليات التنسيق والتبادل الفعال فيما بينها.

رابعاً: الالتزام الثابت بنظام الروافع الاقتصادية والتمسك بالتوازنات الداخلية بين مكوناته وإعارة الانتباه للحوافز المادية للشغيلة فيه والأخذ الصارم بالحساب الاقتصادي، واجراء تغيير حقيقي في النظامين المالي والنقدي المعمول بهما حالياً بما يسهم في جعلهما فعالتين في السياسة الاقتصادية والاجتماعية. فالاهتمام بانتاجية العمل ورفعها المستمر وتقليص تكاليف الانتاج الفعلية وتحسين النوعية وتأمين أمثل علاقة ديناميكية بين الاجور والارباح في صافي الدخل القومي وعلى مستوى المنشآت والمؤسسات الاقتصادية، واشاعة المنافسة الفعلية في الانتاج عبر تأمين وحدة السوق واحترام قوانينه وآليته، يمكن ان يسهم في معالجة جادة للاوضاع الاقتصادية المزرية حالياً. اذ ان الاهمال

السابق للسوق والاخلال بوحدته وآلياته وبالعلاقات السلعية ـ النقدية، وفرض الاسعار الادارية على السلع في مختلف مراحل انتاجها دون مراعاة حقيقية للمعايير الاقتصادية اللازمة أو للحساب الاقتصادي، قد ساهم لا في تشديد الاختلالات وتفاقم التضخم وتدهور اسعار صرف العملة وانخفاض القوة الشرائية للروبل فحسب، بل وفي وضع خطط اقتصادية غير واقعية وغير قابلة للتنفيذ، تقود بدورها إلى المزيد من الاختلالات وإلى تنشيط اقتصاد الظل.

خامساً: اعادة اهتمام استثنائي بصيغ وأشكال اندماج الاقتصاد والسوق السوفيتيين بالاقتصاد والسوق الدوليين، والذي يعني بدوره اندماجاً منظماً في التقسيم الدولي للعمل والاستفادة من افضلياته في مجالات الاستثمار والمعارف والمنجزات العلمية ـ التكنولوجية ومن الخبرات الفنية والمشاركة في عضوية ونشاط المؤسسات الاقتصادية والمالية والدولية التي يهيمن عليها الآن الرأسمال الاحتكاري الدولي. ويفترض في هذا الصدد توقع تعرض الاقتصاد السوفييتي لجملة من المؤثرات السلبية بسبب هذا الاندماج إلاّ ان البقاء في العزلة الراهنة له نتائج سلبية أكبر تم اختباره في التجربة التي ما زالت متواصلة حتى الآن. ويفترض هذا التحري الكشف عن، أو اختيار صيغ تساعد على التطور المستقل للاقتصاد الوطني السوفييتي، أي البحث عن علاقة ديناميكية تشد الاقتصاد السوفييتي بالاقتصاد الدولي وتحقق المنفعة المتبادلة.

وتحتل أهمية بالغة مشاركة الاتحاد السوفييتي مع بلدان اوربا الشرقية وبلدان العالم الثالث في النضال لاشاعة الديمقراطية في العلاقات الاقتصادية الدولية وتنشيط الهيئات والمؤسسات الدولية المتخصصة التابعة للامم المتحدة ومن أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يستند إلى أسس نسبية في العدالة الاجتماعية وحماية البيئة الطبيعية والتوفير في استخدام الموارد الاولية لهذه البلدان، وضمان تطور أكثر تعجيلاً وتأثيراً لصالح اقتصاديات البلدان الأكثر تخلفاً في عالمنا المعاصر.

سادساً: بذل أقصى الجهود لتقليص الميزانيات العسكرية الضخمة التي ترهق اقتصاد الاتحاد السوفييتي وتؤثر على قدراته التحويلية لمشاريع الاقتصاد المدني وتحديث الموجودات بالتكنولوجيا الحديثة وشمولها للنشاط الاجتماعي من خلال احلال آلية جديدة لضمان الأمن الاوربي والامن في العالم في آن، وبما يعجل من امكانيات نزع السلاح العام والشامل، وبخاصة الاسلحة النووية واسلحة الابادة الجماعية، وبما يعزز من علاقات الثقة والتعاون بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة. ويفترض الاشارة إلى ان الاتحاد السوفييتي يساهم اليوم في نسبة كبيرة من مبيعات الاسلحة إلى بلدان العالم الثالث ويحقق عبرها نسبة ارباح غير قليلة. وفي الوقت الذي تشيع مثل هذه السياسة الكثير من

المشكلات على النطاق الدولي فانها قد أوجدت آلية اقتصادية مؤذية في الاقتصاد السوفييتي يجب التخلص منها. وهي في هذا الأمر لا تختلف عن آلية التصنيع العسكري للدول الرأسمالية المتطورة، عن التراكم الرأسمالي في هذا القطاع.

سابعاً: وأخيراً تشكل الديمقراطية وحقوق الانسان واقامة دولة القانون والاعتراف بحق شعوب الاتحاد السوفييتي بتقرير مصيرها بحرية تامة ودون استخدام الضغوط أو الاساليب المرفوضة دولياً جوهر عمليات التغيير الثورية المنشودة في الاتحاد السوفييتي، وهي الطريق المضمون للتغلب على المصاعب والازمة المتفاقمة حالياً طريق الاعتماد على الشعب وتنشيط دوره وزيادة فاعليته وخدمة مصالحه ومساعدته للمشاركة المباشرة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتؤكد معطيات التطور الراهن في الاتحاد السوفييتي ان الطريق العملي لمعالجة المشكلات القومية عبر اقامة اتحاد فدرالي يضم في عضويته جمهوريات مستقلة ذات سيادة وعلى أساس من الطوعية التامة.

ان العرض الذي قدمته يمكن ان يتضمن خللاً جدياً، ففيه شيء من التبسيط لقضايا وعمليات شديدة التعقيد وتواجهها مصاعب جمة. وكان هدفي من وراء هذا العرض المكثف اعطاء تصورات عن الوجهة التي يمكن ان يتخذها الحل الراهن واللاحق للازمة. إلّا ان الحياة اثمن وأعمق بكثير من وضع الوصفات أو التصورات الجاهزة عن هذه العمليات الاقتصادية والاجتماعية المعقدة. وأهل الدار، كما نعرف، أدرى بحاجات بلادهم وشعوبهم.

● النقاش الدائر على أوسع نطاق يتناول مسائل العلاقات السلعية ـ النقدية وضرورة اقتصاد السوق لمراعاتها. ألا تنطوي الدعوة إلى اقتصاد السوق على العودة إلى الرأسمالية؟

تستمد العلاقات السلعية ـ النقدية ضرورتها وأهميتها من طبيعة النظام الاجتماعي القائم على الانتاج السلعي. ويتجلى ذلك بوضوح في النظامين الرأسمالي والاشتراكي. فكلاهما مجتمع يقوم على أساس الانتاج السلعي الكبير. والاختلاف بينهما ينشأ من التباين في طبيعة علاقاتهما الانتاجية. ففي الوقت الذي يقوم الانتاجي السلعي في النظام الرأسمالي على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، يستند في النظام الاشتراكي إلى الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج. واستناداً إلى هذا الاختلاف الجوهري تتحدد طبيعة العلاقات السلعية ـ النقدية في النظامين. ولا يغير من هذه الحقيقة واقع وجود ملكية دولة رأسمالية في النمط الأول، وملكية خاصة ومختلطة في النمط الثاني.

ويشترط وجود الانتاج السلعي في الاشتراكية عوامل عدة في مقدمتها مستوى تطور القوى المنتجة، الذي يتجسد في مستوى تطور تقسيم العمل الاجتماعي وانتاجية العمل،

وبالتالي القدرة على اشباع الحاجات المتنامية باستمرار للشغيلة، واستمرار العمل بقاعدة «من كل حسب طاقته. ولكل حسب عمله»، والقدرة على تحقيق التوازن بين العرض والطلب، أو تحقيق الزيادة الفعالة للعرض مع وجود طلب فعال باستمرار على السلع. وهذه المسألة ترتبط بدورها بمستوى استخدام منجزات الثورة العلمية ـ التكنولوجية ومهارات ومعارف قوة العمل، ومستوى التخطيط والادارة والتنظيم الاقتصادي والاجتماعي. وتتجلى نتائج كل ذلك في حجم الانتاج الاجمالي والدخل القومي... اولاً، واستمرار وجود أشكال عديدة لملكية وسائل الانتاج ثانياً، ومستوى الوعي الفردي والاجتماعي للشغيلة ثالثاً، وفي طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على اقتصاديات البلد الاشتراكي رابعاً. وهي بهذا المعنى علاقات موضوعية لا غنى عنها. والأخذ بالعلاقات السلعية ـ النقدية وفق المضمون والمفهوم الاشتراكيين يعني بالاساس اعتماداً فعالاً لنظام الروافع الاقتصادية، لقانون القيمة، وما ترتبط به من مقولات اقتصادية تؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي. وأعني هنا بشكل خاص مقولات السلعة، النقد، السعر، الربح، التكلفة، الأجر، السوق، رأس المال، القرض والفائدة... الخ وغالباً ما أسيء في الممارسة العملية إلى مضمون العلاقات السلعية ـ النقدية في الاتحاد السوفييتي وفي بلدان اوربا الشرقية وسبب ذلك ناشيء من خطأين:

أ ـ اعتبار ما هو قائم في هذه البلدان اشتراكية في وقت كانت القوانين الموضوعية الفاعلة ذات طبيعة أخرى من جهة، والاعتقاد بأن الاشتراكية قادرة على الاستغناء عن العلاقات السلعية ـ النقدية، بالرغم من كل تحذيرات لينين بهذا الصدد من جهة أخرى؛

ب ـ الابتعاد عن الأخذ بنظام الروافع الاقتصادية والحساب الاقتصادي أو ممارستهما بشكل سيء، واهمال شديد لمفهوم الربح ودوره في تأمين التراكمات الضرورية لتنمية وتطوير الانتاج واعادة الانتاج. ونشأ عن ذلك وارتبط به اهمال شديد للفرد وحريته وحاجاته، وعدم اعتراف بالتباين القائم بين الافراد في المجتمع وبالفوارق الاقتصادية والاجتماعية القائمة. أو التباين في مستويات تطور الجمهوريات السوفييتية. وكانت لكل هذه الاتجاهات نتائج سلبية حادة على الاقتصاد الوطني وعلى حياة وعلاقات مختلف الفئات والطبقات والقوميات وعلى النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وفي ضوء ذلك يصبح اعتماد العلاقات السلعية ـ النقدية ضرورة موضوعية لتحقيق مجموعة من التوازنات المهمة، وان أي اخلال بها يقود إلى سلسلة جديدة من الاختلالات في مختلف جوانب ومراحل عملية اعادة الانتاج الاجتماعية. فعملية التبادل السلعي مثلاً التي تعتمد على الاسعار باعتبارها التعبير النقدي للقيم، وبما ان السلع تجسد قيماً متباينة بحكم التباين في مقدار وقت العمل الضروري اجتماعياً المبذول في انتاجها، فان النقود

تؤدي وظيفة مقياس القيم المتجسدة في هذه السلع. وبالتالي فإن أي اخلال بحساب القيم والاسعار سيترك تأثيره المباشر على الدخل القومي وعلى دخول الافراد وعلى حجم التراكمات والتوظيفات، وكذلك على مستوى الخدمات الاجتماعية. أي ان الاخلال سينعكس بشكل مباشر على عملية التبادل السلعي وعلى مجمل عملية اعادة الانتاج.

لقد ارتكبت اخطاء فادحة في احتساب التكاليف الفعلية وفي تحديد قيم واسعار سلع كثيرة. ومارست الدولة اسلوباً ادارياً بيروقراطياً واحتكارياً مضراً في تحديدها. وكانت تفرض اسعاراً واطئة جداً على المواد الاولية والسلع نصف المصنعة تتحمل المنشآت المنتجة لها خسائر فادحة من جراء ذلك. ولا يتم تعويضها من جانب الدولة مباشرة. وتباع تلك السلع المحددة باسعار واطئة أقل أحياناً حتى من تكاليف انتاجها إلى منشآت أخرى وتدخل في انتاجها وحساب تكاليفها. وتبدو العملية وكأن السلع الجديدة منتجة بكفاءة عالية وتمتلك قدرة على التنافس. والحقيقة هي غير ذلك. وعليه فالدولة، وبتعبير أدق، المجتمع، يتحمل خسائر فادحة لا مبرر لها.

لقد نشأت عن هذه السياسة ظاهرة غير صحية مضمونها ان مجموعة من السلع كانت تدخل إلى التداول وكانت الاسعار المحددة لها لا تعبر عن اقيامها الحقيقية، أي ان اسعارها لم تكن معياراً واقعياً لاقيامها الحقيقية أي ان خط الاسعار كان يتحرك ارادوياً تحت خط القيم واحياناً تحت خط التكاليف الفعلية. ومثل هذا الأمر أدى ويؤدي إلى تقليص مقدار الربح أو حتى يلغيه اصلاً ويأتي على جزء من الرأسمال الموظف. اذ ان عملية البيع كانت وما زالت تتم بسعر يتحرك تحت خط القيمة أو يتطابق مع خط التكاليف الفعلية أو حتى تحته. وفي هذا تعطيل تعسفي لدور السوق وتجاوز غير مبرر على آلياته. واذا كانت مثل هذه السياسة مقبولة بالنسبة لبعض السلع الاساسية ذات الاستهلاك الجماهيري الواسع ولفترة معينة، فهي مرفوضة لعدد كبير من السلع وعلى مستوى الاقتصاد الوطني وبشكل مستمر. وقد أدت هذه السياسة، والتي اتبعت في الاتحاد السوفييتي وبلدان اوربا الشرقية إلى تقليص المردود الاقتصادي وإلى تقليص مستوى الارباح، وبالتالي تقليص حجم التراكمات الضرورية لاغراض تعجيل التنمية الوطنية وتحسين ظروف العمل والضمانات الاجتماعية ومستوى المعيشة وإلى حصول سلسلة من الاختلالات الجديدة. كما أدت إلى عجز في ضبط معايير ودوالي قياس الانتاجية والتكاليف والقيم والاسعار، وإلى اهمال في تشخيص المنتجين المبدعين والمقصرين، وإلى اقامة مساواة شكلية، ساذجة وضارة والتي قادت بدورها إلى تدهور في اهتمام المنتجين برفع انتاجية العمل وتقليص التكاليف وتحسين نوعية الانتاج. وبسبب استمرار هذا الوضع لعشرات السنين فقد أدت إلى الحاق افدح الاضرار باقتصاديات هذه البلدان وبمعدلات النمو فيها.

وتجدر الاشارة إلى ان جمهورية المانيا الديمقراطية وجيكوسلوفاكيا حاولتا استخدام نظام الروافع الاقتصادية والاهتمام بالعلاقات السلعية ـ النقدية والحساب الاقتصادي في الستينات والسبعينات، وحققتا جراء ذلك، ولعوامل عديدة أخرى، نتائج طيبة وملموسة. إلّا انهما سرعان ما تخليا عن ذلك، وبشكل خاص في النصف الثاني من العقد الثامن حتى الآن. وفي الستينات خاض الاقتصادي السوفييتي المعروف ليبرمان وغيره معركة كبيرة بهدف اقناع المسؤولين بنظام الروافع الاقتصادية واعادة اهتمام خاص بالربح والانتاجية والحساب الاقتصادي. وبدا الأمر وكأن القناعة قد توفرت للأخذ بذلك ولكن سرعان ما عمد الجهاز البيروقراطي الرهيب إلى قبر هذه الاتجاهات واسكات الداعين لها ولو إلى حين.

ويمكن القول بأن الدعوات الراهنة إلى اعتماد آليات السوق في هذه البلدان ليست ذات مضمون واحد.أو وجهة واحدة. ويفترض ان نأخذ بالاعتبار كون اتجاهات الاشتراكية الديمقراطية الاصلاحية ستجد طريقها تدريجياً إلى العديد من هذه البلدان، بما فيها الاتحاد السوفييتي ويفترض ان لا نقع بخطأ اعتبار. ان هذا الاتجاه، وعلى صعيد اعادة النظر الجذرية، خاطئاً أو مضراً في كل الاحوال، رغم ما يبدو فيه من تراجع عن خطوات تحققت من فترة سابقة. وعلى ان هذا يفترض ان لا يعتبر الطريق الذي سلكته احزاب الاشتراكية الديمقراطية في العقود المنصرمة على الدوام صائباً، أو بعيداً عن المساومة والسكوت عن أشكال من الاستغلال كانت وما تزال تتعرض له الطبقة العاملة وكادحي الريف في الدول الرأسمالية المتطورة أو في مواقفها ازاء قضايا شعوب بلدان العالم الثالث.

● **هل يمكن القول ان الاشتراكية تراجعت كلياً في جميع بلدان اوربا الشرقية؟ من الناحية الموضوعية هل هناك أساس للعودة إلى الرأسمالية في هذه البلدان؟**

نعم، لقد تراجع هذا النموذج من الاشتراكية إلى الوراء، واصيبت الاشتراكية كفكر بضربة شديدة في صفوف الجماهير، بسبب الربط بين تلك النماذج المتماثلة والفكر الاشتراكي العلمي الذي كانت تعلن تلك الاحزاب التزامها به وممارستها له.

لقد انهارت النظم السياسية في بلدان اوربا الشرقية، ومعها انهارت الاحزاب الشيوعية والعمالية التي كانت على رأس السلطة. وخسرت تلك الاحزاب الملايين من اعضائها ومؤيديها الذين اصيبوا عموماً بالخيبة. وهي نتيجة منطقية لنمط الحكم الذي اقامته تلك الاحزاب وعلاقته بالجماهير وللاسلوب السيء والضار الذي اتبع في كسب الاعضاء والمؤيدين.

وفي أغلب هذه البلدان تسلمت الاحزاب البرجوازية الجديدة المحافظة واليمينية

السلطة تحت راية الديمقراطية وحقوق الانسان واقامة دولة القانون والحياة الدستورية، ودفعت بالاحزاب الشيوعية والعمالية التي كانت في الحكم إلى مواقع المعارضة المعزولة عن الاوساط الجماهيرية الواسعة التي كانت تصوّت لها في فترة ما. ويستحيل عليَّ تصور امكانية استمرار النموذج السابق للاشتراكية في الاتحاد السوفييتي ايضاً. فقد دمرته البريسترويكا من الاعماق وكشفت بشكل واسع عن مضامينه الفعلية، واقتلعته من عقول وقلوب اغلب الناس، رغم انها لم تنجح في اقامة البديل المنشود حتى الآن. وفي هذا يكمن عمق الازمة الراهنة للمجتمع السوفييتي. فالمشكلة ليست وليدة البريسترويكا، بل وليدة الماضي وتراكماته عبر عقود من الزمن.

لقد لويت رقبة النظرية في الممارسة العملية. فاصبحت سلطة العمال والفلاحين وحتى سائر الكادحين مساوية لسلطة الحزب، باعتباره الممثل الشرعي للطبقة العاملة والفلاحين وسائر الكادحين، واصبحت سلطة الحزب مساوية لسلطة اللجنة المركزية، والسلطة الأخيرة مساوية لسلطة السكرتير العام. واضبحت دكتاتورية البروليتاريا في مضمونها وأشكال ممارستها تجسد دكتاتورية السكرتير العام والنخبة المحيطة به. وهيمن هذا النموذج من الفكر والتنظيم على عموم الحزب والدولة ووجد تعبيرة في العلاقة الهرمية داخل الحزب وفي اجهزة الدولة والادارة الاقتصادية وفي المنظمات المهنية النقابية والجماهيرية.

والملكيات المؤممة والمشاريع الجديدة التي كان مقرراً لهـا ان تصبح ملكية اجتماعية تحولت إلى ملكية دولة تسيطر عليها اجهزة الدولة البيروقراطية وتسيِّرها لصالحها. وبهذه العملية انتزع المضمون الذي كان من المفروض ان ينمو فيها، أي طابعها الاجتماعي الاشتراكي. ونمت تدريجياً عمليات التجاوز على هذه الملكية من جانب كبار موظفي الحزب والدولة، ولكنها امتدت لتشمل مستويات جديدة وجديدة في سلم الهرم الحزبي والحكومي والاجتماعي. وتفاقمت عمليات الاستنزاف من الباطن لقطاع الدولة والقطاع التعاوني، واشتدت ظاهرات الاغتراب بين المنتجين ووسائل انتاجهم، وبين الجماهير من جهة والحزب والحكم وقيادات المنظمات المهنية والجماهيرية والنقابات من جهة أخرى. وتشكلت تدريجياً فئة اجتماعية جديدة ذات خصائص جديدة وتكوين نفسي وثقافي متميز. فهي تمتلك جملة من خصائص البيروقراطيات القديمة، ولكنها تختلف عنها في اسلوب تفكيرها وأشكال نشاطها والايديولوجية التي تدعي التزامها بها. فئة منحدرة من مواقع طبقية متباينة، من اصول عمالية وفلاحية وبرجوازية صغيرة مدينية، ذات مراتب عديدة. انها فئة البرجوازية البيروقراطية التي تقف في قمتها مجموعة متماسكة من كبار كوادر (موظفي) الحزب والدولة والمنظمات الاجتماعية، والتي فقدت عملياً علاقتها

الفعلية بالجماهير وبمصالحها الاساسية. ومع ذلك فهي تستخدم اللغة الماركسية في نشاطها الفكري ودعايتها. وكان هذا الواقع يشكل جزءاً من سماتها الجديدة، من شخصيتها المزدوجة واخلاقياتها المريضة والغريبة عن الشيوعية.

وفي هذا الواقع وغيره يمكن ان نجد الاساس الموضوعي في العودة الراهنة إلى الرأسمالية.

ويفترض ان نلاحظ اليوم بأن اسلوب ممارسة البريسترويكا هو الآخر يتسم بمظاهر من الماضي اللاديمقراطي، من ترسانة البيروقراطية التي عشعشت عشرات السنين ولم تنته بعد، كما لا يمكن ان تنتهي بهذه السرعة، وسواء كان ذلك في مجال نشاط وعلاقات الحزب أم في اجهزة الدولة وعلاقاتها، أم المنظمات المهنية والجماهيرية المختلفة ويمكن ايراد العديد من الامثلة الواقعية على ذلك بما فيه اسلوب اخراج عدد كبير من اعضاء اللجنة المركزية للحزب في عام ١٩٨٩، أو اسلوب مكافحة التعاطي الواسع للمشروبات الكحولية، أو الاسلوب الذي انتهج في مواجهة بعض الاشكاليات القومية أو غيرها...



في السياسة التربوية
الواقع، الآثار، مهام البديل

غانم حمدون

الطفل الذي استقبلته المدرسة الابتدائية هذا العام سيعيش النصف الأول من القرن الحادي والعشرين كانسان، ومواطن، وشغيل. وتأهيله لتلك الحياة يعتمد كثيراً على المعرفة، والمهارة، والانماط السلوكية التي تقدمها المنظومة التربوية ـ التعليمية[1]. فهي لذلك تلعب دوراً أساسياً في صياغة مستقبل البلاد.

هذه المنظومة باتت تضم أكثر من ربع السكان بصورة مباشرة. فالمصادر الرسمية تفيد ان مؤسساتها استقبلت هذا العام ٤,٨ مليون من الناشئة والشبيبة. ويتولى تعليمهم نحو ٢٠٠ الف من الكوادر[2]. كما ان المنظومة التربوية تهم عموم الأسر، فقلما نجد اسرة لا ترسل ابناءً إلى هذه المؤسسات، أو سترسلهم اليها عما قريب.

ومن ناحية أخرى فان قسماً غير قليل من جمهور هذه المؤسسات يمكن ان يلعب دوراً مباشراً اساسياً في الحياة السياسية. فبالاضافة إلى الكوادر التعليمية والادارية والخدمية، وإلى الراشدين في مدارس محو الامية، تضم الجامعات والمعاهد والثانويات بانواعها زهاء المليون من الشباب الذين يؤهلهم السن للمشاركة في النشاط السياسي المباشر. ولدى الشباب نزوع إلى المثل العليا يتجاوز المصالح الطبقية في كثير من الاحيان. وفي هذه المرحلة من الحياة لا تكبلهم المهنة أو اعباء العائلة فتقعدهم عن الكفاح والتضحية في سبيل القناعات. فضلاً عن ذلك فان جمهور المؤسسة التعليمية الواحدة كثيراً ما يفوق حجم العمالة في أي من المؤسسات الانتاجية والخدمية في المنطقة المعنية.

لكل ما سبق تستحق المنظومة التربوية اهتماماً كبيراً من القوى الطامحة إلى البديل الديمقراطي. فهي/قبل كل شيء، تحتاج إلى جرّ الشبيبة الطلابية إلى النضال ضد الدكتاتورية. ثم ان عراق الغد لا يمكن ان يمارس الديمقراطية ويرسّخها دون تربية الناشئة على الديمقراطية. فالبديل الديمقراطي بحاجة إلى سياسة تربوية جديدة تناسب توجهاته وتعالج ما خلّفته السياسة الحالية من تأثير سلبي على قيم الجيل الجديد وسلوكه. وكما سنرى فان النظام قد فاق القوى الأخرى ادراكاً لخطورة الدور الذي تلعبه المنظومة التربوية، فدأب على اخضاعها لمصلحته الآنية والبعيدة، لاسيما من حيث الممارسة السياسية والأدلجة. إن دراسة هذه السياسة ضرورية ليس فقط لمعالجة آثارها بل كذلك لتفادي وقوع التربية ضحية لسياسة مشابهة في المستقبل.

عام ١٩٨٠ استعرضنا على صفحات هذه المجلة[٣] ملامح التسيس والأدلجة في المنظومة التربوية منذ انقلاب ١٩٦٨. ثم عالجنا، في مقالات لاحقة، جوانب أخرى من السياسة التربوية. غير ان الثمانينات مازالت تشهد تطورات ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالتربية. وأهمها الحرب مع ايران التي شارك فيها مئات الالاف من شباب كانوا على مقاعد الدراسة منذ الانقلاب، حاملين معهم تأثيرات السياسة التربوية، فضلاً عن تأثيرات نهج النظام في المجالات الأخرى. ولابد لحرب شرسة دامت ثمانية اعوام من التأثير العميق في القيم والانماط السلوكية داخل المنظومة ومن حولها. وبتأثير الحرب أيضاً تباطأ نمو التعليم، وتقلّصت مجانيته. وعام ١٩٨٧ أعيد القطاع الخاص إلى التعليم العالي. وبالنسبة لغالبية عوائل الطلبة تلاشى الرفاه النسبي وأخذ مستوى المعيشة بالهبوط منذ عام ١٩٨٣ تحت وطأة العبء الاقتصادي والدمار المادي للحرب[٤]. وأثناء الحرب تصاعد الارهاب الشامل الذي استحق تسمية «الحرب الداخلية». وبوجه عام تلاشت التوجهات الايجابية التي كان النظام، اواسط السبعينات، يزايد بها، وتكامل اصطفافه إلى جانب الرجعية داخلياً وخارجياً، حتى بات رئيسه يتبرأ علناً من الثورية.

كل هذه التطورات ينبغي أخذها بالاعتبار لدى تدقيق ومتابعة الاحكام والاستنتاجات الواردة في معالجاتنا السابقة للسياسة التربوية، وفي رسم السياسة المقبلة، آخذين بالاعتبار ما حصل من تقدّم معرفي بشأن العمليات الاقتصادية ـ الاجتماعية الجارية في بلادنا ومثيلاتها. فمحكّ التجربة المريرة لم يزكِّ طروحات الماضي المتفائلة حول آفاق تطورها. كما ساعدت العلنية المصاحبة للبريسترويكا على تبديد أكثر الاوهام التي كان إعلام ومنظرو البلدان(الاشتراكية)يشيعونها حول العمليات الجارية في بلدانهم وكذلك في البلدان النامية، خاصة في تلك التي زعمت انها تبني اشتراكيتها الخاصة فاقتبست من تجربتهم سلبياتها القتّالة.

● ● ●

تمهيداً لمعاينة التسييس والأدلجة في المنظومة التربوية كنا قد استعرضنا تشكل النظام السياسي الذي يتحكم بها. ثم استعرنا لهذا النظام لاحقاً(*) صفة «**الفاشية من طراز خاص**» التي كان تولياتي قد اطلقها في الثلاثينات على انظمة مشابهة في بلدان شرق وجنوب اوربا المتخلفة عن المانيا وايطاليا حيث سادت **الفاشية الكلاسيكية**. ففي المانيا وايطاليا، .. استندت الفاشية على رأسمالية بلغت مرحلة الامبريالية. ورغم تخلف القاعدة الاقتصادية ـ الاجتماعية في بلدان المجموعة الأولى، فان المكونات الفاشية لبنائها الفوقي وممارساتها كانت شديدة الشبه بما كان قائماً في ايطاليا والمانيا، نقصد بذلك **الحزب الفاشي، الايديولوجيا الفاشية، التنظيم الفاشي للجماهير، الارهاب الشامل، الديماغوجيا الفاشية**، وذلك في إطار نظام كلياني (توتليتاري). وبطبيعة الحال تتكيف هذه المكوِّنات في كل بلد تبعاً لخصوصياته، بما في ذلك طاقاته الاقتصادية، وبالتالي يتباين تأثير هذه المكونات على الوعي والقيم والانماط السلوكية للناس، وكذلك بالضرورة على تربية الجيل الجديد ابتداءً من البيت. فكيف تجلت «الفاشية من طراز خاص» في التربية المدرسية العراقية منذ انقلاب ١٩٦٨؟

اخضاع الطلبة وتأطيرهم

عكفت سلطة الانقلاب مبكراً على اجتثاث التعددية السياسية في الوسط الطلابي ادراكاً لاهمية دوره في الحياة السياسية. وهنا أيضاً لجأت إلى الارهاب الذي شمل، تباعاً، جميع القوى الطلابية المستقلة عن السلطة. واستخدمت الارهاب أيضاً في مسعاها لتأطير جمهور الطلبة داخل الاتحاد الطلابي التابع لها. فسارعت إلى منحه احتكاراً مطلقاً للنشاط العلني داخل المؤسسات التربوية رغم ضآلة نفوذه، حسبما أظهرت نتائج الانتخابات الطلابية قبيل الانقلاب. وعلى غرار ممارسات السلطة أخذ اتحادها يمارس دكتاتورية شرسة مطعّمةً بالديماغوجيا في محاربة الاتحادات الأخرى وجرّ الطلبة إلى صفوفه. (ومن العلائم المبكرة لشراسته تعيين ناظم كزار رئيساً له قبل ان تُسند اليه مديرية الامن العامة، برتبة لواء، وهناك إستحق لقب الجلاد بامتياز.) وبمزاوجة الترهيب والترغيب وضع الاتحاد جمهور الطلبة عملياً أمام الخيار بين «العصا والجزرة». فبات الزوغان من كمّاشته ينطوي على الدهاء أحياناً وعلى ضرب من البطولة أحياناً أخرى.

وفي ممارسة الدماغوجيا إستند الاتحاد إلى ما وفّرت له السلطة من امكانات مادية

كبيرة، تضاعفت أثناء الحقبة البترولية، واستثمر ما منحته من صلاحيات واسعة للتحكم بمصالح وحياة الطلبة، والتدخل في شؤون الادارة والمدرسين ومراقبتهم. وبذلك اتخذ تسلّطه على الوسط الطلابي مظهر الادارة الطلابية الذاتية، وهي بالأصل صيغة لتربية الطلبة تربية ديمقراطية تتناقض مع محاربة هذا الاتحاد للنشاط المستقل، والتعددية في التنظيم، وحرية الرأي والاختيار. ثم ان افتقار الاتحاد نفسه إلى الديمقراطية الداخلية لابد ان ينعكس في تعامله مع الجمهور المحيط به فضلاً عن تربية اعضائه على الخنوع والرياء أمام الرؤساء، وعلى التسلط والازدراء ازاء المرؤوسين، وعلى استغلال سطوتهم للمنافع الشخصية.

لقد تزامن توطيد الدكتاتورية في الوسط الطلابي مع اجراءات السلطة لتوسيع التعليم وتعميم مجانيته (بما في ذلك الغاء القطاع الخاص فيه) وغير ذلك من الاجراءات التي طالبت بها الحركة الطلابية دوماً. فكان اتحاد السلطة يوظف تلك الاجراءات للتضليل باعتبارها التطبيق الاشتراكي لحزبه في التعليم، منادياً بـ«اسقاط الفكر البرجوازي في التربية» وهو شعار بَرز في النصف الأول من السبعينات ضمن طروحات «الاشتراكية الخاصة». وهكذا وُظف توسيع الفرص التعليمية لتبرير الحرمان من الديمقراطية الطلابية. وكان ذلك انعكاساً للممارسة العامة. فقد اتخذت السلطة خطوات هامة في الاصلاح الزراعي، والتشريع العمالي، والقضية الكردية، والسيطرة على الثروة النفطية، والسياسة الخارجية، وغيرها من الخطوات التي دأبت على توظيفها لتبرير ممارسةٍ فاشية تقلّص وتنسف ما تنطوي عليه خطواتها من مضامين ايجابية، بل تقود إلى الكوارث، حسبما اثبتت التجربة. وعلى غرار ما سوغت تلك الخطوات الايجابية لحزبنا التعاونَ مع حزب سلطة تنتهك الديمقراطية السياسية، فان العديد من الطلبة وجدوا في تلك الخطوات مبرراً للتخلي عن قناعاتهم والرضوخ أمام الممارسات الفاشية.

ولعل العامل الأهم في انحسار المقاومة الطلابية للفاشية هو نجاح النظام في ضرب احزاب المعارضة تباعاً، بما لها من امتدادات طلابية، وتضاؤل دور هذه الاحزاب كبديل له حظ من النجاح. وبالنسبة للتيار اليساري فقد اضعف صموده الانهيارُ السريع لـ «القيادة المركزية» بعد ان الهبت شعاراتها المزاج الثوري لأكثرية المنضوين في هذا التيار. وقد تعمقت الحيرة والخيبة لديهم بعد تحالفنا مع النظام دون ان يوقف اتحاده واجهزته التمييز والاضطهاد ازاءهم. ثم تلقوا ضربة قاصمة حين اوقفنا سنة ١٩٧٤، تحت ضغط النظام، نشاط اتحاد الطلبة العام، شأن بقية المنظمات التي يقودها الشيوعيون، وكان هذا الاجراء خرقاً للديمقراطية ينبغي ان يظل عبرة في تعاملنا مع المنظمات غير الحزبية.

وعلى غرار نهج النظام في تأطير الطلبة ضمن اتحاده استحدث لتلامذة الابتدائية منـظمـة «الطلائع» إطاراً للهيمنة المبكرة على النشء، بالاضافة إلى التلقين السياسي والايديولوجي في المدرسة يومياً. وقد وفر للمنظمة مستلزمات النشاط لبذر الولاء للحزب وترديد شعاراته وتبجيل زعيمه وذلك من خلال الالعاب والمخيمات والمسيرات. . . الخ.

تغيير الصبغة الايديولوجية للمناهج

بعد الانقلاب سارعت السلطة إلى تغيير الكتب التدريسية ذات المساس المباشر بالسياسة والايديولوجيا (التاريخ، الجغرافيا، التربية الوطنية). وبغية التكييف الشامل للمناهج الدراسية الّفت أواخر ١٩٧٣-لجان عليا ينطوي تركيبها على دلالة هامة. فقد ضمت العديد من التكنوقراط المحافظين رغم ترديد شعار «اسقاط الفكر البرجوازي» في التربية، وفي الوقت ذاته إستبعد الشيوعيون منها رغم انهم طرف في التحالف الجبهوي ولهم وزيران في الحكومة، كما استبعد منها القوميون الاكراد رغم ان للحزب الديمقراطي الكردستاني خمسة وزراء في الحكومة، وهو معني بمتابعة تطبيق الفقرات الخاصة بالتعليم والثقافة من بيان ١١ آذار ١٩٧٠ الذي توصل اليه مع السلطة. وقد ترأس صدام حسين الاجتماع الأول للجان،طالباً اليها الانطلاق من فكر حزبه وتوجهات نظامه في صياغة المناهج الجديدة. وحرص على الالتقاء باللجان المكلفة بمناهج التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية والقومية. ولدى مناقشة تقرير اللجنة الخاصة بالتربية الوطنية في ١٩٧٥/٦/٣ قال: «ان شعبنا يتكون من عرب وغير عرب. وعندما نتحدث عن الشعور القومي، ومفاهيم العمل القومي، يجب ان يكون حديثنا وفق اسلوب وصيغ لا تجعل غير العرب يعتبرون ذلك لا يعنيهم، أو يثير لديهم النزعات الضارة. فالوطن العربي مجزأ، ونحن نجلس على أرض صغيرة منه، وانظارنا تمتد إلى الوطن الكبير. **وعندما نتحدث عن الوطن الكبير، يجب ان لا ندفع غير العربي من شعبنا لأن يفتش عن أرض خارج العراق، أو يعتبر نفسه جزءاً من كل يقع بعضه خارج العراق**»[٦]. قال ذلك حين استعاد السيطرة على كردستان بعد التنازلات السياسية والحدودية لشاه ايران كي يوقف دعمه للثوار الاكراد. فلم يعد بحاجة إلى تمويه كبير للموقف الشوفيني ازاء حقوقهم القومية.

وهكذا صارت الكتب المدرسية تشوّه التاريخ القديم والحديث. وبات المعلم غير قادر على إنصاف الحقيقة، بفعل ما تعرّض اليه من رقابة صارمة. وفي ظل الارهاب الشامل أخذ غالبية الآباء يتحاشون التعبير، بحضور اطفالهم، عن المشاعر والآراء المعارضة

للنظام، سواء لخشيتهم من تسربها، على لسان الاطفال، إلى اجهزة القمع، أم حرصا على سلامة الابناء من التمييز والاضطهاد ان هم تبنّوا تلك الآراء والمشاعر.

وتعمل وسائل الاعلام المرئية والمسموعة على ترسيخ تلك التشويهات، وتعزز ما يتعرض اليه الناشىء في مدرسته من تسييس وأدلجة. أما دعوة المدرسة إلى القيم والانماط السلوكية الايجابية، مثل الحرية، والديمقراطية، والنزاهة، والانصاف، وحب العمل، وبساطة العيش... الخ فلابد ان تصطدم تدريجياً بالواقع المعاش، بالقيم والانماط السلوكية السلبية التي تفاقمها الممارسة الفاشية.

تحزيب المعلمين

لم يكن حظ المعلمين في ممارسة النظام أحسن من حظ طلبتهم. فعشية انقلابه لم يكن له بين المعلمين أيضاً سوى نفر قليل من المؤيدين والمنتسبين. وكان لابد من تطويع هذا الوسط وتأطيره ليس فقط لغرض تنفيذ السياسة التربوية الموصوفة آنفاً، بل كذلك لان المعلمين يمثلون أوسع فئة مهنية متعلمة.

عمدت السلطة مبكراً إلى غلق مؤسسات اعداد المعلمين بوجه الذين لا ينتسبون إلى حزبها أو اتحادها. وبصرف النظر عن تعسف هذا الاجراء، فانه أدى إلى اغراق المهنة التعليمية بعناصر تتوسل بالوصولية قبل الكفاءة. ولا يخفى الضرر الذي يصيب العملية التربوية جراء تدهور الكفاءة والخُلق بين المعلمين الذين تنتجهم هذه الممارسة.

أما بالنسبة للمعلمين المخضرمين فقد حاصرتهم كمّاشة الترغيب والترهيب لجرّهم إلى صفوف الحزب وواجهته المتمثلة هنا بـ «مكتب المعلمين». لقد صمد عدد غير قليل أمام المغريات وأشكال التمييز والاضطهاد، لكن أغلب المعلمين كانوا أضعف صموداً من الطلبة. وذلك أمر مفهوم لأنهم، أولاً، قد تجاوزوا عمر الاحلام الكبيرة والتمرّد، العمر الذي حصد فيه الكثيرون الخيبات والمعاناة، خاصة منذ مطلع الستينات. ثم هناك الاعباء العائلية والمعاشية ناهيكم عن العسف في بلد صار انتهاك حقوق الانسان فيه القاعدة، لا الاستثناء. وحرم المعلم حتى من حق الاستقالة من العمل تخلصاً من الضغوط التي وصلت حد الاعتقال والتعذيب بالنسبة لمنتسبي الاحزاب الأخرى والمستقلين السباقين إلى معارضة الدكتاتورية. اضطر المئات إلى الهجرة، فيما انخرط آخرون في النضال السري والانصاري لقوى المعارضة حيث تألقت بينهم نماذج ملهمة في التضحية،

والصمود البطولي والشهادة*.

افرغت نقابة المعلمين من جوهرها الديمقراطي المتمثل في حماية منتسبيها من جور رب العمل أو السلطة. ففي حالة المعلمين بات الخصم والحَكَم متجسّداً في كوادر حزب السلطة على رأس المؤسسات التربوية والنقابة سواء بسواء. وبغياب التعددية والحريات الاساسية تحولت الانتخابات النقابية إلى سيناريو لتزكيتهم. وبسبب غياب الحريات الاساسية أيضاً لم يجد نفعاً مظهر التعدُدية في بعض السنوات حين شارك ممثلون عن حزبنا وعن (حدك) في قيادة النقابة مع اصرار ممثلي السلطة على الاحتفاظ باكثرية كبيرة. فهذه المشاركة سياسية الطابع وغير محكومة بالاعتبارات النقابية. فكانت هذه التعددية شكلية تفتقر إلى جوهر المنافسة، كانت مثابة الهدنة المؤقتة في الحرب على التعددية. ولذلك لم تساعد على بروز قيادة نقابية تعبّر فعلاً عن مصالح وارادة اغلبية الاعضاء، حريصة على كسب تأييدهم بالدفاع عن حقوقهم. فالقيادة التي يفرضها أي حزب على نقابة تميل، في المقام الأول، إلى ارضاء الحزب حتى على حساب مصالح الاعضاء ورأيهم. وهكذا لم يكن غريباً ان يتواطأ نقابيو السلطة مع الادارة التعليمية، وحتى مع قوى الأمن، على اضطهاد المعلمين سياسياً بدل الدفاع عنهم.

ان تحويل نقابة المعلمين إلى واجهة واداة للسلطة قد حرم أوسع فئة متعلمة من ممارسة الديمقراطية في نقابتها. وزاد في الطين بلّة ان الانتساب اليها كان إلزامياً، وهو الزام يفتقر اصلاً إلى الديمقرطاية. ان قسطاً هاماً من مسؤولية تشريع قانون النقابة بعد ثورة

---

* لي بينهم صديق أطلعتُ القارىء سنة ١٩٨٠ (ث ج ١٢١) على رسالة منه تصف بعض معاناته في المدرسة وخارجها قبيل هجرته من الوطن ليعودَ اليه مستأنفاً نضاله بين الانصار. وخلال السنوات التسع التالية لم أسمع عنه شيئاً رغم كثرة السؤال. وفي السنة الماضية فاجأتني رسالة منه جاء فيها: «اني الآن في (. . .). نأمل ان تُنجَز معاملات سفرنا قريباً (وهذا ما أشك فيه) ونلتقي مجدداً. الحياة في هذه الفترة صعبة ومعقدة، البرد يصل في بعض الايام إلى ٣٠ تحت الصفر، والمعيشة صعبة، والمستلزمات قليلة، والوضع المالي بائس جداً. تتناوشني الامراض ولكنها لم تفل عزيمتي. اشكو الآن من القلب، والعينين، والفقرات، والمعدة، وفي بعض الاحيان من الكليتين والمفاصل والقولون. بعض هذه الامراض بسبب العمل، والأخرى بسبب الغازات الكيماوية التي ضربنا بها الفاشست. اني الآن في (. . .) لمراجعة طبيب العيون.. قبلها بايام رقدت في المستشفى بسبب قلبي.. ارجو ان تعذرني لاسترسالي في ذكر هذه الاخبار غير السارة عني. ولكن حين نلتقي ساتحدث اليك بالمفرح الجميل. . .».

١٤ تموز نتحمله تحن الشيوعيين. وكان الاصوب تثبيت حق المعلم ليس فقط بحرية الانتساب إلى النقابة، بل كذلك بحرية تأسيس نقابات متعددة تتبارى في خدمة منتسبيها، وتوسيع عضويتها. لقد الغي مبدأ الانتساب الالزامي في الآونة الأخيرة. ومن الواضح ان السلطة تريد اضفاء مظهر الديمقراطية على النقابات تمويهاً لممارساتها التي حزّبت المعلم وحرمته من الحرية، بما فيها حرية الاستقالة من النقابة مادام يريدها الحزب أداة وواجهة.

غياب القدوة الحسنة

هكذا قادت الممارسة الفاشية إلى حرمان التربية المدرسية من الدور الايجابي لقدوة المعلم، إذ بات في الغالب بين مقموع مستسلم ووصولي يفتقر إلى الكفاءة والقيم الايجابية، هذا فضلاً عن القدوة السيئة لقيادة الاتحاد التي فرضتها السلطة على الوسط الطلابي، كما رأينا.

أما خارج المدرسة، فقد بسطت السلطة هيمنتها على الرياضة التي تحظى باوسع اهتمام لدى الناشئة والشبيبة. ففرضت عدداً من رموز السلطة وحزبها لرئاسة النوادي الرياضية، وحزّبت الفرق التي يحلم الهواة باللعب تحت اسمها. وما ان اشتد عود عدي بن صدام حتى صار دكتاتوراً صغيراً للرياضة، فعين رئيساً للجنة الاولمبية الوطنية وللاتحاد المركزي لكرة القدم، وسلطت عليه اضواء الاعلام باعتباره قدوة للشباب حتى عقب جريمته الاخيرة. كما عين اخوه قصي نائباً لرئيس اللجنة الاولمبية الوطنية.

أما ابوهما فظل حضوره كثيفاً بالاسم والصورة والتمثال في كل مكان، وهو حاضر في النشاط المدرسي الاعتيادي، والمدرسة تحتفل بعيد ميلاده، ويوم «بيعته»، بل حتى بذكرى زيارته للمحافظة المعنية. وهو لا يغيب عن وسائل الاعلام، ويتبارى المسؤولون في التغني بمناقبه، ابتداءً من معلمة الروضة إلى اعضاء «مجلس قيادة الثورة». وفي ذلك كله ايحاء متواصل للاقتداء بالرئيس، بالاضافة إلى الدعوة الصريحة الدائمة للاقتداء به[٧].

صحيح ان الصيغ المعتمدة لاشاعة عبادة شخصه تجافي الذوق المتحضر، إلا انها تنشيء التلميذ على تقديس صدام مادامت الاسرة المقموعة تخشى عواقب توعيته. فتمر سنوات قبل ان يصطدم الفتيان بفساد الواقع، وبرياء المعلمين والاقرباء ورجال الدولة والاعلام. لكن هذه الاستفاقة لا تتحول، إلا ما ندر، إلى فعل ايجابي نظراً للارهاب الشامل مع خلو الساحة من بديل واعد للرئيس ونظامه. فتذوي في الجيل الجديد القيم الايجابية وتصيبه

عدوى الاستلاب واللامبالاة والاذعان والوصولية*.

ان هذا الخراب الروحي نتيجة طبيعية لأية سياسة تربوية تجافي الديمقراطية وتنتهك حقوق الانسان. فهذا الخراب ملازم لتضليل الناشئة واخضاعها. ومن المستبعد ان صدام كان غافلاً عن مثل هذا الخراب، أو عن بعض جوانبه في الأقل، حين قال: «عندما نعمل جدياً وبهمة عالية لتحقيق شعارنا المركزي (نكسب الشباب لنضمن المستقبل) إنما نحقق اهدافاً أخرى، من بينها قطع روافد التقوية والنمو عن الحركات السياسية الأخرى، في نفس الوقت الذي نقطع روافد التقوية والنمو عن مراكز القوى المضادة لمسيرتنا.»(٨)

ولئن كان الخراب الروحي الناجم عن هكذا «كسب للشباب» هو، بحد ذاته، كارثي العواقب لحاضر ومستقبل بلادنا، فقد مهّد للكارثة الهائلة التي شهدتها في الثمانينات. فما كان النظام ليجرؤ على اشعال الحرب ضد ايران لولا عوامل منها نجاحه في إخضاع الشباب. فاستطاع سوق طلاب الامس إلى اتونها.

لقد انعكست الحرب، بالضرورة، على التربية المدرسية. فصعّد النظام نزعة العنف والروح العسكرية التي عمل مبكراً على غرسها، سواء باشاعة هوس المصارعة الحرة بنموذج عدنان القيسي في مطلع السبعينات، أم بالممارسة العسكرية في نشاط «الطلائع» أم بالتدريب العسكري لأعضاء وانصار الحزب، أم بمحاولات ادباء السلطة اضفاء السمو على العنف والدموية البارزين في سيرة صدام أيام شبابه. لقد خيمت هستيريا الحرب على المدرسة حتى بات اطلاق الرصاص من طقوس «تحية العلم» في المدارس الابتدائية مثلاً. وسيق الطلبة إلى التدريب العسكري. وتفننت اجهزة التربية والاعلام في تزييف التاريخ لغرس الحقد على «الفرس المجوس» فسميت الحرب «قادسية صدام» الذي اسبغت عليه مواهب عسكرية فذة.

---

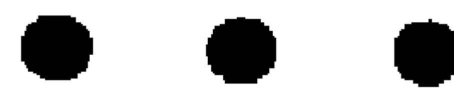
* تنعكس في صحافة النظام، في كثير من الاحيان، مظاهر هذا الخراب الروحي ولكنها تعزى إلى آثار الحرب وليس إلى الممارسة الفاشية التي قادت إلى الحرب. ففي خاطرة نشرتها مجلة (الف باء) في ١٩/ ٧/ ١٩٨٩ على سبيل المثال، تقول سلام خياط: «ان الحرب تركت آثارها على الناس قبل المدن، على النفوس قبل البنايات والشوارع والجسور. فطفا الجشع عند البعض وطغت نزعة الانانية عند البعض الآخر. وفازت الـ «أنا» احياناً على الـ «نحن» وانتصر الآن على غد والبارحة (...) أفرزت الحرب اغنياء دون عناء ومنتفعين وطفيليين وتجار ذمم ومرتشين ومراوغين.. و.. و..». فما علاج هذا الخراب الروحي؟ تقول الكاتبة: «اعادة انسانية الانسان تتم بالصبر ومواصلة الحث واجتثاث الفساد، وسيادة القوانين واستقرار الاحكام. وسطوة العدالة ووجود القدوة».

ولئن احرز هذا التضيل بعض النجاح بفضل الانتصارات العسكرية في بداية الحرب، فان تحولها إلى مأزق فادح الخسائر قد أدى إلى انحسار الغشاوة واشتداد الاحساس بوطأة اعبائها. واتخذ رفض الحرب في اوساط الطلبة صيغاً عديدة، مثل الرسوب المتعمد تفادياً للتجنيد، والاختفاء عند التخرج، والتملص من التدريب أو ابتذاله.

ولكن بفضل الخصوصيات القومية والجغرافية لكردستان العراق فقد تمركزت فيها المقاومة الرئيسية للفاشية والحرب. واجتذب الكفاح الانصاري في جبالها الوف الطلبة والشباب من خارجها، بعد ان تعذر عليهم النضال السري هناك. وظل هذا الكفاح، والاعلام الذي احتضنه، مبعث الهام وأمل لشبيبة المنطقة ولكثيرين خارجها، وصولاً إلى منافي العراقيين. ولولا ذلك لتعذرت، على الأرجح، الانتفاضة الطلابية في كردستان عام ١٩٨٣، على سبيل المثال. وكان دور هذه البؤرة الثورية سيتضاعف لو احترمت كل فصائلها منذ البداية واقع التعددية الحزبية، وتكاتفت ضد الفاشية، وتعاونت على تجنيب ساحتها اضرار وملابسات الحرب العراقية ـ الايرانية. لكنها ظلت تعاني من التناقض بين الجوهر الديمقراطي لكفاحها، من جهة، وممارساتها المفتقرة بدرجات متفاوتة، إلى الديمقراطية في العلاقات بين الفصائل، وفي التعامل مع سكان المنطقة، وكذلك في الحياة الداخلية لكل فصيل. وهكذا تأخر، مثلاً، اقرار الجبهة الكردستانية حتى اواسط ١٩٨٨، أي بعد استخدام السلاح الكيمياوي، واشتداد تهجير الفلاحين، وتعاظم الطاقة العسكرية للنظام الذي ما لبث عند وقف الحرب مع ايران بعد بضعة شهور ان تفرّغ لاجتثاث قواعد العمل المسلح وافراغ الريف الكردستاني من اهله.

لقد فاقم التدمير والتهجير العواقب الاقتصادية الوخيمة لحرب الثماني سنوات، وزاد، بالتالي، من المؤثرات السلبية على تطور التعليم من حيث الكم والنوع. فبالاضافة إلى المعوقات الناجمة عن ارتباك سير الحياة الاعتيادية، بما في ذلك العملية التعليمية، تقلص الانفاق الحكومي الفعلي على التعليم، وتقلصت مجانيته، فتخلف نموه عن نمو السكان[9]. وينطوي ذلك على غبن اجتماعي نظراً لابقاء أبناء شرائح كادحة محرومين من التعليم اصلاً أو لانصرافهم مبكراً إلى العمل لمساعدة اسرهم التي حل بها الافقار. وهكذا يشتد التفاوت الاجتماعي من حيث الفرص التعليمية، ولاسيما على مستوى التعليم العالي. فاذ تستطيع الأسر الثرية الانفاق بسخاء على الدروس الخصوصية لابنائها كي يحصلوا على أفضل فرص القبول في الجامعة، أتاح السماح بدخول القطاع الخاص إلى التعليم العالي منذ ١٩٨٧ لابنائها فرصاً تعليمية إضافية في كليات اهلية تتراوح اجورها

الدراسية وحدها بين ١٠٠ ـ ١٢٥ ديناراً شهرياً، علماً ان راتب الخريج يبدأ بـ ١٠٦ دنانير. وتحت ضغط المصاعب المعيشية المتزايدة يضطر الكثير من المعلمين إلى مزاولة عمل اضافي على حساب مهامه فيلحق الضرر بمستوى إداء التعليم. وقد بلغ الاستهتار بمعايير الكفاءة والاخلاق في تعيين القيمين على المؤسسات التربوية إلى حد تنصيب عدي بن صدام رئيساً لهيئة (جامعة صدام للهندسة والعلوم) عام ١٩٨٨ التي يفترض ان تصير أرقى جامعة في العراق، وهي مرتبطة لا بوزارة التعليم العالي بل مباشرة بديوان رئاسة الجمهورية. كما ارتبطت بهذا الديوان كلية صدام للقانون وكلية صدام للعلوم الطبية اللتان اسستا في العام نفسه.



فيما سبق حاولنا تسليط الضوء على الدور الكبير الذي تلعبه المنظومة التربوية ـ التعليمية في تقرير مصير بلادنا، وعرضنا أبرز ملامح الممارسة السياسية والأدلجة في هذه المنظومة منذ انقلاب ١٩٦٨ وما الحقته من ضرر فادح في تربية الجيل الجديد. ولئن هذه الممارسة، كما في النظام الذي انتجها، دروس ثمينة لصياغة البديل الديمقراطي. وما تطهير المنظومة التربوية من توجهات الفاشية ومن ممارساتها سوى أحد جوانب العملية الشاملة التي يستهدفها هذا البديل. ومن جهة أخرى فان ديمقراطية التربية شرط حاسم لتعميق وترسيخ هذه العملية المحفوفة بشتى العقبات المحلية والخارجية.

ضمن المناقشات العلنية لمشروع برنامج حزبنا الذي طرح على مؤتمره الرابع، قلنا عام ١٩٨٤ ان المطلوب منه في النضال من أجل البديل الديمقراطي، بالمقام الاول، صياغة المهام الاساسية لمرحلة التحولات الديمقراطية. وان من مقتضيات هذه التحولات تطهير المنظومة التربوية من الممارسة الفاشية بالعمل لانجاز المهام التالية[١٠]:

- ازالة مظاهر ومقومات التحزيب القسري لاجهزة التربية والتعليم.
- اعادة المعلمين المفصولين والمهجرين وازالة ما لحق بهم من غبن وظيفي.
- اعادة الطلبة المفصولين والمهجرين إلى معاهدهم واستحداث دورات تعويضية خاصة بهم لمعالجة ما لحقهم من غبن وفقاً لمعايير تعليمية معقولة.
- معاملة الاغلبية الساحقة من المحزّبين كضحايا للممارسة الفاشية وابعاد المعلمين الذين اندفعوا في اضطهاد زملائهم وطلبتهم والمواطنين الآخرين إلى خارج مهنة التعليم.
- اطلاق حرية التنظيم الديمقراطي للطلبة والمعلمين وتخليص المؤسسات التعليمية من الممارسات البوليسية.

● ازالة المظاهر العسكرية في المؤسسات التعليمية.
● الغاء التمييز السياسي في قبول الطلبة وترقية المعلمين وتولي المسؤوليات.
● تعليم الاكراد باللغة الكردية.
● اعطاء المناهج [في كردستان] خصوصيتها الكردستانية ضمن وحدة المنظومة التربوية ـ التعليمية العراقية.
● اضفاء الطابع الكردستاني على جامعة السليمانية [صلاح الدين] واقامة مؤسسات أخرى للتعليم العالي في كردستان حسب الحاجات المستجدة.
● تعويض آثار السياسة الشوفينية والحرب وما سببته من تخلف للتعليم في كردستان.
● تعليم اللغة العربية في المدارس الكردية وتعليم اللغة الكردية بصورة جادة في المدارس الأخرى.
● منح الاقليات القومية حقوقها الثقافية وتعليم ابنائها بلغة الام حيثما أمكن ذلك.

تلك هي أبرز المهام التربوية التي ينبغي ان يتضمنها البرنامج الجديد في مجال دمقرطة الحياة السياسية باعتبارها الشرط الحاسم لبلوغ اهدافنا الاجتماعية في التعليم التي طرحنا أهمها كما يلي[11]:

● استكمال الزامية التعليم للمرحلة الابتدائية مع السعي لزيادة سنوات الالزام حسب تطور الامكانات الفعلية.
● اتخاذ ترتيبات تعويضية للنهوض بمستوى الاناث وابناء الريف والكادحين والمهجّرين.
● ربط التعليم بعد مرحلة الالزام باحتياجات التنمية الشاملة من حيث الحجم والمستويات والانواع على أساس التخطيط.
● تطوير تعليم الكبار في المعاهد المسائية، وبالمراسلة، والدورات الاستثنائية، ووفقاً لصيغة الجامعة الشعبية.
● القيام باصلاح شامل للمنظومة التربوية بما ينسجم مع الاهداف اعلاه، ومن أجل الارتفاع بكفاءتها بوجه عام.
● استثمار الاجواء الثورية التي يتوقع ان تصاحب اسقاط الدكتاتورية لتنظيم حملة شاملة لمحو الأمية بمضامين واساليب ديمقراطية.

ويلاحظ ان برنامجنا الحالي للتعليم مضخّم بمهام تفصيلية مأخوذة من برنامجنا السابق، حيث كانت تنطوي على مزايدة مع النظام الدكتاتوري في أمور تنفيذية وثانوية. وهو ما ينبغي ان يتلافاه برنامجنا الجديد بحيث يوجز التوجهات العامة التي نتوخاها في

البديل الديمقراطي، فيقتصر على المهام الاساسية بعيدا عن التفاصيل والتكرار والمزايدة. ويسري هذا المطلب، بطبيعة الحال، على الابواب الأخرى من البرنامج.

وما دمنا بصدد الحديث عن هذا الجانب من جوانب الوثائق التي أقرها المؤتمر الوطني الرابع، تجدر الاشارة إلى ان تقييمه لتجربة حزبنا للسنوات ١٩٦٨ - ١٩٧٩، برغم انتقاده العام لقصورنا في النضال من أجل الديمقراطية السياسية، لم يشر، ولو بكلمات، إلى السياسة التربوية التي ثابر عليها النظام منذ البداية، ولم نشترط تغييرها في تحالفنا الجبهوي معه علماً انها تستهدف انهاء التعددية السياسية اعتباراً من مرحلة رياض الاطفال، وبالتالي القضاء تدريجياً على حزبنا وغيره من الاحزاب المستقلة عنه. وعموماً تنطوي وثيقة التقييم على قصور مخلّ في ادراكنا لاهمية السياسة التربوية.

ثمة خطر كبير في استمرار هذا القصور، أولاً لأن المنظومة التربوية من اوسع وانشط ساحات الممارسة السياسية، وربما ينطلق منها بالذات التحرك الجماهيري الذي يعصف بالدكتاتورية كمدخل إلى البديل الديمقراطي. ورغم اتساع وتعمق الوعي بان هذا البديل هو السبيل الوحيد للتقدم الشامل الذي نريده لشعبنا، فان من السذاجة اغماض العين عن هشاشة البديل الديمقراطي أمام حدة التناقضات الداخلية والمؤثرات الخارجية في آن واحد. ولذلك ينبغي للقوى الطامحة إلى هذا البديل ان تحرص ليس فقط على تجسيده داخل المنظومة التربوية، بل كذلك على توظيف هذه المنظومة لترسيخ الديمقراطية من خلال ما تغرسه في الجيل الجديد من وعي وقيم وانماط سلوك ديمقراطية. وهذا يتطلب وضع السياسة التربوية ضمن المحاور الاساسية التي يتناولها الحوار بين قوى المعارضة بحثاً عن القواسم المشتركة. وإلا فان شعار الديمقراطية لن يكون غير وسيلة لفرض دكتاتورية من لون آخر، دكتاتورية تلوح بوادرها، قبل الوثوب إلى السلطة، في الوهم باحتكار الحقيقة، في التعامل مع القوى الاخرى، في التعامل مع الناس، وفي الحياة الداخلية للحزب المعني. وما لم تتخلص المعارضة من هذه النزعة بالحوار والتعاون النزيهين يتعذر عليها الفوز بثقة الناس، ولاسيما الوسط الطلابي، لتحدي البطش. فما احوجنا، جميعاً، إلى التجديد على مختلف الصعد، هذه العملية الشاقة ينبغي ان نجعل المؤتمر الخامس لحزبنا من أبرز معالمها.

آذار ١٩٩٠

الهوامش :

(١) توخياً للاختصار نكتفي لاحقاً بصفة التربوية .

(٢) تصريح وزير التربية لجريدة (الثورة) بغداد ١ / ١٠ / ١٩٨٩ وتصريح وزير التعليم العالي للجريدة نفسها في ٤ / ١٠ / ١٩٨٩ . ورغم هذا التوسع ما زال التعليم متخلفاً، في بعض الجوانب، عندنا عنه في بلدان عربية أخرى. فعام ١٩٨٤ مثلاً استوعبت المدارس الثانوية والمهنية وما في مستواها ٥٣٪ من السكان الذين يؤهلهم السن لهذه المرحلة التعليمية، فيما كانت النسبة ٨٢٪ للكويت، ٧٩٪ للاردن، ٥٩٪ لسوريا و٥٨٪ لمصر وتونس (عن د. نادر فرجاني : البشر والتنمية في الوطن العربي، بحث مقدم إلى المؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، الكويت ٦ ـ ٨ شباط ١٩٨٨) وحصل هذا التخلف لأن النظام ارجأ تطبيق التعليم الالزامي حتى أواخر السبعينات، إذ كانت الاسبقية لاجهزة القمع التي كانت نفقاته المعلنة عليها بين ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ أعلى بنسبة ١٢٦٪ من نفقاته على التعليم والصحة معاً. (عن تقرير اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، التابعة للامم المتحدة، بعنوان «التطور الصناعي في العراق، الآفاق والمشاكل» الجزء الأول، بيروت ١٩٧٩، ص ٣١ ـ ٣٢).

(٣) مقالتنا بعنوان : شيء عن الممارسة السياسية في التربية المدرسية في العراق، ث ج عدد ١٢١ .

(٤) مقالتنا بعنوان : ارقام الحرب والسلم، ث. ج عدد ٢٠٢ .

(٥) مقالتنا بعنوان : فاشية نموذجية وفاشية من طراز خاص، ث ج، عدد ١٤٥، ١٤٧ .

(٦) مقتطفات من احاديث صدام حسين، دار الطليعة، بيروت، ص ٣١ ـ ٣٢ .

(٧) مثلاً مقالة مطولة عنوانها «موقع القيم التربوية والسلوكية في تصور وممارسات القائد صدام حسين» في جريدة الثورة (٢٣ / ١٠ / ١٩٨٩) كتبها هاني وهيب، وهو واحد من كتاب السلطة البارزين. فبعد ان يقتبس مقطعاً من كلمة لصدام يدعو فيها الموظفين إلى ان يكونوا قدوة في النظافة واللياقة والهندام يقول : «لا يسعنا إلا ان نحمد الله على هذه النعمة التي قلما يسبغها الله سبحانه وتعالى جلّ وعلا لشعب من الشعوب أو أمة من الأمم» فصدام هو «مَثَلُنا في الصفاء والنقاء والطُهر واللياقة في عصرنا الحديث» .

(٨) مقتطفات من احاديث صدام. . . ، المصدر السابق، ص ١٣ .

(٩) يتجاوز معدل الزيادة السكانية ٣٪ سنوياً، بينما بلغ معدل نمو عدد تلاميذ الابتدائية ٦, ١٪ والثانوية ٥, ٠٪ سنوياً بين ٨٠ / ٨١ ـ ٨٧ / ٨٨ (عن عصام الخفاجي : الحرب والاقتصاد العراقي ـ ث ج، عدد ٢٠٩، ص ٣٢).

(١٠) مقالتنا بعنوان : حول سياستنا التربوية ـ التعليمية ـ ث ج عدد ك١ ١٩٨٤ ـ ك٢ ١٩٨٥ .

(١١) نفس المصدر. استبعدت هنا المهمة المتعلقة بالبحث العلمي في المؤسسات التعليمية باعتبارها مهمة يضمنها الاصلاح الشامل للمنظومة التربوية .

نحو مؤتمر غير مؤجل

عمر الياس

سعدت، وأنا افكر بالصعوبات التي تواجه حزبنا، وهو يسعى إلى المؤتمر، بقراءة ما طالعنا به شباب حزبنا، من مبادرات متألقة، امثال د. سعد صالح وثبات، ولا أدري ان كان اثنان آخران هما من الشباب أم لا، إلا أني وجدت فيما كتبه أحد كهولنا اذ عبر بحرص أشد على ضرورة تفادي المتاهات فيما يخص البرنامج. انه المفكر نصير سعيد الكاظمي. وكان تبريره، بجانب نقده للبرنامج، انه متخلف لانه أقر في المؤتمر الرابع له، قبل أن تحدث البريسترويكا التحولات الفكرية في الاتحاد السوفييتي وعلى النطاق العالمي. فقد صيغ على الطراز القديم من ثبات على التوجه الاشتراكي والتنكر للتطور الرأسمالي والتعجيل في ذكر الاشتراكية كبنية راسخة في ذهن الحزب ليأتي دورها متلاحماً مع مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية.

لكن أحب اضافة ان السبب في عيوب البرنامج - وإن أشير اليها في ثنايا مقال الكاظمي تلميحاً دون تأكيد - هو تأثير الجمود العقائدي. فقد تجاوزت منغوليا وجمهوريات آسيا الوسطى وغيرها المرحلة الرأسمالية، فعجلنا في التمسك في مصداقياتها. وتمسكنا بدعوتهم إلى الطريق اللارأسمالي ومن ثم إلى التوجه الاشتراكي، وركزنا على أهمية رأسمالية الدولة وقطاع الدولة، وتبين ان هذا القطاع، كما ذكر الكاظمي، هو الحاضنة للتطور الرأسمالي، وحتى في البلد الاشتراكي الاول كان أساساً للحرمان الديمقراطي

اقتصادياً وسياسياً، كما يؤكد الكسندر ياكوفليف، وأداة للاستبداد البروقراطي.

اذ كان برنامجنا، كما جاء على لسان الكاظمي: «يحمل بصمات المرحلة السابقة في الفكر. وكان طبيعياً ان تبدو هذه البصمات لعمق التأثيرات الفكرية للمرحلة السابقة أولاً، ولتعقد الاوضاع المحيطة بنضال الحزب ثانياً، ولأن صراعاً فكرياً حقيقياً لم يجر في الحزب قبل انعقاد المؤتمر على النحو الذي يسمح بتنقية فكر الحزب مما علق به من شوائب ثالثاً».

لكن خشيت، وأنا أقرأ ما خطته أنامل الكاظمي من ذكر لسلطة الطبقة العاملة فحسبته يقدم بديلاً للحكم، كما جاء في عام ١٩٨٠ على لسان أحد قادة الحزب، وكان يقدم بدائل وتجرأ على تقديم ابعدها احتمالاً.

أقول هذا لا استنكافاً عن الانفراد بالسلطة، لكن اتعاضاً بما قدم التاريخ من حِكم، اذ ماذا افاد انفراد البلاشفة والثوريون المنغوليون وكاسترو والافغان وغيرهم بالسلطة؟ فقد أدى الحرمان من التعددية والدمقراطية السياسية إلى الارتداد الذي حصل في كل مكان.

ومن أين يحصل لا الانفراد بل قيادة الائتلاف الضامن للظفر بالسلطة اذا لم نرفقه باقوى رصانة سياسية وتواضع ثوري وخبرة لائقة بادارة الاصطفاف التحالفي وجمع النقائض والتغلب على الصعوبات؟

فالخيارات قد تعددت والجماهير الشعبية توزعت، ولم تبق على ولاءاتها المعهودة. وتبقى احتمالات الانفكاك من اسر الطغيان الجاثم على صدر الشعب المضام، وما ينجم من ظروف تخلقها التحولات في المنطقة والداخل والعالم مضافاً اليها العامل الذاتي، لتؤدي بالموزائيك السياسي إلى ما يريده الشعب من بديل.

ها هم المفكرون السياسيون السوفييت على عظمة حزبهم يقرون بالتعددية السياسية، مقربين انفسهم من البدائل بذكر الاشتراكية الديمقراطية الانسانية، وانهم يريدون اسعاد شعبهم، مستفيدين من خبرة جميع الشعوب بما في ذلك اشدها رأسمالية، وليسمّوا ذلك ما يشاءون.

ان ما ذكره الكاظمي من سلطة الطبقة جاء من باب التجريد. إلا ان بلادنا، والطبقة العاملة حين تقود الجبهة في وضع كوضعنا بحاجة إلى صيغة وظروف تتلاءم مع ما يعصف في العالم من تحولات تصعب معالجتها وتتطلب اشد الحذر والبراعة.

لكن ما طمأنني هو استدراك الكاظمي بالقول: «أما ما يلي المرحلة الديمقراطية السياسية الحقة، في إطار التعددية في الافكار...» ثم يضيف «السعي لاقامة اوسع تحالف طبقي لانجاز المهمات التي تطرحها المرحلة دون ان نستثني تلك القوى الرأسمالية...» وبودي ألا يستثني القوى الدينية وغيرها.

يذكرني تناول شبابنا د. سعد صالح واقرانه مسائل مؤتمرنا المقبل، المتسم بالحيوية والابداع وسعة الافق العلمي، بالشباب البلاشفة في موسكو ما قبل الثورة: بوخارين واترابه وتألقهم في المجالات العلمية والثقافية إلى جانب انشدادهم للعمل الحزبي - التنظيمي دون ان يعانوا «الاشكالية» التي ذكرها د. سعد صالح حول «المناضل الرمز المناضل تحت اليد، فهو منسي في هذه البقاع الجغرافية القصية التي تعمل فيها بلدان وقارات عدة... الخ».

فبوخارين ورفاقه من بلاشفة موسكو الموهوبين لم يكتفوا ببزوغهم نجوماً في الغربة تهدي الحزب كحال لينين وبهديه، اذ حالما قامت ثورة شباط وتيسر لبوخارين وامثاله الرجوع إلى روسيا في أيار حتى اصبحوا يقودون لجنة البلاشفة الموسكوية بأكثريتها إلى جانب القادة القدماء ممن يكبروهم بـ ١٠ - ٢٠ سنة وهم لما يبلغوا الثلاثين سنة، ما عدا رفيقة لهم بنت الثلاث والثلاثين. فقد سيطروا على مكتب لجنة موسكو بثلاثة منهم وعلى رأسهم بوخارين، وكانوا ممثلين في مجلس سوفييت موسكو ومجلس الدوما فيها. ثم انتخبوا اعضاء في اللجنة المركزية اثناء المؤتمر السادس.

«ان المرحلة الراهنة» كما يضيف د. سعد صالح «تتطلب منا عقد مؤتمر شجاع، توحيدي، يتسم بالابداع... يسمح بشن نضال دؤوب ضد كل مظاهر البروقراطية والمحافظة والجمود العقائدي.» ثم يقول: «لابد من شحذ روح النقد الرفاقي الصريح المسؤول، الصادق، المتحلي بالالفة، الهادف إلى اصلاح الخلل، المتخلي عن روح التعالي والغطرسة الفكرية والسياسية (...) فلنخرج اذن من تلك المناقشة موحدي الصفوف وبالتالي نتمكن من طرح انفسنا كبديل يساري، ديمقراطي، اشتراكي، انساني... ينبغي ان تسبقه مهمة تحقيق شعار وحدة جميع الشيوعيين العراقيين كمطلب ملح لا يقبل التأجيل...»

انتكاسة عسكرية أم هزيمة سياسية تجربتنا في التحالف

قيس

ان أهم ما ميز حركتنا الوطنية العراقية خلال العشر سنوات الماضية بكل قواها الديمقراطية والقومية والاسلامية هو اجماعها على رفع شعار اسقاط النظام. إلا انها اختلفت في مشاريعها السياسية التي طرحتها لتحقيق هذا الهدف. والواقع العملي يشير إلى ان الاختلاف كان هو السائد بينها على الرغم من انها حققت تحالفات وجبهات مختلفة ويمكن تلخيص المشاريع السياسية التي كانت مطروحة بما يلي :-

١ - مشروع يرى ان اسقاط النظام لا يمكن له ان يتم إلا عبر استمرار الحرب العراقية - الايرانية وعبر دعمها بكل الجهود، وهذا ما أكدته سواء البرامج، أم الممارسة العملية للقوى والحركات الدينية الاسلامية. وقد يبدوا هذا المشروع بالانطلاق من اعتبار الحرب هي حرب الاسلام ضد الكفر، بالاضافة إلى هدفهم في تحقيق جمهورية اسلامية في العراق على غرار الجمهورية الاسلامية في ايران.

٢ - المشروع الآخر هو المشروع الذي طرحته اغلبية القوى والاحزاب الكردية (على الرغم من ان هذه القوى كانت قد ثبتت في برامجها ووثائقها شعار ايقاف الحرب واسقاط الدكتاتورية وكذلك شعار تحقيق الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي الحقيقي في كردستان)، والذي كان يتجسد عبر ممارستها العملية، ويتلخص هذا المشروع في تحقيق مكاسب وانتصارات على ساحة كردستان العراق. وبغض النظر عما اذا كانت هذه الوسائل تخدم نضال عموم الحركة الوطنية العراقية أم لا أو الممارسة الفعلية السياسية لهذه القوى

والتي تدفع باتجاه استمرار الحرب حتى تحقيق اهدافها الفعلية وليس شعاراتها المثبتة في وثائقها البرنامجية.

٣ ـ المشروع الأخير هو المشروع الذي طرحه حزبنا في برامجه أو ممارسته الفعلية والذي التزمته ايضاً قوى أخرى من الحركة الوطنية والذي تلخص في الربط بين النضال من أجل الانهاء الفوري للحرب واسقاط النظام وكذلك يرى في نفس الوقت ان تحقيق أي من الهدفين سيفتح الآفاق الواسعة لتعبئة كل قوى المجتمع لتحقيق الآخر، كما وان هذا المشروع انطلق من الربط العميق بين القضية العامة للعراقيين والقضية الخاصة في كردستان، وبالتالي فهو يطرح أهمية النضال من أجل الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي الحقيقي لكردستان وكذلك يرى ان لا فهم للديمقراطية بدون حكومة ائتلافية تضم جميع القوى.

ـ ماذا كانت حصيلة المشاريع الثلاثة انفة الذكر:ـ

١ ـ ان كل القوى اتفقت على اسقاط النظام.

٢ ـ انها اختلفت في سياسة تحقيق الهدف، وان المشروعين الاول والثاني كانت سياستهما تقوم على تحقيق الهدف عبر استمرار الحرب (الأمر الذي أدى بهذا الشكل أو ذاك إلى ايجاد نقاط التقاء عملية) أما المشروعان الاول والثالث فلم يلتقيا عملياً.

٣ ـ ان المشروعين الثاني والثالث التقيا في الاهداف المرسومة في البرنامج إلا ان الممارسة السياسية الفعلية (والاهداف السياسية للثاني) أدت إلى ايجاد واقع فعلي لاضعاف نقاط الالتقاء وبالتالي إلى ضعف عام في جبهة هذه القوى وعلى مختلف المستويات على هذا الاساس فان النكسة العسكرية التي تعرضت لها الحركة الوطنية العراقية، وعلى ضوء واقع المشاريع والسياسة الفعلية المطروحة في الساحة، لا يجب ان تقيّم على أساس أنها نكسة عسكرية بحتة بل يمكن القول «انها نكسة عسكرية وسياسية في آن واحد لاصحاب المشروعين الاول والثاني وبهذا الشكل أو ذاك. وكان لها تأثيرات سياسية سلبية على المشروع الثالث وعلى عموم الحركة الوطنية العراقية» على الرغم من ان وقائع الحياة زكّتا صواب ومصداقية المشروع الثالث.

أما سبب هذه التأثيرات السلبية، فمن وجهة نظري، يعود إلى ان اصحاب المشروعين الاول والثاني، كانوا يشكلون ثقلاً في حركة المعارضة الوطنية المنظمة والفاعلة في الساحة السياسية العراقية.

الاقرار بهذه النتائج يقودنا إلى التدقيق في سياسة التحالفات السياسية التي يعتمدها حزبنا مع قوى المعارضة العراقية بمختلف اتجاهاتها.

وهنا أشير إلى بعض مما اعتقده ابرز ما في تجارب تحالفاتنا السابقة:ـ

* تحالفاتنا في اغلبها كانت فوقية وبعيدة عن القواعد الحزبية والجماهيرية.

* أساس تحالفاتنا كان يقوم على الاهداف العامة والشعارات والبرامج المثبتة في الوثائق الحزبية للاحزاب التي نتحالف معها.

* عدم الأخذ بنظر الاعتبار الممارسة السياسية الفعلية والاهداف الفعلية للقوى التي نتحالف معها.

* عدم الاهتمام بمتابعة التطورات الطبقية التي تجري داخل هذه الاحزاب وما يرافقها من تطورات على مختلف الاصعدة السياسية والفكرية (وهنا لابد من الاشارة إلى اننا غالباً ما نعاني من ضعف في تشخيص الظواهر عند بروز سماتها الاولية وهذا ما يجعلنا نرسم ونحّدد مواقفنا من مختلف الظواهر مباشرة بعد اكتمال نضجها الأمر الذي يدفعنا إلى اجراء تغييرات حادة في سياساتنا).

* اننا نقر بمبدأ حق النقد العلني أمام الجماهير بخصوص مواقف الاحزاب والقوى المتحالفة معنا. ولكن للاسف في ممارستنا ندفع هذا المبدأ إلى الوراء (تحت ذرائع وتبريرات مختلفة منها المحافظة على هذه التحالفات) في حين باعتقادي ان التحالفات التي لا تتحمل النقد العلني لا ضرورة لها.

في ضوء ما سبق تبيانه بودي ان اشير إلى بعض الملاحظات التي أرى انها قد تخدم عملنا الحزبي في هذا المجال:ـ

١ ـ ان يكون أساس التحالف هو الممارسة والاهداف الفعلية للقوى السياسية التي نتحالف معها.

٢ ـ ان الاساس الاول، وحسب اعتقادي، هو الشرط الضروري الذي سيدفع القواعد الحزبية والجماهيرية لمختلف الاحزاب ومنها حزبنا للضغط من الأسفل إلى لأعلى.

٣ ـ الشرطان السابقان سيوفران الاساس المادي لتقييم الاهداف والبرامج المثبتة في وثائق مختلف الاحزاب وبالتالي سيساعدان على صياغة البرامج اللازمة للتحالف والتي تعبر عن الحد الأدنى الذي تلتقي عليه كل القوى المتحالفة.

٤ ـ ان تحقيق هذا البرنامج لا يمكن بدون تطوير حق النقد العلني لكل القوى المشاركة في التحالف وباعتقادي ان محاضر جلسات وتقييمات الاحزاب المتحالفة بالضرورة يجب ان تكون علنية لانها الاداة الفاعلة لالتفاف وثقة الجماهير بالتحالف كذلك فانها السلاح الفعال لمواجهة القوى التي تريد التنصل من تحقيق هذا البرنامج.

٥ ـ ان ما تم ذكره لا يلغي مسألة التأكيد على الاستقلالية التنظيمية والسياسية والفكرية لكل احزاب التحالف.



الفكر الاشتراكي في معترك الآراء

على تخوم القرن

تجتاز الاشتراكية والحركة الشيوعية اليوم، عشية انتهاء القرن العشرين، تجربة الصمود. أتتسم المصاعب التي تمر بها بطابع ثابت أم زائل؟ نوقش هذا السؤال في مجرى ثلاث «طاولات مستديرة» في براغ. وقد شارك في تبادل الآراء ممثلو عدد من الاحزاب الشيوعية والعمالية هم: خ. بيرغستين (الارجنتين)، ر. باور (المانيا الديمقراطية)، ر. تافاريس (جمهورية الدومينيكان)، محمد مجدي كمال (مصر)، آزاد (ايران)، أ. كريشنان (الهند)، رفيق سمهون (لبنان)، غ اوتشيربات (منغوليا)[1]، خ. باريوس (السلفادور)، س. هيرمانسو (السويد)، أ. نونيس (شيلي)، خ. لافا (الفيليبين)، م. رويليس (الاكوادور)، وكذلك المحرران في مجلة قضايا السلم والاشتراكية ف. غافريلوف وف. شيليبين (الاتحاد السوفييتي). ونقدم ادناه عرضاً موجزاً للنقاش.

نظر للاحداث في اوربا الشرقية تكتب الصحافة الغربية كثيراً حول «انهيار الشيوعية»، والفشل التام للفكرة الاشتراكية بالشكل الذي صاغها فيه ماركس وانجلز ولينين. ترى ألهذه المزاعم أساس فعلي أم انها باطلة؟

الهلاك أو الانبعاث؟

_ أعرب م. رويليس عن القلق لكون عمليات اعادة البناء في عدد من البلدان تكتسب طابعاً اشتراكياً ـ ديمقراطياً، ليبرالياً، بل ومحافظاً أحياناً. ففي بولونيا والمجر يفاقم منح

الحرية للمشروع الخاص التضخم، ويؤدي إلى ارتفاع عدد العاطلين عن العمل، وتردي معيشة اصحاب الدخل المنخفض، فاين الضمان في ألا تؤدي التنازلات لاقتصاد السوق إلى اعادة العلاقات الرأسمالية والتقهقر إلى الوراء؟

ويرى محمد مجدي كمال ان خطر عودة الرأسمالية يكمن في كون اشاعة الديمقراطية في مجتمعات المانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا ورومانيا تجري من دون قيادة الشيوعيين لها. ويثير ر. تافاريس انعدام الاستراتيجية اللازمة للتجديد الاشتراكي وكذلك الطليعة السياسية الجديدة، القادرة على ايصال «الثورة داخل الثورة» إلى النهاية وتوجيه الجماهير الوجهة الصحيحة.

واعتبر خ. بيرغستين البريستوريكا ميدالية ذات وجهين. احدهما موجه ضد الستالينية، نحو الاشتراكية الانسانية والديمقراطية، والآخر نحو اعادة الرأسمالية. ويعتقد رفيق سمهون انه يوجد خطر ثالث هو خطر العودة إلى اشتراكية ما قبل البريسترويكا، إلى ما يسمى الاشتراكية «القائمة» ولكي يغلب الميل الأول أي الميل الموجه ضد الاشتراكية الانسانية والديمقراطية ينبغي ازالة البلبلة السائدة الآن في مجموعة كاملة من المسائل ومعرفة: أين تكون المركزية ضرورية وأين لا؟ ولفت أ. كريشنان الانتباه إلى انعدام البرامج المقنعة لتجديد الاشتراكية، وتذليل تخلفها في الميدان العلمي - التقني.

ووقف ف. شيليبين ضد الميل إلى اضفاء طابع مأساوي على الاحداث في اوربا الشرقية، التي يعتبرها ثورة ديمقراطية. وما يثير قلقه أكثر ان الاتحاد السوفييتي الذي بدأ قبل خمس سنوات عملية اعادة البناء من فوق، قد يجد نفسه في مؤخرة الاحداث بسبب البطء وعدم الاتساق والطابع النصفي للتحولات الجارية. ونأمل ألا تسير مبادرة الجماهير في البلد الكبير المتعدد القوميات على النقيض من قيادة الحزب والدولة، وألا تصل الأمور إلى حد بحيث يهتف الشعب: «لا للشيوعيين، لا نريد أي حزب شيوعي!»، كما يجري في رومانيا، وألا تصل إلى حد الاعمال المتطرفة غير المقبولة في أي مجتمع ديمقراطي.

وأكد غ. اوتشيربات: بالفعل ان الاحداث في عدد من بلدان اوربا الشرقية بينت ان على الشيوعيين، اذا ما أرادوا عدم فقدان هيبتهم، التحرك في الوقت المناسب والابتعاد بصورة جذرية عن التناولات المعتادة، وايجاد الحلول الجديدة، غير المتوقعة، ولكن الفاعلة. وإلا فانه لا يمكن اخراج الاشتراكية من الازمة. بل وأكثر من ذلك، فانه تظهر خلال التغلب عليها مصاعب جديدة، بما فيها النزعة القومية التي ترفع رأسها. كل ذلك يولد، احياناً، لدى الناس عدم الثقة بالغد، والقلق على مصير الجيل الجديد

فمتى تحل نهاية الخسائر التي ترافق عملية التجديد؟ اجاب اوتشيربات: اعتقد ان الناس سيصلون بانفسهم إلى فهم حقيقة ان العودة إلى الرأسمالية ليست مستقبلهم،

وسيعثرون على سبيل البريسترويكا الفعلية لنمط حياتهم. ان الاشتراكية هي عملية، حركة من الحلم، ومن الطوباوية إلى المجتمع الحقيقي العادل، ولكنها حركة معقدة: حركة لا تسير بصورة مباشرة ولا صاعدة فقط.

ان البلبلة في العقول ناجمة، على حد رأي ف. غافريلوف، عن الخلط الخاطىء بين الاشتراكية والمجتمع الذي بدا وكأنه قد تم بناؤه ولكن بصورة مشوهة نتيجة للاخطاء والتجاوزات، الخ. ولكن، هل يمكن تشويه ما هو غير موجود، على الرغم من ان مصادرة وسائل الانتاج فتحت طريق الانتقال إلى النظام الجديد؟ لنتذكر الثوري الديمقراطي أ. هرتزن الذي حذر من انه بعد تبدد دخان العالم البرجوازي المنسوف، يبدأ على انقاضه عالم برجوازي آخر، لأنه لم ينته من الداخل. وقد اثبت التاريخ فيما بعد ان التناقض الرئيسي للرأسمالية لم يلغ نتيجة اكتوبر، بل أخذ شكلاً جديداً فقط حيث حل استغلال الدولة للانسان مكان استغلال الانسان للانسان. ويبدو ان القضاء على الملكية الخاصة غير كاف لبناء مجتمع العدالة الاجتماعية.

وواصل المتحدث قائلاً ان جميع التشبيهات مشروطة بالطبع، ومع ذلك فان البلدان المسماة اشتراكية تتخلف عن الدول الرأسمالية المتطورة من حيث «اشتراكيتها». عم يجري الحديث؟ بالدرجة الاولى عن مستوى المعيشة الأرفع، والقدر الأكبر من الديمقراطية والحماية الاجتماعية والحقوقية للمواطنين. فـ «النظام الجديد» لم يتمكن من التغلب حتى على جملة من عيوب رأسمالية الماضي الكلاسيكية: ظروف العمل السيئة، وبالدرجة الاولى الاستهتار بشخصية الانسان، مع ظهور حالات شذوذ اجتماعية، مثل اجور العمل المتدنية جداً، التخطيط الصارم، الذي غدا كابحاً للتقدم العلمي ـ التقني. النقص في السلع، وغيرها.

فهم أسباب ما يجري وجوهره

في معرض الحديث عن جذور ازمة الاشتراكية، اشارت اغلبية المشاركين في «الطاولات المستديرة» عملياً إلى الستالينية. فلاحظ م. ازاد، ان التقويمات الراهنة للماضي تتضمن الكثير جداً من التناقض. فلم يتم حتى الآن العثور على المفتاح لفهمه. وليس واضحاً حتى الآن كيف تمكن ستالين من خداع الحزب والطبقة العاملة وشعوب بكاملها؟ فما هو دور هذه الشعوب في التاريخ؟ لا شك في ان دور الفرد كبير جداً في منعطفات التاريخ الحادة، ولكنه أيضاً يمكن ان يخطىء، وان يعمل في الاتجاه غير الصحيح. وقد تعين على لينين خلال مرحلة قصيرة جداً ان يغير بصورة جذرية تصوراته

عن امكانات انتصار الاشتراكية. ولكن كيف يمكن ان يكون الموقف اليوم من العلنية، والتعليل «العلمي» المتوافق مع آراء خصومنا الفكريين؟

وطرح خ. لافا السؤال الآتي: هل القضية تكمن في الستالينية؟ وقد لفت الانتباه إلى الطابع القاسي للعصر، الأمر الذي ترك آثار اللاديمقراطية على بعض اعمال لينين وستالين ولكن اليوم ايضاً ـ حسب رأي المتحدث ـ ينبغي عدم اضفاء صفة مطلقة على دور الديمقراطية، والتعويل عليها، فكل شيء نسبي. فالناس، بعد ان تنشقوا هواء الحرية المنعش في ظروف البريسترويكا، يفتقدون احياناً السيطرة على انفسهم، ويذهبون بعيداً جداً، بل ويلجأون إلى السلاح احياناً. ولا يجوز السماح بذلك. من الضروري استخدام القوة واحلال النظام. وإلا فان هيبة الحزب ستضيع نهائياً.

واعتبر م. روبليس احدى خصائص الوضع المتأزم في بلدان اوربا الشرقية كونها بدأت في التحولات الاجتماعية تحت تأثير العوامل الخارجية ونتائج الحرب العالمية الثانية.

واعترف ر. باور ايضاً ان من التبسيط حصر كل شيء بالستالينية. ثمة، بالطبع، شيء من الحقيقة في هذا التناول، ولكنه يحول الاهتمام عن الكشف عن الاسباب الحقيقية للمصاعب، التي تعانيها الاشتراكية اليوم، ويعيق استخلاص الاستنتاجات الصحيحة للمستقبل. وقال: اولاً، ان عمر الاتحاد السوفييتي ٧٣ عاماً، في حين ان ستالين قاد الحزب حوالى ٣٠ عاماً. وبعد وفاته تعاقب خمسة زعماء، وكلهم كانوا على غرار ستالين، يقولون بانهم امناء لقضية لينين. ثانياً، ان يوغسلافيا، التي تخلت عن النموذج الستاليني منذ عام ١٩٤٧ على أقل تقدير، اصطدمت ايضاً بمصاعب لا مثيل لها. ثالثاً، ان البلدان الاشتراكية الاوربية لم تقلد التجربة السوفييتية بصورة عمياء جداً، وفعلت الكثير على نحو يختلف عما في الاتحاد السوفييتي، بل وافضل منه، ولكن ذلك لم ينقذها من الازمة السياسية. واخيراً لقد كان هوساك وكادار وغيرهما اناساً عانوا من الستالينية بصورة مباشرة، وكانوا من ألد اعدائها. ومع ذلك فان نشاطهم لم يتكلل بالنجاح. لماذا؟

ان الازمة تضرب بالدرجة الاولى اشتراكية الدولة، التي حاولت اقامة المجتمع الجديد على اساسها. ولكن لا يجوز الحديث عن ازمة الماركسية عموماً. فلتاريخ الفكرة الاشتراكية قرون عديدة وهو لا يقتصر على مرحلة ما بعد اكتوبر. ومن المهم ايضاً التفريق بين آراء ماركس وانجلز بشأن الاشتراكية، من جهة، وآراء لينين من جهة أخرى. فماركس وانجلز انطلقا من ان الاشتراكية ستنتصر في البلدان المتقدمة التي تتمتع بانتاجية عمل عالية جداً وبتقاليد ديمقراطية تقدمية، علماً بانهما لم يتطرقا إلى رسم نماذج. أما لينين، الذي طرح جملة من التناولات الجديدة، غدا أكبر محرف «يساري» للماركسية، على

الرغم من انه ادرك ان الثورة في روسيا يمكن ان تبوء بالفشل من دون دعم البروليتاريا الاوربية الغربية. ويعتبر باور هذا الجانب لب القضية. فقسم من المؤرخين السوفييت يلف ويدور حولها، ولا يرى ان افكار الكومنتيرن التي درسها وتربى عليها الزعماء اللاحقون للحزب ذي الطراز الجديد، صاغها لينين وليس ستالين.

فما الذي يكمن في أساس هذه الافكار، حسب رأي باور؟ بالدرجة الاولى التصور غير الصحيح بان القرن العشرين هو عصر الرأسمالية المتعفنة والمحتضرة، والثورات البروليتارية، أو على حد صيغة الكومنتيرن، الثورة العالمية التي ستنتصر الاشتراكية في مجراها. وقد كانت اسس ذلك متوفرة بعد الحربين العالميتين الاولى والثانية، وهي التي عللت فيما بعد آمالاً وهمية للحركة الشيوعية العالمية والاستنتاجات الخاطئة للاجتماعات الدولية للاحزاب الشيوعية والعمالية.

وتابع المتحدث قوله: لنأخذ التصور حول دور الحزب من الطراز الجديد، ومبادىء تنظيمه كطليعة. لقد اعتبر هذا الحزب منظمة ممركزة، صارمة البنيان، لا تقبل من اعضائها أي انحرافات أو تردد. وهذا التناول ليس موروثاً من ستالين، بل من لينين، من عام ١٩٠٢، من مؤلف «ما العمل؟»، الذي جاء فيه: اعطوني منظمة من الثوريين، وسأغير لكم وجه روسيا. ويتعين على بعض الاحزاب الشيوعية اليوم التخلي عن المبادىء التنظيمية والاطروحات البرنامجية السابقة، أما في بلدان اوربا الشرقية فتبدأ القضية بحذف الفقرة التي تنص على دور الحزب القيادي من الدساتير.

والمسألة الاخرى، هي كما قال باور، المبالغة بدور العنف الثوري في التاريخ، وكذلك امكانات نظام الحزب الواحد. يضاف إلى ذلك الايمان بتفوق دكتاتورية البروليتاريا على الديمقراطية البرجوازية والنظام البرلماني، الأمر الذي نبع منه عدم التسامح مع الفكر المغاير. وهذا التناول ايضاً يمتد بجذوره إلى لينين، وليس إلى ستالين. وقد اثبتت الممارسة عدم صحته. فعندما خرجت الجماهير في اوربا الشرقية إلى الشوارع، انهار هذا النظام السياسي كبيت من الكرتون.

قال ف. غافريلوف ان الماركسية هي، بالطبع، اسيرة زمنها، الذي لم يتح لها الكشف عن امكاناتها بصورة كاملة. اضافة إلى انها ليست ابداً تعاليم منجزة. فحتى قسمها الاكثر تطوراً ـ الاقتصاد السياسي، ليس سوى بداية الخطة التي كان من المزمع انجازها من «ستة كتب» لاستقصاء المجتمع البرجوازي: «رأس المال»، «ملكية الارض»، «العمل المأجور»، «الدولة»، «السوق العالمية» و«الازمات». علماً بان الكتاب الاول ـ«رأس المال» ـ الذي لم ينجزه ماركس إلا على مستوى المجلد الاول، لا يكشف اليوم

إلا عن بعض القضايا الحادة لتصنيع «العالم الثالث» من هذا المجلد بالذات نبع حتماً الاستنتاج بان البروليتاريا المصنعية ـ الفبركية وحدها هي القادرة على قيادة نضال المضطهدين. صحيح انه في مرحلة كتابته طرح السؤال الآتي : كيف يمكن للطبقة البعيدة عن صياغة المشروع الاشتراكي، بل المستعدة لتقبله فقط، ان تحقق الرسالة التحررية؟

ان فسيفساء الماركسية معقدة ـ من الاخطاء الاولى التي حولت إلى عقائد جامدة فيما بعد، إلى التشويهات الفظيعة. من بينها الستالينية، التي اقامت دولة ـ الحزب التي شلت عملياً الحياة الاجتماعية كلها. والسلطة الشعبية (السوفييتات) التي ولدت في معمعان الثورة كفت عن الوجود عملياً. ان البعض يؤكد ان ذلك كان حتمياً نظراً لا لتخلف روسيا وقوة تقاليد بيروقراطية الدولة فيها فحسب، بل وكذلك بسبب اقتراب عصر «ثورة المديرين»، وتعزز دول العامل الاداري في التطور الاجتماعي. هذا صحيح، ولكن لماذا لم يكن بامكان مثل هذه الثورة انْ تجري بشكل الادارة الذاتية الشعبية؟ على الرغم من ان باكونين، الذي وقف ضد ماركس، رأى فيها، قبل اليوغسلافي م. جيلاس[1] بفترة طويلة، خطر ولادة «الشريحة العلمية ـ السياسية المتميزة الجديدة».

الخطر الثاني للهجوم على اكتوبر وحرفه عن مسيرته اخذ طابعاً أكثر خفاء. لقد بدأت البلاد عملية التصنيع، ولكن مرة أخرى على الطريقة اللينينية، فما هو المقصود؟ لقد شيدت المصانع وبنيت الفبارك، أي ارسي اساس القاعدة التكنولوجية المميزة اساساً للمرحلة الفبركية ـ المصنعية من النمو الرأسمالي، التي بدأت تتجلى محدوديتها باشكال التأزم. وكما لاحظ لينين بتبصر، دخلت الرأسمالية مرحلة الانتاج المتسلسل الموجه نحو المستهلك الجماعي. ولكن الدعوة اللينينية للقيام بعملية التصنيع على طريقة تايلر لم تقبل. وهكذا، فان النهج الستاليني ارسى للعقود القادمة التخلف التكنولوجي العلمي ـ التقني الاجتماعي للاتحاد السوفييتي.

وثمة علة أخرى من علل الستالينية، هي رفض الاتجاهات الجديدة للثورة العلمية ـ التقنية (السيبرنتيك، علم الجينات)، الأمر الذي الحق ضرراً كبيراً بالفكرة الاشتراكية وتطورها. والأمر هنا ليس فقط في ارساء «اساس» آخر لتأخر المجتمع السوفييتي. فلم يكن مفهوماً ان الحضارة تنتقل من الاشكال القديمة لرؤية العالم (الاشكال الكلاسيكية التي تكونت الماركسية في إطارها) إلى اشكال جديدة تماماً، تدل على الحقيقة النسبية لهذه النظرية أو تلك، ولصورة المجتمع القادم، التي تكونت في حقبة محددة من التاريخ.

لقد كانت الستالينية اشبه بثورة مضادة، انتصرت بفضل عوامل متنوعة عديدة. ومع ذلك فان مصدرها الاساسي هو، حسب رأي غافريلوف، يكمن في كون الفكرة الاشتراكية كان ينبغي بالضرورة، لسبب ما، ان تدخل في الوعي الجماهيري من الخارج. ولكن بقدر

ما ازداد عدد الناس الفقراء المولعين بها، المؤمنين بالجنة على الارض، فان هذه الفكرة لم تتطور بل جرى تبسيطها بصورة مفرطة وتحويلها إلى عقيدة جامدة. وتحولت السياسة المستندة اليها، إلى نقيض للاشتراكية، لأن الاشتراكية لا يمكن ان تعتمد على الايمان الاعمى، الأمر الذي أشار اليه في حينه غرامشي، الذي لم يكن المهم بالنسبة اليه ان تستحوذ الفكرة على الجماهير، وان تصبح قوة مادية، بل كيف تستوعبها هذه الجماهير وما هي نتيجتها النهائية وبكلام آخر، لقد طرح مسألة الخطر الذي يتهدد مصير الاشتراكية، الناجم عن تشويه فكرتها.

وباختصار، ان التشويهات لم تصب «الاشتراكية القائمة»، بل اصابت مجمل عملية وفكرة التحولات التي بدأها اكتوبر. ولذا من الصعب تحديد هوية المجتمع الذي تم بناؤه. انه ظاهرة لم يوجد لها حتى الآن تعريف موفق ولكن من المهم ان الطريق عبر الرأسمالية ذات الوجه الانساني، ناهيكم عن السير نحو النظام الذي يتضمن «المزيد من الاشتراكية»، سيكون في كل الاحوال تقدماً لهذا المجتمع. فلا يجوز النظر إلى عالم القرن الحادي والعشرين بمنظار القرن التاسع عشر.

ماذا خلف التناولات الجديدة

بدأ خ. باريوس حديثه قائلاً: مهما كان من أمر فان تعبير «التفكير السياسي الجديد» يذكر بالشخصية التي تبحث عن مؤلفها. وهذا أمر طبيعي. فكل مفهوم جديد، قبل ان يشبع، يجتاز حتماً «تجربة» معينة يشارك فيها أكثر من شخص والتفكير السياسي الجديد هو اليوم اشبه بفرشاة الدهان التي غُطست في نظريات وافكار متعددة الالوان. فالبعض يؤكد انه طريقة، والبعض الأخر يقول انه اخلاق جديدة أو نفسية جديدة. ويسمى، احياناً، فلسفة اسلوب العمل والحياة المعاصرة ويقال عنه ايضاً انه مذهب وتعاليم. وكما ترى، المواصفات كثيرة. ولكن من المهم ان التفكير السياسي الجديد غدا اشبه بالمنطق لتقويم المرحلة الراهنة من التطور التاريخي، وامكانات البشرية في المستقبل القريب والمتوسط والبعيد المدى.

واحقاقاً للحق ينبغي الاعتراف ان فيه، إلى جانب الانجازات المهمة، الكثير من النواقص. وأكد باريوس انه لن يتوقف عندها، بل سيولي الاهتمام للجوانب النظرية للتفكير السياسي الجديد، وبالدرجة الاولى تلك الموضوعات، كنزع الطابع الايديولوجي عن العلاقات بين الدول؛ والتبعية المتبادلة وتناقض العالم المتكامل؛ واولوية القيم الانسانية العامة على القيم الطبقية؛ والعالم الخالي من العنف.

وهكذا، هل نزع الطابع الايديولوجي ممكن؟ واذ أيد خ. باريوس استنتاج المؤتمر الاول لنواب الشعب في الاتحاد السوفييتي حول ان السمة المميزة للتفكير الجديد هي الجمع العضوي بين السياسة الخارجية للبلاد والاخلاق وان الاتحاد السوفييتي مستعد للتعاون مع كل من يعتبر حياة الانسان وكرامته فوق كل القيم، فانه طرح السؤال الآتي: هل من المبرر، من أجل الحصول على الافضليات التكنولوجية والتجارية، ان تقيم الدولة أو تعيد العلاقات مع الانظمة التي تمارس ابادة الجنس وتنتهك ابسط حقوق الانسان، أو ان تقيم العلاقات مع البلدان التي تنتهك القانون الدولي؟

هذا، كما يرى المتحدث، أحد الجوانب المؤسفة لنزع الطابع الايديولوجي. وانه لصحيح السعي إلى عدم تحويل العلاقات الدولية إلى مسرح للمعارك الايديولوجية. ولكن اينما تطلع المرء ـ فانه يجده مجرد رغبة خيرة، أو حلم ملائكة. اذ لا يُعترف بقدر معين إلا للدول القوية، المتطورة، بالحق الذي لا ينازع بان تكون لكل دولة ايديولوجيتها التي تبني على اساسها حياتها السياسية والاجتماعية. وهذا التناول مميز اليوم ايضاً لعدد من المنظرين السوفييت الذين يسعون إلى اقناع «العالم الثالث» بان الامبريالية ليست سمة مميزة لنهاية القرن العشرين، وان الاستعمار ليس أكثر من مرحلة عابرة في التاريخ الطويل. الا يهدفون بذلك إلى تقنين الاستعمار الجديد؟

ان ترابط العالم يصبح ملموساً أكثر، دون شك. ولكن الممارسة تبين ان العديد من البلدان النامية لا يزال بعيداً عن وضع مواطني العالم. فعندما يتحدث الاتحاد السوفييتي على قدم المساواة مع الولايات المتحدة شيء، وعندما يحاول بلد صغير كالسلفادور فعل ذلك شيء آخر. وعندما تحل بها كارثة فلا أحد يلتفت اليها، وتذكر الانباء بهدوء، كما في رواية ريمارك الشهيرة: «كل شيء هادىء في الجبهة الغربية». وهكذا، لا نزال بعيدين عن الزمن الذي ستبنى فيه العلاقات بين الدول على اساس قواعد الاخلاق البسيطة المعمول بها في العلاقات اليومية بين الناس. ولذا، من أجل تقريب هذا المستقبل يتعين على كل شعب تستعبده الامبريالية النضال بشتى الوسائل والاشكال المتاحة له، بما في ذلك العنفية منها، اذا كانت ضرورية وعادلة.

ان من ينطلق من نظرية تكامل العالم يتجاهل مسألة تفصيلية بسيطة: ففي الحياة تتطور في آن واحد عدة تواريخ مختلفة: العامة والخاصة. فوتيرة التاريخ وسرعة زمنه غير متساوية في البلدان والمناطق المختلفة في العالم، لأنها تختلف بصورة جذرية من حيث الظروف الجغرافية والمناخية ـ الطبيعية. وباختصار، ان العالم متعدد الاوجه. ولا يجوز جعله احادي الجانب فهذا التناول غير ديالكتيكي، والاهواء الشائعة لبعض المنظرين السوفييت، الذين يدفعون إلى المطبعة ثمار تفتح افكارهم بهذه السرعة، تضلل الواقع فقط

وتندرج في نظام الجمود العقائدي الجديد.

وفقاً للتفكير السياسي الجديد تعتبر اولوية القيم الانسانية العامة على القيم الطبقية القوة المحركة للتاريخ المعاصر، وان الامبريالية لم تعد بهذا القدر من العدوانية في الظروف الراهنة، حيث يكتسب الانفراج وتائر لا مثيل لها في الماضي، والصدامات بين الدولتين العظميين تكاد تكون مستحيلة عملياً. ولكن عندما نتحدث عن ذلك ينبغي ان نرى الأمر الآخر ايضاً: فالدول الرأسمالية المتطورة، دون ان تطلق رصاصة واحدة، تفرك يديها جذلاً وهي ترى كيف ينهار ما كان حتى فترة غير بعيدة يسمى المعسكر الاشتراكي الاوربي. فلماذا اعطيه الاولوية؟

والآن يطالبون «العالم الثالث» التضحية ايضاً. لأجل ماذا تنبغي المساومة مع الامبريالية؟ يقولون من أجل انتصار المصالح الانسانية العامة. لنفترض ان النضال الثوري - أي كل ما تعلمناه في الماضي - فقد أهميته اليوم وترك المكان للتفكير الجديد. عندئذ تصبح المساومة صفقة مفيدة للامبريالية، التي لا تعود بحاجة لمواجهة التحدي التاريخي الذي توجهه لها القوى الثورية في «العالم الثالث» من أجل القضاء على التخلف، واقامة النظام الاقتصادي الجديد. هل يمكن توقع سلوك آخر من البلدان النامية؟ لو القينا نظرة فاحصة إلى الصورة الشاملة لاحداث بلدان اوربا الشرقية لرأينا ان مستقبلاً سيئاً ينتظر هذه البلدان: فالدول الرأسمالية الاوربية الكبرى ستمدد وجودها إلى حقبة تاريخية كاملة يصعب رسم حدودها. ولكن من الواضح منذ الآن ان هذه المرحلة ستكون طويلة جداً لأن اوربا تسير على طريق التقارب.

وسوف تتسع الهوة بين الشمال والجنوب، وبالتالي سوف تتفاقم التناقضات في «العالم الثالث». في هذه الظروف تبقى الثورات ذات النمط التقليدي على جدول الاعمال. وسوف تشتد القبضة الحديدية الموجهة ضد شعوبنا. فعن أي عالم خال من العنف يمكن ان يجري الحديث؟ واوجز باريوس حديثه قائلاً انه اذا اخذنا في الحسبان الآراء المطروحة وجملة من الحجج الأخرى التي لم نتطرق اليها، فان التفكير السياسي الجديد لا يمكن ان يطمح إلى ان يكون كذلك، لأنه يتغذى بافكار لا تتفق مع الواقع. انه غير منفتح على ديالكتيك الواقع، وهو ذو طابع عقائدي جامد جديد من حيث الجوهر.

وقال ر. تافاريس ان الآراء المستندة إلى التفكير السياسي الجديد مختلفة إلى حد انه من غير الممكن تحديد ماهيته ومصالح من يمثل، الخ. فهذا المفهوم يستخدم من قبل القوى المناضلة من أجل التجديد الاشتراكي، وكذلك من قبل الاعداء الالداء لـ «العالم الثالث» وانصار العودة إلى الرأسمالية وتقبل نمط الحياة الامريكي. في ظل هذا الوضع تبدو القيمة النظرية لهذا المفهوم غير جدية. فمن الضروري وضع حد دقيق بين ما هو

جديد فعلا، وما لا يمت بأي صلة إلى التقدم الاجتماعي بل وحتى يعيقه.

واذا اعترف عدد من المتحدثين باسهام التفكير السياسي الجديد في الانتقال من المجابهة إلى الحوار والتعاون في العلاقات الدولية، وتوجهها نحو حل القضايا ذات الطابع الشمولي فانهم في الوقت نفسه تحدثوا عن المصاعب في ترسيخه، وان القديم (أي الامبريالية) يحاول الاختفاء وراءه. وهكذا، فان أ. كريشنان، وان لم يدع إلى صب اللعنات على الدول الرأسمالية، إلا انه في الوقت نفسه اعتبر انه من الضروري الاشارة إلى ان بعض الباحثين السوفييت ينظرون إلى سياسة هذه الدول في «العالم الثالث» عبر منظار زاه، وإلى ان الادراك الواسع في الشمال ـ في إطار التفكير الجديد ـ لحدة القضايا التي تواجه سكان الجنوب، يسير ببطء شديد.

ذكر ف. غافريلوف ان «العالم الثالث» كان يعتبر في الماضي ساحة للصراع الذي يتوقف على نتائجه مصير العالمين «الاول» و«الثاني»، أي مصير الرأسمالية والاشتراكية. وهذا ما حدد بصورة اساسية طبيعة المساعدة المقدمة للبلدان النامية. والنتيجة واضحة ـ فقد ساهمت بقدر ضئيل في نهوض الجنوب. أما الآن فالحديث يدور حول تركيز الجهود وضرورة ألا تؤدي اعمال أحد الجانبين إلى الغاء اعمال الجانب الآخر. ويجري اليوم في اوربا الغربية والشرقية التفكير بالموقف الجديد من قضايا «العالم الثالث» وتتطابق التناولات عموماً: فمن الضروري باسرع ما يمكن وضع حد لفقر «العالم الثالث» وبؤسه، اللذين يعادلان من حيث الخطر الكارثة الايكولوجية الشاملة. وهذا يتطلب تدابير جماعية نشيطة وسياسة بعيدة عن روح المجابهة وتقسيم الجنوب إلى مناطق نفوذ. ولكي تؤتي هذه التدابير ثمارها، فان الجنوب يحتاج ايضاً إلى رؤية جديدة لسبل تذليل التخلف، لأن السبل السابقة استنفدت نفسها عملياً.

لم يوافق المتحدث على الرأي القائل ان التفكير السياسي الجديد هو مجرد جمود عقائدي جديد، على الرغم من ان الكثيرين من انصاره الراهنين في الاتحاد السوفييتي ظلوا حتى فترة غير بعيدة يدافعون بغيرة وحماسة عن آراء مختلفة تماماً. ويكمن في تغير موقفهم خطر معين بتشويه التفكير السياسي الجديد وهو في بداية تكونه. وهذا الموقف اخطر بكثير من الابتعاد عن الماركسية أو تحريفها. فلا شيء يدعو إلى الاستغراب عندما يجري التخلي عن الموضوعات التي تدحضها الممارسة غير الآنية. بل على العكس، **من الضروري اعادة النظر حتى بالموضوعات الاساسية بصورة دورية، لأن العالم يتغير بسرعة. وتنشأ ظروف غير متوقعة ابداً تدفع إلى تبديل وجهات النظر بصورة جذرية.**

ويرى غافريلوف انه آن الاوان لوقف الجدل العقيم حول اولوية الطبقي أو الانساني العام. فالعلم لا يفضل الخاص على حساب العام. وهو ليس سفسطة. وسوف تبدو

بصورة مختلفة ايضاً قضية نزع الطابع الايديولوجي: من المهم فهم ان الحديث لا يدور حول مؤامرة الشمال ضد مصالح الجنوب. بل حول ضرورة حل القضايا ذات الطابع الشمولي، بما فيها قضية التخلف. وهذا يتطلب وجود علاقات دولية طبيعية، وهي لا يمكن ان تبنى على معايير الوعي المشوه. فالايديولوجيوقراطيا ليست افضل من الثيوقراطيا.

وأخيراً، في معرض الحديث عن التباين الاجتماعي، دعا المتحدث إلى عدم نسبته إلى الجنوب فقط. فالوضع في الاتحاد السوفييتي من حيث مجموعة كاملة من المعايير (الرعاية الصحية، مستوى المعيشة، الخ) اسوأ من الوضع في بلدان نامية كفنزويلا أو بربادوس. وهل احياء الزنوج في نيويورك افضل من عاصمة هايتي؟ ان الاختلاف الصارخ بين المراكز والاطراف هو أكثر قضايا الحضارة المعاصرة تعقيداً. والمسألة لا تقتصر على مجرد اكتساب قدر أكبر من الحكم الذاتي والاستقلالية أو الاستقلال الوطني الفعلي، بل في الانخراط في مجرى التطور العالمي، في النوعية الجديدة لمعيشة اقسام هائلة من البشر. وينبغي، بالدرجة الاولى، وضع حد للانماط التقليدية التي تنتج الفقر والجوع والنسبة العالية لوفيات الاطفال، وكذلك الامراض الجماعية والتخلف الثقافي. ولا يمكن عملياً ـ ما عدا استثناءات نادرة، انجاز هذه المهمة بالجهود الوطنية وحدها. فلابد من استراتيجية عالمية شاملة لا تتضمن فقط التدابير لاقامة نظام اقتصادي وسياسي عالمي جديد فحسب، بل ولازالة حالات عدم التناسب بين الاقاليم والمناطق في داخل البلدان.

وكرر غافريلوف قائلاً ان «العالم الثالث» أوسع بكثير من الناحية الجغرافية، لذا فان قضية التخلف يمكن ان تحل على اساس الاممية الجديدة التي توحد الناس الذين يدركون المخاطر الشاملة للقرن الحادي والعشرين. وفي هذا السياق فان البريسترويكا حركة إلى الامام، وليست ابتعاداً عن قضايا «العالم الثالث» ولا قطعاً مع الماركسية. ولكن ينبغي الاعتراف بانها، اذا اشارت للمرة الاولى إلى عالمية التاريخ في المستقبل، فانها اقتربت فقط من فهم جوهر الجنس البشري ورسالته، التي لن يكشف عن سرها، كما يبدو، إلا النمط الجديد من التفكير. ان زمن التاريخ يسير على نحو متفاوت بالفعل، ومن المهم فهم ماذا يعني تكامل البشرية؟ لماذا تملك الحضارة الغربية منطقها التشكيلاتي، ويملك الشرق منطقه التشكيلاتي الخاص؟ لماذا «تصنع» شعوب معينة التاريخ، بينما توقف بالنسبة للشعوب الأخرى؟ ويطرح على جدول الاعمال حتماً السؤال الآتي: ما هو طابع عصرنا، وما هي قواه المحركة، ودوافع اعمالها، الخ؟ لقد كان الجواب حتى فترة قريبة يبدو واضحاً، لا يحتاج إلى ادلة. أما الآن فانه غير مقنع، وبالتالي لابد من اعادة النظر فيه.

الشيوعيون: الفصل الاخير، أو مقدمة لتاريخ جديد؟

بدأ رفيق سمهون «الطاولة المستديرة» الختامية قائلا: ان السؤال الاول والرئيسي، في رأيي، هو هل ما تزال الحركة الشيوعية العالمية قائمة؟ البعض يرد بالنفي القاطع بينما البعض الآخر يرد بالايجاب». وثمة من يعتبر انها اختفت بمفهومها السابق، بوصفها مركزا تنظيمياً يحرم الاحزاب من استقلاليتها، إلا انهم يعترفون في الوقت نفسه بضرورة قيام حركة من نوع جديد تحقق، فعلا لا قولا، فكرة الوحدة في التنوع أو التنوع مع الحفاظ على وحدة المعتقدات والاعمال. وثمة آخرون يعتقدون انه حتى هذه الوحدة قد فات اوانها، لأنها تعيق توطيد العلاقات مع طائفة اوسع من قوى السلام والديمقراطية والحرية والتقدم الاجتماعي. وأخيراً، هناك من يعلن ان الوحدة الشيوعية على أساس جديد لا تشكل عقبة، بل هي عامل مساعد في قضية اقامة جبهة يسارية ديمقراطية واسعة على الصعيد العالمي.

فمن هو على حق؟ ما هي العوامل التي تحدد مصائر الحركة الشيوعية: العمليات الجارية من براغ إلى اولان باتور، أو التحولات الناجمة عن الثورة العلمية ـ التقنية، واتساع الهوة بين الشمال والجنوب؟ كيف ينبغي ان يكون التضامن في ظروف هجوم الشركات فوق القومية واشتداد التنسيق بين رأس المال العالمي؟ هل هي كافية اليوم وحده المعتقدات من أجل الاعمال المشتركة؟

في معرض الرد على هذه الاسئلة أشار رفيق سمهون إلى انه لا يمكن الحديث اليوم عن وحدة الحركة الشيوعية بالمفهوم القديم أو المفهوم السائد. فثمة احزاب لا تزال تؤمن بصواب التوجه الستاليني. واحزاب أخرى ترفضه قولاً، ولكنها تغرس الستالينية الجديدة في الممارسة. وثمة احزاب ترفض «النموذج السوفييتي» وتبحث عن مثالها في السويد. وهناك احزاب تضرب على صدورها وتمارس نقداً ذاتياً لا يرحم وتريد التخلي عن اسمائها القديمة والانتساب إلى الاممية الاشتراكية باسرع ما يمكن. وأخيراً، هناك احزاب تريد اعادة النظر بصورة جدية في تجربتها ونظرياتها وتناولاتها لكي تجد الطريق الاشتراكي حقاً. في ظل هذه اللوحة المعقدة من الصعب ايجاد قاسم مشترك. فالخلافات كثيرة جداً في الاستراتيجية والتكتيك، في الممارسة ونمط التفكير. ولكن ما قيل لا يعيق التفكير بمستقبل الحركة التي ستبنى على أسس جديدة غير معروفة حتى الآن. وعلى الرغم من المصاعب المرتبطة بالتنوع، فان التاريخ سيصنعها.

ويرى محمد مجدي كمال ان الحركة الشيوعية موجودة، ولكن ظروف نشاطها

تختلف عما كانت عليه في السابق. فمن المعروف انها ولدت نتيجة الانقسام بين الاشتراكيين - الديمقراطيين والشيوعيين. واليوم، تحت ضغط الاحداث بدأ بعض الاحزاب الشيوعية تغيير اسمه أملاً باستعادة الوحدة بين الاشتراكيين والشيوعيين. وهذا هدف جيد، ولكن لا يمكن تحقيقه في يوم واحد، وخصوصاً عن طريق «الغاء» الحركة الشيوعية. فهي، على الرغم من الاخطاء التي اقترفتها، أمر واقع لا يمكن إلا أخذه في الحسبان.

وقال ر. باور انه اذا فهمنا الحركة بانها مجموع الاحزاب العاملة في البلدان المختلفة، فانها موجودة، ولكن لا وجود للحركة التي تسترشد باستراتيجية وتكتيك واحد، كما كان الأمر في عهد الكومنتيرن. لذا فان المحاولات التي جرت خصوصاً في الاجتماعات العالمية لجمع الاحزاب كلها تحت سقف واحد، لم تؤد إلى نتيجة جيدة. ولا حاجة لتكرارها. فقد انطلق ماركس من انه مادامت البروليتاريا تناضل في ظروف مختلف فان آراءها النظرية ستكون مختلفة بالطبع، ناهيكم عن المواقف السياسية والتكتيكية والفكرية، الخ. وقد جرى، للاسف، تناسي هذه الموضوعة المهمة. لقد حقق الكومنتيرن وحدة معينة في حينه... ولكن بأي ثمن؟ فالرفاق الذين كانت لديهم آراء مختلفة، كانوا يدانون بوصفهم يساريين متطرفين أو يمينيين، انتهازيين أو تحريفيين، وفي أحسن الاحوال كان يجري طرد المخالفين، واحياناً كان يقضى على قيادات بكاملها وتحل الاحزاب.

وواصل ر. باور قائلاً ان مجلتنا ساهمت ايضاً في ازمة الحركة الشيوعية. ويكفي ذكر المواد التي نشرت فيها بصدد احداث عام ١٩٥٦ في المجر وعام ١٩٦٨ في تشيكوسلوفاكيا، وحول «الشيوعية الاوربية» وما يسمى «الاممية الجديدة».

وقال المتحدث ان حزب الاشتراكية الديمقراطية في جمهورية المانيا الديمقراطية هو اليوم، من حيث اهدافه ومبادئه وبناه ونمط تفكير قيادته، وكذلك الاعضاء الباقين في صفوفه - حزب جديد لا يقارن مع ذاك النمط الذي كان يجسده الحزب الاشتراكي الالماني الموحد. لقد تخلصنا من الكثير مما كان يقوله ويمثله ويفعله الحزب الاشتراكي الالماني الموحد السابق، ولكننا بقينا مع ذلك امميين ومعنيين، كما في السابق، بالعلاقات الجيدة القائمة على مبادىء التضامن مع جميع الاحزاب الشيوعية، الاشتراكية واليسارية التقدمية.

تطرق ف. شيليبين إلى مسألة الوحدة وذكر بان لينين طرحها بصورة مختلفة في الظروف المختلفة. وقال: ففي فترة ما كان التوحد يتطلب التمايز بصورة حاسمة في البداية. ثم دعا لينين إلى صيانة وحدة الحزب كبؤبؤ العين. وهكذا، يمكن تدعيم أي

موقف بالاقتباسات من كتاباته. واليوم، بعد سنوات طويلة يبدو اننا بالغنا بصورة غير مبررة في تقنين مفهوم الوحدة وحولناها إلى ما يشبه القيمة المطلقة: فهي خير دائماً، وانعدامها شر دائماً. ولكن الحياة الواقعية لم تؤكد صواب هذا التناول، الأمر الذي جرى الحديث عنه، بالمناسبة، في مناقشتنا المتأخرة حول المركزية الديمقراطية[٣].

وأكد شيليبين: لذا تثير قلقي الشديد، كشيوعي سوفييتي، موضوعات كثيرة حول مسائل البناء الحزبي في مشروع خطة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي إلى المؤتمر الثامن والعشرين للحزب. اذ يتجلى فيها بوضوح السعي القديم إلى اضفاء صفة قانونية على الوحدة. وللاسف يبرز هذا التناول ايضاً في وثيقة «الخطة الديمقراطية في الحزب الشيوعي السوفييتي» إلى المؤتمر، على الرغم من انها تتضمن نقداً حاداً لمبدأ المركزية الديمقراطية، وفي مشروع «الخطة الماركسية في الحزب الشيوعي السوفييتي».

ان الانتخابات التي جرت في جمهوريات البلطيق السوفييتية لم تعط الاغلبية - بتعبير ملطف - للشيوعيين. ويتعين عليهم العمل الآن في التحالفات، بل وفي المعارضة احياناً. ويختلف الوضع في بعض الجمهوريات الاخرى، أي ان اختلاف ظروف نشاط المنظمات الحزبية اصبح أمراً واقعاً. فكيف يمكن الحديث عن المبادىء الواحدة للتنظيم، وعن القواعد الواحدة للنظام الداخلي للحزب الشيوعي السوفييتي بمجمله؟

بديهي ان الحياة تطرح على جدول الاعمال مسألة الصياغة الديمقراطية للبرنامج المبدئي، الصالح لشيوعيي جميع الجمهوريات وجميع التيارات، المبني على وحدة الهدف - اقامة مجتمع جديد نوعياً. وكل ما تبقى - الانظمة الداخلية، برامج العمل، سبل وطرق تنفيذها - فينبغي ان تكون من صلاحيات المنظمات أو الكتل الجمهورية وحدها. فمن الضروري ان تتمتع باستقلالية كاملة في تقرير شؤونها الخاصة مع تحديد أقل قدر ممكن من الصلاحيات للمركز.

يرى أ. كريشنان انه من المفيد مناقشة الموضوعات التي طرحها ف. شيليبين، حول البحث عن اشكال جديدة للوحدة. فهي غير ممكنة على الصعيد الشامل إلا حول مسائل، كالحرب والسلم، الايكولوجيا، التضامن مع «العالم الثالث». وثمة امكانية للوحدة في الاطر الاقليمية. واذ نتحدث اليوم عنها ينبغي بالدرجة الاولى ان نأخذ في الحسبان انها ينبغي ألا تقتصر على الشيوعيين وحدهم. بل يجب ان يتسع المكان فيها للاشتراكيين - الديمقراطيين و«الخضر» والاوساط الديمقراطية حتى في الاحزاب البرجوازية.

واذ ايد م. آزاد هذا الموقف وادان النزعة الانعزالية المميزة للشيوعيين منذ القدم،

فانه دعا إلى عدم اضعاف التنسيق في الاعمال بين الاحزاب الشيوعية في مختلف مناطق العالم. فعلى الأحزاب المناضلة في «العالم الثالث» ان تعرب عن التضامن مع فكرة «البيت الاوربي المشترك»، لأن اوربا كانت مسرحاً لحربين عالميتين. وعلى شيوعيي هذه المنطقة ايضاً ان يولوا اهتماماً أكبر مسألة حل معضلات «العالم الثالث» الحادة، لأن على هذا العالم يتوقف اليوم مصير القارة الاوربية والبشرية باسرها. وباختصار، ان المهمات مختلفة، ولكن ثمة اهداف ومصالح مشتركة. ومن المهم العثور في الظروف الجديدة على الاشكال الفعالة للتضامن والتكافل.

وفي معرض الحديث عن المصاعب الراهنة التي تواجهها الحركة الشيوعية، أشار بعض المتحدثين إلى ان بعضها مرتبط بالاحداث في اوربا الشرقية. فقال ر. تافاريس، مثلاً، ان التجديد أمر تاريخي لابد منه، أما توقيته واشكاله فتتوقف على الكثير من الخصائص الوطنية، ولكنها ضد التوجه نحو اشاعة الليبرالية على الطريقة الغربية ونسخ النماذج الرأسمالية وتحويل الاحزاب الشيوعية إلى احزاب اشتراكية ـ ديمقراطية، والميل إلى ممارسة السياسة التي يمليها صندوق النقد الدولي. ويبدو ان هذه العمليات تكتسب سمات جديدة في بولونيا والمجر وتشيكوسلوفاكيا، الأمر الذي يدل عليه الموقف المعادي لكوبا، الذي اتخذته في لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان. اننا ضد السعي بأي ثمن، وعلى حساب التضامن مع الشعوب المناضلة في «العالم الثالث»، إلى تذليل تخلف الاتحاد السوفييتي وبلدان اوربا الشرقية عن الغرب في الميدان التكنولوجي. وبكلمات أخرى، ضد النزعات الاوربية المركزية الجديدة ومحاولات تأمين السلام والتعاون بين الدول الكبرى فقط.

وتحدث س. هيرمانسون ايضاً عن ضعف اهتمام الحكومات الجديدة في اوربا الشرقية بـ«العالم الثالث» فأكد ان هذا النهج لا يؤدي إلا إلى الحاق الضرر بمثل الاشتراكية وبالاحزاب الشيوعية.

وأعرب ف. شيليبين عن الثقة في ان تصبح تشيكوسلوفاكيا الديمقراطية وكذلك المانيا الديمقراطية في القريب العاجل، على غرار السويد اليوم، مجتمعات تعاونية، بما في ذلك على الصعيد الدولي. كل ما في الأمر انهما تمران اليوم بمرحلة تتطلب من شعبيهما حل معضلات كثيرة تراكمت خلال سنوات شعارات الماضي الفارغة، بما في ذلك شعار الاممية. ان التضامن هو واجب كل انسان متحضر، ناهيكم عن الانسان الديمقراطي.

ولدى مناقشة قضايا مستقبل الحركة الشيوعية ربط العديد من المتحدثين بينه وبين

الخروج من الجمود الفكري . فاعلن أ. نونيس اننا لم نصح حتى الآن من الصدمة الناجمة عن انهيار ما اعتدنا على اطلاق اسم الاسرة الاشتراكية عليه . فالحقائق الجديدة والجديدة التي يكشف عنها لا تمنحنا المزيد من اكاليل المجد. وكل ذلك يتطلب اجابات سريعة ومقنعة من جانبنا . ومحاولة تصور الأمر وكأن الحديث يدور حول ازمة نموذج معين فقط (ستاليني، استبدادي، حزب تسلطي) لا تعكس البتة كل ما يكتنف القضايا من تعقيد.

وواصل المتحدث كلامه قائلا ان القضية تكمن في اننا حولنا الماركسية إلى عقيدة جامدة، وحرمناها من افق التطور ومنعنا انفسنا من رؤية العالم والظاهرات الاجتماعية كما هي في الواقع. وخلقنا صورة كاذبة للعالم الجديد وحاولنا حشر اعمالنا في لوحة تقوم على هذه الرؤية . فحتى فترة غير بعيدة كنا نتقبل من دون تحفظات النظرية التي صاغها لينين حول الامبريالية والتي اعتبرنا بموجبها ان سمة عصرنا الرئيسية هي الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية. وفي الوقت نفسه بينت الممارسة ان التحولات التي تتعرض لها القوى المنتجة اليوم تحت تأثير الثورة العلمية ـ التقنية والميكروالكترونيات وتقنية الروبوتات والبيوكيمياء التي فتحت سبلاً جديدة لتطور الحضارة البشرية بمجملها ـ كلها تحققت في إطار الرأسمالية بصورة أساسية.

ان الشيوعيين، اذ عملوا على تأليه لينين، اضفوا صفة مطلقة على كل ما قاله، بدلاً من ان يحذو حذوه في الجرأة الفكرية، التي تمثلت في القراءة النقدية لماركس وانجلز، بل وحتى في «اعادة النظر» في موضوعات معينة من مذهبهما. وينطلق أ. نونيس من حقيقة ان فكرة الاشتراكية نفسها لم تفقد اهميتها. فهي تبقى ارادة العصر بالنسبة لملايين الناس في «العالم الثالث». كما انها ملحة ايضاً بالنسبة لسكان البلدان المتطورة، ان لم يكن من أجل المعدة، فمن أجل انقاذ الانسان من الغربة التي ينطوي عليها التقدم التكنولوجي.

واذ ألح رفيق سمهون على ضرورة الموقف الخلاق فعلاً من الماركسية، فانه توقف عند جملة من العناصر. أولاً، اننا نعلم ان كل ثورة في التاريخ اطاحت بالطبقتين المتناحرتين: الثورة الاقطاعية اطاحت بالاسياد والعبيد معاً والثورة البرجوازية اطاحت بالاقطاعيين والاقنان التابعين ودفعت إلى المسرح طبقتين جديدتين، هما البرجوازية والبروليتاريا. فلماذا تواصل بعد الثورات الاشتراكية الحديث عن البروليتاريا، ولا تطرح المسألة حول ماهية الطبقة الجديدة التي ينبغي ان تحل محلها؟ في حين طرأت في البلدان الرأسمالية المتطورة في غضون ذلك تغيرات جدية على البنية الاجتماعية، ناجمة عن الثورة العلمية ـ التقنية الجارية بصورة عاصفة هناك.

ثانياً، ما هي القيمة الزائدة؟ من المعروف انها نتيجة وقت العمل غير المدفوع

الأجر. ولكن هذا الوقت آخذ في التقلص في البلدان الرأسمالية المتطورة. ويصبح لدى الناس وقت فراغ آخذ في التزايد يتيح لهم تطوير ثقافتهم، وخصوصاً المهنية منها. باختصار، تضعف ظروف الاستغلال في المراكز، في الوقت الذي تتفاقم فيه في الاطراف. ودعا المتحدث إلى ادخال التعديلات على التحليل الماركسي للعصر، واعادة النظر في الكثير من التصورات القديمة، وعدم تكرار ما رددناه بالحاح وباستمرار خلال ٧٠ عاماً، وإلا فاننا لن نتمكن من مواجهة التشتت الفكري، ولا من وضع الحد الادنى لوحدة المعتقدات القادرة على رص صفوف الشيوعيين.

وأعلن س. هيرمانسون ان ثمة، في رأيه، ثلاث مسائل اساسية من الضروري حلها في مجرى تجديد احزابنا. والحقيقة ان حزبي لا يحتاج إلى النقد الذاتي اليوم، كما هو الأمر بالنسبة للعديد من الاحزاب الاخرى. فما هي المسائل التي يجري عنها الحديث؟ بالدرجة الاولى عن الديمقراطية والانسانية والتضامن العالمي.

ان الديمقراطية ينبغي ان تلقى انتشاراً أوسع في جميع ميادين حياة المجتمع وفي شتى جوانب سياستنا. فكل اصلاح اجتماعي في السويد انما هو نتيجة للنضال الذي شارك فيه الشيوعيون ايضاً. اننا نعتز بذلك ونعتبر ان المكتسبات في هذا الميدان انما هي عناصر الاشتراكية في إطار المجتمع الرأسمالي. ولكن لا يزال أمامنا الكثير مما يتعين القيام به. ففي السويد عدد كبير من الشغيلة لا يملك حتى الآن حق التصويت في الانتخابات العامة. والحديث هنا يدور حول المهاجرين. ان حزبنا هو الحزب الوحيد حتى الآن الذي يناضل بمفرده في البرلمان لمنحهم هذا الحق. فمن يعيش في البلاد ما لا يقل عن ثلاث سنوات ويدفع الضرائب، ينبغي ان يكون بامكانه المشاركة في اختيار الحكومة.

وثمة اتجاه آخر لتعميق الديمقراطية في السويد: فالشيوعيون يدعون إلى نمط جديد لتنظيم عملية الانتاج. فمن الضروري منذ الآن العمل بحيث يكون العمل بمثابة ملك لمن يعمل، دون انتظار اقامة المجتمع الاشتراكي الحقيقي. اذ ينبغي ان تصل الديمقراطية إلى مواقع العمل.

ان الانسانية تمر اليوم بمرحلة انبعاث، وسيظل الامر هكذا طوال العقد المقبل كله. ويطرح في المقام الاول في السويد جانبها الايكولوجي. فلا المجتمع الرأسمالي ولا المجتمع الاشتراكي تمكن من تأمين حماية البيئة. ومن الضروري ايجاد اقتصاد جديد، انساني تكون لديه في آن واحد سمات اشتراكية و«خضراء». وينبغي ان تصبح الحياة نفسها الهدف الأكثر أهمية للحماية الاجتماعية.

ان العديد من الناس في البلدان الرأسمالية المتطورة، وخصوصاً الشبيبة، اذ لا

يواجهون بصورة مباشرة مشكلة البحث عن لقمة العيش خلافا لـ «العالم الثالث»، يملكون امكانية التفكير في قضايا العلاقات المتبادلة في المجتمع ولم يعد العمل بالنسبة لهم وفق المفهوم التقليدي أمراً عقلانياً وضرورياً. وينشأ نزاع معين بين الاجيال، لأن القادة المسنين للحركة العمالية والزعماء النقابيين يعتبرون الشباب كسالى لا يريدون مساعدة المجتمع. أما الشباب فيرفضون العمل لأنهم غريبون عن العملية الانتاجية ولا يشعرون بانهم اسياد فيها. وأنا اعتقد انهم محقون تماماً. وهذه تربة جيدة جداً لنمو بذور الاشتراكية. فالمجتمع الديمقراطي الانساني هو المجتمع الاشتراكي حقاً. واعتقد ان على الباحثين الماركسيين الذين يدرسون الوضع في البلدان الرأسمالية المتطورة، ان يعملوا في هذا الاتجاه. ومن الواضح تماماً ان افكار أ. فروم وغيره من اتباع المدرسة الفرانكفورتية أكثر فائدة هنا من الافكار اللينينية.

فلماذا طرحت المسألة القائلة بان الحركة الشيوعية التي تسترشد باهداف نبيلة (تأمين السلام، التقدم الاجتماعي، التضامن، الخ) لا مستقبل لها؟ ان أحد أسباب ذلك، في رأي ف. غافريلوف هو التصور البدائي عن التقدم الاجتماعي. فقد آن الاوان لتفهم ان مجرد تغيير الملكية ليس العامل الرئيسي لتحرير الانسان، فيمكن انتزاع السلطة ومصادرة وسائل الانتاج، ولكن لا تزول غربة الانسان عن البنى الاجتماعية التي انشأها بنفسه. فهي أكثر تعقيداً بما لا يقاس مما كان يعتقد في القرن الماضي، ويبدو انها ستكتسب سياقا جديداً في مجرى اتمتة الانتاج وادخال الروبوتات فيه، والثورتين الميكرو الكترونية والبيوجينية.

ان التعطش إلى المعارف حاجة ابدية لدى الناس، وجزء من عظمتهم ومن ضعفهم في الوقت نفسه، لأن تقدم العلم، اذ يحل قضايا معينة، يولّد قضايا أخرى، ليست أقل تعقيداً في بعض الاحيان. وتدخل البشرية اليوم العصر الاعلامي. فشيوع الكمبيوترات في الحياة يساهم في الكشف الاكمل عن الصفات البشرية، وانعتاق المواهب وتذليل عزلة الافراد في عالمهم المنغلق. أو ليست هذه خطوة نحوالتحرر؟ وفي الوقت نفسه فان الطابع المغفل للصلات غير المباشرة يحرم العلاقات البشرية من الدفء والحياة. وألن يحصل «تغير فجائي انتروبولوجي» مع ظهور العقل الصناعي؟ ألن يصبح الانسان الحي هدفاً لنزع شخصيته، وعنصراً بسيطاً في ماكنة أكثر تعقيداً، اشبه بالآلة؟

ان التطور التكنولوجي والقدرة العقلية لم يهددا من قبل بهذا القدر حرية الانسان وكرامته وسعادته وفرحه. فهيمنة العلم ونزوعه إلى التحول إلى قوة مغفلة يمكن ان تغير العادات والتوجهات والدوافع الروحية في اتجاه سلبي. وبكلمات أخرى، في المجتمع القادم يمكن ان يصبح وضع الانسان أقل أهمية وأكثر تضرراً: فستشتد سيطرة العلاقات

الشيئية، وبالتالي غربة الناس، الأمر الذي وجهت اليه الماركسية تحدياً اخلاقياً. ان القوى والحركات غير المستعدة لمواجهة هذا التحدي محكوم عليها بالوجود البائس، وبالاختفاء في نهاية المطاف. وان معالجة هذه القضايا (وحدة المعرفة والاخلاق، الحرية الفردية والمسؤولية، الخ)، والخروج خارج الحدود التي اصبحت ضيقة للمصادر الثلاثة والاقسام المكونة الثلاثة للماركسية يمكن ان تحدد موقعها الخاص في تاريخ القرن الحادي والعشرين، وفي نمط التفكير الجديد والممارسة الاجتماعية.

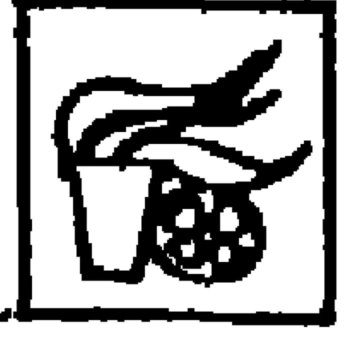
وأكد المتحدث: من الواضح اليوم ان طموحاتنا للرؤية المعللة عملياً لمسار التاريخ غير مبررة إلى حد بعيد. ولكن لا يجوز نسب كل شيء إلى الكلاسيكيين والتصورات المتكونة في القرن الماضي، أي عندما كان العلم يخطو خطواته الملحوظة الاولى. فنمو اعتماد الانتاج على العلم والطابع السلعي للمعرفة حقيقة من حقائق عصرنا الذي يطرح متطلبات جديدة في النظرة إلى العالم. ولم يعد يكفي، خصوصاً بالنسبة للشيوعيين، التأكيد بأن المجتمع المقبل ينبغي ان يكون أكثر ديمقراطية وانسانية وأمناً ايكولوجياً وما شابه. وهذه الافكار ليست غريبة ايضاً عن الاشتراكيين ـ الديمقراطيين والانسانيين. وكذلك عن الجناح اليساري من «الخضر» وينبغي أكثر من أي وقت مضى، السير أبعد من هذه التناولات، مع التركيز على الخصائص المعاصرة لغربة الانسان ومغزى الحياة، وعلى ما ينبغي تحريره منه.

---

(١) انتخب في نيسان (ابريل) من العام الجاري رئيساً للجنة المركزية لحزب الشعب الثوري المنغولي ـ المحرر.

(٢) صاحب نظرية «الطبقة الجديدة» ـ البيروقراطية الحزبية ـ الحكومية.

(٣) انظر: وجهان لميدالية واحدة. «الثقافة الجديدة»، ١٩٩٠ ـ المحرر.



ملاحظات اولية في التبعية والتبعية المتبادلة

غالب

احتلت موضوعة موقع البلدان النامية في العلاقات الاقتصادية الدولية حيزاً هاماً في الدراسات الاقتصادية المعاصرة، وتحديداً من جانب المهتمين باقتصاديات البلدان النامية. وكان من الطبيعي ان تتأثر تلك الدراسات بطابع العصر ومتغيراته. فقد ازدهرت، بقدر تعلق الأمر بموضوعنا، مثلاً، «مدرسة التبعية»، أو المركز والمحيط، خصوصاً في امريكا اللاتينية (وفي منطقتنا يمكن تلمس-تأثيراتها في كتابات مهدي عامل وسمير أمين) في وقت تصاعدت فيه، نضالات البلدان النامية ضد السيطرة الامبريالية (القديمة والجديدة) وبروز مهمات جديدة، ذات طابع اقتصادي تحديداً، ازدهرت في فترة ازدياد حدة التوترات الدولية والاقليمية واتساع نطاق سياسة الحرب الباردة.

أما عصرنا الراهن فهو عصر التحولات العميقة والسريعة، حيث يسير فيه التاريخ بخطوات العمالقة، حسب تعبير لينين.انه عصر البريسترويكا الشاملة لكل الميادين ولكل القارات، ومن الصعب ان توجد منطقة في العالم بمنأى عن تأثيراتها. اننا نشهد بأم اعيننا تحول البريسترويكا والتفكير السياسي الجديد إلى ظاهرة عالمية[1] بغض النظر عن السلبيات والثغرات التي تنشأ بفعل تناقضاتها الداخلية، وكذلك التطورات غير المتوقعة.

ومن بين الموضوعات الرئيسية التي طرحتها البريسترويكا والتفكير السياسي الجديد موضوعة «العالم المترابط»، والموحد، رغم تناقضاته، وهي تعكس، في أحد جوانبها،

زيادة تأثير فعالية العوامل الخارجية في مجرى تطور مختلف البلدان، وان كان بدرجات متفاوتة، وحسب الحالة التاريخية الملموسة لكل بلد. هذا هو الاطار الذي ينبغي فيه ادراك موضوعة موقع البلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

البلدان النامية في مرحلة ما بعد الاستعمار القديم

منذ انهيار النظام الاستعماري القديم، اتجهت اقتصاديات البلدان النامية للارتباط بصورة أوثق بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، وتحولت، تدريجياً، إلى جزء متكامل معه، بعد ان كانت مجرد حلقات تابعة لاقتصاد البلد الأم، على أساس من التبعية المتبادلة، ولكن غير المتكافئة.

فقد خلّفت السيطرة الاستعمارية المباشرة تشوهات عميقة، وتخلفاً شاملاً في البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية، كان من بين نتائجها أن أصبحت الأخيرة تعتمد في تطورها، بسبب فقدانها لسوق داخلي متين والهوّة السحيقة بين الانتاج المحلي واستهلاك... الخ، على التبادل الاقتصادي الخارجي مع البلدان الرأسمالية بدرجة كبيرة، وعلى أساس من التبعية والخضوع للنظام الرأسمالي العالمي، رغم ان ذلك لا ينفي علاقة التأثير المتبادل بين العناصر المكونة لهذا النظام بفعل حركة تناقضاته الداخلية[٢].

وبعبارة أوضح، فقد وجدت البلدان النامية نفسها في نظام عالمي لا تملك فيه الامكانيات المادية التي تمكّنها من التأثير والاستجابة بصورة فعالة لفعل القوانين الخاصة به، إلا انه لا يلغي حقيقة ان موقع البلدان النامية في هذا النظام يعتمد على العديد من العوامل والمؤشرات التي لا ترتبط بالامكانيات والظروف التاريخية الملموسة للبلدان النامية فقط، وانما أيضاً بتلك العوامل التي ترتبط بالدول الرأسمالية ذاتها. ومن بين أهم العوامل يمكن الاشارة إلى حجم وهياكل الناتج المحلي الاجمالي، متوسط دخل الفرد، هيكل الصادرات والاستيرادات، وفضلاً عن العوامل الطبيعية (الموارد والخامات والثروات الطبيعية، الأرض، السكان...)، كما ان طبيعة النظام السياسية والطبقية وتوجهاته تلعب هي الأخرى دوراً متزايد الأهمية بهذا الخصوص.

ومن جهة أخرى، فان تدويل الاقتصاد وبصورة متعاظمة أدى ـ في نهاية المطاف ـ إلى تحديد موقع وفعالية الدول المختلفة في الاقتصاد العالمي. فالتصنيع، على سبيل المثال، قد وحّد هيكل الانتاج مما اتاح نقل التكنولوجيا على نطاق واسع من بلد إلى آخر، ومكّن ـ بدوره ـ الدول الرأسمالية المتطورة صناعياً من التأثير الحاسم في تشكيل نظام التبعية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. فبالرغم من ان العقدين الأخيرين قد شهدا تطوراً

ملحوظاً في صناعة بعض البلدان النامية، فانهما لم يؤديا إلى تغير ملحوظ في علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع البلدان الرأسمالية.

وبطبيعة الحال، فان السبب لا يكمن فقط في ضعف وتيرة تطورها الصناعي وعدم حدوث تغييرات عميقة في هيكل اقتصادياتها، بل وفي استمرار هذا الشكل من التبعية للسوق الرأسمالي العالمي. ان الآفاق القريبة تشير إلى ان هذه التبعية ستتعمق في المستقبل ايضاً[3]. فمن المعروف ان جزءاً هاماً من صناعات البلدان النامية مخصصة للبلدان الرأسمالية، وان القدرات الانتاجية للاولى متداخلة بصورة وثيقة مع الطاقة الانتاجية للثانية. وبهذا المعنى، فان تدويل الانتاج سيؤدي إلى المزيد من علاقات التبادل بين المجموعتين وإلى تعميق الخلل فيما بينهما لصالح الثانية. وبغض النظر عن هذا الأخير، فان ذلك يعني زيادة تأثير اتجاهات التبعية المتبادلة وان كانت تميل في مصلحة الدول الرأسمالية.

تخصص البلدان النامية في انتاج الخامات

ان مكانة البلدان النامية في الاقتصاد العالمي تعتمد على حصتها من انتاج المواد الخام، باعتبار ان غالبية اقتصادياتها تعتمد بدرجة رئيسية على انتاج وتصدير المواد الخام ـ انظر جدول رقم ١ . فالبلدان النامية ما تزال اليوم ـ كما في أيام الاستعمار القديم ـ مصّدرة للمواد الخام وللغذاء بدرجة اولى والذي بلغ حوالي أربعة اخماس ايراداتها من التصدير في منتصف الثمانينات. فكان من الطبيعي ان تتطور الصناعة الاستخراجية فيها بأسرع من كل عناصر التشكيلة الصناعية الأخرى[4].

وقد أدى ازدياد تصدير البلدان النامية للخامات إلى وضع اقتصادها في تبعية شديدة لايرادات التصدير التي لا يندر ان تشكل الجزء الغالب من ايراداتها الاجمالية. وهكذا نجد ان تصدير زامبيا للنحاس، مثلاً، يشكل ٩٥٪ من صادراتها الاجمالية، بينما يبلغ هذا المؤشر بالنسبة لزائير ٦٥٪، ويبلغ تصدير ليبريا من خام الحديد ٧٢٪ من صادراتها الاجمالية، بينما يبلغ تصدير بوليفيا وفنزويلا وتشيلي للخامات المعدنية على التوالي ٩٤٪، ٩٧٪، ٨٥٪ من صادراتها الاجمالية[5]. ومن بين ١٠٢ دولة نامية، تمثل ايرادات التصدير للمواد الخام سبعة منها فقط أقل من ٥٠٪، وفي ٧٦ دولة يمثل أكثر من ٨٥٪ ولعدد منها يمثل ١٠٠٪ من ايرادات التصدير[6]، وهذا أمر يمكن ملاحظته بسهولة في اقتصاديات العديد من الدول المصدرة للنفط، فانتاج النفط لم يكن يتوجه للاندماج في الاقتصاد الوطني، وعلى سبيل المثال، في العراق أكثر من ٩٩٪ من انتاج النفط كان يتوجه

للتصدير في صورة نفط خام[٧].

واذا أخذنا البلدان النامية ككل، فان صادرات السلع الاولية (الزراعية والخامات) في اواسط الثمانينات مثلت ٧٢٪ من اجمالي الصادرات بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل، و٥١٪ للبلدان المتوسطة الدخل وذلك في عام ١٩٨٥[٨]. ان هذا الواقع يعكس - إلى حد ما - أحد مظاهر التبعية المتبادلة بين الدول النامية والدول الرأسمالية باعتبار ان صناعة الأخيرة تعتمد بدرجة كبيرة على استيرادات المواد الخام (انظر الجدول رقم ٢).

لقد مكّن انهيار النظام الاستعماري القديم الدول النامية من تحقيق استقلالها السياسي، ومن ثم وفر الفرصة لها لتحقيق سيادتها على ثرواتها الطبيعية. ومع ذلك، لا يمكن الحديث عن هذا الأمر دون تحفظ كبير، فالدول الامبريالية قد غيرت من وسائل استغلالها المباشرة، بوسائل أخرى غير مباشرة من أجل ضمان استمرار سيطرتها على انتاج وتصدير الخامات سواء عبر الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية، أو عبر التحالفات ومختلف أشكال الضغوط السياسية والاقتصادية.

وعلى أرضية ذلك، يمكن ادراك المعايير التي تعتمدها الامبريالية في موقفها الانتقائي من علاقات التبعية المتبادلة. فـ(المؤشرات الفعلية التي تأخذها - الامبريالية - بنظر الأعتبار هي: أ - توجيه اقتصاد بلد معين نحو انتاج المواد الخام، ب - توفر أو عدم توفر اجواء مناسبة لعمل الشركات والبنوك متعددة الجنسيات في الجيوب الصناعية التي تعتمد الصناعات التي تنتج للتصدير ،ومن المفضل ان تكون هذه الجيوب في البلدان المضيفة حديثاً، حـ - مصالحها الاستراتيجية الخاصة على المستوى الاقليمي وحتى العالم.)[٩].

ولكن، هذا الشكل من التبعية المتبادلة غير عادل - في الجوهر -، لأنه ببساطة غير متكافيء، الأمر الذي يتجلى - في أحد أوجهه - في اضطرار الدول النامية إلى بيع موادها الخام في ظل ظروف غير ملائمة لها. فما دامت هذه المنتجات موجهة أساساً للبلدان الرأسمالية، فان اسعارها مرتبطة بدورة الانتاج في هذه الأخيرة، (دع عنك ميل اسعار المواد الخام للانخفاض بشكل عام). أما المنتجات الزراعية، فهي مازالت تحت تأثير الظروف الطبيعية لدرجة كبيرة. وخلف هذه الحقيقة يكمن أحد أهم أسباب عدم استقرار ايرادات الصادرات بالنسبة للدول النامية، والذي يعني - في التحليل الأخير - غياب الآلية التي تتيح للمنتجين تنظيم السوق والسيطرة عليه.

عصرنة الوسائل القديمة

أحد أوجه الاستغلال الذي تتعرض له البلدان النامية في علاقات التبعية المتبادلة» اللامتكافئة، يتم عن طريق ما يسمى باجراءات الحماية. واذا كانت هذه البلدان مضطرة إلى اتخاذ مثل هذه الاجراءات ـ وبشكل خاص عندما يجري اعتماد سياسة تعويض الاستيراد ـ لحماية صناعتها النامية، وبهذا الشكل تبدو اجراءات دفاعية مشروعة، .فان الدول الرأسمالية من جانبها تسعى ـ من خلال هذه الاجراءات ـ إلى الحصول على الايراد المتضمن في اسعار بعض المواد الخام المنتجة في البلدان النامية عن طريق تلاعبها أو التأثير في طلب السوق.

ان المؤشرات الحالية تشير إلى ان الدول الرأسمالية ستلجأ إلى المزيد من هذه الاجراءات التي ستشمل بالاضافة إلى الدول الصناعية الجديدة(التي حققت نجاحات ملحوظة في انتاج بضائع التصدير ذات القدرة على المنافسة في السوق الدولية)، الدول المصدرة للخامات ايضاً. ومن شأن تشديد اجراءات «الحماية» هذه ـ بالارتباط مع العوامل الأخرى ـ التأثير المباشر في أهمّ المؤشرات الاساسية لاقتصاديات الدول النامية، وذلك باضافة اعباء جديدة أمامها في سوق التجارة الدولية وهو أمر سيؤدي إلى زيادة حدة المشاكل المرتبطة بميزان مدفوعاتها[10].

ولقد شهد عقد الثمانينات عودة إلى سياسة الحماية متنكرة بصورة خاصة بالحواجز غير الجمركية*، مثل قيود التصدير وحصص الاستيراد، وقد قُدِّرت نسبة صادرات البلدان النامية التي شملتها امثال هذه التدابير عام ١٩٨٦ حوالي ٢٠٪.

ومن الاشكال التي تنطوي عليها سياسة الحماية النظامية والمتنامية هو مظهر الترتيبات المتعاقبة المتعلقة بالألياف. فقد أنشأت هذه الترتيبات شبكة عالمية للتجارة الموجهة في صناعة الملابس والمنسوجات، فانخفضت صادرات البلدان النامية منها انخفاضاً حاداً، كما صار من المألوف في الزراعة ـ لاسيما في اوربا واليابان وبدرجة أقل في امريكا الشمالية ـ تقديم دعم كبير واقامة حواجز أمام الاستيراد. وهكذا، كما يبدو في الواقع، فان سياسة الحواجز غير الجمركية أشد ضرراً على البلدان النامية من الرسوم الجمركية[11].

ويضاف إلى مشكلات البلدان النامية ـ فضلاً عن احتكار اسواق البضائع ـ احتكار الشحن البحري سواء عبر الاسطول الوطني أو عبر ما يسمى بالاعلام «الحرة» أو «المفتوحة» والتي جاوزت ٨٥٪ من طاقة النقل العالمي. فبالرغم من استرداد غالبية الدول النامية لقطاع المواد الخام من السيطرة الاجنبية ـ عن طريق التأميم ـ فان

الاحتكارات المتعددة الجنسية تحصل على عوائد أعلى مما كانت تحصل عليه وذلك عن طريق التسويق (خصوصاً في قطاع النفط)[١٢].

البلدان النامية ومشكلة الدين الخارجي

يمكن اعتبار مشكلة ديون «العالم الثالث» بمثابة سيف ديموقليس مُسلّط على رقاب هذه الشعوب. وقد وصف غورباتشوف هذه المشكلة بانها «قنبلة اجتماعية» موقوتة، يمكن ان تحدث فاجعة رهيبة في حال انفجارها[١٣]. ففي نهاية عقد السبعينات، احتلت هذه المشكلة مكانة رئيسية في قضايا الاقتصاد الدولي، وتفاقمت مع التأثيرات التي تركتها أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وتفجرت مع اعلان المكسيك عام ١٩٨٢ عدم قدرتها على ايفاء التزاماتها الخارجية، تبعها بعد ذلك العديد من الدول النامية ـ خصوصاً البلدان الأكثر مديونية في العالم[١٤] ـ.

فقد ارتفعت ديون البلدان النامية خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٧ من ٧٥٧ مليار دولار إلى ١١٩٠ مليار دولار[١٥]، أما المدفوعات المترتبة عن هذه الديون، فقد ارتفعت من ٥٦ مليار دولار إلى ٨٠ مليار دولار للفترة من ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠، وبلغت ١٢٩ مليار دولار عام ١٩٨١[١٦]. ولكن خطورة هذه المشكلة لا تظهر إلا في المقارنة مع الامكانيات الاقتصادية والمالية للبلد المعني ـ وطبعاً في أسباب الاقتراض وميادين استخدامه ـ والتي تتحدد عموماً بالناتج الاجمالي المحلي فضلاً عن ايرادات تصدير السلع والخدمات.

وعلى هذا الاساس، ارتفعت المديونية الاجمالية للبلدان النامية نسبةً إلى الناتج المحلي الاجمالي من ١٥,٧٪ عام ١٩٧٥ إلى ٢٠,٧٪ عام ١٩٨٠ ووصلت إلى ٣٨,٥٪ عام ١٩٨٦. ونسبةً إلى ايرادات التصدير من سلع وخدمات بلغت خدمة الدين ـ اقساط وفوائد مستحقة ـ ١٣,٧٪ عام ١٩٧٥، ١٦,٢٪ عام ١٩٨٠، ووصلت إلى ٢٢,٦٪ عام ١٩٨٦ (انظر الجدول رقم ٣). وبالارقام المطلقة ارتفعت ـ خدمة الدين ـ من ٢٢ مليار دولار عام ١٩٧٤ إلى ١٢٥ مليار دولار عام ١٩٨٣. هذا لمجموع بلدان العالم الثالث، لكنها في بعض البلدان بلغت ارقاماً خيالية ١٠٠٪ وحتى ٣٠٠٪ في بعض بلدان امريكا الوسطى (جمهورية الموز)[١٧].

ان آليات الهيمنة الامبريالية على الدول الأقل تطوراً، عديدة ومتنوعة، لعل من أهمها الاستثمار الاجنبي والتجارة الخارجية و«المساعدات» والقروض. ولا يمكن ـ في الواقع ـ النظر إلى ميل الاعباء الخارجية للدول النامية نحو الارتفاع بمعزل عن تلك الآلية. ومن نافلة القول، ان للاستثمارات الرأسمالية في البلدان النامية اهدافها الخاصة والمتمثلة

في تحقيق أعلى معدلات ممكنة من الارباح، إلا انها ـ مع ذلك ـ تلعب دوراً هاماً في تسريع عملية النمو وتطوير اقتصاديات البلدان النامية. إلا انه يجب عدم اغفال المخاطر المترتبة على ذلك، الأمر الذي يؤدي إلى خلق مصاعب جدية في طريق تطورها، بل ان دولاً متطورة ـ كالبلدان الاشتراكية ـ تعرضت لمثل هذه المخاطر (بولونيا، هنغاريا، يوغوسلافيا. . .)، فقد ازدادت مديونية البلدان اعضاء منظمة التعاضد الاقتصادي ـ سيف ـ خلال عقد ونصف حوالي عشرين مرة (ارتفعت من ٥ مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى أكثر من ١٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٦)[١٨]، وهذه الوتيرة أكثر حدة من وتيرة نمو ديون البلدان النامية.

وعلى العموم، يمكن القول بان تفاقم حدة مشكلة ديون البلدان النامية في عقد الثمانينات، واحتمالات تفاقمها بصورة أعمق في مطلع العقد الحالي، تتسم بطابع قانوني ينبع من الموقع غير المتكافيء للدول النامية في نطاق الاقتصاد الرأسمالي العالمي[١٩]، فان «ما يثير الاهتمام حقيقة ان الدين الخارجي للعالم الثالث اصبح أشبه بشكل جديد من أشكال التبادل غير المتكافيء»[٢٠].

غير ان للمشكلة وجهها الآخر ـ وان كان أقل أهمية. ويتمثل في سوء استخدام القروض من قبل البلدان النامية، فالسبب ـ على أية حال ـ في تفاقم مشكلة الديون لا يكمن في القروض ذاتها، فـ (الغني يزداد غناً رغم دينه، والفقير يزداد فقراً بفضل هذا الدين)[٢١]. ولمعالجة هذا الأمر، لابد ان يكون الاقتراض موجهاً لاغراض التنمية الحقيقية، وفي إطار علاقة جدلية تؤدي إلى الغائه في نهاية المطاف. لقد كانت هذه الجدلية غائبة (بسبب غياب استراتيجية انمائية رشيدة وتبديد القروض في استثمارات غير اقتصادية وفي تمويل الاستيراد وما شابه ذلك. وكان مردود الاستثمارات منخفضاً بحيث لا يكفي لمواجهة التزامات الديون. وهكذا نشأت الحاجة لقروض جديدة عقيمة هدفها ليس تمويل الاستثمار بل تسديد الديون السابقة وفوائدها.)[٢٢]

ومن أجل ان تتخلص البلدان النامية من عبء هذه الحلقة المفرغة ـ الشبيهة بدحرجة سيزيف لصخرته ـ لابد من التغلب على الموقع غير المتكافيء لها في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي، (وهو لا يلغي بالطبع أهمية المعالجات الجزئية، من قبيل اعادة جدولة الديون، تحسين شروط الدفع، شطب بعض الديون خصوصاً بالنسبة للبلدان الأكثر فقراً. . . الخ)، وهذا هو مربط فرس التبعية المتبادلة غير المتكافئة.

معاً على الطريق نحو حل المشكلة

يمتد تاريخ تشكل العلاقات الاقتصادية بين الدول عميقاً في القدم، وتطور من الاشكال العفوية والبسيطة إلى أكثر الاشكال تطوراً وتعقداً في وقتنا الحاضر، حيث طرح التفكير السياسي الجديد موضوعة (العالم المترابط)، المتكامل والموحد رغم تناقضاته. وقبل ذلك بنحو ١٥٠ عاماً، صاغ ماركس وانجلز بصورة عبقرية في (البيان الشيوعي) مبدأ الترابط الشامل وتبعية الامم بعضها لبعض ـ أي التبعية المتبادلة ـ ليس في ميدان الانتاج المادي فحسب، وانما في الميدان الروحي أيضاً، حيث «تقوم بين الامم صلات شاملة، وتصبح الامم متعلقة بعضها ببعض في كل الميادين. وما يقال عن الانتاج المادي ينطبق ايضاً على الانتاج الفكري.»[٢٣]. فقد لاحظ ماركس «ان الرأسمالية نفسها مهدت الطريق لتحويل العالم إلى كل واحد من خلال انشائها السوق العالمية»[٢٤].

وعلى هذا الاساس، يمكن الاستنتاج بأن الميل نحو المزيد من «الترابط» و«التوحد» على الصعيد العالمي ـ مادياً وروحياً ـ انما هو ظاهرة موضوعية، قانونية، تحتمها عمليات التطور الاجتماعي ذاتها بغض النظر عن طبيعة الانظمة الاجتماعية واختلافها. غير ان مفهوم «العالم المترابط» ـ الذي يتضمن، بداهة، معنى التبعية المتبادلة ـ لا يشترط بالضرورة ان هذه التبعية المتبادلة تقوم على أساس متكافيء ـ والحديث يدور في العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والدول الرأسمالية ـ، وبعيداً عن التبسيط المدرسي، فانه لا يجري بدون تناقضات ايضاً.

وهكذا نجد ان الدول النامية مازالت تمثل القسم المتخلف من عالمنا المعاصر. فالمؤشرات الاساسية تشير إلى استمرار اتساع الفجوة بين الدول النامية والدول الأكثر تقدماً حيث أتسعت هذه الفجوة من ١ : ٥,٥ إلى ١ : ٨,٥ للفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠. وفي عقد السبعينات كان مؤشر الانتاج والخدمات ١ : ١٢، الانتاج الصناعي للنسمة الواحدة من السكان ١ : ١٥، حصة البلدان النامية من براءات الاختراع ٢٪ ومجموع صرفياتها على تطوير اعمال البحث العلمي والتصاميم والاختبارات هي أقل ٢٤ مرة عما تنفقه الدول الرأسمالية المتطورة، علماً ان عدد سكان البلدان النامية من المتوقع أن يصل إلى ٤,٢ مليار نسمة مع نهاية القرن الحالي ـ أي حوالي ٧٠٪ من عدد سكان العالم[٢٥] ـ.

ومن دون شك، فان أحد أسباب ذلك هو الموقع اللامتكافيء للبلدان النامية في النظام الرأسمالي العالمي، حيث تسعى الاحتكارات الكبرى بمختلف السبل الحديثة ـ ودون ان ترفض نهائياً الوسائل القديمة ـ إلى اخضاع تطور العلاقات الاقتصادية لمصالحها والابقاء على علاقات التبعية لاطراف النظام.

ان ضرورة اجراء تغييرات في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة حالياً، باتت معترفاً بها منذ زمن بعيد ـ نسبياً ـ ليس فقط من جانب الدول المتضررة منه بدرجة رئيسية (البلدان النامية) بل ومن جانب الدول المستفيدة منه أيضاً (الدول الرأسمالية)، فالقول «ان هذا التغيير ضروري وعاجل وكان يستوجب القيام به منذ فترة طويلة ليس محلاً للنقاش أو المجادلة . . . »[26]. واذا كانت سياسة الاستعمار الجديد ـ وقبلها النظام الاستعماري القديم ـ هي المسؤولة المباشرة عن الوضع اللامتكافيء للدول النامية ـ وهو حق ـ فان التغلب على هذه المشكلة ـ في ظل الانعطافات العميقة على صعيد الوضع الدولي ككل ـ لن يتحقق إلا بالتعاون معها، وعلى أساس النظرة الواقعية لامكانيات تحقيق هذا التغيير.

وعلى الرغم من ان تحقيق متطلبات النظام الاقتصادي الدولي الجديد كاملاً سيبقى بعيد المنال ـ نسبياً ـ في ظل استمرار بقاء الاقتصاد الرأسمالي العالمي القوة الحاسمة ـ وربما الوحيدة، في المستقبل المنظور على الأقل ـ في الاقتصاد الدولي، فان التحقق الجزئي لهذه المتطلبات ـ وهي امكانية واقعية ـ قادر على ان يعود بنتائج ايجابية ملموسة لصالح البلدان النامية، ليس في تعجيل نموها الاقتصادي فحسب، وانما ايضاً تمهيد الطريق أمام التحقيق الكامل لنظام العلاقات الاقتصادية الدولية الجديد.

وفي هذا السياق، يكتسب أهمية خاصة نضال البلدان النامية من أجل تفعيل دور المنظمات الدولية وخصوصاً مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (يونكتاد) الذي جاء تعبيراً عن الحاجة لاعادة النظر بمسائل التجارة الدولية ـ وتجارة الخامات بشكل خاص ـ بل ويمكن اعتباره انتصاراً لصالح دمقرطة العلاقات الاقتصادية الدولية.

ان الظروف التي نشأت بفعل العمليات الثورية التي اطلقتها البريسترويكا وسياسة التفكير الجديد، قد خلقت مناخاً دولياً ملائماً ـ إلى حد ما ـ وامكانيات أكبر على صعيد تعزيز التعاون الدولي في حل المعضلات ذات الطابع العالمي، من بينها اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل عام ونظام توفير الخامات بصورة خاصة، و «لذلك لم يكن من باب الصدفة، ان المصالح الاقتصادية الاساسية للشعوب المتحررة، قضايا التنمية، لم توضع في جدول اعمال المشاورات الدولية، وتؤثر فيها من بعد بدرجة عالية، إلا بعد ان جرى الانعطاف من الحرب الباردة إلى الانفراج اذ نمت هذه القضايا، في الواقع، لتصبح قضايا دولية ولم تعد من اهتمام قطر واحد.»[27] ومن الطبيعي ان ذلك لن يتحقق بدون خسائر، بل ويتطلب نضالاً صبوراً، وقاسياً في أحيان كثيرة، وربما لا يخلو من المفاجآت ايضاً[28].

وهكذا، فان التقدم على طريق حل المهمات ذات الطابع العالمي لا يمكن ان يتم إلا في إطار أوسع من التعاون الدولي وعلى أساس نبذ التصورات القديمة في العلاقة بين

الدول والشعوب المختلفة، لا من جانب الدول الامبريالية وحدها فقط، وانما من جانب الدول النامية أيضاً. فمن المشكوك فيه ان تكون نظرتنا موضوعية، دون تلمس التغيرات الهامة ـ والعميقة في بعض الجوانب ـ التي حدثت ـ وتحدث ـ ليس في إطار البلدان الرأسمالية فحسب[٢٩]، بل وفي إطار الاقتصاد الدولي ككل، حيث تبحث الدول (الاشتراكية) ذاتها عن موقع لها فيه، وحيث تسعى (لاندماج) أشمل معه، ولا تتجلى ثورية وموضوعية مواقفنا على أساس من (الحقوق التاريخية) والتصورات المدرسية عن (الامبريالية) و(سمة العصر) و(روافد العملية الثورية العالمية)، بقدر ما تستجيب لروح العصر وتجلياته وآفاقه.

جدول رقم (١)

حصة أضخم البلدان المصدرة من عداد البلدان النامية

في الصادرات العالمية لسبعة أنواع من الخامات المعدنية والوقود

في مطلع الثمانينات

انواع الخامات	البلدان المصدرة الاساسية	حصة البلدان النامية بالاجمال بالنسبة المئوية
البوكسيت	جامايكا ٢٣٪، غينيا ١٦٪، سورينام ١٠٪، غويانا ١٠٪	٧١٪
خام الحديد	البرازيل ١٤٪، ليبريا ٦٪، فنزويلا ٥٪، الهند ٥٪	٤٠٪
النفط	العربية السعودية ١٦٪، المكسيك ١٥٪، ايران ١٠٪، فنزويلا ٧٪، الكويت ٦٪، نيجيريا ٥٪، العراق ٥٪ ليبيا ٥٪، اندونيسيا ٤٪	٧٦٪
خام المنغنيز	غابون ٣٠٪، الهند ٢٨٪، البرازيل ١٢٪	٦٠٪
خام الفوسفات	المغرب ٤٤٪، توغو ٦٪، السنغال ٥٪	٨٠٪
القصدير	ماليزيا ٣٩٪، بوليفيا ١٤٪، اندونيسيا ١٠٪، تايلاند ٩٪	٧٨٪
النحاس	تشيلي ١٦٪، زامبيا ١٤٪، زائير ١٠٪	٥٣٪

المصدر:

Mineral Commodity Summaries 1984

نقلاً عن: نقاشات حول المستقبل ـ موسكو ١٩٨٨، ص ١٤٣، مصدر سابق.

جدول رقم (٢)
تبعية البلدان الرأسمالية المتطورة صناعياً
لمصادر الخامات الخارجية في اواسط الثمانينات
بالنسبة المئوية

أنواع الخامات	الولايات المتحدة الامريكية	اوربا الغربية	اليابان
النفط	٣٦	٩٨	١٠٠
خام الحديد	٧٠	٦٥	١٠٠
المنغنيز	٩٩	١٠٠	٩٥
الكروم	٩٥	١٠٠	١٠٠
النيكل	٨٠	٩٤	١٠٠
البلاتين	٨٣	٨٨	٩٢
الكوبالت	٩٨	١٠٠	١٠٠
الالمنيوم	٩٠	٧٠	١٠٠
النحاس	١٠	٩٦	٩٤
الرصاص	٣٨	٧٨	٨٠
الزنك	٦٦	٧٢	٧٨
القصدير	٩٠	١٠٠	١٠٠

المصدر:

American Mining Congress Journal. wash. Nov. 1984

نقلاً عن: نقاشات حول المستقبل ـ موسكو ١٩٨٨، ص ١٠٢، مصدر سابق.

جدول رقم (٣)
مؤشرات الديون في البلدان النامية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٧
بالنسب المئوية

مجموع البلدان	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
ـ جميع البلدان النامية								
نسبة خدمة الدين	١٣,٧	١٦,٢	١٧,٩	٢١	١٩,٧	١٩,٥	٢١,٨	٢٢,٦
نسبة الدين/ الناتج المحلي الاجمالي	١٥,٧	٢٠,٧	٢٢,٤	٢٦,٣	٣١,٤	٣٣	٣٥,٩	٣٨,٥
ـ البلدان المثقلة بالديون								
نسبة خدمة الديون	٢٤	٢٧,١	٣٠,٧	٣٨,٨	٣٤,٧	٣٣,٤	٣٣,٩	٣٧,٧
نسبة الدين/ الناتج المحلي الاجمالي	١٨,١	٢٣,٣	٢٥,٦	٣٢,٤	٤٥,٤	٤٧,٥	٤٩,٥	٥٤,١
ـ افريقيا المنخفضة الدخل								
نسبة خدمة الدين	١٠,٢	١٣,٦	١٤,٦	١٤,٢	١٤,٢	١٥,١	١٧,٩	١٩,٩
نسبة الدين/ الناتج المحلي الاجمالي	٢٥,٢	٣٩,٨	٤٤,٢	٤٨	٥٥,١	٦٢	٦٨,٩	٧٢,١

ملاحظات:

ـ تُعرّف نسبة خدمة الديون بأنها القيمة الدولارية لمدفوعات الدين الخارجي بالنسبة للقروض المتوسطة والطويلة الأجل معبراً عنها كنسبة مئوية من القيمة الدولارية للصادرات من السلع والخدمات.

ـ تُعرّف نسبة الدين/ الناتج المحلي الاجمالي بانها القيمة الدولارية للدين القائم المتوسط والطويل الأجل معبراً عنها كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي بالدولار.

المصدر:

البنك الدولي ـ تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٨ ـ ص ٤٧ ـ الجدول ٤ ـ ١ ـ مصدر سابق.

الهوامش

(١) وليس العكس، وفي ذلك نختلف مع الرفيق د. كاظم حبيب ـ انظر مجلة الحرية العدد ١٨ ـ ٢٤ /شباط/ ١٩٩٠، ص ٤٦.

(٢) ستويادين سافوف، بروفيسور: الدول الرأسمالية والبلدان النامية ـ قضايا وحوار ـ صوفيا ١٩٨١، ص ٤٤ وما بعدها، باللغة البلغارية.

(٣) التنبؤ في تطور حالة السوق الدولي للفترة ١٩٩١ ـ ٢٠٠٠ ـ صوفيا ١٩٨٨ ـ في ثلاثة اجزاء ـ الجزء الاول ـ باللغة البلغارية، ص ١٧٧ وما بعدها.

(٤) البانوف: البلدان النامية ـ الاسواق وقضايا النمو الاقتصادي ـ دار التقدم ـ موسكو ١٩٨١، ص ٢١٥ وما بعدها.

(٥) ارباتوف، اميروف، شاكاي: نقاشات حول المستقبل ـ دار التقدم ـ موسكو ١٩٨٨، ص ٥٧.

(٦) ستويادين سافوف: مصدر سابق، ص ٨٧.

(٧) عصام الخفاجي: الأساس الاقتصادي لموقف الحزب الشيوعي العراقي من قطاع الدولة ـ مجلة النهج ـ العدد ١٣ ـ ١٩٨٦، ص ١٩٦.

(٨) البنك الدولي ـ تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٨ ـ القاهرة ١٩٨٨، ص ٣٩.

(٩) سيمونيا: مصائر الرأسمالية في الشرق ـ موسكو ١٩٨٧، ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨.

(١٠) التنبؤ في تطور حالة السوق الدولي ـ مصدر سابق ـ الجزء الأول، ص ١٨٣.

* تعرّف بعض الاحيان بالحماية الجديدة New Protectionism.

(١١) البنك الدولي ـ مصدر سابق، ص ٣٠ ـ ٣١.

(١٢) د. عصام الزعيم: ستراتيجيات الاستعمار الجديد المتعدد الجنسية بشأن تصنيع البلدان العربية والعالم الثالث. مجلة النهج العدد ٦٦ ـ ١٩٨٧، ص ١٩.

(١٣) م. غورباتشوف: اعادة البناء والتفكير الجديد ـ صوفيا ١٩٨٨، ص ٢١٦. باللغة البلغارية.

(١٤) البلدان المثقلة بالديون ـ حسب تصنيف البنك الدولي ـ هي: الارجنتين، الاكوادور، اوروغواي، البرازيل، بوليفيا، بيرو، جامايكا، تشيلي، الفلبين، ساحل العاج، كوستاريكا، كولومبيا، المغرب، المكسيك، نيجيريا، يوغوسلافيا.

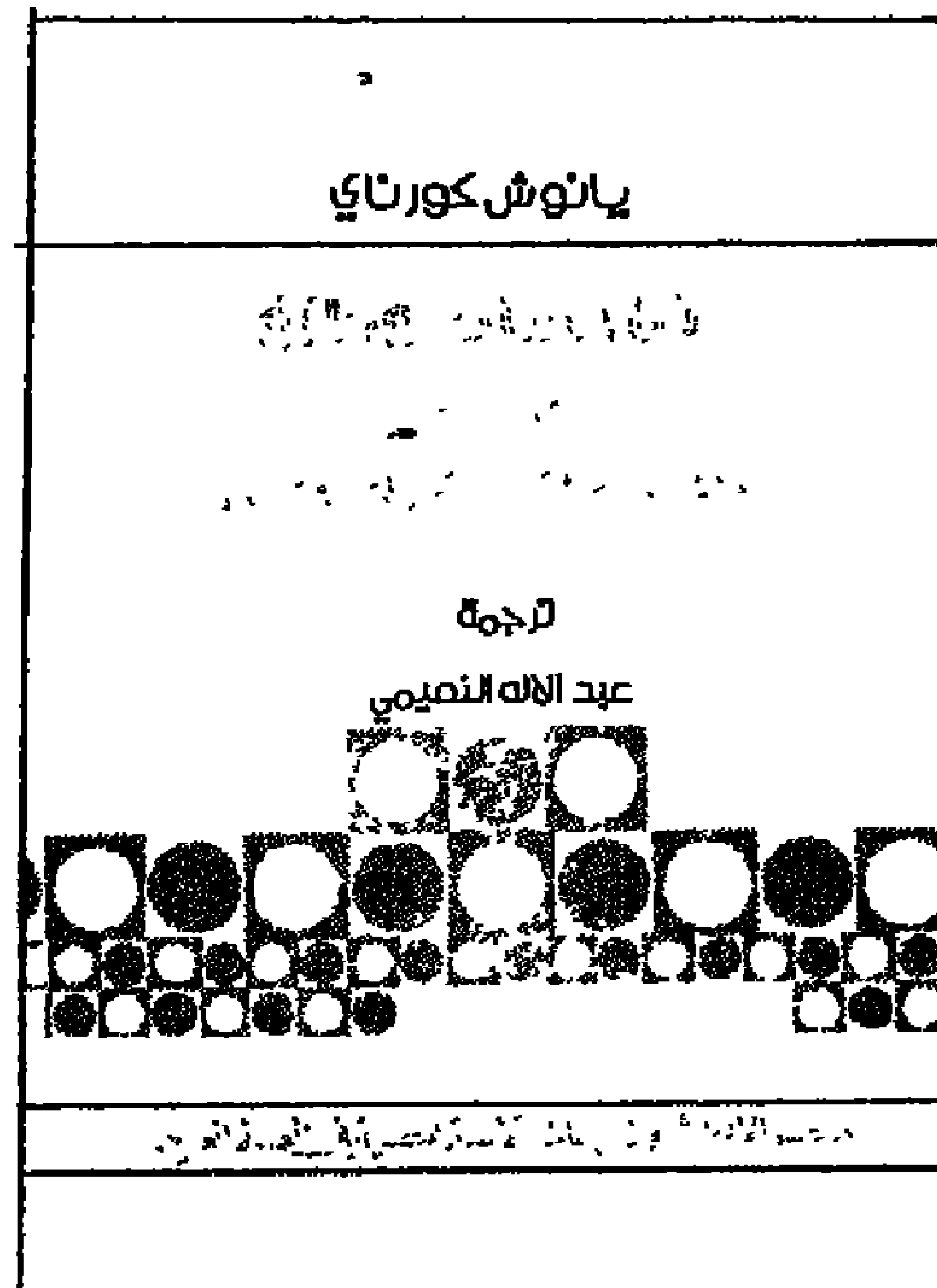
(١٥) غانجو غانجيف: القروض الخارجية ـ المشاكل الاقتصادية والسياسية. صوفيا ١٩٨٩، ص ٦، باللغة البلغارية.

(١٦) UNCTAD - VI: International Finacial and Monetary Issues - June 1983 - p. 13 - Anne, c, p. 19.

(١٧) د. رزق الله هيلان: من الاقتراض الدولي إلى المديونية والتبعية ـ مجلة النهج العدد ١٦ ـ ١٩٨٧، ص ٧٢ ـ ٧٣.

(١٨) E'S E - Economic Survey of Europe in 1987 - 1988 p. 567.

(١٩) انظر غانجو غانجيف: مصدر سابق، ص ٩٧.
(٢٠) مقابلة مع الرفيق رفيق سمهون: مجلة الثقافة الجديدة العدد ٢١٤ ـ تشرين اول ١٩٨٩، ص ٧٢.
(٢١) المصدر السابق.
(٢٢) د. رزق الله هيلان: المصدر السابق، ص ٨٠.
(٢٣) ماركس ـ انجلز ـ مختارات في اربعة اجزاء ـ الجزء الاول، ص ٥٢ ـ دار التقدم. وقبل ذلك ببضعة سنوات صاغ جنين هذه الفكرة في ـ الايديولوجية الالمانية ـ انظر المختارات في ثلاثة مجلدات ـ المجلد الاول، الجزء الاول، ص ٦٤ وما بعدها.
(٢٤) الاقتصاد السياسي غير الماركسي المعاصر ـ جزئين ـ ترجمة عصام الخفاجي ـ منشورات مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي ـ الجزء الثاني ـ ١٩٨٨، ص ١٧٩.
(٢٥) الارقام مستقاة من أ. دينكفيج: نضال البلدان النامية من أجل الاستقلال الاقتصادي ـ موسكو ١٩٨٧ ـ باللغة الروسية.
(٢٦) اجناتسي زاكي: التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية ـ القاهرة ١٩٦٩ ـ ص ٨.
(٢٧) د. عصام الزعيم ـ مصدر سابق، ص ٥٣.
(٢٨) م. غورباتشوف ـ مصدر سابق، ص ٢١٦.
(٢٩) من المعروف ان الاقتصاد السياسي المعاصر يقر ـ بصيغ عديدة ـ حدوث تغييرات عميقة في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة ـ بفعل تأثيرات الثورة العلمية التقنية... الخ ـ وبداهة، يقر بذلك أيضاً الاقتصاد السياسي البرجوازي المعاصر، إلا انهما يختلفان في الاستنتاجات النهائية دون ان يعني ذلك عدم وجود قضايا عديدة مشتركة.





حول الشبك

شيخ علي

ان أصل الشبك مختلف عليه. اذ تذهب غالبية الباحثين إلى انهم اكراد. ويعتقد بعض الكتّاب انهم اتراك. أما النظام العراقي الحالي فيحاول صهرهم في القومية العربية! فمن هم الشبك، وما هي عقيدتهم، ومن أين أتوا؟.

يعتقد أحمد الصراف ان الشبك اتراك اختلطوا مع عشائر باجوان والاكراد والتركمان والعرب، وان لسانهم خليط من الكردية والعربية والفارسية والتركية. والاخيرة غالبة على لسانهم. ولتعزيز اعتقاده بـ «تركية» اصل الشبك وتاريخ نزولهم بارض العراق يورد عدة احتمالات: الأول: ان الشبك نزحوا إلى أرض العراق في عهد السلطان السلجوقي طغرلبك في سنة ٤٤٧ هـ/١٠٥٥ م. والثاني: انهم من عشائر القره قوينلو والاق قوينلو التركمانيتين. أو انهم من الاتراك الذين جاء بهم السلطان مراد الرابع العثماني في سنة ١٠٤٧هـ/ ١٦٣٩ - ١٦٤٠ م واسكنهم شمال العراق. ويقال أيضاً انهم جاءوا العراق بعقيدتهم الصفوية[1].

ويقول محمد أمين زكي بأن هنالك طائفة تذكر باسماء (سارلي - باجوران - وشاباك) وهي باقسامها الثلاثة كردية[2]. ويؤيد هذا أيضاً تقرير لجنة عصبة الامم حيث ينص في الصفحة ٦٠ «ان لغة هذه الطائفة أيضاً كردية ولكنها قاسية خليطة وغير فقهية ولها نحلة خاصة بها». كما ان دائرة المعارف الاسلامية تقبل الفكرة القائلة: ان مذهب الشبك هو

الذي يعتنقه قسم من أكراد الموصل. ويقول الدكتور شاكر خصباك ان الشبك من الاكراد[3].

ربما أخذ أحمد الصراف «غلبة» الكلمات التركية في لهجة الشبك[4] مقياساً لاصلهم «التركي». وأورد احتمالاته المتعددة بتاريخ نزوحهم إلى العراق. أما الباحثون والهيئات التي قالت عن الأصل الكردي للشبك فانهم لم يذكروا من أين انوا ولماذا سموا بـ «الشبك أو الشاباك».

يقول الشبك عن انفسهم (ئه م شاه به كى نه) أي نحن بكوات الشاه. وللتخفيف اصبحت الكلمة «شاباك أو شبك». والمعروف ان كلمة شاه كلمة فارسية تطلق على رئيس الامبراطورية الفارسية ورؤساء دولة ايران وحتى على رؤساء الامارات غير الفارسية. إلا ان هذا لا يعني ان الشبك هم من العنصر الفارسي. بل يرجع اصلهم إلى عشائر اللور الصغيرة التي كانت تتكون من العشائر التالية في ذلك العهد: داوودي ـ عباسي (وإلى هذه الغشيرة يرجع الشبك أغلب الظن) ـ محمد كوماري ـ كروهي ـ جنكرويي ـ كازندي ـ جنكردي ـ فضلي سنونـدي ـ آلاني ـ كاهكـاهي ـ رجواكي ـ دري ـ برواند ـ مابكي ـ داري ـ آبادكي ـ ابو العباس ـ علومائي ـ كجائي ـ سلسكي ـ خودكي ـ بندوئي . . . الخ.

كانت العشائر اللورية هذه تعيش بشمال (لورستان) وشمالها الغربي عيشة قبلية ولم يكن لها ادارة خاصة حتى منتصف القرن السادس الهجري، بل كانت خاضعة للحكومة المركزية في بغداد.

وخلال سنة ٥٠٠ هـ/ ١١٠٦ م نزح زهاء اربعمائة اسرة كردية من موطنها الأول بجبل السماق ببلاد الشام (شمال سوريا)[5] إلى لورستان واقامت لدى محمد خورشيد وزير الملك نصير الدين. وكان زعيم هذه العشيرة الكردية يدعى ابو الحسن فضلوي مؤسس الحكومة الفضلوية.

تمكن شجاع الدين خورشيد رئيس عشيرة جنكروي من تأسيس حكومة اللور الصغير عام ٥٧٠ هـ بدعم من السلجوقيين. واستمرت الحكومة اللورية أو «الأسرة الخورشيدية» حتى عام ١٠٠٤ هـ/ ١٥٩٥ م.

وفي عهد (محمدي) أحد امراء الحكومة اللورية تطورت العلاقات بينه وبين البلاط الايراني فاصبحت ودية للغاية كما انه حسّن علاقاته أيضاً بالعثمانيين. حيث انشأت صلات طيبة بينه وبين سلطانهم مراد الثالث. كان من نتيجتها ان ضمن للورستان الصغير حماية الدولة العثمانية سنة ٩٩٢ هـ وضم نواحي (مندلي وبدرة وجسان وتورساق) إلى بلاده بيد انه لم يمض على هذا طويل وقت حتى ساءت علاقاته مع الدولة العثمانية فاضطر إلى التفاهم مع شاه ايران ورفض حماية العثمانيين الذين غضبوا عليه وامروا حاكم بغداد

العثماني بالزحف على لورستان وتأديب حاكمه.

وفي عهد (الشاهوردي) ابن الامير محمدي هاجم الجيش العثماني نهاوند واستولى عليها. وقد سلك شاهوردي مع العثمانيين مسلك المداراة وتحرك معهم دبلوماسياً رعاية لمصالحه ومحافظة على استقلال حكومته. وبسبب خلافات حدثت بين شاهوردي والشاه الايراني (شاه عباس) هاجم الأخير الحكومة اللورية واضطر شاهوردي إلى اللجوء إلى الدولة العثمانية. فقسم الشاه عباس بلاد لورستان إلى قسمين: اوكل كل قسم إلى أحد ولاته. وبعد مقتل شاهوردي على يد الشاه عباس عام١٥٩٩م اسدل الستار على حكومة لورستان الصغير[٦].

ويتحدث القلقشندي الذي عاش بين عام٨١٤هـ/ ١٤١١ م عن طوائف اللور والشول وشبانكاره قائلاً: أما عن طائفة اللور فهم كثيرون ومنهم فرق مفرقة في البلاد وفيهم ملك وامارة. وفي مصر والشام منهم طوائف كثيرة ومعظمها في البلاد الشامية... ويصفهم بالاقدام والصدق في القول والمنعة[٧].

أوردنا هذا العرض التاريخي المقتضب عن هجرة بعض القبائل الكردية من بلاد الشام وتأسيسها للدولة الفضلوية الكردية فيما بعد. وحكومة اللور الصغير وما آلت اليه لنصل إلى أصل الشبك وعن سبب تواجدهم في مناطق الموصل. ويوصلنا العرض السابق إلى استنتاجين: الأول: أما ان الشبك هم من بقايا تلك العشيرة الكردية التي نزحت من موطنها بجبال السماق في بلاد الشام إلى لورستان ولم تتمكن من مواصلة السير مع عشيرتها إلى لورستان. والذي يدعونا ان نأخذ هذا الاحتمال بنظر الاعتبار هو توزيع قرى الشبك ومناطق تواجدهم الحالية على شكل سلسلة تمتد شمال الموصل. وتسلسل القرى من الغرب إلى الجنوب الشرقي هي بالشكل التالي: (ناوران ـ باريمه ـ خرسباد ـ عباسية ـ فاضلية ـ عمر قامجي ـ تلياره ـ كوكجلي ـ تيز خراب ـ دراويش ـ حسن فردوس ـ بازوايه ـ خزنه...).

الثاني: هم من قبائل اللور الصغير. توجهت واستقرت في مناطق الموصل بعد انهزام اميرهم شاهوردي أمام جيش شاه عباس الصفوي أواخر القرن السادس عشر. وبعد تثبيت الحدود بين الامبراطوريتين الفارسية والعثمانية بموجب اتفاقية زهاو سنة ١٦٣٩ م بين الشاه عباس الصفوي والسلطان مراد الرابع. استقر الشبك في كردستان الجنوبية التي سميت فيما بعد بكردستان العراق.

والشبك يعيشون أيضاً ضمن خط التماس الحربي بين جيشي الامبراطوريتين الفارسية والعثمانية. ويبدأ هذا الخط من تلعفر ـ التون كبري ـ كركوك ـ وينتهي عند خانقين جنوباً. تعيش في هذه المدن عشائر التركمان والعشائر الكردية مثل البيات. الحيدري

والشبك . حيث كانت الحكومتان الفارسية والعثمانية تزج بالالاف من ابناء تلك العشائر في عداد جيوشها وتبعدهم مسافة عدة أشهر عن مناطق سكناهم إلى ساحات الحرب . مما اضطر الذين نجوا من الموت في ساحات الوغى إلى الاستقرار في تلك المناطق بعد اعلان الهدنة أو تثبيت الحدود بين الدولتين . هذا احتمال آخر يمكن اضافته للاحتمالين السابقين .

ديانة الشبك

يلف الغموض ديانة الشبك بسبب كتمانهم الشديد . غير ان غالبية الباحثين يتفقون على انهم مسلمون متطرفون يحملون تقديساً خاصاً للامام علي بن ابي طالب ويدعونه علي ره ش (الاسود) ويقدسون احفاده . وهم لا يعترفون بكثير من الخلفاء المسلمين . ويعتقدون ان الروح الالهية حلت بعلي واحفاده . ولا يعتقدون ان القرآن قد انزله الله . بل يزعمون ان محمداً كتبه . ويؤمنون بتناسخ الارواح . كما لا يقرون أيضاً كثيراً من التعاليم الاسلامية . فهم لا يصومون شهر رمضان . بل يصومون ثلاثة أيام كالديانة اليزيدية ومذهب الزازائية ـ العلوية ـ في كردستان تركيا . ويصوم الشبكيون صيام (خدرو الياس) في شهر شباط[8] . ولا يؤدون فريضة الصلاة . كما ان شرب الخمور مسموح لديهم . وهم يمارسون بعض تعاليم الديانة المسيحية مثل الاحتفال بالعام الجديد ونشدان الغفران[9] ويمتنع الشبك عن حلق اللحية أو قص شواربهم اذ يعتبرون قص الشارب خطيئة عظيمة ـ شأن اليزيدية والزازائية . ويعترف الشبك بالپيرات[10] .

المعتقدات المذكورة اعلاه هي معتقدات (العلى اللهية) ذاتها ويمارسها بدرجة رئيسية عشائر اللور والعشائر الكورانية في كردستان العراق .

ويتفق الكتّاب والبحاثة على ان أنصار هذه الديانة هم من المسلمين الشيعة المتطرفين . ويطلقون على الشبك ايضاً اسم (اعوج) لاعوجاجهم عن طريق الاسلام . اذن ما هي هذه الديانة وما هو سبب ظهور التطرف الديني عند الاكراد المسلمين؟ .

باختصار شديد تعتبر الديانة العلى اللهية جامع من الاديان والتقاليد المختلفة . وان للزرادشتية والاسلام النصيب الأعظم فيها حينما تحول الاكراد من الديانة الزرادشتية إلى الاسلام من دون أن يمروا بالمسيحية نتيجة اخضاع الدولة الاسلامية لبلادهم . كما حافظوا على بعض عادات وتقاليد الديانة الزرادشتية كتقديس الأشجار والاحترام العميق للموتى[11] ويعتقد اتباع هذه الديانة ـ كما هو الحال عند الشبك ـ بالحلول المتعاقب للذات الالهية . فهي تحل دائماً في ذات البشر . ولا شك ان البيئة المتنوعة لكردستان ـ خاصة الجبال بكل صعوباتها ـ وجهل الاكراد باللغة العربية ـ حيث القرآن مكتوب بها ـ قد تركا تأثيراً قوياً على

معتقداتهم الدينية بحيث جعلتهم أكثر ميلاً للاعتقاد في الأشياء الملموسة منهم إلى الايمان بالرموز المجردة. وحاولوا ترجمة الرموز الدينية إلى معان واقعية ملموسة مثلاً ايمان الاكراد الشديد بالاولياء والشيوخ والشخصيات المرموقة[١٢].

يقول محمد امين زكي بان قسم (سارلي) من الاقسام الثلاثة للشبك اصله عشيرة الـ «كاكه يي» الشهيرة وعلى مذهبها وطريقتها. ويبلغ تعداد عشيرة الكاكه يي في خانقين فقط حوالي (٢٠٠٠) الفين اسرة.

يحيط ديانة ومعتقدات الكاكه يين غموض شديد لأنهم يحافظون على السرية التامة تجاه الغرباء. وهم يقدسون الامام علي تقديساً عظيماً. ويؤمنون بان روح الله قد حلت في علي. ولا يعتقدون بأن القرآن قد انزله الله بل يزعمون ان محمداً قد كتبه. ويتصفون بالتسامح الشديد تجاه الاديان والمعتقدات الأخرى. وهم يحترمون المعرفة والتعليم احتراماً عظيماً[١٣]. ويعيش اغلب الكاكه يين في محافظة كركوك. ويعتقد الباحثون ان تسميتهم بالكاكه يين قد استمدت من الكلمة الكردية (كاكه) التي تعني الأخ. وسمى اتباعه بالكاكه يين بسبب مخاطبة بعضهم بعضاً بكلمة (كاكه).

ان هذا الدليل ضعيف. لأن غالبية الاكراد - إنْ لم نقل جلهم - يخاطبون بعضهم البعض بكلمة (كاكه). فهل يعني ذلك ان نسمي جميع الاكراد بالكاكه يين؟

نعتقد ان الكاكه يين هم نفس عشيرة «الكاهكاهي» أحد عشائر اللور الصغير الاساسية. وان اللوريين بقسميهم (الكبير والصغير) هم من سلالة قبيلة (لولي) من قبائل جبل زاكروس الضاربة في القدم. بلغ عدد اللوريين (٦٥٠,٠٠٠) ستمائة وخمسون الفاً حسبما أورده رشيد ياسمى[١٤]. ويدين جميع اللوريين ومعهم عشائر الكوران الكبيرة بديانة «العلى اللهية».

وعند الدراسة والتحليل لا يجد الباحث ذلك الفرق الكبير بين ديانة «العلى اللهية - والكاكه يين - والشبك» ونعتقد بان الكاكاييه والشبك يرجعون باصلهم إلى عشائر اللور وديانتهم جزء من العلى اللهية. مع التقاء الكثير من عاداتهم وتقاليدهم المذهبية مع تقاليد الديانة اليزيدية والزرادشتية والزازائية. . .

وتوجد بين «السارليين» عشيرة يزيدية تسمى بـ (لماموسية) أخذت هي الأخرى من الاسلام غطاء لها بعد الحملة التنكيلية التي شنها ضدهم محمد الرواندوزي في العقد الرابع من القرن التاسع عشر في منطقة (كلك)[١٥] واضطر رئيسهم عمر عبد العزيز آغا إلى الفرار مع قسم من عشيرته إلى قرى الشيخان. أما القسم الآخر فوقع في قبضة جيش الامير محمد وأعلنوا اسلامهم. إلا انهم يمارسون لحد الآن معتقداتهم القديمة بشكل سري.

أما عشيرة «باجوران»[١٦] الكردية التي مذهبها وطريقتها غريبة وسرية فهم أيضاً يدعون

«العلي اللهية» ويسكنون قرى: عمركان ـ طوبراخ ـ زيارت ـ تل يعقوب ـ باش بيتا. . . الخ. في المنطقة الواقعة بين الموصل واربيل.

تعداد الشبك

قدر مينورسكي عدد الشبك ـ ما عدا الكاكه يين والباجلانيين ـ بـ (١٥,٠٠٠) خمسة عشر الف نسمة عام ١٩٥٧. ربما اعتمد في تقديره هذا على درايفرك[١٧].

وقدرت لجنة عصبة الامم[١٨] عدد اليزيديين والشبك بـ (٢٦,٠٠٠) ستة وعشرين الف نسمة. واذا افترضنا ان الشبك يشكلون (١٠,٠٠٠) عشرة آلاف نسمة من تلك المجموعة. وافترضنا ان هنالك زيادة (٥٠٠) خمسمائة نسمة في المواليد سنوياً اعتباراً من عام ١٩٢٤ ـ ١٩٨٩ معنى ذلك ان عدد الشبك يبلغ الآن حوالى (٤٧,٥٠٠) سبعة واربعين الف نسمة.

سكنت هذه القبائل الكردية ريف الموصل منذ أكثر من سبعمائة سنة كما ورد ايضاحه في مقدمة المقال. وارتبطت بعلاقات اجتماعية واقتصادية وثيقة مع أهالي الموصل من العرب والاثوريين والكلدان والتركمان وتداخلت معهم بروابط المصاهرة ووشائج القرابة الحميمة.

ولكن الشبك ارتكبوا (جريمة) وفق منطق الحزب الحاكم في العراق استحقوا عليها العقاب. ففي احصاء ١٩٨٧ رفضوا التخلي عن قوميتهم الكردية وبذلك كان لابد من (تأديبهم) بتشريدهم من مناطق سكناهم الاصلية.

وبدأت السلطة في خريف عام ١٩٨٨ بتهجير عوائل الشبك إلى مجمع باسرمة القسري في السليمانية بعد ان اجبرتها على ترك ممتلكاتها[١٩] لتذوق بذلك مرارة الحياة كباقي ابناء الشعب في كردستان.

---

(١) أحمد الصراف، الشبك، بغداد ١٩٥٤، ص ٩٠ ـ ٩١.

(٢) محمد امين زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، الجزء الاول، ص ٢٨.

(٣) د. شاكر خصباك، الاكراد ـ دراسة جغرافية اثنوغرافية ـ بغداد ١٩٧٣، ص ٢٨٥.

(٤) ان لهجة الشبك قريبة من اللهجة الهورامانية التي يتكلم بها اكراد هورامان في كردستان العراق وقسم من اكراد كردستان ايران.

(٥) شرفخان البدليسي، شرفنامه، الترجمة العربية لمحمد علي عوني، ص ٢٥.

(٦) لمزيد من التفاصيل التاريخية حول حكومة اللور الكبير ٥٥٠ هـ/ ٨٢٧ هـ واللور الصغير ٥٧٠ هـ ـ

١٢٥٠ هـ يمكن مراجعة شرفنامه، مصدر سابق، ص ٢٦ ـ ٥٤. ومحمد أمين زكي، مصدر سابق، ص ١٣٥ ـ ١٦٦.

(٧) القلقشندي، صبح الاعشى، الجزء الرابع، ص ٣٧٣ ـ ٣٧٩، نقلاً عن محمد امين زكي، ص ١٥.

(٨) خدر والياس، معروفون كانبياء في الديانة المسيحية واليزيدية والزازئية.

(٩) د. شاكر خصباك، مصدر سابق، ص ٢٩٦.

(١٠) البير ـ كلمة كردية تعطي عدة معاني أحدها ـ شيخ الطريقة ـ أو صاحب البيت. والاعتراف بالبيرات موجودة عند الديانة اليزيدية والزرادشتية والعلي اللهية والزازئية... الخ.

(١١) هنالك عيد لزيارة قبور الموتى عند الاكراد في شهر كانون الاول الشرقي ويسمى عند اليزيدية بعيد ـ بيلندا ـ.

(١٢) د. شاكر خصباك، مصدر سابق، ص ٢٩٦.

(١٣) عباس العزاوي، الكاكائيون في التاريخ، بغداد ١٩٤٩، ص ٦٣.

(١٤) رشيد ياسمي. الكرد واصله، باللغة الفارسية، طهران ١٩٥٦. نقلاً عن قاسملو. كردستان والاكراد ص ١٧.

(١٥) كلك ـ أو تسمى كلك ياسين آغا. تقع على الجهة الغربية من نهر الزاب على الطريق بين الموصل واربيل.

(١٦) يدعون أحياناً بـ ـ الباجلانيين ـ.

(١٧) ميتورسكي. انسكلوبيديا الاسلام ١٩٥٧. وكذلك داريفرك. ر «الاديان الكردية» ب. سر. والجزء ١٢ سنة ١٩٢٢، ص ١٩٧ ـ ٢١٤. انظر د. شاكر خصباك، مصدر سابق، ص ٢٨٤.

(١٨) تشكلت لجنة عصبة الامم عام ١٩٢٤ من الكونت تيليكي رئيس وزراء هنكاري سابق ـ والكولونيل بوليس من بلجيكا وفيرسن وزير مفوض سويدي. يساعدهم عدد من الخبراء لدراسة مشكلة الموصل وتقديم التوصيات بشأنها إلى عصبة الامم. وصلت اللجنة إلى بغداد في ١٦/١٢/١٩٢٤ وفي اليوم التالي ذهبت إلى الموصل. وبعد شهرين من التجوال في المنطقة والاطلاع على آراء ابنائها رفعت تقريرها إلى عصبة الامم.

(١٩) انظر ـ ريكاي كوردستان ـ العدد ٣، حزيران ١٩٨٩ الصفحة الاخيرة.



ملاحظات حول الدستور الجديد

حكمت ابو شهاب

يتكون مشروع الدستور الذي أصدره النظام في ٣٠ تموز من مقدمة وثمانية ابواب وعشرة فصول ومائة وتسع وسبعين مادة.

لقد خرج المشرع في مقدمة مشروع الدستور عن المألوف في الفقه الدستوري والقانوني، حيث تتضمن مقدمات الدساتير الاشادة بالتاريخ النضالي لشعوبها، دون التطرق إلى ذكر الاسماء من الزعماء والقادة، ومن كان منهم على قيد الحياة بشكل خاص. مشروع الدستور يؤكد على ذكر اسم صدام حسين في خمسة مواقع، واصفاً اياه بالقائد الرمز، وقائد الشعب، وابن الشعب وقائده، ان هذا يدل بما لا يدع مجالاً للشك بانه شكل لعبادة الشخصية وتعبير عن الدكتاتورية وحكم الفرد.

تناول الباب الاول الأسس السياسية للنظام العراقي باعتبار النظام جمهورياً رئاسياً (م/١) دون ان يتطرق إلى طبيعة النظام السياسي والقوى الاجتماعية التي يمثلها ويعبر عن مصالحها، المشرع العراقي يحاول اخفاء الصفة الاجتماعية والطبقية للنظام.

تقول م/٦ «يتكون شعب العراق من العرب والاكراد، ويقر الدستور حقوق الاكراد القومية ويضمن الحقوق المشروعة للعراقيين كافة ضمن وحدة الوطن والدولة والمجتمع.» ان الاكتفاء بالاشارة إلى ان الدستور يقر الحقوق القومية للاكراد، يمثل تراجعاً واضحاً عن الاقرار بالحكم الذاتي لمنطقة كردستان، لأن مفهوم الحقوق القومية، مفهوم غامض وعام. وكان من الاجدر بالمشرع العراقي ان ينتقل من العام إلى الخاص بتحديد الحقوق القومية بالاشارة إلى قانون الحكم الذاتي للشعب الكردي في العراق ضمن الجمهورية العراقية،

لأن مفهوم الحكم الذاتي ، كمفهوم قانوني وسياسي ، غير قابل للتأويل والتفسير، كما هو الحال بالنسبة للحقوق القومية. واذا كان المشرع قد أقر بتمتع المناطق التي غالبية سكانها من الاكراد بالحكم الذاتي . فانه على علم تام بأن الكثير من هذه المناطق قد أخليت من سكانها الاكراد، أضافة إلى ان العديد من المناطق التي كانت تقطنها غالبية كردية قد جرى تغيير واسع في تركيبها القومي لغير صالح الاكراد.

جاءت الفقرة /٢ من م/٩ لتؤكد على اعتبار العيد الوطني هو يوم ١٧ تموز ذكرى «ثورة ١٧- ٣٠ تموز العظيمة»،في حين ان ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ هي ثورة الشعب والجيش، التي اطاحت بالنظام الملكي شبه الاقطاعي، والتي الغت كافة المعاهدات والاتفاقات التي كانت تربط العراق بعجلة الامبريالية، وقامت بعشرات الانجازات لصالح الجماهير الشعبية، وهي من أبرز انجازات جبهة الاتحاد الوطني ١٩٥٧ وثمرة لتضحيات القوى المعادية للاستعمار والامبريالية والصهيونية. ان التنكر لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ يشكل انكاراً لثورة شعبية ، حالها حال الثورة الفرنسية ١٧٨٩ ، والثورة الامريكية ١٧٧٦ ، والثورة المصرية ١٩٥٢ وغيرها من ثورات الشعوب.

تقول م/١٥ : «يحترم العراق مبادىء القانون الدولي ، ويلتزم ميثاق الامم المتحدة ، ويرعى مبادىء حسن الجوار، ويدعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول ، ويتمسك بعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ويحل المنازعات بالوسائل السلمية، على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة والتعامل بالمثل.»

ان مصداقية أي نظام سياسي لا تتأتى من خلال النصوص القانونية والدستورية وانما من خلال الممارسات الفعلية والعملية. فبعد ثلاثة أيام من صدور هذا الدستور قام النظام باجتياح دولة الكويت الجارة العربية مرتكباً هذا الخرق الفاضح لميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك، والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية. وهو خرق للفقرة/ ٤ من م/٢ والمادتين ٢٥ و٥١ من ميثاق الامم المتحدة التي تؤكد على عدم اللجوء إلى استخدام القوة في العلاقات الاقليمية والدولية.

تناول مشروع الدستور في بابه الثاني الاسس القانونية والاجتماعية والاقتصادية لجمهورية العراق، وفي الفصل الاول تناول الاسس القانونية، وأبرزها ممارسة السلطة بموجب احكام الدستور والقوانين، وان كل قانون يجب ان لا يخالف الدستور (م/١٦). ونص على عدم سريان القانون باثر رجعي م/٢٠.

يمكننا ان نلمس من نص م/١٦ الاهمية القانونية والسياسية للدستور باعتباره القانون الاساسي للدولة. فيجب عدم مخالفة القوانين للنصوص الدستورية، أي مراعاة

(مبدأ دستورية القوانين). ولكن من الملاحظ ان الدستور العراقي لم يشر إلى الجهة أو الهيئة التي تنظر في دستورية القوانين، وانما اكتفى بالنص في الفقرة ٢ من م/ ٨٩ على ان رئيس الجمهورية يتولى ضمان تطبيق الدستور والاشراف على حسن تطبيق القوانين والقرارات، فيفهم من نص هذه المادة ان من مهام رئيس الجمهورية النظر في دستورية القوانين، هذا في الوقت الذي يحق لرئيس الجمهورية اصدار القوانين والقرارات منفرداً أو بالاشتراك مع مجلس الشورى والمجلس الوطني. ان اناطة مهمة النظر في دستورية القوانين لرئيس الجمهورية أمر مخالف للفقه الدستوري الذي يفترض تشكيل لجان أو هيئات مستقلة للنظر في دستورية القوانين، أو اناطة هذه المهمة بالسلطة القضائية.

ان نص م/ ٢٠ بعدم سريان القانون بأثر رجعي، خطوة إلى أمام، اذا تذكرنا القوانين التي صدرت في العراق وسرت باثر رجعي بما فيها ايقاع عقوبة الاعدام، فلقد أكدت المنظمة العربية لحقوق الانسان بانه منذ شهر مارس ١٩٧٦ وحتى عام ١٩٨٧ اصدر مجلس قيادة الثورة العراقي ١٧ قراراً يجيز فيه عقوبة الاعدام، وذلك على ٢٩ نوعاً من الافعال المرتكبة قبل صدور القرار. وهذه الممارسة تشكل خرقاً للفقرة الثانية من المادة ١١/ للاعلان العالمي لحقوق الانسان.

تضمن الباب الثالث من مشروع الدستور الحقوق والحريات وضماناتها وخصص الفصل الاول من هذا الباب للحقوق والحريات. إن أغلبية نصوص المواد الواردة في هذا الفصل متطابقة مع الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواثيق الدولية الاخرى المعنية بهذه الحقوق، حيث أكدت المواد ٣٨ ـ ٥٤ مساواة المواطنين في الحقوق والواجبات، وعلى مبدأ تكافؤ الفرص للجميع، والمتهم بريء حتى تثبت جريمته في محاكمة قانونية، وضمان القانون للمتهم حق الدفاع اصالة أو وكالة، وعدم جواز حجز الانسان أو توقيفه أو سجنه إلا بقرار من جهة قضائية مختصة، وحق اتصال الفرد المحتجز باسرته وعائلته، وعلى كون العقوبة شخصية، لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني، وعدم جواز ايقاع العقوبة إلا على الفعل الذي يعده القانون وقت اقترافه جريمة، وعدم تطبيق عقوبة أشد من العقوبة المقررة قانوناً وقت اقتراف الجريمة. كما أكدت مواد هذا الفصل على حرمة المساكن وكرامة الانسان وشرفه وصيانتها وسرية المراسلات، ومساواة المواطنين في تولي الوظائف العامة وحق العمل والراحة ورفض أعمال السخرة، وكفالة الدولة لتوفير الضمانات والرعاية الصحية والاجتماعية في حالة العجز والشيخوخة والمرض. ونصت مواد هذا الفصل على حرية التجمع والتظاهر، وحرية الفكر والرأي والتعبير وحرية الصحافة والطباعة والنشر وعدم فرض الرقابة على الصحف والمصنفات إلا بموجب القانون.

من الملفت للنظر بان الدستور لا ينص على عدم جواز ايذاء المتهم بدنياً أو معنوياً.

ان الأمر الاساسي في ممارسة الحقوق والحريات يكمن في العديد من الاجراءات وفي مقدمتها الغاء كافة القوانين والقرارات المقيدة للحقوق والحريات، والغاء المحاكم الاستثنائية، وخلق الارضية من أجل تقديم الضمانات المادية لممارسة الحقوق والحريات، وفي مقدمتها ضمان الشرعية القانونية التي تتحمل مسؤولياتها سلطة الدولة ان المضامين الواردة في المواد اعلاه تبدو من الناحية الشكلية ديمقراطية دون شك. وهي تناقض ممارسات النظام الذي يمتلك سجلاً حافلاً بخرق حقوق الانسان كما تدل على ذلك منظمة العفو الدولية في تقاريرها الدورية والمنظمة العربية لحقوق الانسان والهيئات والمنظمات الرسمية وشبه الرسمية العالمية والعربية التي أدانت وما تزال تدين النظام العراقي بخرقه الفظ لحقوق الانسان، من جهة أخرى، فان مواد هذا الفصل تناقض بعضها بعضاً. فعلى سبيل المثال تنص م/٥٢ على حرية التجمع والتظاهر، وم/٥٣ على حرية الفكر والرأي والتعبير، وم/٥٤ على حرية الصحافة والطباعة والنشر وعدم فرض الرقابة على الصحف، في حين تقول م/٥٥ «تمارس وسائل الاعلام رسالتها بحرية ومسؤولية بموجب مبادىء الدستور، تعبيراً عن اتجاهات الرأي العام، واسهاماً في اعلامه وتوجيهه والحفاظ على الحريات، وتأكيد الحقوق والواجبات مع مراعاة الاحترام الواجب لما عبرت عنه م/٨٢ من الدستور، وعدم المساس بحرمة الحياة الخاصة للافراد في إطار الاسس الاخلاقية التي يقوم عليها المجتمع ومبادىء ثورة ١٧ - ٣٠ تموز العظيمة والقيم السامية التي ولدت عن قادسية صدام المجيدة وفي مقدمتها قيم الاستشهاد والفداء والتضحية.» فهذه المادة حددت اطر الحريات الواردة فيها في مبادىء ثورة ١٧ - ٣٠ تموز والقيم والمبادىء التي ولدت عن قادسية صدام، من لدن المشرع العراقي مما يتنافى مع جوهر حرية الفكر والديمقراطية والتعددية التي وعد بها النظام.

نصت المواد ٥٦ - ٦١ على ان تشكيل الاحزاب السياسية يعني أول ما يعني، ان يمتلك هذا الحزب أداة اعلامية للتعبير فيها عن برامجه وسياسته، هذا ولما كانت وسائل الاعلام كافة مؤطرة في حدود مبادىء ثورة ١٧ - ٣٠ تموز وقيم قادسية صدام فالاحزاب التي ستشكل بموجب المواد ٥٦ - ٦١ سوف تكون ملزمة باحترام الدستور والقوانين، وحسب المادة/٥٥ تكون من الناحية الفكرية والعملية احزاباً تابعة للحزب الحاكم.

م/٦٣ تنص على حق كل مواطن في ان ينتخب ويُنتخب ويشارك في الاستفتاء، وفي الحياة العامة بموجب احكام الدستور والقانون. لكن م/١٥٢ تقول بان المرشح لمؤسسات الدولة يشترط فيه ان يكون مؤمناً بمبادىء ثورة ١٧ - ٣٠ تموز ومن ساهم في قادسية صدام، واعتبار القادسية هي الطريق الذي ليس سواه من طريق آخر للحفاظ على

العراق أرضاً ومياهاً وسماء وأمناً ومقدسات.

م/٦٧ تنص على حق المواطن في السفر، وعدم جواز أبعاده عن البلاد أو منعه من العودة اليها كما أشارت إلى ذلك م/٦٧ خلافاً لممارسات النظام.

دساتير العالم تقر بوجود سلطات ثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، لكن المشرع العراقي خرج عن هذه القاعدة الدستورية (باستبعاد القضاء والادعاء العام من سلطات الدولة، حيث قصر مؤسسات الجمهورية العراقية على سلطتين، التشريعية المتمثلة بمجلس الشورى والمجلس الوطني والتنفيذية التي تتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء. هذا يعني تحويل السلطة القضائية إلى احدى دوائر الدولة، يشرف عليها ويراقب عملها رئيس الجمهورية العراقية حسب م/ ٧٠ للمجلس الوطني والفصل الرابع لمجلس الوزراء.

تتحدث المواد /٨١ ـ ١٠٨ عن رئيس الجمهورية العراقية، وتتعلق المواد المذكورة بكيفية انتخابه والمهام والصلاحيات التي يتمتع بها. اضافة إلى ذلك تضمن الدستور ٤١ مادة أخرى، موزعة على مختلف الابواب والفصول، تتصل بعلاقة رئيس الجمهورية مع مؤسسات الدولة، وبهذا يكون مجموع المواد التي تخص رئيس الجمهورية ٦٩ مادة من مجموع ١٧٩ مادة يتكون منها الدستور حول هذاالفصل يمكننا تسجيل الملاحظات التالية:

١ ـ بالرغم من الصلاحيات الواسعة التي يمتلكها رئيس الجمهورية، فانه غير مسؤول أمام أية هيئة أو مؤسسة أو سلطة، فرئيس الجمهورية والحالة هذه مصون غير مسؤول ولا سلطان عليه، حتى من القضاء.

٢ ـ لرئيس الجمهورية الحق في حل مجلس الشورى (م/١١٧)، كما يحق له حل المجلس الوطني (م/ ١٣٠).

٣ ـ يحق لرئيس الجمهورية اعلان حالة الطوارىء في كافة انحاء البلاد، أو في قسم منها وفقاً لما يرتأيه دون الرجوع إلى أحد (م/٩٩)، ويمتلك في هذه الحالة حق ايقاف العمل بالمواد ٤٣ و٤٧ و٤٨ و٥٢ و٥٣ و٥٤ و٥٦ و٥٧ و٦٧ من الدستور والمتعلقة على التوالي بعدم حجز الاشخاص وسجنهم وتوقيفهم، وحرمة المسكن وسرية المراسلات والتجمع والتظاهر وحرية الفكر والرأي والتعبير والنشر، حرية الصحافة، وتأسيس الاحزاب السياسية والجمعيات، والسفر إلى الخارج، ومن حقه خلال الفترة ذاتها اصدار القوانين والقرارات والسفر إلى الخارج، ومن حقه خلال الفترة ذاتها اصدار القوانين والقرارات التي لها قوة القانون (م ٩٩ وم ١٠٠).

٤ ـ رئيس الجمهورية، هو رئيس السلطة التنفيذية وله ان يشغل منصب رئيس

مجلس الوزراء ويتولى ممارسة السلطة التنفيذية مباشرة او من خلال مجلس الوزراء (م/٨٧) ويقوم بوضع السياسة العامة للدولة (م/١٤٠) واقالة عضو أو مجموع السلطة التنفيذية (المواد/ ١٤١، ١٤٩). وكون النظام العراقي نظاماً رئاسياً (م/١)، فان النص على وجود مجلس للوزراء لا ينطوي على قيمة قانونية، فان السلطة التنفيذية تتكون من رئيس الجمهورية ووزرائه الذين يعتبرون بمثابة مستشارين وينفذون السياسة العامة التي يضعها الرئيس.

٥ ـ لرئيس الجمهورية الحق في اعلان التعبئة العامة واعلان الحرب وقبول الهدنة وعقد الصلح والمعاهدات دون الرجوع إلى أحد (م/٩٠ فق ١، ٢، ٣، ٤).

٦ ـ لرئيس الجمهورية الحق في منح الهبات أو مكافآت نقدية أو عينية أو قطع أراضي أو دور سكن مملوكة للدولة، كما يحق له لاغراض المصلحة الوطنية والقومية أو الانسانية منح الهبات أو المساعدات أو المكافآت النقدية أو العينية أو غيرها للدول والمنظمات والاشخاص من غير العراقيين، ويصدر بذلك قرارات نافذة استثناء من القوانين والتعليمات والاجراءات السارية (م ١٠٢ فق ١، ٢ وم ١٠٣).

من المعروف في الفقه الدستوري سواء أكان ذلك في الانظمة الرئاسية أو الانظمة البرلمانية وحتى في الانظمة الملكية المقيدة عندما تمنح الصلاحيات لرئيس الدولة سلطات أخرى وبشكل خاص السلطة التشريعية باعتبارها السلطة العليا في البلاد تشاركه تلك الصلاحيات. ان تمركز الصلاحيات في سلطة واحدة على حساب السلطات الاخرى هي واحدة من أبرز السمات في الانظمة الاستبدادية والدكتاتوريات الفردية، فاذا ما اجتمعت السلطتان التشريعية والتنفيذية، أو السلطات الثلاث في يد واحدة فهذا يعني الاستبداد ومن يقرأ مشروع الدستور يصل إلى قناعة بانه يكرس نظاماً دكتاتورياً فردياً في العراق، متمثلاً في شخص رئيس الجمهورية.

· يتحدث الفصل الثاني والثالث من الباب الرابع عن مجلس الشورى والمجلس الوطني، فيعتبر مجلس الشورى الهيئة العليا التي يستشيرها رئيس الجمهورية في الامور السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والثقافية الهامة، وكل ما له علاقة بالحفاظ على مسيرة ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز العظيمة وتطويرها وفي القضايا التي تهم أمن البلاد ووحدته الوطنية والقضايا القومية، كما يمارس المجلس تشريع القوانين (م/١٠٩)، أما عن طريق تشكيل مجلس الشورى فتقول (م/١١٠) «يتكون مجلس الشورى من خمسين عضواً. يعين رئيس الجمهورية خمسة وعشرين منهم، وينتخب خمسة وعشرون عن طريق الانتخاب الحر المباشر وبالاقتراع العام السري. . . .»

ان رئيس الجمهورية وفقاً للمادة ١٠٩ غير ملزم باستشارة مجلس الشورى ولا توجد

أي مادة في متن الدستور تلزمه بذلك وحتى في حالة استشارة المجلس، فان آراء المجلس تعتبر آراء استشارية غير ملزمة وهو غير ملزم بها دستورياً.

أما طريقة تشكيل مجلس الشورى، فتتبعها بعض الانظمة الملكية يلجأ الملك إلى تعيين نسبة محددة من اعضاء أحد مجلسي السلطة التشريعية وغالباً من اسرته والمقربين اليه والموالين لسياسته، هذا من جهة ومن الجهة الاخرى فان اعضاء مجلس الشورى المنتخبين سيكونون من اعضاء الحزب الحاكم أو الموالين للحزب ولشخص رئيس الدولة بناءاً على (م/١٥٢) التي تشترط في نائب رئيس الجمهورية وعضو مجلس الشورى وعضو المجلس الوطني ورئيس مجلس الوزراء أو نائبه أو الوزير، ان يكونوا «مؤمنين بمبادىء ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز العظيمة واهدافها وان تكون اسهاماتهم في القادسية متميزة، وان يكونوا مؤمنين بان قادسية صدام المجيدة هي الطريق الذي لا طريق سواه للحفاظ على العراق ارضاً ومياهاً وسماءً وأمناً ومقدسات».

أما المجلس الوطني فتنص (م/١٢٢) على انه يضم ممثلي الشعب المنتخبين لتشريع القوانين ويمارس الرقابة على اعمال الوزارات، ولرئيس الجمهورية ان يتشاور في أي شأن من شؤون الدولة كلما كان ذلك ضرورياً مع كل اعضاء المجلس الوطني أو بعضهم. الترشيح إلى المجلس الوطني فيخضع هو الآخر إلى نفس المواصفات التي اوردتها الماد/١٥٢ من الدستور.

جعل الدستور مجلس الشورى الهيئة الاستشارية والتشريعية العليا في البلاد، فاعطى المكانة الثانوية للمجلس الوطني في حياة البلاد، بينما يؤكد الفقه الدستوري في مختلف بلدان العالم وفي ظل مختلف الانظمة السياسية على ان البرلمان هو السلطة التشريعية العليا في البلاد، كون البرلمان شكلاً من أشكال التعبير عن مبدأ السيادة الشعبية. ولهذه السلطة دور رئيسي في حياة البلاد.

من الملاحظ في (م/١٥٦) الواردة في الباب الخامس بان اليمين الدستورية التي يؤديها اعضاء مجلس الشورى والمجلس الوطني تتركزعلى الالتزام «بمبادىء ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز» والعمل بتفان واخلاص لتحقيق «الوحدة والحرية والاشتراكية». فكلا المجلسين لا يمكن ان يضما إلا اعضاء من الحزب الحاكم أو الموالين له.

نصت م/١١٧ من الباب الثاني المتعلق بالاحكام الختامية على:

اولاً: تبقى قرارات مجلس قيادة الثورة التي لها قوة القانون سارية المفعول، ولا تلغى ولا تعدل إلا بقرار من رئيس الجمهورية.

ثانياً: تبقى احكام التشريعات المعمول بها قبل العمل باحكام هذا الدستور سارية المفعول، إلا اذا الغيت أو عدلت وفق القواعد والاجراءات المقررة في هذا الدستور.



ازمة الخليج في اجتماع لاحزاب شيوعية

التقى في اثينا في ٦ و٧/٩/١٩٩٠ ممثلو الاحـزاب الشيوعية والعمالية التالية: الحزب الشيوعي الاردني، الحزب الشيوعي الاسرائيلي، جبهة التحرير الوطني البحرانية، الحـزب الشيوعي السـوداني، الحـزب الشيوعي السـوري، الحزب الشيوعي العراقي، الحزب التقدمي للشعب الشغيل في قبرص (اكيل)، الحزب الشيوعي المصري، الحزب الشيوعي اليوناني، وتداولوا بشأن ازمة الخليج. نقدم فيما يلي ملخصاً وافياً لمداخلات الرفاق المشاركين:

● مداخلة الرفيق غريغورس فراكوس ـ السكرتير العام للحزب الشيوعي اليوناني:

(. . .) في الفترة الزمنية التي مضت من مؤتمرنا السابق حدثت في العالم بأسره تغيرات جذرية عميقة الأثر. ففي زمننا يتولى المجتمع الدولي من واقع الامور مسؤوليات جديدة وتتوفر له امكانيات جديدة، وتطرح شعوب العالم بأسره بقوة متزايدة مطلب المشاركة على قدم المساواة في حل المشاكل الدولية وتحديد مسيرتها ومصيرها، وفي العالم بأسره يبرز الاتجاه بحلول مناخ من التعاون والانفراج محل الحرب الباردة والمجابهة العسكرية.

مع ذلك لا تعتبر هذه التغيرات الايجابية وعملية الانفراج ونزع السلاح أموراً لا رجعة فيهـا، كما انها لا تتطور بطريقة أوتوماتيكية. وما ازمة الخليج الجارية، موضوع مؤتمرنا هذا، سوى دليل على الاتجاهات المتناقضة التي يتصف بها عصرنا.

فهذه الازمة تبرز بوضوح دراماتيكي مدى ضرورة تنمية التضامن والتعاون الدوليين، والعمل المشترك لكافة الاحزاب والحركات والتيارات اليسارية والتقدمية من أجل التصدي للمشاكل الكونية الكبرى، وأولاً وقبل كل شيء من أجل الدفاع عن السلام وضمان بقاء البشرية.

(. . .) لقد أدان حزبنا منذ اللحظة الاولى وبلا مواربة الغزو العراقي للكويت بوصفه خرقاً سافراً لقواعد القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة كما شجبنا قرار النظام الدكتاتوري لصدام حسين بان يستعمل كرهائن مواطني دول أخرى وجدوا انفسهم محتجزين في العراق والكويت، اننا نطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط لقوات الاحتلال العراقية من الكويت، وباستعادة الأخيرة لسيادتها واستقلالها الوطنيين، كما نطالب بالافراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الاجانب، والسماح لمن يريد مغادرة العراق والكويت ان يفعل ذلك بحرية.

ولا يستطيع أي انسان ان يتغاضى عن خرق الشرعية الدولية، وحق كل شعب في ان يختار بمطلق الحرية طريقه، وخرق حقوق الانسان، اذ ان كافة هذه القضايا الكبرى على وجه البسيطة اصبحت لا تشكل «شأناً داخلياً» لأي أحد، انها قضايا عالمية لابد للمجتمع الدولي ان تكون له كلمة فيها في عالمنا المعاصر، حيث ان تدويل العمليات والاعتماد المتبادل يبرزان بقوة المصير المشترك للجنس البشري.

ولا جدال في ان الامبريالية هي العدو المشترك للشعوب، غير انه لا مناص للمجتمع الدولي من ادانة من يقوم متذرعاً بالكلام العام عن الامبريالية بالخرق البربري لهذه الحقوق، ويعرض للخطر قضية السلام، مقدماً الذرائع والمبررات لكي يقوم هذا العدو المشترك (الامبريالية الامريكية) بأشد الاعمال مغامرة. وفي عالمنا الحاضر يتبين للنظام الدكتاتوري في العراق انه لا سند له على الاطلاق، وهذا بالذات ما يشكل خطوة ايجابية جديدة في التطورات العالمية.

مع ذلك تدل التطورات في منطقة الخليج، في الوقت ذاته، على انه لا يجوز السكوت على الاطلاق، لأن الامبريالية تحتفظ بطبيعتها العدوانية وتستثمر بطريقة هجومية قدرتها العسكرية وتشعباتها المتعددة الجنسية وسيطرتها على السوق المالية وتفوقها التكنولوجي، وانها لم تتخل عن فكرة اخضاع العالم لادارة محافظة. وما التوجيهات الجديدة للحلف الاطلسي صوب الجنوب والتدخل المقابل للاتحاد الاوربي الغربي، سوى دليل لاتجاه نية قوى معينة إلى ابقاء عصرنا سجيناً للماضي من خلال «تدويل» الحلف الاطلسي وتوسيع نطاق عمله ليشمل مناطق جديدة.

(. . .) مع ذلك لم تعد الازمنة كما كانت، انها تغيرت وهذا هو الشيء الجديد والبالغ الأهمية. فازمة الخليج قد نشأت في محيط دولي يتصف بعمليات جديدة فيما يخص الانفراج وتعزيز الآمال بشأن نزع السلاح، أي في عالم اصبحت تنتشر فيه القناعة بأن الوسائل العسكرية، بوجه عام، لا تستطيع حل المشاكل، على الأقل بدون خلق مشاكل جديدة أشد جسامة بصورة مأساوية.

فيما يتحول إلى قناعة عامة في المعمورة بأسرها ان المجابهة العسكرية بوجه عام وفي منطقة الخليج بوجه خاص لن تؤدي إلا إلى الدمار، وليس أدل على ذلك من ان «صليبي الولايات المتحدة» اضطروا بعد الموجة الاولى لحملتهم العسكرية، إلى التريث تحت ضغط الاحتجاج الدولي وردود الفعل الداخلية التي أثارتها وتمايزات حلفائهم. ولقد تولت هيئة الامم المتحدة دوراً جديداً واكتشفت الولايات المتحدة الامريكية مدى فائدة اجراء مشاورات معينة ذات أهمية مع القيادة السوفييتية.

في رأينا تدل ازمة الخليج على البعد العالمي الذي تكتسبه المشاكل الاقليمية، وعلى ان هذه المشاكل يمكن ان تتحول إلى بؤر توتر محتدم وان حدودها يمكن ان تتسع إلى حد خطير، بحيث يكون لها صدى قوي في العلاقات الدولية، وبحيث تهدد السلام العالمي، خصوصاً اذا نشأت في منطقة بمثل حساسية منطقة الخليج والشرقين الادنى والاوسط وشرق المتوسط، وهي منطقة تتقاطع فيها مصالح دول عديدة، لا تقتصر على دول المنطقة.

ان ازمة الخليج بمضمونها السياسي والاقتصادي، بل وببعدها الانساني البحت، ليست مشكلة عربية صرف، انها مشكلة من واجب المجتمع الدولي بأجمعه ان يهتم بها، بل ومن مصلحته الحيوية ان تتم تسويتها سلمياً من خلال معالجة تتصف ببالغ المسؤولية والتأني وليس بأعمال عسكرية ذات طابع عدواني وبهجمات مغامرة.

نحن على قناعة عميقة بان مثل هذا التدخل الدولي من أجل التسوية السلمية للازمة يخدم قضية السلام، ويتجاوب مع مصالح الشعوب العربية نفسها، وإلا اصبحت وحدها في مواجهة القوى الامبريالية الهجومية والقوى المحافظة في المنطقة.

وبهذا الشأن نؤيد تماماً القرارات رقم، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٥ لمجلس الامن والعقوبات السياسية والاقتصادية التي نصت عليها ضد العراق، وكذلك الاجراءات التي تتخذها هيئة الامم المتحدة من أجل تعزيز دورها وتنفيذ قراراتها.

اننا نعتقد ان القوى الشيوعية واليسارية بوجه عام بحاجة إلى ان تلعب دوراً رائداً في ابراز وتعزيز المؤسسات الديمقراطية العالمية، وفي دمقرطة وتعزيز المنظمات الدولية والمبادرات الدولية من أجل معالجة مشاكل العالم، اننا مع الجهود من أجل ايجاد نظام

شامل للامن العالمي، ومن أجل اتاحة الامكانية لهيئة الامم المتحدة، بوصفها آلية الامن العالمي الرئيسية، لتأمين تنفيذ قراراتها والدفاع عن الشرعية الدولية والسلام. ونرى ان المقترحات التي تقدم بها ميخائيل غورباتشوف من منبر الامم المتحدة في ٧ كانون الاول ١٩٨٨ لازالت تحتفظ بقيمتها ونناضل من أجل وضعها موضع التنفيذ.

اننا نقدر ان للقرار رقم ٦٦٥ لمجلس الامن، أهمية خاصة لانه يخلق سابقة ايجابية، كما نؤيد ضرورة قيام هيئة الامم المتحدة بتفيذ اجراءات مماثلة في معالجة مشاكل كالمشكلتين القبرصية والفلسطينية اللتين تجسدان خرقاً ساخراً للقانون الدولي.

اننا لا ننسى من هم الذين اعترضوا على اتخاذ مثل هذه الاجراءات من جانب هيئة الامم المتحدة، في حالتي قبرص وفلسطين، ونحن نؤكد على ذلك لكي نسجل انه لو كان مجلس الامن قد اتخذ ونفذ في حالتي قبرص وفلسطين اجراءات مماثلة لما تضمن القرار رقم ٦٦٥، لحال، ربما، دون الغزو العراقي الغاشم للكويت.

(. . .) اننا نعبر عن قلقنا البالغ لأن الحكومة اليونانية تبحث امكانية توريط بلادنا بقدر أكبر من الفعالية إلى جانب الولايات المتحدة وذلك بوضع طائرات تابعة لسلاح الجو اليوناني تحت تصرفها لنقل قوات عسكرية إلى منطقة الخليج.

اننا نرى بدون ادنى تردد انه يجب على اليونان ان تحجم عن أي عمل يخرج عن نطاق قرارات مجلس الامن، وانه يؤيد كل مجهود يستهدف التسوية السلمية للازمة.

(. . .) ان ازمة الخليج لم تستكمل دورتها، بل بالعكس انها ماثلة أمامنا في حالة احتدام، مع ذلك نرى ان قرارات هيئة الامم المتحدة والموقف العام للمجتمع الدولي تدل على ان الاصرار على الجهود التي تستهدف التوصل إلى تسوية سلمية للازمة ستأتي بنتائج إن استمرت المثابرة الضرورية والمعالجات الدقيقة، وتوفر تنسيق الجهود من أجل السلام والدفاع عن الشرعية الدولية وتعزيز التعاون والتضامن الدوليين.

(. . .) وبخصوص التسوية السلمية للازمة نرى انه لا يمكن الاستعاضة عن العطاء الذي يمكن ان تؤمنه تعبئة شعوب المنطقة ونضال جميع القوى الشيوعية والتقدمية، بل ان هذا العطاء اصبح ضرورة ملحة للغاية.

(. . .) ومن منبر هذا المؤتمر نشعر بضرورة ان يشجب الرأي العام العالمي الاعمال التي يقوم بها النظام في اسرائيل، في هذه الآونة، ضد الفلسطينيين في الاراضي المحتلة من أعمال قمع وتعذيب، بل واغتيال، في معسكرات اعتقال الوطنيين الفلسطينيين. اننا نعبر ايضاً عن تضامننا مع الشعب القبرصي ومساندتنا لنضاله من أجل حل عادل ودائم للمشكلة القبرصية، كما نعبر عن تضامننا مع نضال الاحزاب التي لازالت تنشط في ظل السرية والمطاردات، ونعبر عن تضامننا مع الشعب الكردي.

ويتركز تفكيرنا على رفاقنا الذين لم يتمكنوا اليوم من تمثيل احزابهم في مؤتمرنا، رفاقنا في الكويت وايران (. . .) ونتمنى ان يحضر الجميع في مؤتمرنا القادم ونحن أكثر قوة بفضل التجديد الثوري لاحزابنا، كل حسب ظروفه الخاصة، ان العالم وخصوصاً منطقتنا في حاجة إلى احزاب شيوعية وعمالية قوية معاصرة، وعلينا نحن ان نثبت ذلك بجلاء.

(. . .) ونود ان نعبر عن قلقنا البالغ لأن قوى معينة تسعى على ما يبدو من خلال استغلال قضايا الاقليات وتأجيج النعرات الشوفينية أو التعصب الديني والعداء والريبة بين الشعوب والتهديد السافر باستعمال القوة، لفرض سيطرتها المحافظة على العالم وخصوصاً على منطقتنا. ومثل هذه المطامع تعيد انتاج المشاكل وتزيدها احتداماً وتدفع إلى تطورات لها عواقب لا يمكن التكهن بها.

ان النضال من أجل ابعاد الاساطيل الاجنبية والقواعد العسكرية والاسلحة النووية من المنطقة لا يحتفظ بأهميته فحسب بل ويكتسب اليوم طابعاً كونياً ملحاً جديداً، ان قضية السلام والتنمية والبيئة تتطلب الجمع بين اوسع القوى والمبادرات المشتركة من جانب شعوب ودول المنطقة على أساس ثنائي ومتعدد.

اننا نقترح ايها الرفاق ان نبحث امكانية قيام احزابنا (مؤتمرنا الحالي) بمبادرة توجيه الدعوة لقوى واحزاب ومنظمات وحركات تقدمية في منطقتنا لاجراء حوار مشترك بهدف القيام بعمل مشترك من أجل مواجهة مثل هذه المشاكل الكبرى التي تهم شعوبنا، وان نقترح تكوين منتدى للقوى التقدمية في منطقتنا في اتجاهات سيتم تحديدها بقدر أكبر من التحديد في ظل عملية من الاتصالات المتعددة الجوانب بين كافة الاطراف المعنية.

● **ومن مداخلة الرفيق عبد العزيز العطي، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الاردني، نقتطف الفقرات التالية بشأن الازمة:**

(. . .) ان الازمة التي نعيشها الآن وتطوراتها هي في الاساس الرغبة الامريكية المسعورة للسيطرة على منابع النفط، هذه المادة التي تشكل عصبة الحياة الاقتصادية في الدول المتطورة، والولايات المتحدة الامريكية التي تمتلك القوة العسكرية الرهيبة تود ان تهيمن على مصادر النفط لتقف في وجه التكتلات الاقتصادية التي تنشأ في اوربا وفي اليابان لكي تمارس ايضاً التحكم في تطورها الاقتصادي المنافس. ونحن، في تقديرنا نجانب الصواب، اذا ما اعتبرنا ان دخول القوات العراقية للكويت هو السبب في الغزو الامريكي (. . .) لقد عملت الادارة الامريكية على افشال أية امكانية لحل الخلافات بين العراق والكويت، فعملت على افشال المفاوضات العراقية الكويتية في جدة، وافشال أية محاولة ثنائية أو جماعية عربية لمحاصرة النزاع، ونحن نقول انه لا زالت هناك امكانات

لايجاد حل في الاطار العربي، ويسبب ضغط الولايات المتحدة الامريكية افشلت مؤتمر القمة العربية بتحضير قراراته مسبقاً وفرضها دون افساح المجال للحوار داخل المؤتمر وحتى مناقشة تلك القرارات. (. . .) ان الشعوب العربية التي تعرضت طيلة عشرات السنين للقهر الاستعماري وظلمه واضطهاده ونهب خيراته وثرواته، ولا زالت تعاني في كل يوم، يملأها الحقد المقدس على الامبريالية الامريكية وحكام اسرائيل الحليف الستراتيجي لها، والحقد على الانظمة الرجعية المتخلفة والتي تحكّم الامبريالية في ثروة العرب النفطية وتدعمها من خلال مئات المليارات المرصودة في بنوكهم وتحرم الشعوب العربية من جزء من هذه الثروة في تنمية بلدانهم وتخليص شعوبهم من الجوع والموت بسببه.

(. . .) وحزبنا يرى ان الحلقة المركزية في هذا الصراع هي في التصدي الحازم للتدخل الامبريالي ورحيل قواته عن الارض العربية وترك قضايا العرب للعرب، يحلونها فيما بينهم بما يضمن مصالح الشعوب العربية وامنها القومي، وبما يضمن انهاء النزاع العراقي والكويتي وفق مشيئة الشعبين الشقيقين.

ان الوقوف في وجه الحرب التي تسعى لاشعالها الاوساط الأشد عداءاً للانفراج الدولي ولقضية السلام العالمي في الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها حكام اسرائيل، هو واجب كل القوى الخيرة في العالم. ويقتضي في الوقت نفسه مواصلة الجهود العربية والدولية لايجاد تسوية سياسية تبعد شبح الحرب عن منطقتنا وتضع حداً للتدخلات الاجنبية في شؤونه. ولنا كبير الأمل من ان يسفر لقاء القمة بين الرفيق غورباتشوف وبوش عن شل يد دعاة الحرب ونزع الفتيل قبل الانفجار.

ان حكومة اسرائيل تدفع في التسريع باشعال لهيب الحرب لتتخذ منها مبرراً وتستغلها للعدوان والتوسع على حساب الاردن وغيره من البلدان العربية، ومن أجل ارتكاب الجرائم للقضاء على الانتفاضة الفلسطينية الباسلة التي مضى على اشتعال جذوتها قبل أيام ١٠٠٠ يوم ولم تخمد رغم كل أعمال تصعيد الارهاب وبطش جيش الاحتلال الاسرائيلي ضد شعب اعزل إلا من حجارة وطنه، ويعمل غلاة العنصرية والنازيين في اسرائيل لطرده من وطنه وتحقيق حلم قادة اسرائيل في اقامة اسرائيل الكبرى.

(. . .) اننا لا نشارك في تأييد قرارات مجلس الامن الظالمة وتجويع اطفال العراق وشعبه، ونرفض ان تصبح امريكا الشرطي الذي يؤدب الشعوب ويختار لها نظمها. (. . .)

● وجاء في مداخلة الرفيق عبد الله الراشد ممثل جبهة التحرير الوطني البحرانية :

(. . .) لقد عبر حزبنا عن ادانته لاحتلال العراق للكويت وطالب بانسحاب القوات العراقية من الكويت وحق الشعب الكويتي في تقرير مصيره واختيار النظام السياسي الذي يرتأيه. ان حزبنا يدعو إلى ضرورة الانسحاب المتزامن للقوات الامريكية والاطلسية من منطقة الخليج والجزيرة والقوات العراقية من الكويت، واحلال قوات دولية وعربية تحت لواء هيئة الامم المتحدة، وحل الخلافات بين البلدين بالطرق السلمية بما يخدم مصالح الشعبين العراقي والكويتي .

(. . .) يتوجب علينا النضال من أجل منع الامبريالية من تفجير الحرب في منطقتنا

وسحب قواتها واساطيلها العسكرية واحترام سيادة واستقلال بلدان منطقة الخليج والجزيرة العربية وترك شعوبها تقرر مصيرها بنفسها، وفي ظل دولة القانون والديمقراطية، كذلك تعزيز دور الامم المتحدة المستقل بعيداً عن الهيمنة من أجل صيانة السلام والشرعية الدولية واحترام حقوق الشعوب واستقلالها وسيادتها (. . .) ان شعوب الخليج والجزيرة ترفض التواجد العسكري الامريكي والاطلسي وتطالب بانسحابه من أجل حل المشاكل المختلف عليها في إطار عربي ومن أجل اقرار الامن والسلام في المنطقة والتمتع بثرواتها، ان الشعوب العربية تكن العداء للادارة الامريكية لمواقفها المعادية لقضايا الشعوب العربية وتقدمها الاجتماعي بالاضافة إلى حقدها على الانظمة الرجعية البترولية التي تعمل مع الامبريالية في تلاعبها باسعار النفط وتبديد الثروات النفطية على صفقات الاسلحة. المهمة الاساسية هي ان تمنع اشعال حرب مدمرة من قبل الامبريالية في المنطقة، والعمل على تكثيف الجهود لحل الأزمة في الخليج بالطرق السلمية من قبل الامم المتحدة والدول العربية، وأية أطراف أخرى. (. . .)

● **ومما جاء في مداخلة الرفيق د. عز الدين علي عامر، ممثل الحزب الشيوعي السوداني:**

(. . .) اننا ننظر إلى اجتياح القوات العراقية للكويت كالتالي:

١ ـ اننا ندين ونشجب بشدة الغزو العراقي للكويت، الدولة الشقيقة، ونطالب بسحب القوات العراقية فوراً من أرض الكويت، وعودتها دولة مستقلة ذات سيادة.

٢ ـ ان الشعب الكويتي وحده يملك الحق في تحديد نوع الحكم وأشكال التطور السياسية في بلده، فالثورات لا تصدر، والوحدة العربية لا تقام بطلقات المدافع وجنازير الدبابات.

٣ ـ ان العراق باحتلاله غير المشروع قد أتاح للامبريالية وحلفائها فرصة ظلوا ينتظرونها فترة ربع قرن أو يزيد لتطبيق مخططاتهم لنشر قواتهم وبسط سيطرتهم العسكرية على المنطقة والتي من أجلها انشأوا قوات الانتشار السريع والقواعد العسكرية، وظلوا يتدربون عليها فيما عرف آنذاك بمناورات النجم الساطع.

٤ ـ ان العراق باحتلاله غير المسؤول وغير المبرر لاراضي دولة عربية شقيقة قد سمح للامبريالية الامريكية بتنفيذ ذلك المخطط الذي ظلت الجماهير العربية تقاومه وتمنع تحقيقه، وكانت الانظمة العربية التابعة للامبريالية في المنطقة تستحي من الارتباط العلني به.

٥ ـ لقد خلق اجتياح العراق للكويت، ومن ثم ضمها للعراق بعد اسبوع من الغزو

ورفض قرار مجلس الامن رقم ٦٦٠ وما أعقبه من تدهور الموقف في العالم العربي والعالمي بوتائر سريعة أدت إلى بناء قوات عسكرية في الولايات المتحدة وبعض دول حلف الأطلسي ثم انضمت اليها قوات عربية إثر الاجتماع الاخير للقمة العربية الطارئة ومقررات جامعة الدول العربية، ان هذا التصرف خلق وضعاً متوتراً شديد الخطورة، اذ قد ترتب عليه تهديد مباشر للشعوب العربية واستقلالها وأمنها وحقها في تقرير مصائرها كما ترتب عليه ايضاً التأكيد لما تبطنه تلك القوى العسكرية المتواجدة في شبه الجزيرة العربية من نوايا عدوانية للحفاظ على مصالحها وامتيازاتها على حساب مصلحة الشعوب العربية وصرف الانظار عن الجرائم التي ترتكبها الصهيونية العالمية ضد شعب فلسطين وانتفاضته الجبارة.

٦ ـ اننا ندين التواجد الامبريالي العدواني ونطالب باستبدال القوات الموجودة حالياً بقوات تعمل تحت راية الامم المتحدة ورعاية مجلس الامن الدولي وقيادته على ان تضم قوات عربية لضمان عدم نشوب مواجهة عسكرية في هذه المنطقة ومنع احتلال أي دولة أخرى بالقوة.

٧ ـ اننا نؤيد قرارات القمة العربية الطارئة، ومقررات الجامعة العربية ومؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية وقرارات مجلس الامن ٦٦٠ ـ ٦٦٥.

٨ ـ اننا نحدد موقفنا من الغزو العراقي للكويت انطلاقاً من مسائل مبدئية:

* الاعتراف بسيادة واستقلال الكويت وحق شعبها في اختيار النظام الذي يريده.
* حق الشعب الكويتي في النضال ضد الاحتلال العراقي.
* التضامن الأكيد مع القوى الديمقراطية الكويتية في نضالها من أجل الحقوق الديمقراطية في الكويت.

٩ ـ ان حزبنا في تضامنه مع الشعب الكويتي وقواه الديمقراطية وشرعيته الدستورية يرد ديناً في أعناق السودانيين للشعب الكويتي الذي تضامن مع شعبنا وقواه الديمقراطية في كل المحن التي مرت ببلادنا وعبر نضال شعبنا من أجل الديمقراطية والتقدم (. . .).

● **وجاء في مداخلة الرفيق موريس صليبي عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري:**

(. . .) لقد احتل الجيش العراقي الكويت بأمر من الرئيس صدام حسين، وبأمر منه ايضاً اندلعت سابقاً الحرب العراقية ـ الايرانية، وجرى شن حملات على الاكراد العراقيين وجرى تدريب وتسليح عصابات قامت باعمال اغتيال وتخريب واعمال قتل فردي وجماعي في سوريا في اوائل الثمانينات. (. . .)

(. . .) ان غزو العراق للكويت ليس عملاً وحدوياً عربياً، انما هو احتلال دولة عربية من قبل دولة عربية أقوى بقوة السلاح دون ان يوافق مواطن كويتي واحد على ذلك، انه هدم لحياة وتدمير لمستقبل مليوني انسان من كويتيين وعرب وعمال آسيويين (. . .) وفيما يتعلق بملكية عائدات النفط فقد بددت القيادة العراقية خلال عشر سنوات كل ما حصل عليه العراق من ثمن نفطه اضافة إلى ما وصله كمساعدات من ثمن بترول دول الخليج، وجرى تحويل كل هذه الاموال إلى الشركات المنتجة للسلاح، ولم يتخلص بذلك من الفقر لا شعب العراق ولا أي شعب عربي آخر. أما ما أصاب شعب العراق فهو مزيد من فقدان حرياته الديمقراطية وحقوقه الانسانية وقتل وجرح مئات الالاف من ابنائه في الحرب مع ايران وفي تدمير مدن وقرى في شرق وشمال العراق وفي ايران (. . .)

(. . .) الولايات المتحدة ودول حلف الاطلسي التي اقتصرت في حرب الخليج الاولى على جني الارباح واستنزاف الثروات عن طريق بيع الاسلحة للطرفين وعملت لتمديد أمد هذه الحرب إلى أقصى ما يمكن من الوقت، لا تقبل الآن بمثل هذه الفوائد، فهي تستغل مغامرة غزو الكويت لتعيد احتلالها واستعمارها لدول الخليج ولتعيد هيمنتها العسكرية والاقتصادية كاملة على هذه الدول، وان كان غزوها لغرينادا وبنما وتهديداتها لكوبا البطلة يتم استناداً إلى ذرائع مرفوضة عملياً، واتصف غزوها بالعدوان السافر على دول مستقلة، فانها اليوم تبتكر ذرائع أخرى منها ان مستقبلها الاقتصادي وخصوصاً في مجال الصناعة والنقل مهدد، وهذه الذريعة ايضاً مرفوضة لان مصالح جميع الدول في المنطقة وخارجها تتحقق عبر الحل السلمي لا عبر الحرب. هناك ١٦٠ دولة عضو في الامم المتحدة لم تعترف أي منها بحق العراق باحتلال الكويت، ولم تعارض أي منها قرارات مجلس الامن بما فيها قرار الحظر العسكري والاقتصادي، ومنها كل الحكومات العربية رغم ما نشأ بينها من خلافات حول أمور أخرى نجمت عن احتلال الكويت، حيث يمكن القول ان قضية التضامن العربي اصيبت بذلك بضربة كبيرة وربما تفقد الجامعة العربية الدور الذي كان يجب ان تلعبه في حل الازمة. (. . .)

(. . .) ان الولايات المتحدة مثلها مثل صدام حسين ولكن على نطاق أوسع وأكبر تنزعج من بطالة جيوشها ومن بقاء هذه الجيوش عاطلة عن العمل العسكري، فهي تريد وقف نمو نضال حركات التحرر الوطني، وتخاف من نجاح البلدان النامية باقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يتصف بالعدالة ويحترم مصالح الجميع، الولايات المتحدة تعرقل حل النزاعات بالحوار والطرق السلمية وهي الآن تنزعج من كل مبادرة سلمية لحل ازمة الخليج، ويسرع قادتها للتنبوء بفشلها ويعملون جدياً لافشالها، ويظهر واضحاً ان الولايات المتحدة لا تكتفي بالالتزام بما قرره مجلس الامن من حظر عسكري واقتصادي تجاه

العراق، وهي ترفض ان تخضع بتصرفاتها إلى ما يقرره مجلس الامن، هذه الهيئة الدولية الاعلى المكلفة بحفظ السلام في العالم. وهي تريد ان تتصرف بمفردها ومع حلفائها المقربين انطلاقاً من تعطشها لاستخدام السلاح ضد الشعوب لاطالة عمر هيمنتها لأكثر ما يمكن من السنين وأعلن رئيسها عن عزمه على تقديم اسلحة جديدة لاسرائيل قيمتها مليار دولار.

ويمكن التنويه هنا بالفرح الذي يغمر القيادة الاسرائيلية من هذه الاحداث هذا الحليف الاستراتيجي للامبريالية الامريكية هذه القيادة التي تسعى لتبرير كل جرائمها وتحميل العرب مسؤوليتها، ولتقول بأن احتلال اراضي الغير ليس من صنع اسرائيل وحدها، بينما يعمل زعماؤها جاهدين لاستغلال الاحداث الجديدة لتنشيط وتعميق سياستهم التوسعية والعدوانية تجاه دول المجابهة العربية ولاخماد الانتفاضة الفلسطينية الباسلة بالحديد والنار والدم.

اننا في هذا الظرف لابد لنا من التذكير بان غياب الديمقراطية وعدم احترام الارادة الشعبية في كثير من بلدان منطقتنا وحرمان الشعوب من ان تختار حكامها بحرية وباسلوب ديمقراطي، وتمسك الانظمة الرجعية باساليب الحكم التي نبذها التاريخ منذ زمن بعيد، تدخل بين أهم اسباب ما يجري من تدهور في الوضع، ان استلام الشعوب لمقدراتها بيدها كان يمكنه في الماضي وسيمكنه في المستقبل من ان يلغي اسباب العدوان والازمات والمغامرات، ولا يقدم مبررات مزعومة للتدخلات الامبريالية (. . .) ان القوى العالمية التي تعمل لمنع نشوب حرب الخليج الثانية تزداد في العالم، فالاتحاد السوفييتي يبذل جهوداً متزايدة في هذا السبيل وان اقتراح الرفيق شيفرنادزه بعقد مؤتمر دولي لحل قضية الشرق الاوسط اقتراح هام جداً علينا المساهمة في العمل لانجاحه. (. . .)

● **كلمة الرفيق عبد الرزاق الصافي عضو المكتب السياسي للجنة المركزية لحزبنا:**

(. . .) اننا نجتمع اليوم لنتدارس الوضع الخطير في المنطقة الذي اعقب احتلال العراق للكويت والحاقها به قسراً واستغلال الدوائر الامبريالية الامريكية وحلفائها لمغامرة صدام حسين الطائشة هذه، لتنفيذ المخططات المعدة منذ زمن طويل للعودة للمنطقة وفرض الهيمنة الكاملة على شعوبها ودولها وثرواتها وفي مقدمتها النفط. فالامبرياليون الامريكان عندما شكلوا قوات التدخل السريع وقيادة (السنتكوم) والقواعد العسكرية في المنطقة، كانوا يتحينون الفرص والذرائع لتبرير هذه العودة المشؤومة وقدم لهم النظام العراقي هذه الذرائع بدرجة كبيرة بشنه الحرب على ايران عام ١٩٨٠ تلك الحرب التي شنها بدفع من

الامبرياليين والرجعيين من حكام الخليج ولصالحهم وهو أمر لم يعد يخفيه، ورحب النظام العراقي بمجيء القوات البحرية الامبريالية، وشجب مطالبه الاتحاد السوفييتي وقوى السلم العالميين يومذاك بسحبها معتبراً إياها قوات دول «منضبطة» وبرر النظام العراقي للكويت خطوتها المشينة برفع العلم الامريكي على ناقلاتها النفطية، وقدم النظام العراقي بغزوه للكويت وضمها من الذرائع ما سهل ليس مجيء القطع البحرية الحربية في مياه الخليج، بل ومجيء هذا الحشد الضخم من القوات البرية التي احتلت دول الخليج كلها، ويطلب من حكوماتها المرتعبة، هذا الطلب الذي لم تكن تتجرأ في السابق على الاقدام عليه، الأمر الذي خلق وضعاً خطيراً جداً على شعبنا وشعوب المنطقة والسلم العالمي نظراً للنوايا الشريرة التي تبيتها الامبريالية الامريكية وحلفاؤها الاطلسيون والصهاينة بفرض السيطرة الكاملة على المنطقة، على الضد من ارادة شعوبها، متسترة بجو الادانة الدولية الواسعة لما أقدم عليه النظام العراقي من احتلال وضم الكويت، وممارسات بشعة باحتجاز الرهائن بالالوف وخرق قواعد القانون الدولي والاعراف الانسانية.

لقد أدان حزبنا اجتياح الكويت وضمها للعراق وطالب بسحب القوات العراقية منها فوراً، وبدون قيد أو شرط، معتبراً ما قام به صدام حسين مغامرة تمثل ميولاً توسعية عدوانية من جانب النظام العراقي لا علاقة لها بالنضال ضد الامبريالية، والانظمة الرجعية في الخليج، أو التصدي لعدوانية اسرائيل. فهذه الادعاءات كلها ليست سوى ذرائع للتغطية على المغامرة ولتبريرها بوجه الادانة الواسعة من جانب الرأي العام العربي والدولي ولكبح الاصوات التي تعارضها ليس بين جماهير الشعب العراقي فحسب، بل وبين صفوف الجيش العراقي أيضاً الذي خاض واحدة من أقسى الحروب واطولها بعد الحرب العالمية الثانية، وتوقف القتال فيها بعد ثماني سنوات دون ان يتحقق أي هدف من الاهداف التي أعلنها صدام حسين تبريراً لشنها، بل وعاد للقبول المذل باتفاقية الجزائر الجائرة بعد ان هرّج كثيراً بنصره واقتداره (. . .)

وايد حزبنا القرارات الصادرة عن مجلس الامن والجامعة العربية وطالب بحل الازمة في إطار هذه القرارات بعيداً عن القرقعة بالسلاح والتهديد باشعال حريق مدمر يهدد شعبنا ووطننا والمنطقة والسلم العالمي بأوخم العواقب.

وشجب حزبنا ويشجب بحزم سعي الاوساط الامبريالية الامريكية للقيام بدور الشرطي الدولي خلافاً لارادة المجتمع الدولي الذي يطالب بالتسوية التي ترتكز على أساس انسحاب القوات العراقية من الكويت دون قيد أو شرط، وانسحاب القوات الاجنبية من المنطقة.

ولا يمكن ان نغفل من هذا السياق الخدمة الكبرى التي قدمها النظام العراقي

لاسرائيل المعتدية باحتلاله الكويت وضمها، وقد اغنتنى عن هذا المطالعة القيمة التي قدمها الرفيق توفيق طوبي والشواهد التي احتوتها للتدليل على الاخطار الناجمة عن استمرار الازمة وتطورها ليس على شعبنا العراقي فحسب، بل وعلى الشعب العربي الفلسطيني وانتفاضته الباسلة وقضيته العادلة برمتها، وعلى الشعب الاردني والاردن كدولة.

وانطلاقاً من هذا كله فاننا ندعو إلى تعبئة كل الطاقات والجهود العربية والدولية والشعبية والرسمية للوقوف بوجه الخطر الكبير، خطر اشعال الامبرياليين لنار الحرب ضد العراق، وندعو للتمسك بخيار التسوية السلمية للازمة.

ومن هذا المنطلق نشجب تصريحات المسؤولين الامريكان التي تعلن نواياهم الشريرة بالبقاء في المنطقة حتى في حالة انتهاء الازمة بانسحاب القوات العراقية من الكويت، وتدخلهم الفظ في الشؤون الداخلية للشعب العراقي وعمن يجب ان يحكمه، وشكل الحكم الذي يرتضيه. فهذه كلها أمور تخص الشعب العراقي وقواه الوطنية، وسيحلها النضال الصعب والمرير من أجل الخلاص من الدكتاتورية واقامة البديل الديمقراطي الذي يرتضيه ويحقق في ظله دولة القانون والحريات الديمقراطية والتعددية السياسية، والحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي، الذي يناضل مع مجموع القوى الوطنية والديمقراطية العراقية من أجل الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي الحقيقي لكردستان.

وفي الوضع الدولي الجديد المعقد والمتناقض تستجد ظروف تتيح مجالاً أوسع للنضال من أجل الارتفاع بدور هيئة الامم المتحدة والمنظمات التابعة لها في حل المشاكل الدولية والنزاعات الاقليمية، وعلينا كاحزاب شيوعية وقوى تقدمية ان نسهم في تعزيز هذه الوجهة ونعرب عن اعتقادنا بان نجاح النضال لمنع الامبرياليين الامريكان وحلفائهم الاطلسيين وحكام اسرائيل من اشعال الحرب وفرض التسوية السلمية للازمة الحالية في الخليج، على الأسس التي سبق الحديث عنها، سيتيح فرصاً أكبر للنضال من أجل حل القضايا الاخرى في منطقتنا على الطريقة ذاتها، وتطبيق القرارات العديدة التي اتخذتها هيئة الامم المتحدة، ومجلس الامن بشأن القضية الفلسطينية، والقضية القبرصية، وغيرها من القضايا. ويمكن للمؤتمر الدولي الذي اقترح دعوته الرفيق شيفرنادزه ان يلعب دوراً هاماً في تعزيز هذه الوجهة.

نغتنم هذه الفرصة للاعراب عن تضامننا مع الشعب الكويتي الشقيق وقواه الوطنية في نضاله ضد الاحتلال، ومن أجل استرجاع سيادته الوطنية، ونؤيد نضاله المشروع من أجل الديمقراطية. ونطالب باطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين ومن بينهم العديد من الوطنيين العراقيين الذين كانوا يعملون ويعيشون في الكويت ونحمل السلطات العراقية

مسؤولية الحفاظ على حياتهم والكشف عن مصيرهم.

ونتوجه بالشكر إلى كل الرفاق الذين تضامنوا معنا، وندعوهم للمزيد من التضامن لدعم نضالنا من أجل الحريات الديمقراطية واحترام حقوق الانسان في العراق، ومطالبة نظام صدام حسين بالكف عن ارهابه الدموي ضد القوى الوطنية العراقية وحربه الشوفينية الظالمة ضد الشعب الكردي. (. . .)

● **من كلمة الرفيق محمد الجندي ممثل الحزب الشيوعي المصري:**

(. . .) ازمة الخليج نتجت عن غزو القوات العراقية للكويت واحتلالها وضمها لهذا البلد ضاربة عرض الحائط بكل المقاييس والقيم الدولية (. . .)

ان حزبنا يدين هذا العدوان ويطالب بانسحاب القوات العراقية وحق الشعب الكويتي في تقرير مصيره بحرية.

(. . .) ولنرى من المستفيد من الغزو العراقي؟ . . العراق لم يستفد بل وجد نفسه في عزلة كاملة لوقوفه ضد الشرعية الدولية وضد اجماع الرأي العام العالمي، ويصل الاقتصاد العراقي إلى مستوى من التدهور الكبير بسبب الاستمرار في تلك السياسة التي بدأها حكامه بالحرب مع ايران وما زال مستمراً فيها بالعدوان على الكويت مما يؤدي إلى تبديد ثروات الشعب العراقي التي كان من الواجب ان تكرس للتنمية ولتوجيهها ضد العدوان الاسرائيلي الغاشم على الاراضي العربية.

والشعوب العربية لم تستفد، فبعد الخطوات التي كانت قد تحققت في سبيل توحيد الصف العربي وتدعيم التضامن مع الانتفاضة الفلسطينية وصل الوضع العربي إلى مستوى من التمزق لم يسبق له مثيل.

من المستفيد إذن؟

ـ المستفيد الاول هو الامبريالية الامريكية التي انتهزت هذه الفرصة لتكثيف وجودها في الخليج وارسال جيوشها واساطيلها وللتحرك هناك بحرية لحماية مصالحها البترولية وحماية حكام الخليج التابعين لها. والذين يمولون هذا التدخل، وذلك كله يتم تحت غطاء من الشرعية الدولية ـ قرارات مجلس الامن.

ـ والمستفيد أيضاً هي اسرائيل والقوى الصهيونية، فقد غطت احداث الخليج على الانتفاضة الفلسطينية وعلى العدوان الاسرائيلي المستمر ضد الاراضي العربية، ووجدت اسرائيل ان حكام العراق يمارسون نفس اساليبها ويستخدمون نفس حججها في العدوان والوقوف في وجه الشرعية الدولية.

ـ والمستفيد هو المجمع الصناعي العسكري الذي كان الانفراج الدولي والحركة

العالمية من أجل نزع السلاح يهدد مكاسبه الضخمة، واصيب بنكسة خطيرة التحرك العالمي من أجل السلام والذي كان يتقدم بفضل المبادرات السوفييتية المتواصلة. (. . .)

اننا نرفض الوجود الامريكي والاطلسي في الخليج، ونرفض التهديدات الامريكية بضرب الاقتصاد العراقي والجيش العراقي ونرى ضرورة تعبئة الجهود ضد هذا الخطر الأكبر، ونرى ضرورة تكثيف الجهود من أجل حل سلمي لمشكلة الخليج ومنع اللجوء إلى الاساليب العسكرية.

(. . .) اننا ندعو إلى تحقيق وترسيخ التضامن العربي ووحدة العمل بين الشعوب العربية ومنظماتها الوطنية والديمقراطية ونطالب:

اولاً: بانسحاب القوات العراقية من الكويت وان يترك للشعب الكويتي الحرية في تقرير مصيره واختيار حكامه.

ثانياً: انسحاب القوات الامريكية وقوات حلف الاطلسي من السعودية والكويت، أننا نطالب بالانسحاب المتزامن للقوات العراقية من الكويت والقوات الاجنبية من السعودية والخليج على ان تحل محلها قوات عربية وأخرى تحددها الامم المتحدة وتكون تحت اشرافها.

ثالثاً: رفض تصعيد نغمة الحرب والبحث عن حلول عسكرية للازمة، ونطالب بتكثيف الجهود للبحث عن حل سلمي وينطلق اساساً من البلاد العربية.

رابعاً: تأييد مبادرة شيفرنادزه لعقد مؤتمر دولي لبحث ازمة الشرق الاوسط على ان تشمل ازمة الخليج والاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية والاستفادة من اجماع الرأي العام العالمي ضد الغزو العراقي لتكثيف المطالبة بانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة التي احتلها ايضاً بطريقة الغزو والعدوان.

خامساً: تكثيف التضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطيني وضد الممارسات العدوانية اليومية الاسرائيلية ضد الفلسطينيين.

سادساً: ان سبباً أساسياً من أسباب العدوان العراقي الأخير هو انعدام الديمقراطية في العراق واتخاذ القرارات الفردية التي تعبر عن الطموحات ومصالح الحكام لا الشعوب، ومشكلة انعدام الديمقراطية تعاني منها البلدان الخليجية وغيرها من البلاد العربية الأخرى ومنها مصر، ولهذا فاننا نقترح القيام بجهد منسق ومخطط من أجل الديمقراطية في البلاد العربية حتى تكون قرارات الحكام معبرة عن ارادة الشعوب العربية لا عن نزوات ومطامح ومصالح الحكام.

سابعاً: القيام بجهد مشترك مع كل المنظمات والحركات الوطنية والديمقراطية في البلاد العربية والنضال من أجل خلق نظام اقتصادي عربي جديد يضمن توجيه موارد النفط

والموارد العربية الأخرى لاهداف التنمية ورفع مستوى شعوب المنطقة. (...)

● **هذا وكانت مداخلة ممثل حزب اكيل مقاربة لمداخلة الحزب الشيوعي اليوناني فيما يخص ازمة الخليج، مع عرض لابعاد مخاطر الازمة القبرصية، والمقترحات لحلها، والحاجة إلى مزيد من التضامن مع الشعب القبرصي. وبعد مداولات الاجتماع اقر البيان التالي الذي اعدته لجنة الصياغة:**

التقى في اثينا في السادس والسابع من ايلول (سبتمبر) ١٩٩٠ ممثلون عن الاحزاب الشيوعية والعمالية التالية: الحزب الشيوعي الاردني، الحزب الشيوعي الاسرائيلي، جبهة التحرير الوطني البحرانية، الحزب الشيوعي السوداني، الحزب الشيوعي السوري، الحزب الشيوعي العراقي، الحزب التقدمي للشعب الشغيل في قبرص (اكيل)، الحزب الشيوعي المصري، الحزب الشيوعي اليوناني. وتبادلوا وجهات النظر حول الوضع الخطير والمتفجر والمهدد للسلام، الذي نشأ في منطقة الخليج.

وأبدى ممثلو هذه الاحزاب قلقهم العميق ازاء التطورات الاخيرة التي نشأت عن اجتياح القوات العراقية للكويت، والغاء سيادته وكيانه الوطني، وضمه إلى العراق خلافاً لارادة شعبه، الأمر الذي أتخذ ذريعة لحشد منقطع النظير للقوات العسكرية للولايات المتحدة الامريكية وبعض حلفائها، واحتلالها للسعودية ودول خليجية أخرى، مهددة بذلك استقلال وسلام وامن شعوب المنطقة.

ويحاول الامبرياليون الامريكيون استغلال سخط الرأي العام العالمي على التصرف العراقي الذي ينتهك قواعد القانون الدولي لكي يفرضوا سيطرتهم على المنطقة، والتحكم في ثرواتها النفطية.

ان هذا الحشد الكبير للقوات العسكرية الامريكية وحلفائها يهدد بحرب مدمرة تنشر الموت والدمار، ولا يمكن تقدير مداها، مع خطر استخدام اسلحة الابادة الجماعية

• ويؤكد هذا الحشد الطبيعة العدوانية للامبريالية، ويتعارض جذرياً مع مصالح بلدان الخليج والشرق الاوسط، ومع نضال شعوبها من أجل الاستقلال والسيادة الوطنية، والديمقراطية والتنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ان الاحداث التي تجري حالياً في منطقة الخليج تتنافى كلياً مع الاتجاه العالمي الجديد لتحقيق الانفراج الدولي، ونشر السلام على الارض، ونزع السلاح وحل النزاعات الاقليمية على اساس تطبيق القانون الدولي ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

واتفق المجتمعون على ان المهمة الملحة حالياً، هي العمل السريع لتخليص المنطقة من اخطار نشوب الحرب، والاختصار على الاجراءات السياسية لتسوية الازمة الراهنة، وذلك بالعمل لتحقيق أوسع تجمع للقوى الوطنية وقوى السلام والديمقراطية

والتقدم من أجل احلال الامن والسلام في منطقة الخليج . وهذا يقتضي الانسحاب الكامل للقوات الامريكية وحلفائها من المنطقة ، ويرون أيضاً ضرورة الانسحاب الفوري للقوات العراقية من الكويت ووضع ترتيبات دولية تفسح المجال أمام الشعب الكويتي لأن يقرر مصيره بنفسه ، وضمان المصالح المشروعة لجميع شعوب المنطقة ، بما فيها مصالح الشعبين الكويتي والعراقي .

ويؤكد المجتمعون ان احلال السلام والامن في الشرق الاوسط لا يتحقق إلا بازالة الاحتلالات العسكرية السابقة التي لم يوضع لها حد حتى الآن .

ويطالبون المجتمع الدولي بالعمل على تنفيذ قرارات الامم المتحدة القاضية بانسحاب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، والاعتراف بحق الشعب العربي الفلسطيني باقامة دولته الوطنية المستقلة ، واحلال السلام العادل ، وكذلك تطبيق قرارات الامم المتحدة المتعلقة باعادة وحدة جزيرة قبرص وتحريرها من التواجد العسكري الاجنبي .

ويشجب المجتمعون محاولات السلطات الاسرائيلية لاستغلال احداث الخليج الاخيرة لمصلحة نواياها العدوانية التوسعية ولتشديد قمعها الوحشي للانتفاضة الفلسطينية المجيدة .

ان انهاء ازمة الخليج من شأنه ان يطرح بالحاح أكبر أمام المجتمع الدولي موضوع انهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية وتسوية النزاع العربي - الاسرائيلي واحلال السلام الشامل في الشرق الاوسط .

وفي هذه الظروف الصعبة بالنسبة للسلام في المنطقة والعالم يبرز الدور الكبير الذي يمكن ان تلعبه هيئة الامم المتحدة ، ومؤسساتها والمنظمات الاقليمية من أجل صيانة السلام وحل النزاعات الاقليمية بالطرق السلمية ، واحترام الشرعية الدولية وحقوق الدول والشعوب .

ولهذا يؤيدون الجهود المكثفة التي تبذلها هيئة الامم المتحدة واطراف عربية والجهات الأخرى لدرء الصراع المسلح ، وتسوية الازمة بالطرق السلمية والسياسية ، وتجريد منطقة الشرق الاوسط من اسلحة الابادة الجماعية : النووية والكيمياوية والجرثومية .

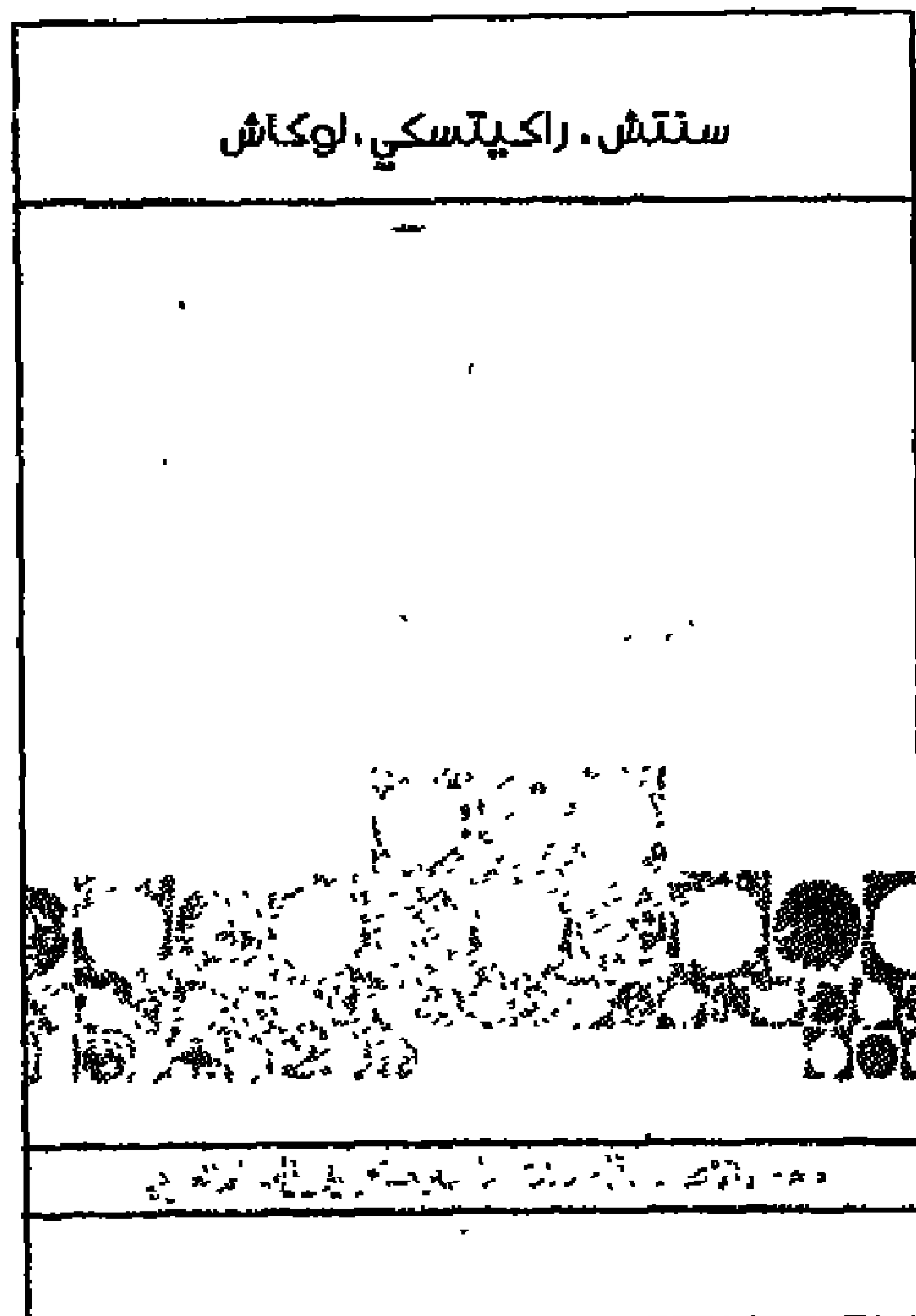
ويطالب المجتمعون حكومة العراق بتأمين سلامة المقيمين الاجانب في العراق والكويت وباحترام حقهم في العودة إلى اوطانهم وفقاً لرغباتهم .

ويرى المجتمعون في اقتراح الاتحاد السوفييتي بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق

الاوسط اقتراحاً بناءاً يساعد على وضع حد للنزاعات في هذه المنطقة وحلها حلاً عادلاً يقوم بالدرجة الاولى على انهاء كل احتلال لاراضي الغير، ولازالة الحشود العسكرية والقواعد الاجنبية.

ان نجاح شعوب منطقتنا في المساهمة باقامة وترسيخ الامن والسلام العادل في ربوعها ونجاحها في ضمان سيادة واستقلال بلدانها، وفي التعاون ووقف الاعمال العدوانية فيما بينها، كل ذلك يتحقق بشكل أضمن في ظل الحريات الديمقراطية واحترام حقوق الانسان المنصوص عليها في المواثيق الدولية واقامة انظمة حكم ديمقراطية.

وتعلن الاحزاب المجتمعة انها ستبذل قصارى جهودها من أجل تحقيق هذه الاهداف بالتعاون مع كل القوى الوطنية والديمقراطية في بلدانها وبلدان المنطقة ومع المنظمات الاقليمية والدولية على حد سواء.





لكي لا تختلط الاوراق..... نحو رؤيا ثالثة

فائز العراقي

ما من حدث سياسي كغزو الكويت هزّ منطقتنا العربية.طيلة العقود المنصرمة، وعلى كافة الاصعدة، واستثار بخطورته وشموليته وابعاده، كل هذه الضجة والتحركات السياسية، وكشف وهن وتفتت الحالة التي تمر بها امتنا العربية، وهزال غالبية الانظمة العربية أمام التحديات المصيرية التي تواجه امتنا، وكذلك تشوش وضبابية الخطاب السياسي العربي.

وما من حدث مثله أثار كل هذا الالتباس، وخلط الاوراق، وتنافر وتناقض المواقف والرؤى السياسية. وبالرغم من كل هذا الوضع الملتبس، المعقد، والخطير، فان تأثيراته ليست بالأمر الغريب، وغير المتوقع. فهنا، في هذه المنطقة الحيوية والاستراتيجية من العالم، تلتقي، وتتقاطع، وتتنافر، مصالح وإرادات المجتمع الدولي بأسره، متمثلةً بكافة كتله وأنظمته، وتياراته السياسية المتنوعة.

وقبل الخوض في أهم الرؤى والمواقف السياسية المتنافرة التي أفرزها على الصعيد العربي ـ وهذا ما يهمنا في هذه المقالة ـ ينبغي التأكيد على عدة حقائق جوهرية، من بين أهمها:

١ ـ إن النظام العراقي الدكتاتوري ـ ورأسه بشكل خاص ـ يتحمل المسؤولية الاولى في تفجير هذه الازمة، وذلك حينما أقدم على جريمته البشعة في احتلال الكويت، البلد الجار والشقيق.

٢ ـ إن التواجد الامبريالي ـ وبخاصة الامريكي ـ في منطقة الخليج، قد زاد من تعقيد الازمة، ونَقَلَها من الحالة «البسيطة» إلى الحالة المركبة والمعقدة، وإذا قلنا بان هذا التواجد المكثف جاء نتيجة للغزو العراقي المذكور، واذا نحيّنا جانباً حقيقة الاطماع والمصالح الامبريالية الغربية في منطقة الخليج تحديداً، والموجودة أصلاً سواء قبل الغزو العراقي للكويت أو بعده، والذي اتخذت منه الامبريالية الامريكية الذريعة المناسبة ـ وقد قدمها لها الجلاد على طبق من ذهب ـ، نقول بان هذه النتيجة نفسها تحولت إلى سبب لتوتير وتأزيم كامل الوضع في المنطقة.

٣ ـ ان المنتصر في هذه الحرب ـ في حالة اندلاعها ـ هو خاسر، البشرية برمتها هي الخاسرة، وخاصة دول وشعوب المنطقة، إن هذه الحقيقة تجعلنا نناضل من أجل حل وحيد للازمة، ألا وهو الحل السلمي الكفيل بتجنيب البشرية كارثة قد تكون الأكثر دماراً ووحشية في عصرنا الحديث.

٤ ـ إن طبيعة الحدث المركبة والمعقدة تستلزم رؤيا تحليلية مركبة وشمولية تأخذ كل عناصر الموضوع المعقد بنظر الاعتبار.

٥ ـ كشف الحدث عن حالة الهزال الكامنة في بنية الخطاب السياسي العربي، على صعيد الانظمة والاحزاب والافراد ايضاً ـ والحديث على وجه العموم وليس الاطلاق ـ، أهم عناصرها المتجلية: التسطيح والتبسيط، غلبة الذهنية الانفعالية، وردود الفعل الآنية، تزوير الحقائق ومحاولة لَيْ عنق الحقيقة بما يتماشى مع المصالح الآنية الضيقة، محاولة استغفال الجماهير والتعامل معها كحالة رقمية، أو قطيعية، تتلقى ولا تفعل، تنفعل ولا تؤثر.

٧ ـ ان السياسة النفطية غير الوطنية التي انتهجتها غالبية الدول المنتجة للنفط طيلة العقود المنصرمة ـ وخاصة السعودية والامارات ـ والتي تجلت باغراق السوق العالمية بالنفط وأدت إلى تردي اسعاره، وأثرت بذلك على مصالح الشعوب العربية، إن هذه السياسة لا يمكن ان تبرر ـ وبأية حال من الاحوال ـ للجلاد صدام حسين إقدامه على جريمة غزو الكويت، لأنه وأركان حكمه ليسوا وكلاء عن شعوب الخليج، وان هذه الشعوب لها الحق وحدها في محاسبة حكامها، وفي تقرير نمط النظام الذي تريده.

لقد قلنا بان الحدث افرز على الصعيد العربي رؤى سياسية متباينة، ويمكن إجمالها بثلاثة مواقف ـ وهذا يشمل الانظمة والاحزاب والافراد ـ وراء كل موقف منها مصالح ودوافع

واجتهادات وتحليلات عديدة.

الموقف الاول: يركز على خطورة الاحتلال الامبريالي الامريكي لمنطقة الخليج ويعطيه الاولوية، إلا أنه يتناسى أو يتغافل أو يغض النظر عن طبيعة النظام العراقي الفاشي، ويقلل من خطورة الاجتياح العراقي للكويت وآثاره الكارثية على عموم منطقتنا والعالم، ـ تحت حجة ليس ذلك مهماً الآن، أو إنه أمر ثانوي إذا ما قورن بالخطر الامبريالي ـ!!

إن الحد الأدنى الذي يمكن به وصف مثل هذه الرؤيا بانها تبسيطية واحادية الجانب، وذلك إذا لم نذهب للقول بانها مصابة بالعمى السياسي الذي يخفي وراءه ضيق الافق والمصالح الانانية الضيقة.

لقد بدأنا نسمع في هذا المجال حججاً وتحليلات غاية في السذاجة والغرابة، ـ أقول الغرابة لأن بعضاً من الذين أطلقوها يدعون تبنيهم المنهج الماركسي ـ اللينيني!! ـ إضافة إلى مواقف التطرف القومي ذي النكهة العنصرية الشوفينية، والروح الاقليمية المتخلفة.

لنستمع إلى بعض حجج هؤلاء بكافة تلاوينهم: دعنا نوحد العرب حتى ولو كان ذلك بواسطة العنف!!، أو لم يفعل بسمارك وغاريبالدي ذلك؟ ثم لماذا هذه الكيانات الهلامية ـ كالكويت وقطر وسلطنة عُمان ـ؟ ولماذا لا يجري ضمها إلى دولة عربية كبيرة كالعراق مثلاً؟

لو كانت هذه الآراء صادرة عن بعض الجماهير العربية لاستطعنا تفهم الأمر وتحليله، ولقلنا ـ سامحها الله ـ، ولشمرنا عن ساعدنا وقلنا: سنلتحم بها ونبين لها الحقائق: نحن أيضاً ضد الأُسَر الخليجية الحاكمة التي بددت الثروة القومية ومنها تبديد ٣٠ مليار دولار لمساعدة صدام في حربه، ولكن هذا يجب ان لا يدفعنا لتأييد صدام، فهو ليس أقل بذخ وتبديد للثروة القومية، ولقلنا لهم: ينبغي عدم إسباغ صفة المنقذ والمُخلّص على الجلاد، وصدام ليس مع القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني ـ وتاريخه يشهد على ذلك ـ لأن من يضطهد شعبه لا يمكن ان يدافع عن شعب آخر، وما عزفه على الوتر القومي ـ بالاضافة إلى الديني والطبقي ـ إلا محاولة يائسة منه لذر الرماد في العيون، وحرف الحقائق، وفك العزلة القاتلة من حوله.

ولقلنا ايضاً: بان الانظمة العربية هي المسؤولة عن قصور الوعي لدى بعض جماهيرنا العربية، بسبب من طبيعتها اللاديمقراطية التي أدت إلى تغييب الجماهير عن ساحة الفعل النضالي، وتعمية وعيها الثوري.

لكن الأنكى والأمَّر من كل ذلك، ان الكثير من هذه الآراء صدرت وتصدر من احزابٍ وكتلٍ تضع نفسها ضمن التيار القومي التقدمي، أو حتى ضمن التيار الماركسي العربي!!

ما يهمني الآن هو هذا الهزال في الخطاب السياسي لبعض الماركسيين العرب - ومن بينهم بعض المفكرين والكتاب العرب - أية ماركسية هذه التي تبيح الغزو، وتبيح سحق الشعوب وتوحيدها بقوة المجنزرات والبسطال العسكري؟!

ثم أية ماركسية هذه التي تتخذ من طريقة بسمارك في توحيد المانيا مثلاً يُحتذى؟! وهل قرأنا ماركس بطريقة ماركسية حقاً؟ هل فهمنا جيداً الموقف الماركسي في تحديد الحروب العادلة وغير العادلة؟ وهل هذا «تجديد» آخر في الفكر الماركسي؟ أم أنه غياب الوعي وفقدان البوصلة في مرحلة دقيقة وبالغة التعقيد؟ أم انه تشويه مقصود غرضه تفصيل الواقع حسب أمزجتنا ورغباتنا البونابرتية الدفينة؟

أيها السادة: أين مصالح الشعوب، وإرادتها في التوحيد أو الانفصال؟ وهل قالت الماركسية بغير التوحيد الاختياري والطوعي بين الشعوب؟

لقد وصل هذا التزوير، أو محاولة لي عنق الحقيقة، والغاء العقل إلى درجة لا تُصدق فعلاً، حين تجرأ بعضهم وقام بتشبيه حرب السويس التحررية العادلة، بقادسية صدام الجديدة «غزو العراق للكويت»، والدعوة التي اطلقها مؤخراً السيد بن بلّه الرئيس الجزائري الاسبق، هي مثال صارخ على ذلك.

وهكذا يتحد الجلاد بالضحية، ويصبح الفاشي مُنقذاً وفادياً، وتختلط الاوراق إلى درجة بات لا يفرق البعض معها بين مفهومي التحرير والغزو! فأية مرحلة مُلتبسةٍ هذه التي نمر بها الآن؟

الموقف أو الرؤيا الثانية تركز على خطورة النظام العراقي وغزوه للكويت، وتضع مسألة مواجهته في مقام الاولوية، لكنها تقلل من خطورة الاحتلال الامبريالي لمنطقة الخليج، وتضعه في المقام الثاني، أو إنها في أحسن الاحوال لم تنتبه جيداً لمخاطر الوجود الاجنبي واستهدافاته القريبة والبعيدة، ولحقيقة الدوافع الامبريالية الرامية إلى الهيمنة على كامل مقدرات امتنا.

هذه الرؤيا التبسيطية تمتاز بكونها أحادية الجانب، تنظر للامور من خلال زاوية ضيقة، هي زاوية المصالح الآنية والتكتيكية العابرة، هذه الرؤيا تجانب الموضوعية، وهي

محكومة بعقدة «صدام» ولا تنظر جيداً لطبيعة المخاطر المدمرة التي تستهدف شعبنا وجيشنا العراقي، وهي لا تفرق بين ما يرتكبه الجلاد وبين شعبنا العراقي المُستلَب الارادة والذي يسوقه صدام عنوة لتنفيذ رغباته ونزواته المجنونة. هم يريدون إسقاط صدام (ونحن معهم في ذلك)، ولكنهم يتناسون ان الحرب اذا شنتها الامبريالية ضد العراق ستطحن شعبنا أولاً وشعوب المنطقة الأخرى، يتناسون بان الموقف الصحيح هو معاقبة الجلاد وليس معاقبة الضحية (الشعب).

إلا أن الأمر يتعدى أحياناً حدود ذلك، حتى ان بعض هؤلاء تجرأوا، وتحدثوا علانية: فلتضرب امريكا العراق، المهم ان يسقط صدام!!

هكذا يستبدل البعض الجلاد بالمستعمِر!! هكذا يتنكرون للوطن والوطنية!

لا أيها السادة، إن شعبنا العراقي وقواه الطليعية ـ وبالرغم من حالة التمزق والانكماش التي نعانيها ـ، شعبنا وحده هو المسؤول الاول، وهو صاحب الحق وحده في معاقبة الجلاد وأركان حكمه الفاشي، وسيحصل ذلك إن عاجلاً أم آجلاً، سيحصل ذلك مهما طال الأمد، ومتى كانت حركة التاريخ، ونضال الشعوب، تُقاس بعمر الافراد؟

الرؤيا الثالثة هي التي تركز على الموقف المبدأي المتوازن: ضد النظام العراقي الفاشي، وضد الاحتلال الامبريالي لمنطقة الخليج في الوقت ذاته.

ليس هناك رئيسي وثانوي في الأمر، بل نضال متواصل وعنيد لتحقيق المهمتين الرئيستين اللتين يطرحهما الواقع الموضوعي بالحاح الآن: محاصرة واسقاط الجلاد، وطرد المحتلين الاجانب.

قد يقول البعض بان هذا مجرد كلام، وليس لدينا الامكانات لتحقيقه! نعم، إن هذا كلام، ولكن الكلام والموقف الفكري الصحيح يستتبعه ويقترن به الموقف العملي الصحيح ـ وحدة النظرية والتطبيق ـ.

إن رؤيتنا هذه لا تتناقض مع الرأي القائل بان انسحاب العراق هو المدخل الحقيقي لحل الازمة، لكن ذلك ينبغي ان يقترن بضرورة الدعوة إلى رحيل المحتلين الاجانب.

فلينسحب العراق من الكويت (وهذامطلب تلتقي فيه مواقف كافة الانظمة العربية، وحتى تلك التي تربطها علاقات مميزة مع النظام العراقي، كالاردن، واليمن، والسودان، بالاضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية)، وفي الوقت ذاته فلتقدم الامبريالية الامريكية ضمانات دولية بانسحابها الفوري حال تحقق الانسحاب العراقي.

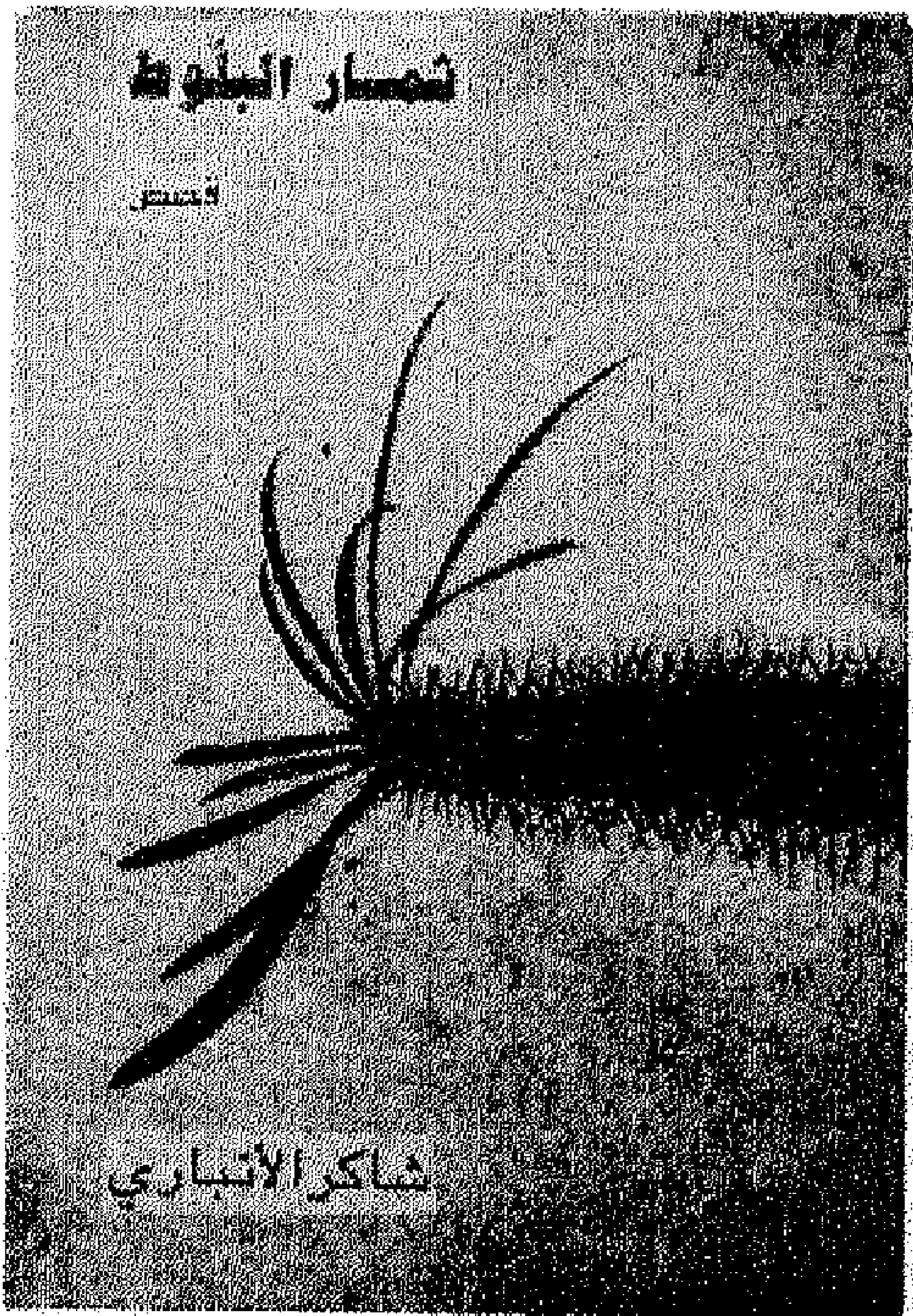
وبعدها يمكن التفاوض، وحل المسائل المعلقة بين البلدين الشقيقين العراق والكويت ضمن الاطار العربي، واذا لم يتمكن العرب من تهيئة قوات عربية مناسبة للفصل بين الطرفين المتنازعين، فليس أمامنا آنذاك سوى الموافقة ـ مؤقتاً ـ على تواجد قوات عربية

ودولية مشتركة ـ شرط ان يكون تواجد القوات الدولية تحت إشراف مباشر من هيئة الامم المتحدة ـ لتحقيق مثل هٰذه المهمة.

اعتقد ان هذا هو الطريق الصحيح لحل الازمة ـ حتى الآن ـ كما ان سرعة تطورات الاحداث وتفاعلاتها على كافة الصعد الاقليمية والعربية والدولية، تستلزم من كافة الوطنيين والتقدميين العراقيين والعرب ان يطوروا مواقفهم حسب تطورات الاحداث، فالواقع في صيرورة وجدل مستمرين، وذلك يستلزم اتخاذ مواقف جدلية بعيدة عن الجمود والتحجر العقائدي، وردود الافعال الآنية.

١٩٩٠/١٠/٩





نقلة نوعية على طريق تعزيز عمل الاتحاد

داود امين

تحت شعار (نحو تعزيز دور اتحاد الشبيبة الديمقراطي العراقي في النضال من أجل السلم والديمقراطية، وضمان حقوق الانسان ومستقبل افضل للشبيبة) وخلال ثلاثة أيام متواصلة امتدت من ٨ إلى ١٠ آب الماضي، وفي جو مليء بالحيوية والحماس، انعقد المجلس الاتحادي لاتحاد الشبيبة الديمقراطي العراقي (اشدع).

وبالرغم من ان التعب والارهاق كان واضحاً على وجوه المندوبين، وهو نتيجة طبيعية بعد هذه الايام الثلاثة المكتظة بالعمل والنشاط، فان فكرة اجراء لقاء مع عدد من المندوبين لم تغادرني، كما ان موافقة من طلبت اليهم ذلك شجعتني لاجراء هذا اللقاء السريع الذي اتمنى ان يعكس ملامح مناسبة من ذلك الحدث الشبابي الهام.

أجمل الخواتم لعملي في الاتحاد!

*** هذا المجلس كيف كان؟ ما هي أبرز ملامحه؟ كيف تقيموه؟ ما هي انعكاساته عليكم؟**

هذه الأسئلة جميعها وضعتها دفعة واحدة أمام الحاضرين، فكانت هذه الاجابات:

- **كمال شاكر** السكرتير العام السابق لاشدع:

لا اجامل اذا قلت ان هذا المجلس كان من المحطات العزيزة عليّ جداً طوال فترة عملي في اشدع، واعتبر مساهمتي فيه خاتمة جميلة، بل هي أجمل الخواتم لعملي في الاتحاد، لقد ترك في نفسي اثراً كبيراً لن يمحى والجميل ان عدداً من المساهمين في الملجس، كانوا من معارفي، ومن الذين عملوا في الهيئات الاتحادية

- رواء الجصاني، المسؤول السابق للجنة العلاقات الخارجية للاتحاد:

لم أكن اتوقع النتائج الايجابية التي خرج بها المجلس، رغم كل النواقص التي رافقت التهيئة له والمشاركة فيه.

اشعر ان أهم ما خرج به هو التوجهات العامة... تغليب الديمقراطي الاجتماعي على السياسي، ولعل مناقشة النظام الداخلي و«تطهيره» من الشوائب والتقليد القسري لانظمة احزاب ثورية كانت الأساس في الانطلاقة التي نتمنى جميعاً ان تتحول من النقاشات والقرارات التي جرت إلى واقع ميداني.. مع الجزم ان هناك من سيضع (بريكات) بهذه الحجة أو ذاك التبرير للتنصل من هذه القفزة الجديدة.

لقد كانت النقاشات والسجال، حول النظام الداخلي، ندوة تثقيفية ما أشد الحاجة لها حول المفهوم الطبيعي والواقعي والمنطقي للعمل الجماهيري الاجتماعي الديمقراطي. ولا انسى بهذا الخصوص مساهمتي «السلبية» السابقة شخصياً في الوصول لما وصلنا اليه من تحجيم لدور الاتحاد ولغيره من المنظمات «القرينة».

لقد خُدعت ولكن بشكل جميل

- أما الزميل ثائر ممثل فرع الاتحاد في المجر فقال:

منذ الخريف الماضي برز نوع من القنوط، خصوصاً في مجال العمل الطلابي (وهو جزء هام من عمل الشباب). كان ذلك في ذهني وأنا اتوجه لحضور المجلس لكنني لم الحظ ذلك مطلقاً.. لقد عشت جواً من الحماس.. جواً من الحرص والشعور العالي بالمسؤولية.. كان هناك أمل وثقة، وهذه مسألة مفرحة وتعطي دفعة أكبر للمواصلة.

هناك مثل مجري يقول «لقد خدعت ولكن بشكل جميل» وهذا المثل يلخص تصوراتي قبل عقد المجلس، والنتائج التي شهدتها خلاله وبعده.

- الزميلة مائدة، من ممثلية الاتحاد في الاتحاد السوفييتي، اكملت افكار زملائها قائلة:

استفدنا كثيراً من هذا المجلس، اذ لم تكن لدينا - قبل انعقاده - صورة واضحة للعمل، كنا نتعارض مع عمل جمعية الطلبة العراقيين التابعة لاتحاد الطلبة، (وأنا اتحدث هنا عن تجربتنا في الاتحاد السوفييتي) ما سمعته في المجلس عن تجربة زملائنا في فرع

سورية كانت مفيدة جداً لنا هذا بالاضافة للنقاشات والحوارات الاخرى. واستطيع القول، بصراحة، انه لأول مرة احس باجواء ديمقراطية حقيقية.. المدهش انه لم يتغيب أحد عن حضور جميع الجلسات. لقد شعرت ان الجميع حريصون على انجاح اعمال المجلس، وبالتالي تطوير عمل اتحادنا وتخليصه من حالة الركود التي عاشها سابقاً.

الديمقراطية عنوان هذه الفعالية الهامة

- الزميل كاوه سكرتير فرع الاتحاد في سوريا:

لقد شعرت ان أكثر الزملاء المندوبين، كانوا حريصين على انجاح المجلس، ويمكن القول ان الديمقراطية كانت عنواناً لهذه الفعالية المتميزة:

- الزميلة ام انتصار عضو قيادة سوريا أكدت على ما قاله زميلها كاوه واضافت: شعرت بالسعادة وأنا أشهد هذا الحضر المتميز على مواصلة العمل وتطوير الاتحاد

- الزميل بستون ممثل فرع سورية في حلب اضاف:

الديمقراطية تجلت بوضوح طوال جلسات المجلس، وهذه ميزة ليست عادية.. بل هي هامة جداً وتؤشر لنجاحات قادمة خصوصاً وان ثقتي كبيرة في ان الهيئة القيادية الجديدة ستنهض بحماس لانجاز مهامها.

- الزميل قيس محمد نائب سكرتير عام الاتحاد لخص افكاره حول المجلس قائلاً:

أبرز ما في المجلس الاتحادي هو الديمقراطية في ابداء المقترحات والآراء وفي الترشيح والتصويت.

في المناقشة الديمقراطية جرى مثلاً تخليص النظام الداخلي من كل ما يكبل حركة الاتحاد كمنظمة جماهيرية تعبر عن مصالح أوسع فئات وقطاعات الشبيبة.

وعند مناقشة مسألة الاستقلالية توصلنا لقناعة جماعية بأن الاتحاد ليس منظمة حزبية تؤمن بايديولوجية حزب معين. نحن نتبنى الشعارات الوطنية العامة التي نصوغها نحن لا شعارات هذا الحزب أو ذاك وهذه الفكرة الهامة جرت مناقشتها بحيوية وحماس خلال أيام المجلس.

ومن الاشياء الهامة لهذا المجلس هو مناقشة وثيقة يمكن اعتبارها نواة أساسية لكتابة تاريخ الاتحاد وهي (المسيرة النضالية وعمل نشاط اشدع منذ تأسيسه في تشرين اول ١٩٥١ حتى عام ١٩٨٩).

ان النقاش المفيد حول هذه الوثيقة، والتعديلات الاساسية التي اجريت عليها خصوصاً فيما يتعلق بالفترة التي تتعلق بتجميد الاتحاد ستفيد كثيراً في الوصول لصيغة

مناسبة تستكمل لاحقاً وتعرض على مؤتمر الاتحاد الذي تقرر عقده خلال السنتين القادمتين .

المجلس متكامل رغم النواقص!!

*** اجمعتم الآن على ان الديمقراطية كانت عنواناً للمجلس وان نتائجه كانت جيدة، ولكن بعض المندوبين شككوا في شرعية المجلس وشرعية تمثيله لكل فروع الاتحاد ماذا تقولون في ذلك؟**

ـ الزميل كمال شاكر قال:

أنا اعتبر قوام المجلس متكامل رغم النواقص التي أشار لها الزملاء، وقد خفف من التأثير السلبي لغياب عدد من المندوبين، الممارسة الديمقراطية التي سادت طوال أيام المجلس، بحيث تسنى لجميع الحاضرين التعبير عن آرائهم بحرية كافية عند مناقشة الوثائق المقدمة، وليس أدل على ذلك من الوقت الذي استغرقته مناقشة مسودة (مسيرة الاتحاد) و (النظام الداخلي) وغيره من الوثائق.

ـ الزميل ثائر أكد على نفس أفكار زميله كمال واضاف ان معظم المندوبين كانوا كوادر شبابية منتخبة. لذلك فان حرصها على تبرير ثقة ناخبيها تجسدت في مستوى الحوار والجدل الحيوي والمفيد. بحيث فاجئني هذا الانشداد الكبير وهذا المستوى العالي من الحرص في ظل ظروف سياسية واقتصادية بالغة الصعوبة.

ـ الزميل بستون اختلف عن زميليه في هذه النقطة حيث قال:

بصراحة أقول ان التمثيل لم يكن مناسباً لا قومياً ولا من حيث الاعمار فنسبة الزملاء الاكراد ومن الاقليات القومية كانت قليلة ولا تتلائم مع الواقع، كما ان اعمار المندوبين كانت في غالبيتها فوق الخامسة والثلاثين. وهناك ايجابية في هذا التمثيل تتلخص في وجود كوادر قديمة، استطاعت عكس خبرتها وتجربتها السابقة للزملاء الجدد.

أعمال جيدة ولكنها دون الطموح!

*** اترك المجلس وأعماله ونتائجه وانتقل لعملكم الملموس. عملكم قبل انعقاد المجلس وكيف تتوقعونه لاحقاً.**

ـ الزميل رواء بدأ الحديث قائلاً:

بصفتي مسؤولاً (سابقاً) للجنة العلاقات الخارجية أشير إلى انه كثيراً ما جرى

التساؤل: ما هو المطلوب من هذه اللجنة؟

وباختصار شديد أقول: المطلوب منها التعريف بالاتحاد كي يستطيع ان يلعب دوره اللاحق في فضح ممارسات السلطة الارهابية ازاء الشبيبة بشكل خاص. كذلك المطلوب اعلاء صوت التضامن وضمان لديمومته مع شبيبة بلادنا.

ثم الاستفادة من تجارب المنظمات الشبابية الأخرى، وكهيئة للعلاقات الخارجية تشرفت بمسؤوليتها اتساءل هل نجحنا في تحقيق مهماتنا؟ وأقول نعم نجحنا - ليس من منطلق الرضى عن النفس والغرور، ولكن من الوقائع التي ترتبت وسادت، ولا يعني ذلك غياب النواقص، التي يقف في مقدمتها، الانغلاق على منظمات البلدان الاشتراكية (سابقاً) وبذل جهود مستميتة لكسبها دون جدوى، ثم تجاهلنا للمنظمات «الديمقراطية» الحقة لأنها من تيارات فكرية أخرى كالشبيبة المسيحية، وشبيبة الاشتراكية الدولية وغيرها. لقد تعاملنا كحزب سياسي لا كمنظمة شبابية، وكان ذلك خطأ يجب تصحيحه الآن.

نحن كمنظمات شبابية لنا مهام سياسية أيضاً، ولكن تلك المهام طغت على عملنا بشكل مطلق. لذلك أقول بتركيز شديد نحن بحاجة لفهم صحيح لمهام من هذا النوع، عندها تكون الممارسات على الطريق الصحيح، وخلاف ذلك لن نستطيع السير على الطريق المطلوب.

- الزميل كاوه قال عن هذه المسألة:

مهمات فرع سوريا (لاشدع) هي نفس مهمات الفروع الاخرى، ولكن ما يميزه هو انه في بداية العمل مثل سكرتارية اتحادنا في اللقاءات والعلاقات مع المنظمات العربية الموجودة في سوريا، بحيث اصبح أشبه بمكتب علاقات خارجية - في الجانب العربي - وقد نجح فرعنا في عقد الصلة باتحاد الشباب العربي، قبل ان تتولى سكرتارية الاتحاد هذه المهمة. أما مؤتمرات فرعنا الخمس، فقد كانت ورشة عمل حقيقية في تعلم حق الانتخاب والترشيح كما ساهم فرع اتحادنا في احياء الذكرى الاولى لمجزرة حلبجة، وكانت هذه فعالية كبيرة ومتميزة وعملنا وما نزال في صفوف المهجرين العراقيين، وعددهم غير قليل في سوريا.

- الزميلة (ام انتصار) التي رافقت تأسيس فرع سوريا منذ ولادته قالت:

اوائل الثمانينات تحولت سوريا - دمشق بشكل خاص - لساحة رئيسية لوجود عدد غير قليل من المهجرين والمهاجرين العراقيين، لذلك برزت الحاجة لتكوين فرع لاتحادنا في سوريا، وكان لوجود عددٍ من الكوادر الشبابية المجربة في دمشق اثر في تحقيق هذه المهمة التي لم تكن سهلة على الاطلاق.. كان توجهنا الرئيسي نحو الشبيبة المستقلة..

وقد واجهتنا مشاكل غير قليلة ولكننا نجحنا في التعريف باتحادنا والاعلان عن وجوده وعودة نشاطه، كما بادرنا لتقديم بعض المساعدات مثل فرص عمل لعدد من الزملاء. ولكن ضعف مواردنا المالية حالت دون تحقيق كثير من المشاريع.

اقتصر عملنا السابق على مهمة واحدة فقط!!

ـ الزميلة مائدة قالت:

كانت ممثلية اتحادنا في الاتحاد السوفييتي تتكون من زميل واحد فقط! لديه مهمة واحدة فقط وهي العلاقة بالكمسمول السوفييتي. وفي عام ١٩٨٩ تشكلت ممثلية ضمت ثلاث زملاء واصبحت مهماتنا بالاضافة للعلاقة بالكمسمول هي الاتصال بمدرسة ايفانوفا للعمل مع الطلائع. ففي هذه المدرسة ـ كما هو معروف ـ عدد غير قليل من الاطفال العراقيين، كذلك عقد اللقاءات بالمنظمات الصديقة والشقيقة، والدعوة للتضامن مع قضية شعبنا وشبيبته.

واستطيع القول منذ الآن ان عملنا اللاحق سيتطور بعد التجربة التي اكتسبناها خلال المجلس والمهام التي يجب ان ننهض بها.

ـ أما الزميل ثائر فتحدث عن العلاقة مع اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي (وفدي) فقال:

وضع (وفدي) الآن ملائم جداً لعملنا والسبب يعود للقاءات الدائمة والمباشرة من قبلنا مع (وفدي) ومساعدته في مختلف نشاطاته، ومن بينها مثلاً المساهمة في ترجمة نشرة (الشرق الاوسط) التي يصدرها (وفدي) إلى اللغة العربية.

كما ان الوضع الدولي الجديد وسياسة الانفتاح والدعوة للديمقراطية والتعددية ساهمت وتساهم كثيراً في تطوير علاقاتنا بوفدي. هناك الآن صراع وتفاعل في الآراء ونحن نساهم في ذلك بحيوية.

نثق بالهيئة القيادية الجديدة

*** شهدت معكم انتخابات الهيئة القيادية الجديدة للاتحاد، هل كانت انتخابات ديمقراطية حقاً؟**

الزميل كمال شاكر أجاب:

انظر بتفاؤل عميق لعمل الهيئة القيادية القادمة، ومبعث تفاؤلي هو الروحية الجماعية

التي لمستها طوال أيام المجلس، روحية التطوع والشعور العالي بالمسؤولية، وما يزيد تفاؤلي بالعمل، المقبل للهيئة القيادية هو وقوف شبكة من الكادر الشبابي إلى جانبها يؤازرها ويشد من عزيمتها ويساعدها في العمل.

لقد كانت الانتخابات درساً بالغ الدلالة، فاصرار بعض المرشحين على عدم الانسحاب بعد عدة جولات من اعادة الانتخاب دليل على الاصرار والرغبة الصادقة للعمل وللمواصلة. كما لاحظت، أثناء دراسة الوثائق، كيف جرى الوقوف طويلاً أمام بعض العقد المستعصية، خصوصاً ما يتعلق بالاستقلالية لاشدع ككيان وكقرار، واشاعة الديمقراطية والتعامل مع الشرعية الدستورية، كل هذه العوامل تحولت إلى عوامل قوة في يد الهيئة القيادية، ويجب ان تستفيد منها بعملها اللاحق..

- الزميل رواء أكد على الافكار الرئيسية لحديث زميله، وأشار إلى ثقته الاكيدة ان الهيئة القيادية الجديدة - والتي تضم نخبة من الشبيبة المتحمسة والكفوءة للعمل - قادرة على النهوض بمهامها اللاحقة، خصوصاً بعد فترة طويلة (السياسية والتقليذ القسري) التي عطلت الكثير من طاقة الاتحاد.

- الزميل بستون قال: ثقتي كبيرة في ان الهيئة القيادية الجديدة ستنهض بمهامها وستعمل بحماس من أجل تطوير عمل الاتحاد.

- الزميل كاوه، وقد انتخب ضمن الهيئة القيادية الجديدة، قال انه واثق من ان العمل سيتطور وسيكون افضل من السابق. فالثقة التي منحها الناخبون للهيئة القيادية الجديدة وحدها يجب ان تدفعها للعمل والنشاط هذا عدا المهمات الخطيرة والصعبة التي تواجه شبيبتنا واتحادنا.

اني - كعضو هيئة قيادية - سأبذل كل طاقتي من أجل تطوير ودفع عمل اتحادنا نحو آفاق أكثر اشراقاً.

- الزميلة ام انتصار تمنت للهيئة القيادية الجديدة الجدية في تنفيذ مهماتها الصعبة وان يكون الهاجس الاساسي أمامهم هو العمل في مجال شبيبة الوطن في الداخل.

- الزميل قيس محمد قال:

نحن كهيئة قيادية جديدة لا يمكن ان نعطي وعوداً حول عملنا. برنامجنا ومهماتنا ليست قليلة، والفترة اللاحقة ستكشف هل نحن قادرون على انجاز مثل هذه المهمات، بحيث نبرر الثقة الرائعة التي منحها لنا زملاؤنا عند انتخابنا. أنا واثق اننا سننجح . . . وهذا التفاؤل بحد ذاته سيدفعنا للعمل وهو يعكس قدرتنا على تذليل الصعوبات، بتظافر جهود جميع الزملاء من الذين عملوا في الهيئات القيادية السابقة وفي مختلف الفترات والذين سيساعدوننا في العمل من أجل انجاز مهام اتحادنا المناضل.



الكرد السوفييت: ماضيهم وحاضرهم

ترجمة واعداد بيان كريم

في نهاية القرن التاسع عشر، وبعد الحرب الروسية ـ الفارسية الاولى، جاء الاكراد من كردستان تركيا وايران ليستقروا في مناطق ما وراء القفقاس مع الاذربيجانين والارمن والجيورجين، كان عددهم في بداية القرن الحالي يبلغ حوالي ٥٠٠ الف نسمة.

ودعم هؤلاء الكرد ثورة اكتوبر واسهموا بشكل فعال في تعزيز سلطتها في تلك المناطق.

في عام ١٩٢٣ وبتوجيه من لينين تم تشكيل مقاطعة ذات ادارة ذاتية للاكراد في اذربيجان وكان مركزها لاجيت. كانت المقاطعة تصدر صحيفتها المركزية «كردستان السوفييتية»، وتم انشاء مدرسة كردية مهنية، واذاعة تبث برامجها باللغة الكردية بشكل دوري منتظم، ويبدأ الاطفال الكرد يدرسون بلغتهم الام، وصدرت كتب ومناهج علمية باللغة الكردية.

لم يدم هذا العز طويلاً للأسف. حيث توقف العمل تماماً بهذا الاتجاه منذ بداية الثلاثينات حين جرّد الكرد من ابسط حقوقهم الدستورية حتى اصبح الكردي يخشى ان يبوح بانتمائه القومي، وصار القمع والتهجير يلاحقهم، ويقول الاكاديمي الكردي نادروف بهذا الصدد «لقد وصل الاضطهاد والتنكيل بحق الاكراد منذ الثلاثينات إلى انخفاض عددهم إلى ٢٥٣ الف شخص (وفق احصائية١٩٨٩)»، فقد أدى التهجير القسري

وتوزيعهم على مناطق عديدة في تسع جمهوريات في الاتحاد السوفيتي إلى تثبيت انتماءاتهم في السجلات الاحصائية ضمن القوميات الأخرى».

ان معاناة اكراد الاتحاد السوفييتي جرت على يد جهاز يأمر وينهي كما يشاء، وعلى رأسه سلطة الفرد، فأعاق ذلك الحلول الجذرية للقضية القومية وفتح مجالاً رحباً للاجراءات غير القانونية بحق الاقليات القومية. يقول محويان، العضو المراسل في اكاديمية العلوم في ارمينيا «كنا نعتقد وبثقة لا متناهية، ان النهج السياسي المتخذ من قبل الحزب في المساواة بين القوميات والاقليات في الاتحاد السوفييتي سيستمر في ظل سلطة الحزب نفسه وسيؤدي حتماً إلى تحقيق اهدافه أوتوماتيكياً، إلا ان الحياة أظهرت ان الامور ليست هكذا ابداً، ومن هنا جاءت الهوة بين المبادىء التي ندعو اليها وحقيقة واقع الأمر».

كل هذه الحقائق طرحت للنقاش في المؤتمر العلمي العام لاكراد الاتحاد السوفييتي الذي عقد تحت شعار «الاكراد السوفييت: ماضيهم وحاضرهم» وذلك بين ٢٥ ـ ٢٦ تموز ١٩٩٠ . وجاء المؤتمر ضمن خطة الحزب الشيوعي السوفييتي بشأن القضية القومية الصادرة عن اجتماع اللجنة المركزية للحزب في ايلول ١٩٨٩، وأكدت على ضرورة «اتخاذ جميع التدابير لحل مشاكل الاقليات القومية كالتتر في القرم، والالمان السوفييت واليونان والاكراد، والكوريين، والاتراك وغيرهم» وقد قام معهد الماركسية ـ اللينينية التابع إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي باعداد المؤتمر والتهيئة له وتنظيم اعماله.

شارك في المؤتمر عدد كبير من الكرديولوجيين السوفييت والاجانب وباحثون اجتماعيون، وكتاب وممثلو الفئات الثقافية من الاتحاد السوفييتي وخارجه ووجوه اجتماعية بارزة. ألقيت فيه كلمات ومداخلات المشاركين الاكراد السوفييت والاجانب، من بينهم الشخصية السوفييتية البارزة نادروف ومحويان وغيرهم. كما ألقى كلماتهم كل من السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي ـ عزيز محمد ـ والسكرتير العام لحزب الشعب الكردستاني ـ سامي عبد الرحمن ـ ومدير المعهد الكردي في باريس ـ كندال فيزان. . .

ومما قال شاكرو محويان في كلمته «نحن ندفع ثمناً غالياً ليس فقط بسبب ما قمنا به من تزييف لواقع الأمور بشأن القضية القومية في الماضي، بل وحتى من طغيان مجموعة تسيطر على الاعلام بكل وسائله، والتي تضلل بدورها كل شيء أمام الاوساط الدولية حالياً». ويضيف قائلاً «أي منطق هذا، عندما يطلع القارىء السوفييتي مثلاً وبأسرع ما يمكن عن مقتل اثنين أو ثلاثة من الفدائيين في ناميبيا، أو عن حرمان الزنوج من حق الدراسة في صف واحد مع البيض، في حين لا يوجد شيء، من هذا القبيل، عن عشرات الالوف من ضحايا السلاح الكيمياوي في حلبجة الكردية، ولم يتطرق الاعلام إلى تصفية مئات القرى والقصبات الكردية في العراق، ولا عن الاعدامات بالجملة لعشرات

المواطنين الكرد في تركيا، وعن منعهم في التحدث بلغتهم الأم، وعن حالات التسميم الجماعي للاكراد الهاربين من السلاح الكيمياوي في مخيمات تركيا، هذا كله يجري بحق شعب اسهم ولا يزال يسهم بقسط كبير في التطور التاريخي الاجتماعي الاثني في الشرق الاوسط».

لقد ترك هذا التعتيم الاعلامي والتضليل آثاره السلبية حتى على القارىء الاجنبي، فكل ما كان يصله كلام تبريري عن المساواة والحقوق القومية والتطور الحضاري للقوميات والاقليات القومية في الاتحاد السوفييتي، وعن الاذاعات والصحف بلغة الأم، والجامعات التي تفتح ابوابها لجميع الراغبين في الدراسة، بغض النظر عن انتماءاتهم القومية وعن الاشواط المتقدمة في البناء الاشتراكي. يقول محويان بهذا الصدد «لقد ولى ذلك الزمن عندما كنا نضلل انفسنا بأن امكانياتنا كافية تماماً للنهوض بالثقافة القومية الكردية. ولو قمنا بمقارنة بسيطة نرى ان المراكز المهتمة بالشؤون الكردية في كل من اوربا وامريكا وحدها تقوم باصدار أكثر من ٤٠ صحيفة ومجلة، وان التجمع الكردي في السويد يملك شبكة واسعة للثقافة القومية، لا يملكها اكراد الاتحاد السوفييتي بمجموعهم».

كما تطرق المشاركون إلى مدى الترابط الوثيق بين اكراد الاتحاد السوفييتي وبين مصير اشقائهم الكرد في كردستان عموماً، نظراً لما تحمله القضية الكردية من خصوصية وطابع متميز والذي ينعكس في أشكال ظهور الوعي القومي والشعور العالي بالانتماء إلى هذه الأمة.

كما وجه المشاركون انتقادهم إلى العلماء والسياسيين المهتمين بالقضايا المعاصرة على موقفهم تجاه القضية الكردية، وتبريراتهم المستمرة بأن «القضية القومية الكردية على درجة من التعقيد، بحيث يستحسن عدم تحريكها...».

لقد تم اتخاذ هذا النهج السياسي منذ الفترات الستالينية ـ البريجينفية ولا يزال مستمراً حتى يومنا هذا رغم التفكير الجديد فالمسألة الكردية توضع ضمن ما يسمى (بمصالح العلاقات الدولية) وهذا النهج ليثير حقاً الشجب والاستغراب، لأنه لا يمكن وبأي شكل من الأشكال وضعه لا في إطار الاممية ومصالح البلد ولا حتى في إطار الانسانية...»

في ختام اعمال المؤتمر شكلت لجنة تضم الاكاديمي نادروف والدكتور محويان، وكتيابيف نائب رئيس معهد الماركسية ـ اللينينية، وبابايف سكرتير ورئيس جمعية يه كبون (الاتحاد)، والدكتور بكراموف رئيس قسم العلاقات القومية في معهد الماركسية ـ اللينينية، والصحفية البارزة ازا عودالي، وترابيزتيكوف المرشح للعلوم التاريخية ورئيس فريق الباحثين في قضايا الاضطهاد القومي ضمن لجنة العلاقات القومية لمعهد الماركسية ـ اللينينية،

وكلفت اللجنة باعداد رسالة موجهة إلى الرئيس غورباتشوف وإلى مجلس السوفييت الاعلى في الاتحاد السوفييتي مطالبين فيها :-

- باعادة تشكيل المقاطعة القومية ذات الحكم الذاتي لاكراد الاتحاد السوفييتي «كردستان الحمراء»، مع تعويض الاكراد عن الخسائر المادية التي لحقت بهم نتيجة الغاء هذه المقاطعة. كما عبرت الرسالة عن الثقة العالية بأن تتفهم شعوب وحكومات اذربيجان وارمينيا وجيورجيا وكازاخستان وقرغيزيا وتركمانيا آمال هذا الشعب الذي عانى كثيراً من المآسي، وتساهم في التأكيد على حل هذه المسألة، كما طالبوا بمشاركة ممثلين عن الشعب الكردي في جميع اجهزة السلطة في المركز وفروعه، وكذلك في التشكيلة التي انشئت من قبل لجنة نواب مجلس السوفييت للعناية بالقضية الكردية.

وارتباطاً بالاوضاع المتفجرة في عدد من جمهوريات آسيا الوسطى وما وراء القفقاس والتي تهدد بشكل مباشر قضية الاكراد في الاتحاد السوفييتي، نطالب وندعو بالكف عن مضايقة الاكراد والضغط عليهم، كما يجب تشخيص اماكن محددة لترحيلهم عند نشوء أي خطر يهدد حياتهم.

كما صاغت الشخصيات آنفة الذكر باسم المشاركين وثيقة تطرقت إلى الجوانب التي تم بحثها والتي تخص الحياة الاجتماعية - السياسية والثقافية للشعب الكردي في الاتحاد السوفييتي. وبروح التوجه الديمقراطي الجديد وحرية ابداء الرأي، تطرقت الوثيقة إلى الوضع التاريخي لاكراد الاتحاد السوفييتي. كما أشارت إلى الجوانب الايجابية التي ساهمت في تطور الاكراد في مختلف ميادين الحياة القومية والثقافية، مع ذكر الانتهاكات الفظة بحقهم اثر السياسة القومية المنتهجة ابان الحكم العثماني وفترات الركود، كما أكدت على ضرورة بعث الثقافة القومية وتطويرها من خلال ايجاد مراكز ومؤسسات ثقافية واصدارات صحفية وبث اذاعي في جميع المناطق الكردية في الجمهوريات الاخرى اضافة إلى ما هو موجود الآن في كل من ارمينيا وجيورجيا.

وأشير إلى عدم وجود تمثيل للاقلية الكردية في الهيئات العليا للدولة منذ سنوات عديدة، وعدم وجود نواب لهم حتى في الانتخابات التي جرت مؤخراً لهيئات الجمهوريات الاتحادية، الأمر الذي أدى إلى تردي اوضاع الكرد حالياً رغم سياسة تصحيح الاخطاء وتقويم التشويهات الجارية في السياسة القومية.

وأكدت الوثيقة على ضرورة التواصل الثقافي وغيره بين الاكراد السوفييت والاكراد خارج الاتحاد السوفييتي، مع ضرورة تأمين وصول اصدارات كردية من الخارج وانشاء دار كردية للنشر في الاتحاد السوفييتي واستخدام الاحرف اللاتينية في الكتابة والطباعة.

وعبر المشاركون عن مشروعية وطبيعة قلق واتساع اهتمام الاكراد السوفييت بمصير

النضال العنيد لاشقائهم من أجل حقوقهم القومية الديمقراطية وتقرير المصير. وثبت المشاركون وبأسف ذلك الواقع الذي يعكس كون سياسة التفكير الجديد لم تشمل بعد الكرد ونضالهم القومي، وتقييم مكانتهم في الشؤون والعلاقات الدولية بين الشرق والغرب. واستغربت الوثيقة الصمت الذي ساد في الاتحاد السوفييتي حيال اعمال الابادة الجماعية والتهجير القسري للكرد واستخدام السلاح الكيمياوي في كردستان العراق عام ١٩٨٨.

واعتبرت المساعدات والدعم المقدم لتلك الانظمة، التي تقمع بقسوة النضال التحرري العادل للشعب الكردي من أجل حقوقه القومية، مسألة غير طبيعية، وطالبت الاتحاد السوفييتي بالمبادرة إلى طرح المسألة القومية للشعب الكردي على الهيئات والاوساط الدولية بما فيها هيئة الامم المتحدة.

وعلى ضوء ما طرح من مداخلات وخطب وكلمات، عكست تصوراً واضحاً عن الحقوق القومية المشروعة للاقلية الكردية في الاتحاد السوفييتي، تم استخلاص الاستنتاجات والقرارات والتوصيات التي يمكن ان تجتذب انتباه الهيئات الحكومية العليا في اجراءاتها التي ستتخذ من أجل حل المسألة القومية للاقلية الكردية.





محنة العقل في أزمة الكويت

د. فؤاد زكريا

بقدر ما كشفت كارثة الغزو العراقي للكويت عن اختلال في البناء السياسي العربي في مجمله، فقد كشفت بالمثل عن اختلال لا يقل فداحة في الوعي العربي، وفي طريقتنا في فهم مشكلاتنا الكبرى واسلوبنا في البحث عن حلول لها. ولما كانت محنة العقل لا تقل خطراً عن محنة الممارسة السياسية، بل لعل الأولى سبب رئيسي للثانية، فقد رأيت ان اعالج الموقف من هذه الزاوية التي يهملها الناس عادة على الرغم من أهميتها الحيوية وسوف اخصص حلقات هذا المقال لمجموعة من مظاهر الاختلال الفكري والذهني التي كشفت عنها الاحداث الاخيرة بوضوح صارخ.

أولاً ـ الخلط بين الاسباب والنتائج:

لقد نبه الكثيرون من قبل إلى ان نسبة لا يستهان بها من الرأي العام العربي تخلط بصورة مؤسفة بين الاسباب والنتائج في مجموعة الاحداث التي فجرها غزو العراق للكويت. فبعد مضيّ أيام قلائل على هذا الغزو، تحولت المسألة «بقدرة قادر» من انتهاك بلد عربي لسيادة بلد عربي آخر وكرامته وأمنه، بل وهويته ذاتها، إلى مشكلة وجود القوات الاجنبية والامريكية، على وجه التحديد، في الاراضي العربية، وفي غضون هذه الايام القلائل كانت مهمة فصائل واسعة، ذات تأثير لا يستهان به على الرأي العام العربي، هي

ان تمحو من ذاكرة الناس ما حدث من عدوان سافر وتعزف ليل نهار على نغمة الخطر الذي بات يهدد الكيان العربي من جراء وجود قوات اجنبية في اراض عربية. وصدرت بيانات رسمية،من احزاب وجماعات لها وزنها، تضع مشكلة انسحاب القوات الاجنبية، في ترتيب الاولويات،قبل مشكلة الانسحاب العراقي من الكويت. ويبلغ الضياع العقلي ذروته حين يقول المسؤول الأكبر عن جريدة حزبية ذات اتجاه اسلامي ان المهم الآن هو معالجة قضية وجود القوات الامريكية، أما البحث في الاسباب التي أدت إلى هذا الوضع فهو «مسألة لم تعد تهم إلا المؤرخين».وفي اليوم التالي يتحدث المسؤول الأكبر عن جريدة يسارية في الموضـوع ذاته فيقوم بتعديل طفيف في المصطلحات، اذ يقول ان مسألة البحث عن السبب الذي أدى إلى الوضع الراهن ليست إلا مسألة اكاديمية.

هذا النوع من التفكير، الذي يزداد كل يوم انتشاراً في عالمنا العربي المنكود، يعزف على عدة اوتار،كل منها أشد نشازاً من الآخر. فهناك أولاً وتر النسيان وهو آفة من آفات العقول التي تشغلها الاحداث الساخنة في كل يوم على حدة، ولكنها تعجز عن الربط بين حادث اليوم وحـادث الأمس، وتعـالج الامور بطريقة مفككة، فتنفعل مع احداث «آخر لحظة» وتنسى تماماً احداث اللحظة السابقة، ولا ترى العالم إلا على انه مجموعة من الاحداث المنفصلة التي ينبغي ان تشتعل ردود افعالنا معها أو تنطفىء ساعة بساعة، دون أية محاولة للبحث عن خطوط متصلة وعلاقات مترابطة.

وهنـاك ثانياً وتـر التمـويه، فكيف ننـظر إلى احداث وقعت منذ أقل من اسبوعين ونكشف كل يوم عن أخطر النتائج السياسية والعسكرية والاقتصادية وكيف ننظر إلى اقتلاع شعب من وطنه وإحلال آخرين محله في عملية استيطان وحشية حاقدة ـ كيف ننظر إلى هذه الاحداث على انها شيء أصبح ينتمي إلى الماضي الغابر ولم يعد يهم إلا المؤرخين على حد تعبير ممثل اليمين الاسلامي أو الاكاديميين على حد تعبير ممثل اليسار العلماني؟

على ان اخطر الاوتار نشازاً،التي يعزف عليها اصحاب هذا الموقف،هو المغالطة. فحين يطالبنـا البعض بالتغاضي عن الاسباب التي أدت إلى الوضع المشتعل الحالي، وتركيز اهتمامنا على مشكلة حضور القوات الاجنبية، فإنهم في واقع الأمر يتحدثون بمنطق اللص الذي يسرق بيتك ثم يتوجه اليك بالنصح قائلاً: ليس المهم الآن بحث موضوع السرقة، وانما المهم ألا تلجأ إلى ضابط المباحث لأنه رجل شرير نكرهه نحن الاثنين معاً!

ان منطق: إنسـوا الاسباب وركزوا جهودكم على مواجهة خطر التدخل الاجنبي، يسلبنا الحجة الوحيدة التي نعتمد عليها في الرد على سياسة الأمر الواقع التي ظلت اسرائيل

تحاول فرضها علينا منذ بدء صراعنا معها. فمهما حاولت اسرائيل تغيير خريطة المنطقة لصالحها فاننا نظل نردد على مسامع العالم إن الوضع المتأزم في المنطقة سببه ان هناك شعباً طرد من أرضه وحل محله بالقوة شعب آخر. وسيظل تذكير العالم بالسبب الأصلي للنكبه هو حجتنا الاساسية وسندنا الأكبر أمام الضمير العالمي. وأقصى امنيات اسرائيل هي ان يأتي على العرب حين من الدهر يتركون فيه الاسباب الاصلية للمؤرخين أو الاكاديميين ويقفون معها على ارضية الأمر الواقع، ولكن من مفارقات هذا الزمن ومن اوضح علامات التدهور العربي، ان القيادات الفلسطينية كانت على رأس المؤيدين لسياسة انسوا الاسباب التي خلقت المشكلة العراقية الكويتية وانتبهوا فقط إلى الوجود الامريكي في المنطقة، أي ان القيادة الفلسطينية كانت أشد المتحمسين لذلك المنطق الذي لابد أن يكون ضحيته الأول هي القضية الفلسطينية ذاتها!

لقد انطلت الخدعة على الكثيرين، وفي كل يوم تتزايد اعداد المنضمين إلى مظاهرات تهتف بسقوط الوجود الامريكي، ولا تفكر في الهتاف بسقوط من تسبب في الوجود الامريكي! ولو كان لدى المتحمسين لهذه المظاهرات بقية من الوعي لصبّوا جام غضبهم على اولئك الذين اوقعونا في مأزق نعترف جميعاً بأنه يحمل نذر الخطر للامة العربية بأسرها، ولو كان لديهم ذرة من النضج العقلي لتوجهوا إلى الزعامة العراقية قائلين: اذا كنتم وطنيين حقاً فجنبونا شر التدخل الامريكي، وذلك بان تنسحبوا وتتفاوضوا على حلول وسطى لا تترك فرصة لتدخل أية قوة أجنبية. هذا هو الهدف الذي ينبغي ان يعمل من أجله المتظاهرون، أما الهتاف ضد التدخل الامريكي دون ادانة من كان يعلم مقدماً قبل ان يغزو الكويت، ان هذا التدخل واقع لا محالة، فهو قصور في الوعي على أحسن الفروض، وتواطؤ مشبوه على اسوئها.

لقد كانت لدى القيادة العراقية، حتى لو سلمنا بان جميع مطالبها من الكويت مشروعة وسائل عديدة للحصول على هذه المطالب دون تعريض المنطقة لخطر التدخل الاجنبي: كانت تستطيع في بادىء الأمر الاستمرار في مفاوضات جدة مع ابداء مزيد من الحزم أو حتى توجيه إنذار نهائي إلى الطرف الآخر وإلى الأمة العربية. وكانت تستطيع حتى في إطار استخدام القوة أن تكتفي بغزو الاجزاء التي تطالب بها من ارض الكويت ثم تشرع بعد ذلك في التفاوض. وكانت تستطيع حتى بعد الغزو الكامل ان تستجيب لنداء الدول العربية والاسلامية وتنسحب بعد ان تكون قد اثبتت للعالم إنها جادة في مطالبها وكانت ستحصل عندئذ على معظم ما تريد، ولكن القيادة العراقية اختارت طريق الغزو، وبعده طريق الغش عن طريق ما يسمى بالحكومة المؤقتة، وبعده طريق النهب عن طريق إطلاق القوى المسعورة لتسرق كل ما يقع تحت ايديها. وبعده طريق الازالة الكاملة لكيان بلد عربي

ومحوه من الخريطة والغاء هويته وخصوصيته . . وبعد هذا كله تجد هذه القيادة بين اساطين الفكر في زمن الانهيار العربي من يطالبوننا بان ننسى أسباب الكارثة ونتركها للمؤرخين والاكاديميين!

ان المحنة الراهنة ترجع أساساً إلى لجوء العراق إلى القوة العسكرية والممارسات الوحشية ضد شعب كان يسانده بكل قوة بل بكل تعصب في حربه الطويلة مع ايران والأهم من ذلك ان العراق رفض وما زال يرفض باصرار مبدأ التفاوض حول انهاء هذا الاحتلال، ولو كان العراق قد امتنع عن أي من هذين المسلكين المتعارضين مع الاتجاه العام إلى التهدئة والحل الحضاري العقلاني لكافة المشاكل المعقدة في عالم اليوم، لما استمرت الازمة اصلاً ولما كانت هناك ذريعة لأي تدخل أجنبي وما زال هذا الخيار قائماً حتى اللحظة الحاضرة.

وعلى فلاسفة المظاهرات المتشنجة ومحرضي المراهقين المضللين ان يسألوا انفسهم: أي الطريقين أسهل واضمن للخروج من المأزق الراهن: السير في مظاهرات ضد التدخل الاجنبي مع تأييد الغزو العراقي والتستر عليه، أم الضغط على العراق من أجل سحب قواته والجلوس إلى مائدة المفاوضات؟ أي الطريقين ينقذنا جميعاً من الدمار المترصد بنا ويسحب البساط من تحت اقدام أية قوة اجنبية تقحم نفسها في شؤون المنطقة؟ وأي الهدفين ينبغي ان يكون له الاولوية: الانسحاب العراقي الذي يترك القوات الامريكية مكشوفة أمام الرأي العام العالمي، ويجعل مسألة اخراجها من المنطقة يسيرة أمام القوى الوطنية أم انسحاب تلك القوات الاجنبية دون حل للقضية التي اتخذتها ذريعة التدخل؟

ثانياً ـ عدم الاكتراث بحقوق المواطن وكرامته:

على الرغم من كل ما تقوله اجهزة إعلامنا وينادي به كتابنا ومفكرونا عن ضرورة احترام حقوق الانسان في الوطن العربي، فقد كشفت الاحداث الاخيرة عن حقيقة لا يملك المرء إلا ان يعترف بها أسفاً وهي ان مبدأ كرامة المواطن والتمسك بحقوقه الانسانية الثابتة ليس مبدأ متأصلاً في نفوس نسبة لا يستهان بها من العرب، بل في نفوس قطاع غير قليل من المثقفين الذين يكتفون باستغلال هذا المبدأ تكنيكياً لتحقيق اهداف سياسة معينة ولكنهم مستعدون في قرارة نفوسهم للتنازل عند أول اختبار حقيقي.

لقد بدأت المظاهرات في بلاد عربية معينة، تصفق لصدام حسين حتى من قبل ان يبدأ نشر القوات الامريكية في السعودية. ففي الايام الاولى للازمة حين ظلت المملكة تردد

انها لا تزال تنظر في طلب امريكا السماح بانزال قواتها في اراضيها وقبل نزول جندي واحد من هذه القوات، خرجت مظاهرات كثيرة تؤيد الغزو العراقي في بلدان عربية معينة، وبدأت معالم الموقف الذي اتخذته قيادة منظمة التحرير في التشكل، وسمعت بنفسي من بعض المثقفين المنتمين إلى اليسار التقليدي آراء تؤيد الغزو العراقي. وهذه الحقيقة وحدها تكفي لاثبات نفاق كثير من الجماعات التي تعمل اليوم على تحويل القضية كلها إلى قضية صراع ضد التدخل الامبريالي.

المسألة اذن في حقيقتها هي ان هناك من يؤيدون سياسية صدام حسين وكانوا سيؤيدونه حتى لو ظلت جميع اطراف النزاع عربية خالصة، وهذا التأييد هو الذي يدفعني إلى القول بأن حساسية كثير من المواطنين العرب، وضمنهم فئات هامة من المثقفين لموضوع حقوق المواطن وكرامته، ضعيفة إلى حد مؤسف.

ان هؤلاء المثقفين لا يشعرون بأي قدر من السخط حين يرون اجهزة اعلام دولة كاملة تكرس وقتها وجهدها لتمجيد فرد واحد، وتحاول ان تخلق له فلسفة عميقة ونظرة شاملة إلى العالم ورؤية ثاقبة لمشاكل الكون ولا يؤذي حساسيتهم ان تظل هذه الاجهزة تردد أقوال هذا الرجل الواحد ليل نهار وكأنها اصبحت كتاباً مقدساً جديداً وهم لا يستغربون ان يكرس هذا الفرد الواحد برامج تليفزيونية لمدة لا تقل عن اسبوعين من أول ساعات الارسال حتى نهايته من أجل الاحتفال بعيد ميلاده في كل عام من اعوام الحرب التي كان جيشه يخوض فيها أقسى المعارك، دون أدنى احترام لاحزان اسر الضحايا والشهداء الذين يعدون بمئات الالوف، وهؤلاء المثقفون المصفقون لا يؤذي مشاعرهم منظر الزعيم وهو يقف مزهواً أمام اطفال في عمر الزهور يرددون كالببغاوات لمدة ساعات قصائد مديح لا يسمح لهم عمرهم بان يفهموا منها شيئاً، ولم يكن من الممكن ان يحفظوها عن ظهر قلب لو لم يكونوا قد اضاعوا شهوراً طويلة من طفولتهم الفضة. ولا يشعر هؤلاء المؤيدون بأن في الأمر أي انتهاك لمبادىء الحق والعدل حين يقوم ابن الزعيم بقتل شاب في مثل عمره ويمارس الزعيم أمام شعبه تمثيلية اقامة العدل على الابن القاتل وكأن هذا تنازل غير عادي منه وبعد ذلك يبرق اليه وزير العدل قائلاً: انت ظالم الرئيس لأنك تقسو على ابنك وعلى نفسك إلى هذا الحد وتتوالى البرقيات من كل الهيئات والافراد فيغير الزعيم رأيه نزولاً على ارادتهم ويعفو عن الابن القاتل ثم يكافئه بوضعه في صدارة عدد من أهم المراكز الحساسة.

قد تبدو هذه امثلة جزئية ولكنها في الحق عظيمة الدلالة فهي تكشف عن نوع النموذج الذي يريد له هؤلاء المؤيدون ان يسود وعلى أية حال فإن الأمثلة الأكبر والأهم

متضمنة في تقارير لجان حقوق الانسان ومنظمة العفو العالمية والمشكلة الحقيقية هي ان هذه الانتهاكات لآدمية البشر لا تثير ادنى حساسية لدى اولئك الذين يخرجون في مظاهرات التأييد. فهل هذا هو النمط الذي يراد له ان يسود عالمنا العربي؟ ولنكن أكثر صراحة: فهناك مفكرون يقارنون بين ثورية النظام العراقي ورجعية النظام الكويتي وهناك جماهير غير قليلة تتأثر بهذا المنطق والذي لا يدركه هؤلاء هو ان المعارضة في الكويت استطاعت ان تعقد اجتماعات حددت فيها مواقفها بجرأة وصراحة، صحيح ان الشرطة تدخلت وان البعض قد احتجز بضعة أيام غير انهم عادوا بعد ذلك جميعاً إلى أسرهم، وإلى مواقعهم في العمل، وسوف اترك لخيالكم مهمة تصور ما كان يمكن ان يحدث للمعارضة لو تجرأت على عقد اجتماعات كهذه في بغداد.

ان الحكم المطلق الذي يسخر اجهزة الدولة لتمجيد فرد واحد يفسد الحاكم والمحكوم معاً. فهو يولد لدى الحاكم اعتقاداً بعصمته من الخطأ ويضاعف من فداحة الاخطاء التي يقع فيها نتيجة اتخاذه قرارات فردية لا يجرؤ على مناقشتها. ولكن اضراره على المحكومين افدح: فالدولة في مثل هذا النظام تضم رجلاً واحداً فقط، وكل من حوله فئران مذعورون، غير ان كل فأر من هؤلاء يتحول إلى أسد تجاه من هم دونه في المرتبة ويحولهم إلى فئران بالقياس اليه كما حدث أخيراً مع وزير الاعلام العراقي الذي فصل جميع رؤساء التحرير في لحظة واحدة لانهم تخلفوا عن حضور أحد المهرجانات وهكذا يجمع كل مواطن في داخله بين صفات الفأر أمام رؤسائه وصفات الاسد أمام مرؤسيه ولنا ان نتصور مدى التشوه العقلي والنفسي الذي يصيب مجتمعاً اتخذ تنظيمه الهيكلي هذا الشكل الممسوخ.

ولكن الكارثة الحقيقية تكمن في اولئك المثقفين وأهل الرأي الذين لا يقيمون وزناً كبيراً لذلك كله، أو يرونه ثانوياً بالقياس إلى ما يسمونه بالاهداف التاريخية الكبرى مع ان هذه الاهداف لا تعدو ان تكون شعارات ديماجوجية لم ولن يتحقق منها شيء.

انني لا احب التعميم ولا أميل إلى تعليل ظاهرة كفقدان الحساسية تجاه حقوق الانسان وكرامة المواطن من خلال القول بوجود سمات فطرية في شعب ما والأرجح عندي ان الاستبداد الطويل الأمد الذي خضعت له شعوبنا في معظم فترات تاريخها قد ولد لدى المواطن شعوراً بأن الظلم وسلب الحقوق وضع طبيعي أو على الأقل وضع لا سبيل إلى مقاومته، وهكذا فانه يتنازل عن كثير من حقوقه لاتجاه الحاكم فحسب بل تجاه المواطنين الآخرين ايضاً كتنازله عن حقه في الخصوصية وقبوله للازعاج والضجيج دون ادنى احتجاج وفي ضوء هذه السمة نجد ان عبادة الفرد في مجتمعاتنا ليست مجرد وضع سيء يفرض على

المجتمع في فترة قاتمة من تاريخه بل إنها تغدو في كثير من الاحيان أمنية عزيزة تتمثل في العودة المتكررة لفكرة المستبد العادل والحنين الدائم إلى صلاح الدين جديد يقود العرب بسيفه ولا بأس في سبيل ذلك من التغاضي عن اذلال هذا البطل لمواطنيه وخرقه لكل قانون شرعي واخلاقي فالبطل مرغوب ومحبوب حتى لو داس على رقاب الجميع.

وقد يبرر بعض المثقفين هذا الوضع العجيب بالقول ان الحركة العامة للتاريخ لا تأبه بالجزئيات، وان من الخطأ اصدار حكم بالادانة الاخلاقية لحاكم يرتكب اخطاء جزئية خلال تغييره لمجرى التاريخ تغييراً حاسماً غير ان هذا مبدأ شديد الخطورة لأن أي تغيير في المجرى العام للتاريخ ينبغي في نهاية الأمر ان يصب في تيار حياة الفرد وان يترجم إلى مزيد من الكرامة والسعادة لأكبر عدد من افراد المجتمع، وإلا لما كان للانجاز التاريخي معنى والأهم من ذلك في الحالة التي نحن بصددها ان البطل المزعوم الذي تخرج المظاهرات هاتفة باسمه لم يحقق أي انجاز تاريخي بل كان حكمه نكسة كبرى للعالم العربي المعاصر.

وهكذا يتبين لنا ان مشكلة حقوق الانسان في العالم العربي لا تقتصر على ما ترتكبه بعض الانظمة من انتهاكات صارخة بل ان لهذه المشكلة وجهاً أعمق وأعقد هو انتهاك حقوق الانسان داخل نفس المواطن العربي الفرد، وتغاضي الشعوب ذاتها عن كثير من الانتهاكات الصارخة وكأنها أمور ثانوية لا تستحق سخطاً ولا ادانة.

ثالثاً ـ اثارة القضايا الكبرى في غير توقيتها:

من أخطر مظاهر قصور الوعي التي كشفت عنها أزمة الغزو العراقي للكويت، ان فئات واسعة في العالم العربي، بادرت إلى الربط بين هذه الازمة وبين مجموعة من القضايا الكبرى التي ظلت القوى الوطنية العربية تكافح من أجلها عشرات السنين، وهي تعلم تمام العلم ان المعركة التي تخوضها طويلة الأمد، يستحيل حلها بضربة واحدة. فقد ربطت هذه الفئات ازمة احتلال الكويت بمشكلة فلسطين وبمشكلة اعادة رسم الخريطة العربية اقتصادياً وسياسياً وبمشكلة الكفاح الطويل الأمد ضد الامبريالية العالمية، وما ان لوح لهم المعتدي، بقصد التغطية على عدوانه، بان هدفه الحقيقي لم يكن إلا حل هذه المشكلات الكبرى حتى صدقوه وخرجت مظاهرات في بلدان شتى تصفق لجريمته.

لقد كانت الخدعة واضحة وضوح الشمس ومع ذلك لم يحاول أحد استخدام عقله في كشفها وكان الموقف مضحكاً ومبكياً في آن معاً فقد اشعل مجنون النار في بناية مكتظة

بالسكان ثم وقف يخطب في هؤلاء السكان قائلاً ان المهم في هذه اللحظة ليس مكافحة الحريق المشتعل وانما ينبغي مكافحة ظلم اصحاب البنايات لمستأجريها، والعمل على تعديل قانون ايجار المساكن ولوم الدولة على اهمالها في توصيل الماء والكهرباء إلى المنطقة فكانت النتيجة ان نسي السكان واجبهم في إطفاء الحريق ووقفوا يصفقون لمن اشعله!

ان القضايا الكبرى التي تثار في هذه الايام وتربط قسراً بمسألة الغزو العراقي للكويت هي بغير شك قضايا حيوية كانت موضوعاً لكفاحنا منذ أمد طويل وسنظل نكافح من أجلها طوال حياتنا وحياة ابنائنا وربما احفادنا وليس من حق أحد ان يزايد على غيره من الوطنيين في أمور مثل التصدي للامبريالية واسترداد الحقوق الفلسطينية واصلاح الاوضاع العربية سياسياً واقتصادياً ولكن المسألة كلها تنحصر في امرين: هل التوقيت المناسب لحل هذه المشكلات هو تلك الجريمة الشائنة التي ارتكبها العراق في حق أشد البلاد تعاطفاً وتأييداً له والتي أثارت عليه سخط العالم كله وليس الغرب الامبريالي فقط، وهل الشخص المناسب لقيادة امتنا في حل هذه القضايا أو حتى لتحريكها هو رأس النظام الذي ارتكب هذه الجريمة؟ دعونا نتأمل هذه القضايا الكبرى واحدة تلو الأخرى كيما نتمكن من الاجابة عن هذين السؤالين الحيويين.

١ ـ القضية الفلسطينية:

في رأيي ان قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قد ارتكبت غلطة العمر بتأييدها الصريح لموقف صدام حسين وتسترها المخجل برغم الشجب اللفظي على الغزو العراقي للكويت. وحين أقول ذلك فإني لا أضع في اعتباري الجوانب العملية والنفعية المتعلقة باحتمال فقدان أكبر مصدر لتمويل المنظمة وهو دول الخليج وتهديد ارزاق مئات الالوف من الفلسطينيين الذين يعملون في منطقة الخليج على الرغم من ان الكثيرين يرون ان أية حركة تحرير تمارس نشاطها في ظروف كتلك التي تعمل فيها المنظمة الفلسطينية ينبغي ان تعمل الف حساب لتلك الاعتبارات المادية العملية ولكن الخطأ الأكبر في نظري يكمن في ثلاثة أمور:

أولها: ان المنظمة بتسترها ودفاعها الضمني عن مبدأ احتلال اراضي الغير بالقوة أو بناء على أسس تاريخية واهية وعلى اجراء قوة الاحتلال لعمليات تغيير ديمغرافي سكاني جذرية في هذه الاراضي تؤدي في المدى الطويل إلى احلال شعب محل شعب آخر في استعمار استيطاني لا شبهة فيه قد فقدت الحجة الكبرى التي تستند اليها القضية الفلسطينية في نظر الرأي العام العالمي وأقرت مبدأ يمكن ان تستغله اسرائيل لهدم الحق

الفلسطيني في الأرض والوطن من أساسه.

وثانياً: ان القضية الفلسطينية بدأت تفقد سنداً معنوياً كبيراً لدى الشعوب العربية التي ترى الوف الشبان الفلسطينيين وهم يهتفون تأييداً لزعيم استباح لنفسه بلداً بأكمله وأعمل فيه السلب والنهب والتقتيل على طريقة هولاكو، ويصرخون مؤكدين انهم يفدونه بالروح والدم وترى الوعي الفلسطيني الذي ظللنا طويلاً نعده نموذجاً عربياً متقدماً بل نعده الوعي الرائد والقائد للحركة الوطنية العربية كلها، ينحدر إلى هذا المستوى المؤسف.

وثالثها: ان الزعيم الذي يفعلون من أجله هذا كله لا يضع فلسطين على جدول اعماله اصلاً وان لم يكن يكف عن التغني بها على المستوى الخطابي فقد كانت الارواح والاموال الهائلة التي اهدرت في الحرب الايرانية ابلغ دليل على ان الزعيم الذي يفتديه فلسطينيو اليوم بالروح والدم على استعداد للنضال في أي مكان ما عدا أرض فلسطين وكان سكوته على صفعة ضرب المفاعل في بغداد ابلغ دليل على ان اسرائيل لا تدخل ضمن بنود كفاحه وكان هجومه على الكويت والتهامه اياها بعد ان أنذر العالم بالقضاء على نصف اسرائيل بالاسلحة الكيمياوية دليلاً على ان البلاغة والفصاحة تفعل في عقولنا فعل السحر، وعلى ان اصحاب القضية انفسهم قد خدعتهم الالفاظ البراقة، ولم يكلفوا انفسهم عناء المطالبة بافعال تبرر تصديقهم لهذه

٢ ـ اعادة رسم الخريطة السياسية والاقتصادية للعالم العربي:

ما من شك في ان الهيكل الحالي للعالم العربي ينطوي على ضروب من التفاوت والتباين لا ينبغي قبولها من وجهة النظر الساعية إلى تحقيق مستقبل افضل للشعوب العربية فهناك تفاوتات هائلة وغير عادلة في الثروة وفي الحجم السكاني وهناك تجزئة وتفرقة خلق بعضها الاستعمار وخلقت بعضها الأخر الانانية والعصبية القبلية أو الطائفية، هذه حقيقة لا سبيل إلى الشك فيها. ولكن الاعتراف بهذه الحقيقة لا يعني على الاطلاق التسليم بأن في وسع أي مغامر لا مبدأ له ان يعمل على الغاء هذا التفاوت بالقوة الغاشمة وبأشد الاساليب وحشية فلم تقم وحدة قومية في أي مكان على سطح هذه الارض باساليب مماثلة لتلك التي استخدمها صدام حسين في عملية ضمه الخانق للكويت وعلى كل فلاسفة الوحدة العربية الذين كانوا أقوى مؤيدي الرئيس العراقي من قبل والذين اشبعونا مؤتمرات وندوات وكتباً ومجلات ان يردوا الآن على هذا السؤال الحاسم: هل هذا نموذج للوحدة يمكن احترامه ويمكن ان يكون مقدمة للوحدة العربية الشاملة؟

لقد بدأ النزاع الأخير بين العراق والكويت لاسباب مادية خالصة: جزيرة هنا، وبئر

بترول هناك، واموال ضخمة يراد الحصول عليها على سبيل التعويض. لم تبدأ الازمة ابداً على شكل خلاف سياسي أو ايديولوجي على الوحدة ولم يشر أحد إلى فكرة الضم أو إلى الحقوق التاريخية بل كانت القضية كلها قضية أموال واطماع وحين قاوم الطرف الآخر بدأ الغزو واختلقت مسرحية الحكومة المؤقتة ثم اعلنت الوحدة واصبحت الكويت جزءاً من العراق فسار الالوف في الشوارع العربية مبتهجين بهذه النواة الاولى للوحدة التي ستقضي على الكيانات الصغيرة المصطنعة التي رسمتها دول الاستعمار.

أية وحدة هذه وأي نموذج بائس يراد لنا ان نقتدي به اذا كان النظام العراقي لم يجد كويتياً واحداً يقبل التعاون معه في حكومته الهزلية واذا كان الشعب الكويتي وعلى رأسه المعارضة التي بنى صدام حسين حساباته على أساس انها ستستقبل قواته الغازية بالاحضان يرفضون جميعاً ذلك الاندماج ويقاومونه بكل ما اوتوا من قوة؟ هل يحق للوحدويين ان يفرحوا بذلك الاندماج الذي قام على السلب والنهب والذي اطلق سراح السجناء كيما يسرقوا كل ما تطاله ايديهم واغرى القوات الغازية بالاسلاب والغنائم وربما السبايا هل سيكون هذا هو النموذج الذي يعاد على أساسه رسم الخريطة العربية؟

ان الاوضاع العربية كما قلنا تحتاج إلى اعادة نظر جذرية ولكن المعركة طويلة والحركة الوطنية تكتسب كل يوم خبرات جديدة ولو اتخذنا من الكويت مثلاً لقلنا ان حواراً طويلاً ظل يدور بين الحكومة والمعارضة منذ عشرات السنين، وكان هادئاً حيناً وساخناً حيناً آخر غير ان هذه أمور لا تحسم في يوم وليلة ولابد ان يؤدي البحث المستمر والتحرك الواعي إلى صيغ افضل وافضل ولكن من المؤكد ان القدرة على التعبير السياسي والفكري والحرية في الممارسة كانت في هذا البلد الصغير افضل الف مرة مما هي عليه في عراق صدام.

فهل يسعى الهاتفون للوحدة والمتحمسون لتعديل الخريطة العربية، إلى ذلك النوع من الضم الذي يقمع بلداً مستنيراً من أجل نظام فردي مغلق بسبعة أختام؟ واذا كنا نعترف بان هناك إمكانات هائلة لاعادة توزيع الثروة العربية على نحو أفضل وأجدى نفعاً للجميع، فهل يكون الاسلوب الذي تتم به اعادة التوزيع هذه هو الاعتداء الوحشي والقضاء على نمط حياة شعب مسالم بقسوة وفظاظة وانتقام وكراهية؟

دعونا نفكر بهدوء في قصة اعادة توزيع الثروة بين الاغنياء والفقراء. لقد تصور الكثيرون في غمرة الاحداث الأخيرة ان العراق بلد فقير قدم تضحيات كبيرة بينما الكويت بلد متخم بالثروة لا يقبل التنازل عن شيء لجاره المحتاج وعلى هذا الاساس صفق هؤلاء للغزو بوصفه شكلاً من أشكال إعادة العدل إلى نصابه ولكن الأمر الذي نسيه هؤلاء هو ان العراق من أكبر البلاد البترولية، وانه في تصنيف الدول العربية على أساس الثروة يدخل

قطعاً في فئة الاغنياء وكل ما في الأمر انه ابتلى بنظام بدد ثروته الطائلة في مغامرات طائشة".

كانت أكبر هذه المغامرات بالطبع هي الحرب العراقية ـ الايرانية واذا كنا قد سكتنا طويلاً عن تحديد المسؤولية عن هذه الحرب بدافع الارهاب الفكري الذي كان سائداً خلالها، فان الغزو العراقي للكويت، وفضيحة مبادرة الصلح الأخيرة مع ايران، تعفينا الآن من السكوت. فقد كان صدام هو الذي وقع معاهدة الجزائر في عام ١٩٧٥ مع شاه ايران وتنازل بمقتضاها عن مواقع استراتيجية لايران. وعندما قامت الثورة الإيرانية، وتفكك الجيش الايراني وفقد مصادر تسليحه وتزويده بقطع الغيار، شعر صدام بان الفرصة سانحة لكي يوجه ضربته. وحين قيل له: لقد كنت أنت الذي وقعت على معاهدة ١٩٧٥ بمحض اختيارك، فكيف تلغيها الآن، وتعلن الحرب من أجلها؟ كان رده: لقد وقعت عليها لأن جيش الشاه كان قوياً، أما الآن وقد اصبح جيش الثورة الايرانية مهلهلاً، فلماذا لا استغل ذلك لمصلحتي؟! وكان الفصل الثالث من هذه الدراما الاليمة هو عودة صدام، منذ أيام قلائل، إلى قبول معاهدة ١٩٧٥، بحجة تأمين الجبهة القديمة والتفرغ للجبهة الجديدة. وهذا الفصل الأخير يمثل في رأيي فضيحة من أكبر فضائح القرن العشرين، ودرساً بليغاً ينبغي ان يفكر فيه مؤيدو صدام ملياً:

أ ـ فقد كان ذلك اعترافاً صريحاً بان حرب السنوات الثماني، بكل ما فيها من دمار بشري ومادي، وخراب اقتصادي ومعنوي، لم يكن لها داع، وكان اعلاناً صريحاً للعراقيين بان تضحياتهم وتضحيات شهدائهم ومشوهيهم قد ذهبت عبثاً.

ب ـ وفي الوقت ذاته كان صدام يتخلى باعلانه هذا عن كل من ساندوه من القوميين في كافة أرجاء العالم العربي ـ اولئك الذين ظلوا طوال سنوات الحرب يمنعون أي انسان من التشكيك في دوافع هذه الحرب وجدواها، ويقدمون ـ في بلدان الخليج بالذات ـ كل مساندة معنوية ومادية للطرف العربي في هذه الحرب، بغض النظر عن اعتبارات الحق والباطل. ولا جدال في ان هؤلاء قد اصيبوا اليوم بالذهول وهم يرون صدام يتنازل للطرف «الفارسي» ويستسلم أمامه استسلاماً مهيناً، لكي يستدير للدفاع عن مغامرته الجديدة، ولابتلاع غنيمته التي هي، للاسف، غنيمة «عربية»!

جـ ـ ويقدم صدام بهذا الاعلان صورة نموذجية للدكتاتور الفرد الذي ينتقل من مغامرة إلى مغامرة دون ان يحاول ستر تقلباته بأي مبدأ حتى لو كان زائفاً. فقد بدأت الحرب الايرانية في الواقع حين استشعر خطراً على نظام حكمه من الاعلام الايراني الذي كان يحرض العراقيين على قلب نظام حكمه بقدر كبير من النجاح. ومن وجهة النظر هذه يكون من الخطأ وصف هذه الحرب بالعقم وعدم الجدوى، لأنها قد حققت في الواقع هدفاً له

عنده الاولوية على كل شيء، وهو المحافظة على نظامه. ولا يهم في سبيل ذلك ان يقتل مليون انسان وتهدر مئات المليارات ويخرب اقتصاد منطقة باكملها لعقود طويلة. وما دامت هذه الحرب قد أدت الآن مهمتها، فلا بأس من الشطب عليها بجرة قلم حين تبدأ مغامرة جديدة لها نفس الهدف: وهو المحافظة على حكمه من خلال حل ازمته الاقتصادية الخانقة على حساب شعب آخر.

د ـ والفضيحة الكبرى في هذا الاعلان الاخير هي انه اعتراف صريح ببطلان الحجة التي كان يتذرع بها في غزو الكويت. فقد كان الزعم هو انه ظل يعاني طويلاً في الدفاع عن «البوابة الشرقية» للعرب ضد عدوان الفرس، وان دول الخليج ينبغي ان تساعده في التغلب على معاناته. ولكن، ها هو ذا يسلم بكل ما كان «الفرس» يطالبون به من قبل، ويترك «البوابة الشرقية» على ما كانت عليه قبل الحرب. فعلى أي شيء اذن يريد ان يتقاضى الثمن؟

هـ ـ وأخيراً، فمن المؤسف حقاً ان يتقبل المتظاهرون ومن يزودونهم بالتبريرات والحجج، فكرة «تقاضي ثمن الحرب» من صدام حسين، بعد ان رفضوها رفضاً قاطعاً من انور السادات، مع ان الأخير كان لديه على الأقل عذر أقوى للمطالبة بالتعويض. فصدام حسين يريد ان يتقاضى ثمن حرب شنها ضد دولة اسلامية لم تبدأه العدوان. على حين ان السادات كان يطالب العرب بتحمل نفقات حروب عديدة شنتها مصر ضد عدوهم التاريخي. ومع ذلك فقد اكتفى السادات بالتحريض الدعائي ضد بقية الشعوب العربية، وأوهم شعبه، على المستوى الخطابي وحده، ان هذه الشعوب تسببت في معاناته الاقتصادية ولم تمد يدها إلى مصر رغم انها خاضت كل هذه الحروب من أجلها. أما صدام فقد قرر ان يكسر الابواب ويفتح الخزائن كيما يتقاضى ثمن حرب مشكوك في دوافعها.

ولو كان هذا المنطق مشروعاً ـ وأنا لا اعتقد أبداً انه كذلك ـ لكانت مصر أحق بان تغزو جيرانها لأن تضحياتها كانت أطول مدى، ومبرراتها كانت أشرف بكثير.

خلاصة القول ان تلك الجموع المتظاهرة تأييداً للغزو العراقي قد خدعت نفسها خدعة كبرى حين تصورت ان هذا الغزو محاولة من دولة فقيرة لاسترداد حقها بالقوة من دولة متخمة بالثراء. فحقيقة الأمر ان الدولة الغازية غنية، وان ثروتها لم توجه من أجل احداث نهضة وطنية شاملة في إطار ديمقراطي انساني، وانما بددت في مغامرات عقيمة هوجاء لا هدف لها سوى الابقاء على كرسي الحكم لمغامر اهدر موارد بلاده من أجل اهداف تنتمي إلى ميدان العبث واللامعقول. ومهما وجهت إلى بلاد الخليج من اتهامات بتبديد الثروة

النفطية وانفاقها بطريقة سفيهة ـ وهي اتهامات يعترف بها معظم مثقفي هذه البلاد ذاتها ـ فان السفه والتبديد مشترك بين الطرفين، وكل ما في الأمر ان أحدهما يبدد ثروة بلاده في الاستهلاك وشهوة الامتلاك، والآخر يبددها في مغامرات عسكرية جنونية واحتفالات استعراضية مكلفة ومهرجانات دعائية باذخة، فضلاً عن ممارسة كل أشكال التبديد التقليدية التي اشتهر بها أغنى أغنياء النفط.

خلاصة القول ان الوضع العربي ليس مثالياً على الاطلاق. وهو حافل بمظاهر الاختلال التي تصرخ مطالبة إيانا بالتغيير. وهذه معركة طويلة، خاضتها القوى الوطنية وستظل تخوضها عشرات السنين. غير ان الأمر المؤكد هو ان النظام العراقي ليس هو المؤهل لاحداث هذا التغيير، بل انه هو ذاته على رأس الانظمة التي ينبغي ان تجعل منها الحركة الوطنية العربية هدفاً للتغيير.

٣ ـ قضية اسرائيل والامبريالية العالمية:

من أقوى الدوافع التي جعلت الجماعات المؤيدة للعراق تتخذ هذا الموقف، اعتقادها بان النظام العراقي هو وحده القادر، بجيشه الضخم المدرب، على التصدي لاسرائيل ومواجهة الامبريالية العالمية، بدليل انه هو الوحيد الذي وجه رئيسه تهديداً صريحاً إلى اسرائيل بافناء نصف سكانها، وهو الذي ارغم الامبريالية على ان تحشد في مواجهته أكبر قوة عسكرية لها منذ حرب فيتنام فإلى أي حد يصمد هذا الاعتقاد للنقد والتحليل؟

ان اسرائيل لم تصب بطلقة رصاص واحدة، حتى اللحظة الراهنة، من ترسانة السلاح العراقية الجبارة. وحتى عندما وجهت إلى النظام العراقي اهانة كبرى بتدميرها مفاعله النووي في قلب عاصمته، سكت هذا النظام وكأن هذا الأمر لا يعنيه. أما التهديد بافناء نصف اسرائيل بالاسلحة الكيمياوية، فأغلب الظن انه كان محاولة لكسب شعبية واسعة من الجماهير العربية، تمهيداً لغزو الكويت الذي كان النظام العراقي يخطط له منذ وقت ليس بالقصير.

ولقد كانت اسرائيل، ومعها الامبريالية العالمية، أكبر المستفيدين من الحرب العراقية ـ الايرانية. بل ان الكثيرين يؤكدون انهم شاركوا في التحريض عليها ثم تصعيدها بتقديم اسلحة لطرفيها معاً. ولا جدال في ان تبديد الطاقة البشرية والموارد العربية والاسلامية في حرب طاحنة، وإيقاف التنمية بكل اشكالها في هذه المنطقة من العالم إلى أجل غير مسمى، هو أعظم خدمة يمكن تقديمها لاعداء الامة العربية. فكيف يصدق

المثقفون العرب والجماهير التي تهتف من ورائهم ان النظام الذي يحقق للامبريالية كل هذه الاهداف على حساب نهضتنا الحقيقية، هو المؤهل لمواجهتها؟

ان وجود القوات الامريكية باعداد كبيرة في بلد عربي هو بغير شك كارثة. ولكن الاعتقاد بان الامبريالية العالمية تهدد امانينا القومية بهذا الوجود وحده انما هو وهم كبير. فقد اعطينا هذه الامبريالية فرصة التحكم في شؤوننا بطرق أخرى عديدة، قبل وقت طويل من السماح لها بالمرابطة في ارضنا. لقد تركنا الامبريالية تتمكن منا منذ ان عجزنا عن تنمية بلادنا تنمية مستقلة. ومنذ ان اضطهدنا القوى الوطنية المعادية لها وكتمنا انفاسها، ومنذ ان اخفقنا في اقامة انظمة حكم ديمقراطية تكفل للمواطن حريته وتصون كرامته، ومنذ ان عجزنا عن انتاج غذائنا بمستوى يكفينا شر «سؤال اللئيم». ان هيمنة الامبريالية علينا قائمة بالفعل: قبل نزول قواتها بوقت طويل، وما عملية الانزال هذه إلا شكل واحد من أشكال هيمنة فرضت نفسها علينا لاسباب عميقة الجذور، كان من أهمها وجود نظم استبدادية لدوس المؤسسات باقدامها من أجل تمجيد فرد واحد.

وفي هذه الحالة بدورها، ينبغي ان يدرك المتظاهرون المتشنجون ان المعركة طويلة، وان أهم شروطها هو ان تخوضها بلادنا بعد ان تتحرر من الارهاب الداخلي طغاة لا يعرفون من أنواع الكفاح إلا ما يحفظ لهم تسلطهم على شعوبهم حتى آخر لحظة من حياتهم.

عن (الاهرام) ٢٥/ ٨/ ١٩٩٠

حاكم العراق يخاطر بشعبه

د. ابراهيم سعد الدين

المفكر التقدمي المصري، د. ابراهيم سعد الدين يناقش هنا ثلاثاً من أبرز المقولات الشائعة على الساحة العربية لدى مؤيدي غزو الكويت وضمها.

هل نسمح بأن يدك الشعب العراقي والجيش العراقي وتتمزق الامة العربية العراقية وان تقع تحت الاحتلال الغربي الاسرائيلي كي نحرر الكويت من قبضة صدام حسين؟

ان أحداً بمن فيهم الكويتيون أنفسهم الذين اغتصب صدام حسين ارضهم لا يود ان تعرض أرض العراق أو جيش العراق لأي سوء. ان الوحيد الذي يصر على تعريض الأرض العربية في العراق والجيش العراقي لاشد الضربات هو ذلك الذي يصر على استمرار الخطيئة التي ارتكبها ويندفع أكثر وأكثر في طريق الغي والضم والنهب والاعتداء. ان حاكم العراق هو الذي يعرض شعب العراق وجيشه ومكتسباته كلها للخطر لرغبته في البقاء والتسلط واستمرار الطغيان حتى ولو خربت لا البصرة وحدها كما يجري القول بل والعراق كله، وكافة الدول العربية ايضاً.

ان حاكم العراق قد زين له غروره انه قادر على مواجهة العالم اجمع. وانه يستطيع تجنيب بلاده ويلات الحرب والفوز بغنيمته باتخاذ المدنيين رهائن لديه. وهو الذي يرفض كل نداءات العقل والمنطق من العرب وغير العرب لتجنيب شعبه ضائقة الحصار الاقتصادي واخطار أية ضربة عسكرية محتملة.

ان أي عمل عسكري يحتمل ان يتم لا يحتاج لسماحنا ولن يتوقف بمجرد اعلاننا عن عدم السماح بذلك. ان ما ينقذ العراق والعالم العربي هو الانسحاب العراقي العاجل من ارض الكويت. وواجب من يحرصون على عدم دك أرض العراق وجيشها ان يبذلوا المزيد من الجهد والضغط على حاكم العراق وحده دون غيره. وان يمتنعوا عن تشجيع حاكم العراق بعرض وساطات لحمتها وسداها مكافأة المعتدي بشكل من الاشكال. فمثل هذه الحلول تفتح الباب واسعاً لمزيد من المعاندة والعدوان بواسطة كل من تزين له نفسه الاعتداء على الغير من الدول الأكثر ثروة والأقل قوة عسكرية. فضلاً عن انها لن تكون مقبولة طبعاً ممن بيدهم القدرة على القيام باعمال عسكرية بالفعل. ولا مجال هنا لمحاولة انقاذ كرامة الطاغية. ان انقاذ ارض العراق وشعبه هو الأمر الاولى بالرعاية والجهد.

هل نخشى على ثروة الكويت من صدام فنسلمها لامريكا؟ تصادف هنا احدى المغالطات الكبرى. ان اعادة ثروة الكويت لاهلها لا يعني ابداً تسليمها للامريكيين. ولابد هنا من ازالة كثير من اللبس. ان القول بان ثروة أي من الاقطار العربية هي ثروة لكل العرب هو قول غير صحيح، ان الثروة لا تصبح ثروة عربية إلا في إطار دولة عربية موحدة. أما فيما قبل ذلك فان الثروة هي ثروة كل بلد عربي على حدة. واذا كان يحق للدول العربية ان تتطلع للتعاون فيما بينها وان تسعى لاستثمار الاموال العربية في الارض العربية فان ذلك يتم عن طريق التراضي وأخذ المصالح الخاصة لكافة الاقطار العربية في الحسبان. ولعل من المفيد هنا ان تتضح بعض الحقائق الغائبة بالنسبة للعديدين. ان سلوك بلاد مجلس

التعاون الخليجي بهذا الشأن هو أفضل كثيراً من سلوك غيرها من الدول التي ترفع الشعارات القومية وتكثر من الحديث عنها، ان مجموع ما قدمته دول مجلس التعاون الخليج من معونات انمائية لدول العالم الثالث خلال الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٨٧ يصل إلى حوالى ٧٧ مليار دولار بينما لا يزيد ما قدمه العراق في هذه الفترة من مساعدات على ٣ مليارات دولار. أما ليبيا فمعونتها لا تتجاوز ٣,٣ مليار بينما تبلغ المعونات الجزائرية نحو مليار دولار فقط.

وقد استمرت المعونات الانمائية لدول التعاون الخليجي عند نفس الارقام تقريباً حتى بعد خفض اسعار النفط بدأ من ١٩٨٠ وقد وصلت نسبة المعونات الممنوخة من الكويت مثلاً إلى سدس الايرادات النفطية في عام ١٩٨٦ وإلى نحو سبع ايراداتها في عام ١٩٨٧ من ناحية أخرى فان الكويت كانت الدولة الوحيدة التي كونت احتياطياً كبيراً لمرحلة ما بعد النفط. يساعد أهل الكويت الآن على مجابهة الكوارث التي نزلت بهم نتيجة للعدوان الصدامي.

أما العراق فقد كانت هي الدولة المسؤولة عن أكبر اهدار للثروة العربية فقد اهدرت أكثر من ٢٠٠ مليار دولار، من المال العربي في الحرب الصدامية التي انتهت بأكبر هزيمة سياسية لحاكم العراق.

وقال أيضاً «ان الازمة لا تحل إلا في إطار البيت العربي وعن طريق العمل الدبلوماسي الهادىء» تنطلق أقوال بهذا المعنى من عديد من الاطراف العربية. وتنطلق مثل هذه الاقوال من افتراض خاطىء حول الخصوصية العربية في الاطار الدولي. وتصور القدرة على اتباع اساليب تتعارض وتتناقض مع الاطر التي تحددها الشرعية الدولية. ان من يروجون لهذه المقولة يسعون في الواقع إلى حل ينبني على اعطاء نوع من الجائزة للمعتدي لحثه على التخلي على غنيمته. ان هذا هو ما يتضح في كل المشروعات التي تقدم بواسطة الداعين للحل العربي والدبلوماسية الهادئة.

ورغم عدم الاخلاقية في مثل هذا الموقف، ورغم انه كفيل بتشجيع العدوان من الدول الاقوى على الدول المجاورة الأكثر ثراء والأقل قوة. فان أي احتمال لقبول صدام حسين بمثل هذا الحل ان حدث، لن يكون مبنياً على مراعاة صدام حسين للوساطات العربية أو حرصه على اعادة وحدة الصف العربي بقدر ما سيبنى على ادراك للآثار المحتملة للضغوط الاقتصادية على العراق نتيجة لقرارات مجلس الامن الدولي وخوف مما يمكن ان يترتب على بدء الاعمال العسكرية ضد العراق.

والواقع ان أي انسحاب عراقي من الكويت لن يكون ممكناً بدون التمسك الكامل بقرارات مجلس الامن الدولي وتنفيذها بصراحة.

عن (الاهالي) ٩/٢٦

اسرائيل والاختبار الخليجي

ساطع نور الدين

لن تظل اسرائيل بمنأى عن التحولات الكبرى التي افتتحتها ازمة الخليج الراهنة، على الرغم من ان تل ابيب تبدو خارج الاسئلة التي تطرح اليوم حول طبيعة النظام الامني الاقليمي في الشرق الاوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بين الشرق والغرب.

في المؤتمر الصحافي الذي عقده قبل يومين في ختام زيارته القصيرة إلى دمشق، أغرب وزير الخارجية الامريكية جيمس بيكر عن اعتقاده بأن اسرائيل يجب ألا تستبعد من هذا النظام الذي اقترح اقامته منذ نحو اسبوعين في شهادة أمام الكونغرس، حول السياسة الامريكية ازاء ازمة الخليج والاحتلال العراقي للكويت.

والاقتراح هو في الاصل اعتراف بأن منطقة الشرق الاوسط تشهد حالة فراغ أمني، من وجهة نظر امريكية، وهو ما أتاح للعراق غزو الكويت، بلا أي رادع سياسي أو أمني يمكن ان يشكله نظام شبيه بذلك الذي كان قائماً في المنطقة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية.

والاعتراف الامريكي بالفراغ يشمل بشكل خاص، اسرائيل، التي كانت حتى الأمس القريب المحور الرئيسي لنظام الشرق الاوسط، فاصبحت شريكاً يخشى من تلاشي هذا الدور، وتقدم شركاء اقليميين آخرين للحلول محله في الاستجابة لحاجات الولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة.

بديهياً، أولاً ان اسرائيل كانت وستظل وديعة امريكية استراتيجية في الشرق الاوسط، لكن طبيعة ومستوى استخدامها سيشهدان بعض الاختلاف بعد زوال «الخطر السوفييتي» عن المنطقة، واضمحلال التهديدات التي كان يمثلها حلفاء الكرملين على الأمن الاسرائيلي، وفي الوقت نفسه تطور نوعية التسليح لدى بقية دول المنطقة.

وما كشفته ازمة الخليج هو ان اسرائيل لا تستطيع ان تساهم مع الولايات المتحدة في ارسال قوات برية أو جوية أو بحرية، كما لا يمكنها الدفاع عن نفسها ضد أي هجوم صاروخي عراقي، إلا باللجوء إلى سلاح الضربة الأخيرة ـ السلاح النووي ـ الذي لوح به مسؤولون اسرائيليون أكثر من مرة منذ اندلاع ازمة الخليج.

وعلى أساس هذه الحقيقة، ستعمد واشنطن إلى مراجعة أسس تحالفها مع

اسـرائيل، وبالتالي حجم ونوعية مساعداتها الاقتصادية والعسكرية لها، وذلك في إطار مراجعتها للعلاقات مع بقية دول المنطقة لملء الفراغ الذي خلفه انسحاب السوفييت من الصـراع على الشرق الاوسط، وصولاً إلى قواعد سياسية وأمنية يمكن ان تصلح لاربعة عقود، كتلك التي اعقبت الحرب العالمية الثانية.

ولعل الفرضية الاولى التي يجري الحديث عنها هي ان واشنطن ستعمد في البداية إلى اجراءات تؤدي في نهاية الأمر إلى المزيد من الاندماج الاسرائيلي في نظام الشرق الاوسط، أو بالاحرى إلى المزيد من الاندماج العربي في ذلك النظام المركب على قاعدة القـوة العسكرية الاسرائيلية المتفوقة التي لا يمكن اللحاق بها اليوم، من دون اكتساب القدرة النووية.

والاندماج الذي تنشده واشنطن يتطلب تسوية القضية الفلسطينية بشكل أو بآخر، لكن بشرط نجاح حلفاء الولايات المتحدة في الاختبار الخليجي، من دون الحاجة إلى القوة العسكرية الاسرائيلية المعطلة، أو التي تجاوزها زمن التحولات الكبرى في الشرق الاوسط.

أبعد من الخوف

تتنازع غالبية اللبنانيين مشاعر متناقضة ازاء ازمة الخليج الراهنة، تبدأ من التعاطف مع الكـويتيين وبلدهم الصغير، ثم الحسـد منهم لأن العالم بأسره هب لنجدتهم، وتنتهي بالخوف البعيد المدى من الآثار العربية المدمرة للغزو العراقي، الأول من نوعه في تاريخ العرب الحديث.

غير ان هذا الخوف نفسه يتناقض مع احساس دفين بأن التحولات الاقليمية التي تفتتحها ازمة الخليج لابد وان تترك أثراً ايجابياً على القضية اللبنانية المعلقة منذ ١٥ عاماً، والتي لا يمثـل اتفاق الطائف سوى اختراق جزئي لها، قد لا ينجح اذا لم يثبت انصاره كفاءتهم وجدارتهم.

ولعل المنطلق الابرز في هذا النقاش هو ان ازمة الخليج نقلت مركز الصراع في المنطقة إلى حيث تتجمع المصالح الحيوية للعالم ـ الصناعي بشكل خاص ـ بدلاً من ان

يظل هذا الصراع دائراً في الفناء الخلفي لدول النفط الخليجية، التي كانت تكتفي حتى الأمس القريب بتمويل حروب الآخرين وتسوياتهم السلمية.

ومثل هذا الانتقال يفترض ان يعفي لبنان من أهم وظائفه، باعتباره المرآة المحطمة للواقع العربي المتداعي أمام الفشل في ادارة الصراع مع العدو الاسرائيلي، خصوصاً وان هذا الصراع فقد الآن أهميته المركزية بالنسبة إلى العرب، مثلما فقد الكثير من أدواته وأركانه.

لكن هذا الافتراض يعني ان الحرب الاهلية اللبنانية لم تكن سوى بديل فقط للمواجهة مع العدو الاسرائيلي، التي صارت مستحيلة في ساحات أو على جبهات أخرى. وهذا استنتاج صحيح إلى حد بعيد، لكنه ليس الاستنتاج الوحيد في ضوء المتغيرات التي طرأت على هذه الحرب ومواقف اطرافها.

والامثلة على ذلك متعددة أهمها «حرب التحرير» التي شنها العماد ميشال عون العام الماضي، وانتهت إلى فشل ذريع، وإلى خسائر بشرية ومادية ضخمة بالمقارنة مع السنوات الـ ١٥ الأخيرة. فقد كانت هذه الحرب وربما ستظل أعنف الحروب العربية ـ العربية على أرض لبنان.

لا جدال في ان الحكم في العراق هو مصدر هذه الحرب وممولها وصاحب شعاراتها التي انطفأت في الطائف مؤقتاً، لكنها لا تزال قابلة للحياة من جديد، عندما تحين فرصة جديدة للجوء مرة أخرى إلى المدفع من أجل تغيير المعادلة المحلية.

ولا شك ايضاً ان العماد عون يشعر اليوم بالزهو، لأن أزمة الخليج كانت برهاناً على قوة حليفه العراقي السابق، ويراهن على امكان نجاح هذه القوة في قلب المعادلة الاقليمية، بما يتيح تجديد المشروع اللبناني الذي أطلقه في العام الماضي بواسطة المدفع.

غير ان الاخطر من هذا الاحتمال هو ان يسقط اتفاق الطائف من دون العماد عون، بل نتيجة الشرخ الحاصل في الصف العربي الذي ساهم تماسكه السابق في اتخاذ هذه الخطوة الجزئية نحو السلام الاهلي في لبنان، وفي اطلاق تعهدات أخرى، تكاد تصبح منسية بعد الغزو العراقي للكويت.

صحيح ان الطائف هو بشكل أو بآخر عمل عربي مشترك ضد التدخل العراقي في لبنان، ولكن نجاحه مرهون بالقدرة على الحؤول دون حروب أخرى، يمكن ان تكون الساحة اللبنانية أحد اهدافها المقبلة بعد الكويت.

مع الكويتيين

لا أحد مثل اللبنانيين يعرف معنى التهجير الذي يتعرض له الكويتيون اليوم، ولا يلقون ازاءه من التعاطف العربي ما يوحي بالاحساس بأن ما جرى في الكويت يفتح جرحاً في الجسد العربي لا يمكن أن يلتئم بسهولة، ويعمق هوة اجتماعية وسياسية ليس لها مثيل.

وقد غاب الحديث، أو كاد يغيب، عن تلك المأساة الانسانية، التي يعانيها الكويتيون، في خضم الكلام عن الجغرافيا السياسية الجديدة التي يعاد رسمها في الكويت والمنطقة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وما يعنيه ذلك من اختلال في موازين القوى والتحالفات الاقليمية.

ودمج الكويتيون عنوة في هذا السياق، مثلما دمج العراقيون، حتى بات الفصل الضروري، قبل أي تحليل سياسي، بين الناس والنظام في البلدين، سفسطة لا تجوز في زمن المتغيرات الاقليمية والدولية المثيرة، وفي زمن البحث عن أسعار واقعية للنفط العراقي والكويتي.

وعلى أساس هذا الدمج الاكراهي، الذي بات نموذجاً للعلاقات العربية العربية، اتسعت ساحة الاحقاد العربية لتشمل بلداناً بأكملها بلا أي تمييز بين الحكام والمحكومين، وهم في معظم الأحيان غالبية معارضة، وأقلية موالية، وحشود من الجنود، والاستخبارات المرتزقة.

ولعله من المفيد من أجل التنبه إلى خطورة تهجير الكويتيين، القول مثلاً انه إذا كان الفصل بين الحاكم والمحكوم مستحيلاً، واذا كان الحاكم متهماً حتى تثبت براءته، فلابد من السعي إلى أسباب تخفيفية عن ذلك المحكوم بشكل مزدوج، سواء كان كويتياً أو عراقياً...

والحدود الدنيا التي يمكن الانطلاق منها بحثاً عن هذه الأسباب، قد تكون حقوق الانسان في تلك البقعة المنكوبة من العالم العربي - الكويت والعراق معاً - حيث يقيم بشر، يرتزقون، ويمتلكون، ويطعمون كغيرهم بكل ما في الدنيا من نعم، وهم في ذلك لا يندرجون في إطار التصنيف الغني والفقير والذي قد لا ينطبق على البلدين بالتحديد.

ومن هذه الحقوق المفترضة يمكن العثور أيضاً على حق البقاء في أرضهم، سواء كانت هذه الأرض دولة أو إمارة أو مجرد محافظة أو قضاء، فالانتماء اليها والارتباط بها يسبق الجغرافيا السياسية كما يسبق العلاقة التي تبدو أزلية اليوم، مع رأس القبيلة أو المحافظ أو الأمير، أو رئيس الدولة.

والتهجير، وهو نموذج لبناني مهم من تراث الحرب الاهلية لا يمكن أن يغتفر، لأنه وبغض النظر ايضاً عن بعده الانساني، وعن رسوخه في الاذهان كسياسة اسرائيلية، لأنه يمس ـ أو يفترض ان يمس ـ عند العرب جميعاً، مبدأ قومياً جوهرياً هو الحاجة إلى الانتقال من البداوة إلى عصر الانتماء للدولة باعتبارها أرقى أنواع الاجتماع الانساني.

قد يبدو هذا المبدأ مجرد فكرة نظرية، لكن نقضه يعني في ابسط الاحوال حروباً عربية أهلية لا تنتهي، بغض النظر عن الحدود التي لم تكن على سبيل المثال سبباً من أسباب الحرب اللبنانية، لكنها قد تصبح نتيجة، بخلاف حال الكويت، التي لا يجوز ان تكون مقدمة، أو ذريعة لحرب، هي بالضرورة أهلية، مهما كان الخلاف بين السلطتين الكويتية والعراقية.

لذلك يصبح الموقف من التهجير، والذي يفترض ان يتقدم على ما عداه من المواقف السياسية من أزمة الخليج، أكثر من تعاطف انساني مع كويتيين أو عراقيين، وأشد من ضرورة لوقف الحرب الأهلية العربية، بكل ما فيها من نماذج لبنانية بشعة.

عن السفير

الخليج العربي ومنطق اللامنطق

لمن الغلبة؟ لحكم القانون أم الطغيان؟ للقانون الدولي أم شريعة الغاب؟ للعقل أم الطيش؟ تلكم هي الاسئلة المطروحة اليوم بالنظر للوضع المتأزم في منطقة الخليج العربي الذي جاء نتيجة العدوان العراقي على الكويت. ومن الطبيعي ان تحتل هي حيزاً مهماً في لقاء القمة السوفييتي ـ الامريكي في هلسنكي وان تلقى انعكاسها في البيان المشترك للرئيسين وان تسود سيل الانباء التي تتناول الاحداث الدولية.

فمهما جرى التأكيد ان النزاع الناشب هو ليس إلا «حزازات» عربية داخلية فان ما يجري في منطقة الخليج العربي هو ليس حادثاً محلياً. والقضية ليست في ارتباط الاقتصاد

العالمي بالنفط العراقي أو الكويتي. فهناك ما هو أخطر بكثير. اذ لا يجوز انتهاك سيادة دولة مستقلة واحتلال اراضيها واعلان دولة تتمتع بعضوية الامم المتحدة محافظة في دولة أخرى. ومن الاثم الكبير ان تشجع ممارسة تحويل المدنيين من مواطني البلدان الاخرى إلى رهائن. ومن الفظيع ان يجري الحديث بكل بساطة حول استخدام السلاح الكيمياوي الذي تسعى البشرية إلى تحريمه.

ومن المؤلم ان يتحول السلاح الذي قدم لاغراض الدفاع إلى أداة عدوان. اننا هنا نصطدم بكل وضوح بمضاعفات سياسة المجابهة. بما في ذلك عدم تنفيذ قرارات منظمة الامم المتحدة حول قطع دابر العدوان الاسرائيلي على العرب الأمر الذي يتحجج به العراق. نعم كان ذلك. ولكن هذا لا يعني ان الأمر يجب ان يستمر على ذلك النحو دوماً، خاصة وان آثار العدوان العراقي المؤلمة تزداد بسرعة كبيرة. فمئات الاف الناس تشردوا ويعيشون في المخيمات بانتظار الاجلاء. وخيم خطر الجوع وانتشار الاوبئة على المدن. وتضاعف تقريباً سعر النفط في السوق العالمية الذي بات يهدد بالافلاس البلدان المتخلفة التي تستورده.

هذا وقد تحشدت في منطقة النزاع وحدات عسكرية تابعة لاكثر من ٢٥ بلداً. وان المجموع العام للقوات المحشدة بات يشرف على النصف مليون. نصفها يعود للعراق. وبوسعكم ان تتصوروا مدى الانفجار الذي يمكن ان يندلع في حالة دخول النزاع طوره العسكري. فاستناداً إلى تقديرات لجنة هيئات الاركان ومجلس الامن القومي في الولايات المتحدة ان الخسائر الامريكية في حالة خوض حرب واسعة الابعاد ضد العراق يمكن ان تصل (مع احتمال اقدام بغداد على استعمال السلاح الكيمياوي) إلى ٢٠ - ٣٠ الف شخص. هذا وان الجهود المثابرة من أجل ايجاد حل سلمي تبدو ضرورية لاسيما وان الازمة في الخليج العربي باتت تتشابك تشابكاً عجيباً مع النزاع العربي - الاسرائيلي الأمر الذي يربك الوضع الذي هو معقد أصلاً.

ولكن منطق اللامنطق والنداء الداعي إلى «ضرب الاخوان لاخافة الغرباء» لم يثر في الشرق العربي فعلاً متشابهاً. فنحن نرى ان موقف صدام حسين يتمتع بشعبية وسط الجماهير الفلسطينية والعربية البائسة. وان الاستيلاء على الكويت يبدو في نظرها بمقام مأثرة علي بابا الذي استحوذ على ثروات الاربعين حرامي. وان هذه الثروات باعتقادهم ستنفق الآن على القضية العادلة...

ان تورط الولايات المتحدة النشط في الازمة في الشرق الاوسط أثار لدى الرأي العام العربي قدراً كبيراً من القلق والنرفزة والريبة. وهنالك ما يبرر ذلك. لأنها في الحالة المشابهة التي يدور فيها الحديث حول احتلال اسرائيل للاراضي الفلسطينية لا نرى من

جانبها أي أثر من ذلك اللغط والصخب والنشاط من أجل ان تسود العدالة. والأكثر من ذلك انها تقف إلى جانب المعتدي.

ومع ذلك لنكن موضوعيين. نعم ان موقف الولايات المتحدة ازاء الازمة في الخليج العربي لا تمليها دوافع منزهة. فالحديث يدور حول حماية مصالحها ومصالح حلفائها. ولكن الحقيقة تبقى حقيقة. وهي ان هذا الموقف يعكس موقف المجتمع الدولي. والأكثر من ذلك ان الامريكان وجدوا انفسهم في خندق واحد مع المصريين والسوريين والسعوديين.

على انه لا مجال الآن على ما اعتقد لتبادل الشكوك بخصوص سوء النوايا. ذلك ان تفرد الظرف يتلخص في كون المجتمع الدولي رد بالاجماع على الانتهاك الصارخ للقانون الدولي. والأمر يستحق بذل الجهود من أجل الحفاظ على رد الفعل هذا وعكسه على الحالات المماثلة ومن ضمنها النزاع العربي ـ الاسرائيلي واحكام منظومة للامن الاقليمي والاعداد لعقد مؤتمر دولي خاص بالشرق الاوسط الأمر الذي يدعو اليه الاتحاد السوفييتي.

ترى هل ثمة مخرج من الازمة الجديدة؟ نعم والظاهر ان البديل المعقول والوحيد للحرب هو تنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي وانهاء احتلال الكويت.

نوفوستي

ما بين موسكو وتل أبيب

سعيد صعب

فيما كان اريل شارون يواصل زيارته لموسكو حيث أجرى محادثات تهدف ـ كما تردد ـ إلى عقد صفقة للحصول على بيوت جاهزة لاسكان «المهاجرين» من اليهود السوفييت، نشرت صحيفة «روسيا» السوفييتية مقالاً تناول الزيارة بنقد شديد خلص فيه الكاتب (فلاديمير نيفيودوف) إلى القول: «ان جميع القيود رفعت عن دخول الاسرائيليين إلى الاتحاد السوفييتي. واذا صادفكم في شارع أو آخر، يوماً ما، مائير كاهانا زعيم المنظمات الارهابية، فلا تندهشوا لأنه قد يتبين انه جاء إلى بلادنا بناء على دعوة من تعاونية تبيع سراويل الجينز».

المقال ـ على ما فيه من سخرية ومرارة ـ يعكس ازمة ضمير لدى المواطن السوفييتي الذي غالباً ما كان يستشعر في قرارة النفس، ان ما حدث في فلسطين في العام ١٩٤٨ كان فعل توافق دولي التقى عليه كبار الامم المتحدة مع من استتبعوا من الدول الاصغر في المنظمة العالمية.

تحت هذا الشعور بشيء من عقدة الذنب، التي لا مبالغة اذا قيل انها تنسحب على اغلبية الدول التي استدرجها الكبار إلى الانحياز، كان المواطن السوفييتي يجهد في محاولة فهم التوفيق بين مبادىء تناقض العنصرية المتمثلة بالصهيونية وبين واقع قيام دولة بررت اصطناعها بما يقال ان يهود اوروبا تعرضوا له أبان الحقبة النازية، علماً بأن ما ذهبت اليه الدعاية الصهيونية على هذا الصعيد كان أقرب ما يكون إلى حملة تضليل هدفت إلى غسل الادمغة واختلاق زعم عن اليهودي يخالف الحقيقة ويعتمد، أكثر ما يعتمد، على تكبير التفاصيل بحيث يسهل زرع الباطل على انه حق.

وجاءت حرب حزيران ١٩٦٧ لتملي على القيادة السوفييتية ـ انسجاماً مع مبادئها ـ ان تقطع العلاقات مع تل ابيب تصحيحاً لموقف كانت موسكو قد انساقت اليه بفعل من ظروف ومعطيات دولية لم يكن في وسع الاتحاد السوفييتي اغفال تأثيرها على دوره كدولة عظمى يفترض بها ان تكون قطباً معادلاً في ثنائية ما بعد الحرب التي استمرت فصولاً في ما عرف بـ «الحرب الباردة».

وفي الحقيقة ان تصحيح ١٩٦٧ ـ بغض النظر عن حساباته في معنى مصلحة الدولة ـ اعاد إلى المبدئية السوفييتية القها وحرر المواطن السوفييتي من عقدة الذنب بقدر ما جعله منسجماً مع خيار كان لابد من التزامه للتأكيد على امكان التكامل بين النظرية والتطبيق، وبالتالي لتعزيز مصداقية الموقع السوفييتي في الدفاع عن القضايا العادلة ومواجهة محاولات الهيمنة على مصائر الشعوب.

اما ما حدث من بعد، فمعروفة اسبابه وما رتبه من انعكاسات اخلت بموازين. لكن، ليس من الدقة القول ان موسكو في سلوكها الراهن تفعل كمن يقصد التخلي عن صداقاته أو انها اصبحت في وضع من لا يأبه بالمبادىء التي بررت قيام دولة اكتوبر.

فما يبدو الآن انه تحول عن ثوابت ميزت التوجهات السوفييتية، ربما كان فعل حال تحكمها ضرورة اعادة تقويم اسلوب التعاطي مع قضايا طرأت على مسيرتها متغيرات يصعب التحكم بدورتها عبر اساليب من ماض تجاوز المناخ الدولي السائد مفاعليه.

ذلك لا يعني، في الضرورة، ان موسكو مقبلة على خيار دراماتيكي يبدل موقفها من جوهر هذه القضية أو تلك\ الارجح انها إلى تعديل في السبل التي يمكن ان تفتح مداخل إلى حلول.

وليس من قبيل الصدفة ان تكون زيارة اريل شارون، ومن بعده اسحق موداعي ويوفال نعيمان إلى موسكو، اعقبت اعلان شيفاردنادزه تشديده على القبول بالمؤتمر الدولي كشرط مسبق «لاعادة البحث في أمر العلاقات السوفييتية ـ الاسرائيلية». كما انه ليس من دون مغزى ان يعلن وزير الخارجية الامريكية جيمس بيكر، وبعد أيام معدودة من صدور بيان هلسنكي، اننا (الولايات المتحدة) لم نكن نستبعد ولا نستبعد امكان استخدام المؤتمر الدولي في الوقت المناسب لحل القضية الفلسطينية».

ولا شك في ان جديداً بالغ التأثير طرأ على مجرى التقارب بين موسكو وتل ابيب.

لكن، هل يعني ذلك بداية ابتعاد عن العرب؟

في لغة التصريحات ما يرجح استبعاد هذا الاحتمال. وإلا تحول التقارب إلى انحياز. وهذا ليس في مصلحة الاتحاد السوفييتي في أي حال.

السفير



الحركة الوطنية والاسلامية العراقية

عقد ممثلو الحركة الوطنية والاسلامية العراقية في بيروت بتاريخ ٢٢ آب الماضي مؤتمراً صحفياً حضره مراسلو وكالات الانباء العربية والاجنبية ومندوبو الصحف اللبنانية وقد افتتح المؤتمر الذي رعاه نقيب الصحافة اللبنانية بالقاء بيان صحفي فيما يلي نصه:

اقدم النظام الدكتاتوري في العراق يوم ٢ /آب/ ١٩٩٠ على احتلال الكويت الشقيق وضمها قسراً في ٨/آب/ ١٩٩٠ إلى العراق مما شكل سابقة خطيرة بالضد من كل المواثيق والاعراف العربية والاسلامية والدولية وعلاقات الاخوة.

لقد جاء الاحتلال بسبب الازمة الخانقة، اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، التي يعاني منها نظام الطاغية صدام حسين، ونزعته التوسعية والعدوانية والارهابية، داخلياً وخارجياً، وترتب عليه توتر الاوضاع بشكل خطير واستقدام القوات العسكرية الاجنبية، التي تنذر باخطار جسيمة تهدد استقلال وسيادة العراق، ارضاً وشعباً، ولعموم شعوب المنطقة، كما يشكل تهديداً للامن العربي المشترك، وخرقاً للصراع مع الكيان الصهيوني وتحويله إلى صراع عربي - عربي يضر أشد الضرر بقضية شعب فلسطين وانتفاضته الباسلة، ويعطي الفرص لتعزيز المخططات التوسعية للصهيونية، وللمزيد من عمليات توطين اليهود المهاجرين في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

وجاء هذا العدوان كحلقة ضمن سلسلة أعمال صدام حسين، التي تجسدت في ارهابه الدموي ضد جماهير شعبنا بمختلف انتماءاته واتجاهاته، ومواصلته لحرب الأبادة ضد الشعب الكردي، واستخدامه للاسلحة الكيمياوية في كردستان واهوار الجنوب،

وتهجيره وتشريده مئات الالاف من ابناء شعبنا إلى خارج الوطن، واغراقه السجون بمئات الالوف من خيرة ابناء العراق، وافتعاله حرباً كارثية مع الجارة، الجمهورية الاسلامية الايرانية، وتدخله في لبنان إلى جانب القوى الانعزالية، كل هذا جاء ليشكل اضراراً جسيمة تهدد الأمن والاستقرار والسلم في المنطقة والعالم.

لقد خبرت حركتنا، ولفترة طويلة، طبيعة هذا النظام الدموي بكونه عامل توتر وعدوان في المنطقة. وفي ظل هذه الازمة الخطيرة، أقدم الدكتاتور صدام في ١٥/آب/١٩٩٠ على العودة لاتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥، التي سبق واعلن الغائها في ١٧/ايلول/١٩٨٠، العودة اليها بعد حرب مدمرة دامت ثمان سنوات راح ضحيتها مئات الالوف من ابناء الشعبين العراقي والايراني، فضلاً عن الدمار الكبير الذي احدثته على مختلف الاصعدة.. واليوم من حق شعبنا واشقائه واصدقائه ان يتساءلوا عن جدوى الحرب التي شنها صدام باسم الغاء المعاهدة المذكورة، وعن مدى استهتاره بارادة شعبنا ووطننا.

ان الحركة الوطنية والاسلامية العراقية، المعبرة عن طموحات ومصالح الشعب العراقي، بعربه وكرده واقلياته القومية، تؤكد: ادانتها للاجتياح العسكري العراقي للكويت، ومطالبتها بسحب القوات العراقية منها فوراً، وتحميلها الطاغية صدام حسين مسؤولية العدوان، وتضامنها مع الشعب الكويتي الشقيق في رفض الاحتلال وحقه في الدفاع عن استقلاله وسيادته، ودعوتها لحل مشاكل العراق مع اشقائه بالاحتكام إلى الطرق السلمية وعلاقات الاخوة واللجوء إلى الهيئات والمنظمات العربية والدولية، وشجبها وجود القوات والاساطيل العسكرية الاجنبية ومطالبتها بسحبها فوراً والكف عن التدخل في شؤون العراق والمنطقة، تحت أية ذريعة كانت، واستنكارها اقدام نظام صدام حسين على احتجازه اللاانساني لرعايا الدول الاجنبية كرهائن وتعريض حياتهم للخطر. وتعاطفاً مع عوائل الرهائن في سبيل انقاذ ابنائهم وضمان سلامتهم، ومطالبتها الكشف عن مصير ابناء شعبنا العراقي من المقيمين في الكويت الذين اختطفتهم اجهزة النظام واطلاق سراحهم وتحميله مسؤولية أي ضرر يلحق بهم، ودعوتها جميع حركات التحرر والقوى الخيرة لمناصرة جهاد ونضال شعبنا العراقي من أجل الاطاحة بنظام صدام حسين الدكتاتوري واقامة حكم الشعب ودولة القانون وحقوق الانسان لعموم الشعب العراقي، والذي يضمن للشعب الكردي التمتع بالحكم الذاتي الحقيقي في العراق، وليأخذ العراق دوره إلى جانب اشقائه في مواجهة مخططات الامبريالية والصهيونية.

الغد الديمقراطي
٢٢/آب/١٩٩٠

قوى المعارضة الاسلامية

بعد عرض لآثام حكام بغداد وآخرها العدوان الغاشم على الكويت وضمها قسراً إلى العراق، قال البيان :

انطلاقاً من الوحدة التاريخية والعقائدية للشعب العراقي المسلم والتعاون المستمر بين ابنائه عبر القرون الماضية في بناء الحضارة الاسلامية ومواجهة المؤامرات والغزو الاجنبي ندعو جميع المخلصين من ابناء هذا الشعب لتحمل مسؤولياتهم الاسلامية والانسانية في التعاون والوحدة لمعالجة الاوضاع المأساوية في العراق كي يستعيد الشعب العراقي استقلاله وارادته وحريته ويكون مسؤولاً عن شؤونه في وطنه وسيد نفسه.

اعتقاداً منا بضرورة تظافر الجهود المخلصة للنهوض باعباء الجهاد وانقاذ شعبنا من المحنة التي يعيشها تحت وطأة الاستبداد والقمع من خلال العمل على تحقيق الاهداف التالية :ـ

اولاً : العمل الجاد على اسقاط النظام الدكتاتوري العميل المتمثل بنظام صدام وتصفية مخلفاته والقوانين والتعليمات الشاذة وحل جميع الاجهزة القمعية ومعاقبة المجرمين بحق الشعب وفق القانون.

ثانياً : تحكيم ارادة الشعب العراقي في جميع اوضاع العراق وذلك عن طريق الرجوع إلى آراء ابناء الشعب العراقي في استفتاء عام وبالانتخابات الحرة المباشرة لاختيار نوع النظام.

ثالثاً : قيام حكومة انتقالية تلتزم وتمهد للقضايا التالية :ـ

١ ـ الغاء الاوضاع الاستثنائية والغاء سياسة الاضطهاد السياسي والقومي والديني والمذهبي واصدار عفو عام عن السجناء والمعتقلين والملاحقين السياسيين كافة واعادة المفصولين منهم مدنيين وعسكريين إلى وظائفهم واعمالهم.

٢ ـ الغاء سياسة التمييز الطائفي وازالة الآثار السياسية لها، وتهيئة الفرصة لمشاركة كل ابناء الشعب العراقي في ادارة البلاد وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين ابناء الشعب واعادة جميع المهجرين والمبعدين العراقيين داخل العراق وخارجه إلى اماكن سكناهم واعادة حقوقهم وممتلكاتهم وتعويضهم تعويضاً عادلاً.

٣ ـ ازالة الآثار السياسية لمحاولة تغيير الواقع القومي والتاريخي لمنطقة كردستان العراق وحل المشكلة الكردية حلاً عادلاً ومنح الكرد كافة حقوقهم الثقافية والسياسية المشروعة ضمن نطاق الوحدة الوطنية للشعب العراقي والهوية الاسلامية لابنائه، وروح

الاخوة بين العرب والكرد ورفع الحيف الذي لحق بهم خلال العقود الماضية والغاء القوانين التي تكرس ذلك.

٤ ـ الشروع بتصفة مخلفات وآثار الحرب، ووضع خطط اقتصادية وتنموية عاجلة لاعمار البلاد واصلاح المرافق العامة التي تعرضت للخراب والدمار والاهتمام بعوائل ضحايا الحرب وما تركته من آثار على المجتمع، وعوائل شهداء قوى المعارضة العراقية الذين سقطوا ضحية لظلم النظام وجوره.

٥ ـ اطلاق الحريات العامة بما فيها حرية الشعائر الدينية والمذهبية وحرية التنظيم السياسي والاجتماعي والمهني وحرية الصحافة والتجمع والتعبير عن الرأي وحماية حقوق الانسان وكرامة المواطن وأمنه واستقراره.

٦ ـ اعتماد العقيدة والاحكام الشرعية الاسلامية في التخطيط لأسس الدولة والمجتمع العراقي، وبما يحقق الانسجام لاختيار الشعب في تثبيت هويته وتأكيد شخصيته واستقلاله.

٧ ـ الاهتمام بتطوير القدرات الفنية والتدريبية والتسليحية والاكتفاء الذاتي من الصناعات العسكرية للقوات المسلحة وبناءها على أسس عقائدية سياسية واخلاقية سليمة تعتمد الاخلاص والكفاءة ومما يهيؤها لاداء دورها في الدفاع عن الوطن واحترام العقيدة واختيار الشعب لنظامه السياسي، والابتعاد عن التدخل في الصراعات الداخلية والتفرغ لاداء دورها الرئيس في مواجهة الصهيونية والاستكبار العالمي ومخططاتهما.

٨ ـ انتهاج سياسة خارجية مستقلة عن نفوذ القوى الدولية الكبرى، وعلى أساس عدم الانحياز إلى الشرق أو الغرب، وبناء علاقات حسن الجوار مع كافة الدول المجاورة وباقي دول المنطقة والانفتاح على جميع الدول على أساس المصالح المتقابلة للشعب العراقي والامة الاسلامية والتعاون مع جميع الدول النامية في سبيل سعادة الشعوب المستضعفة واستقلالها واحترام المعاهدات والاتفاقات الدولية.

٩ ـ العمل على حل مشاكل الجماهير المعاشية والاهتمام برفع المستوى الاجتماعي والثقافي والصحي والاخلاقي لهم وغيرها.

١٠ ـ الالتزام بسياسة اقتصادية تحقق العدالة الاجتماعية، والاكتفاء الذاتي، وتحرير الاقتصاد والثروات الوطنية من الهيمنة والنفوذ الاجنبي، وتمكين الشعب العراقي من التمتع بخيرات العراق الوفيرة.

١١ ـ العمل على تحقيق الوحدة والتضامن بين جميع المسلمين على قاعدة الايمان بالله والمصير الواحد، والمصالح المشتركة، ومعاداة الاستكبار والصهيونية، ودعم حركات التحرر في المنطقة وفي العالم وفي مقدمتها حركة الشعب الفلسطيني، وجميع الشعوب

المسلمة في تقرير مصيرها.

ياابناء الشعب العراقي المسلم ويا ابناء الامة الاسلامية

* ان تحقيق هذه الاهداف التي تجسد آمال وطموحات شعبنا في العراق وآمال المسلمين جميعاً تحتاج إلى تكاتف الجهود وتلاحم الصفوف وتعاون القوى، وحدة الصف وانتهاج طريق الصبر والتضحية والعمل المتواصل الجاد، وتحمل الصعاب وازالة العقبات، ونعتقد ان ذلك انما يتحقق من خلال النقاط التالية التي ندعو جميع ابناء شعبنا المسلم الالتزام بها وتجسيدها عملياً، وندعو في نفس الوقت جميع ابناء الامة الاسلامية وذوي الضمائر الحية من الناس ان ينصرونا على تنفيذها.

١ ـ الشعور بالمسؤولية الكبيرة الملقاة على عواتق المخلصين من ابناء الشعب العراقي حيث الدفاع عن الاسلام العزيز وتراث أهل البيت الطاهرين والصحابة المنتجبين في العراق، هذه المهمة العظيمة التي وضعها الله.. بأعناق هذا الجيل تمهيداً لقيام دولة الحق الالهي والعدل المطلق على ربوعه.

٢ ـ ان هذه المهمة العظيمة والوظيفة الشرعية والواجب التاريخي تحتاج إلى الايمان المطلق بالله.. والتوكل عليه والاخلاص لدينه والصبر على تحمل المكاره في سبيله.

٣ ـ الاعتماد على التخطيط الدقيق الذي يتسم بالحكمة والنفس الطويل في العمل والاعتماد على الامكانات والقدرات الذاتية الهائلة للشعب العراقي والامة الاسلامية سواء في جانبه المعنوي الروحي أو في جانبه العلمي المادي، وابتكار الاساليب والوسائل لفك الحصار الذي يفرضه النظام على الشعب من خلال اجهزته القمعية والبوليسية.

٤ ـ ان التغيير الحقيقي في العراق يعتمد بشكل أساس بعد الله تعالى على جهود ابناء شعبنا في الداخل وجهاد ثوارنا الابطال على جميع الاصعدة الجهادية والسياسية والثقافية وبالاعتماد على الامكانات المختلفة المتاحة لهم، ابقاء لروح المعارضة لدى الجماهير، وتصعيداً لكفاحها حتى الاطاحة بالسلطة الظالمة وتحقيق النصر النهائي.

٥ ـ ان مسؤولية المعارضة الاسلامية في الخارج تتعين في ايصال صوت المظلومين من ابناء شعبنا للرأي العام العالمي وفضح النظام وأساليب التضليل والخداع التي يستخدمها للتستر على جرائمه بحق الامة والشعب من خلال رفع مستوى الوعي السياسي لابناء الامة وربط حركتها بالنهضة الاسلامية العالمية والتنبيه على طبيعة المشكلات والمآسي الحقيقية التي يعيشها الشعب.

٦ ـ التفقه في الدين وتعلم الاحكام الشرعية والاهتمام بالعمل التربوي والثقافي، مع الربط بينه وبين العمل السياسي لخلق الشخصية الاسلامية المتكاملة والجماعة المسلمة الحية وكذلك الاهتمام بالممارسات العبادية والمواسم الدينية والشعائر الاسلامية

واحيائها.

٧ ـ مواجهة الروح الانهزامية والاستسلامية لدى البعض، وبث روح الصمود والتضحية والاصرار على الجهاد لنيل الحقوق السياسية والاجتماعية والفكرية والاقتصادية والمدنية، والاستفادة من جميع الفرص التي يحققها الشعب في حركة مقاومته وصموده.

٨ ـ يتحمل الجيش العراقي بضباطه ومراتبه وجنوده المخلصين المسؤوليات الكبيرة تجاه الشعب وهو مدعو للمساهمة بشكل جاد في عملية التغيير من خلال الاستفادة من الطاقات المعنوية والمادية والتنظيمية التي يملكها ولابد له من تجسيد كرامته أمام طغيان السلطة ومحاولاتها في استعباده واذلاله ولابد له من الدفاع بقوة عن القيم والمثل الانسانية في الحرية والكرامة والاستقلال والعقيدة الاسلامية ضد اعداء الامة الداخليين والخارجيين من المنافقين والكفار (واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم).

٩ ـ ان كل هذه النشاطات والفعاليات انما يمكن اداؤها بكفاءة اذا توفرت لها الارضية الاخلاقية العالية المتمثلة بالاخلاص لله.. تعالى والزهد في الدنيا والاقبال على الاعمال الصالحة التي أمر الله.. بهاوالسعي للحصول على رضوانه وثوابه العظيم في الدار الآخرة، وهذا ما نحتاج دائما ان نؤكد عليه في حركة البناء الذاتي للامة من أجل خلق القاعدة الايمانية القوية، وتتحمل الطليعة والنخبة الواعية من ابناء الامة مسؤولية كبيرة في تحقيق هذه الاهداف المقدسة من خلال التخطيط والابتكار والعمل الجاد واستخدام الحكمة والموعظة الحسنة وتجسيد القدرة على الصمود والصبر والتضحية، وتشخيص معالم الطريق لها (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر واولئك هم المفلحون).

١٠ ـ ان ادواراً عظيمة يمكن ان يقوم بها قطاع الشباب وخصوصاً الطلبة منهم الذين يجمعون إلى جانب الثقافة والوعي والاخلاص النشاط والحركة والفاعلية والاندفاع، كما ان المرأة العراقية بشكل خاص يمكن ان يكون لها دور متميز في مختلف النشاطات من خلال تفجير مواهبها وقدراتها لخدمة الاسلام والعقيدة الاسلامية وذلك من خلال المساهمة والمشاركة إلى جانب الرجل في عملية التغيير والمواجهة السياسية وملأ الفراغ في الساحة الجهادية عند الحاجة وعمليات الاسناد والتربية الاسلامية الواعية.

١١ ـ ولا يمكن في مثل هذا البرنامج ان نغفل دور المجاهدين الصامدين الذين سجلوا الملاحم الرائعة في التضحية والفداء والاستقامة على الدرب وايقظوا في الامة المشاعر والاحاسيس النبيلة وادخلوا الرعب والخوف في قلب رأس النظام وازلامه وكذلك الدور الرائع الذي قام به شهداؤنا الابرار الذين علمونا دروس التضحية ورسموا لنا معالم

المستقبـل المشرق والأمل الكبير بالنصر واحيوا السنة واماتوا البدعة، والعوائل الكريمة لهؤلاء الشهداء الذين صبروا على الاذى بعزة الانسان المؤمن وكرامته.

ان قوى المعارضة الاسلامية العراقية الموقعة على هذا البيان ايماناً منها بضرورة تحقيق المنهج المذكور تلتزم بما يلي:

١ ـ التنسيق والتشـاور في رسم المـواقف والاستـراتيجيات ازاء مختلف القضـايا والمستجدات التي تمر بها مسيرة قضيتنا الاسلامية في العراق.

٢ ـ التعاون والانفتاح على عموم فصائل المعارضة العراقية والتنسيق معها والتحرك الميداني المشترك بما يخدم قضية شعبنا العراقي واسقاط الطاغية.

٣ ـ التحرك السياسي على مختلف دول العالم شعوباً وحكومات من أجل تعريفهم بصحة مواقف المعارضة وعدالة مطالبها، وكسب الاسناد والـدعم لحركة شعبنا من أجل تحقيق حريته واستقلاله.

صدر بتاريخ
٢٠/ صفر المظفر/ ١٤١١ هـ

حركة المجاهدين العراقيين
منظمة العمل الاسلامي
حزب الدعوة الاسلامية.
الحركة الاسلامية في العراق.
الحركة الاسلامية في كردستان العراق.
حركة جند الامام.

حول تطور العلاقات بين ايران والعراق

(. . .) ان الفترة التي يمر بها العراق والمنطقة باجمعها، فترة حساسة وعصيبة، وما يمكن ان يتعـرض له المستقبـل القريب لوطننا من مآسي وآلام خطيرة للغاية ولا ينبغي الاستهانة به. . .

واننا نعيش ظرفاً مصيرياً يتطلب مواقف جريئة وشجاعة من فصائل الحركة الاسلامية العراقية بشكل خاص، والمعارضة العراقية بشكل عام، ولا يتم ذلك إلا بوقفة تأمل ومراجعة

تجـاه تنطلق فيها الكلمة الصريحة الصادقة والموقف المسؤول، وتراعي فيها المصلحة العليا للقضية العراقية العادلة. ان وصول العلاقات بين النظام العراقي وايران إلى الحد الذي آلت اليه يعني تحقيق ايران لكامل حقوقها وشروطها الخاصة، ولا يعني تحقيق أي من حقوق وشروط الحركة الاسلامية العراقية التي كان مجاهدوها وجماهيرها النصير الوفي والساعد القوي للجمهورية الاسلامية طوال فترة الحرب المفروضة. فقدموا ما قدموا من مواقف شريفة وتضحيات جسام. . . لذلك فاننا نلفت انتباه الاخوة في قيادة الجمهورية الاسلامية إلى ما يلي:

١ ـ ان التنازلات التي قدمها صدام للجمهورية الاسلامية مؤخراً لا تمنح هذا النظام الاجرامي شهادة حسن سلوك وصدام لن يكون (الحر بن يزيد الرياحي). . . فجرائم هذا النـظام لم تقتصر على حربه الظالمة ضد ايران، فهناك حرب ضروس أخرى شنها ضد شعبنا العراقي وهي مستمرة منذ تسلطه على الحكم وحتى اليوم. . . حرب ارهابية وقمعية راح ضحيتها مئات الالاف من ابناء العراق الشرفاء عرباً واكراداً واقليات، وفقد فيها شعبنا خيرة علمائه ومفكريه وكوادره الاسلامية والوطنية هذا فضلاً عن حرب الابادة التي يشنها ضد الشعب الكردي في كردستان العراق، وبقية انتهاكات حقوق الانسان في العراق التي لا تعـد ولا تحصى. . لذا فان على الجمهـورية الاسـلامية ان لا تتجاهل ظلامة شعبنا وان تضعها في الحسـاب في كل خطوة مع النـظام لا من أجـل اثبـات مواقفهـا المؤيدة للشعـوب المستضعفـة فحسب، بل وفـاء لدماء شهدائنا الذين سقطوا دفاعاً عن الثورة الاسلامية واستمرارها أمام عدوان صدام وكل قوى الشر في العالم.

٢ ـ ان جمـاهير شعبنـا تطالب الجمهورية الاسلامية في ايران التفريق بين قبول مشـروع السلام وتنفيذه بما يضمن ردع العدوان مجدداً وبين الصلح الكامل مع النظام العراقي وتطوير العلاقات معه على مختلف الاصعدة بما يساهم على المد في عمره المشؤوم.

ان تسارع مسلسل الاحداث وتطوراتها يدفعنا إلى مخاطبة جميع الاخوة المتصدين لقيادة القضية العراقية، بضرورة الاتفاق على مشروع ثوري للعمل المشترك بين جميع فصائل المعارضة العراقية يحقق ما يلي:

١ ـ تشديد الضغط السياسي والدبلوماسي والاعلامي والعسكري والجماهيري على النـظام وتكثيف التعـاون والتنسيق في شتى المجالات المتاحة من أجل توجيه ضربات موجعة له في أي ساحة من ساحات المواجهة.

ب ـ توظيف معطيات المرحلة الراهنة بالشكل الذي يخدم قضية شعبنا، واستثمار الموقف الدولي المعارض لنهج وسياسة نظام صدام.

ج ـ اجهاض كل محاولات صدام وتفويت الفرصة عليه في استمالة أو على الاقل تحييد أي طرف حليف ومناصر لقضيتنا العادلة وخاصة الجمهورية الاسلامية في ايران.

ياابناء شعبنا النبيل. . .

ان شعبنا الجريح وقواه المجاهدة التي تخوض مواجهتها المقدسة ضد هذا النظام المتفرعن لم تهن ولم تكل وانها ماضية في طريق الجهاد، والمقاومة دون تردد أو تراجع، ومستمرة في العطاء والتضحية، وتعلن للامة الاسلامية والعالم أجمع بانها لن ترضى نهاية لصراعها المرير مع صدام بأقل من:

١ ـ الاعلان الصريح عن مسؤوليته الكاملة عن مسلسل الجرائم الرهيبة التي اقترفها بحق ابناء شعبنا منذ أكثر من عشرين عاماً ولحد الآن.

٢ ـ المبادرة فوراً لاطلاق صراح جميع المعتقلين السياسيين والمحجوزين والمخطوفين، والغاء كل الاحكام الجائرة الصادرة بحق الابرياء من ابناء شعبنا، واعادة المهجرين والمبعدين قسراً من العرب والاكراد وغيرهم إلى ارضهم وضمان حقوقهم المشروعة. . .

٣ ـ حل كافة مؤسساته السياسية والاعلامية وجميع اجهزته القمعية مخابراتية أو حزبية.

٤ ـ اعلان تنحيه اللامشروط عن الحكم، واتاحة فرص الديمقراطية لشعبنا بشكل كامل ليختار النظام السياسي البديل الذي يكفل للعراق سيادته واستقلاله، ولشعبه الامن والحرية والكرامة، وللمنطقة امنها واستقرارها. (. . .)

التجمع الاسلامي العراقي
٣/ ربيع الاول/ ١٤١١ هـ
٢٣/ ايلول/ ١٩٩٠ م

لا حل إلا بانسحاب القوات الامريكية من منطقتنا

صرح ناطق مسؤول في الحزب الشيوعي في السعودية بما يلي:

تتسارع الاحداث في منطقة الخليج العربي لتصل إلى مستوى خطير من التصعيد والمجابهة، يتهدد معه أمن وسلامة المنطقة والسلام العالمي بشكل عام.

وفي هذه الاجواء المشحونة تمضي الولايات المتحدة الامريكية، بخطى حثيثة، بمساعيها المحمومة لاحكام سيطرتها على مناطق الخليج النفطية وصولاً لفرض هيمنتها على الاقتصاد العالمي، وذلك عبر تكثيف تواجدها العسكري وما يمثله من انتهاك لسيادة اوطاننا وكرامتها.

وقد بينت الاحداث وتبعاتها مدى هشاشة النظام السعودي وبقية انظمة الخليج التي عجزت عن توفير الحد الادنى من الامن الوطني والدفاع عن النفس رغم كل المبالغ الهائلة والخيالية التي صرفت على تكديس مختلف الاسلحة جاءت على حساب تطور البلاد وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومدى اعتمادها على الدعم الامريكي والخارجي في استمرار بقاءها.

لقد اصبح هذا الدعم الامريكي المشبوه سنداً لانتهاج السعودية سياسة معادية بشكل سافر للامة العربية ممثلة في الاجراءات التعسفية التي أقدم على اتخاذها حكام السعودية بحق الوافدين اليمنيين وشعب الاردن والشعب الفلسطيني المكافح وكافة الجماهير الشعبية التي هبت لادانة التواجد الامبريالي الفاقع على الاراضي العربية المقدسة.

ان الظروف المستجدة وتطوراتها المتلاحقة بحساسيتها تفرض على القوى الوطنية في عموم منطقة الخليج العربي والمنطقة العربية وكل القوى المحبة للسلام، مسؤولية كبرى في:

- فضح الدور الامريكي القذر الرامي إلى تصعيد الوضع المتأزم وتدفعه إلى حافة الانفجار بما يسببه من كوارث مأساوية على شعوبنا، وفرض الارادة الامريكية، بكل السبل والامكانيات، على كامل مقدرات المنطقة.
- النضال الدؤوب في سبيل اجلاء القوات الامريكية والاطلسية واجبارها على سحب اساطيلها من منطقتنا.

ويتأكد يوماً بعد يوم ان لا حل عادل لازمة الخليج إلا بانسحاب القوات الامريكية، أولاً وقبل كل شيء، من منطقتنا وترك تحقيق أمن المنطقة وحل مشاكلها، مهمة تقع على عاتق دول وشعوب المنطقة نفسها.

وينبه حزبنا إلى خطورة تواجد الاساطيل العسكرية الاجنبية في المنطقة وما يشكله من تهديد لأمن وسيادة المنطقة ويطالب بسحبها فوراً وايجاد تسوية لازمة الخليج تقوم على انسحاب القوات العسكرية العراقية من الكويت وحل القضايا المتنازع عليها بالطرق السلمية، يراعى فيه مصالح الشعبين الجارين الكويتي والعراقي، والمصالح العليا للامة العربية.

وهنا لابد من التأكيد على ما يتطلبه الموقف القومي والانساني من أهمية الوقوف مع الشعب العراقي الشقيق والتضامن معه من أجل فك الحصار عنه وخاصة ما يتعلق بالغذاء والدواء .

لقد سلطت ازمة الخليج الضوء على الشرق الاوسط والتوتر الذي يعاني منه والقضايا المعقدة التي يعج بها خاصة في ظل الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية والسياسة القمعية واللاانسانية التي تمارسها اسرائيل بحق الشعب الفلسطيني البطل وتغييب حقوقه المشروعة والمتمثلة بحق تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني . وبات من الضروري الدعوة لعقد مؤتمر دولي يناقش قضية الشرق الاوسط ككل لا يتجزأ ينقل المنطقة من حالة التوتر إلى الانفراج ، يأخذ في الحسبان مصالح كافة شعوب هذه المنطقة الحساسة .

ان شعوبنا الخليجية التي عانت كثيراً من سياسات حكامها القائمة على العسف ومصادرة الحريات الديمقراطية واهدار ثروات اوطاننا والتفريط بالسيادة الوطنية على مدى عشرات السنين ، لها كل المصلحة لايجاد تسوية سلمية لأزمة الخليج والبدء بتنفيذ سلسلة من الاجراءات الهامة والكفيلة بوضع بلداننا على طريق الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وصيانة كرامة المواطن وفتح المجال لشعوبنا للمساهمة في تقرير مصيرها وتحقيق ارادتها بما يعزز الوحدة الوطنية في بلداننا ويؤمن الحياة الكريمة لها .

الحزب الشيوعي في السعودية
٤/ ١٠/ ١٩٩٠

نداء الشخصيات الوطنية الكويتية

وجه ثلاثة من أبرز الشخصيات الوطنية الكويتية وهم كل من الدكتور أحمد الخطيب، جاسم القطامي وأحمد الربعي نداءً إلى القوى والمنظمات الشعبية والشخصيات الوطنية العربية يعرضون فيها وجهة نظرهم بالاحداث التي وقعت في المنطقة العربية في اعقاب احتلال العراق للاراضي الكويتية وضم الكويت إلى العراق وتدخل القوات الاجنبية إلى منطقة الخليج لكي تكون الصورة ، كما يقول النداء ، جلية لكل عربي

مخلص تهمه مصالح الامة العربية ويهمه توحيد الشارع العربي ضد العدو المشترك ويهمه تقليل التناقضات داخل القوى العربية وتوجيه كل الطاقات لقضية التحرر والتقدم والديمقراطية.

لا شك ان تسارع الاحداث في المنطقة منذ احتلال العراق للاراضي الكويتية إلى اعـلان ضم الكويت إلى العراق، إلى تفاقم الوضع العربي والصراعات العربية وانتهاء بدخـول القوات الاجنبية إلى المنطقة. . ان كل ذلك قد أحدث كثيراً من البلبلة داخل صفوف الشارع العربي واحد ث انقساماً يحتاج منا جميعاً إلى توضيح ابعاده حتى لا تختلط الاوراق وحتى لا نسمح بخلق انشقاق داخل الشارع العربي بسبب سوء الفهم أو نقص المعلومات أو تسارع الاحداث.

ومن هذا المنطلق فاننا نرى ان من واجبنا توضيح ما دار وما يدور في الكويت حتى تكون الصورة جلية لكل عربي مخلص تهمه مصالح الامة العربية ويهمه توحيد الشارع العـربي ضد العـدو المشتـرك ويهمه تقليل التناقضات داخل القوى العربية وتوجيه كل الطاقات لقضية التحرر والتقدم والديمقراطية.

اولاً: الموقف من الاحتلال

لا شك انكم تدركـون جميعـاً ان القوى الوطنية الكويتية كانت في طليعة القوى الـداعية للوحـدة العـربية باعتبارها المصير الحتمي للتقدم العربي وبسبب استحالة كل محاولات التنمية والتطور في ظل التجزئة التي خلقها الاستعمار والتي أدت إلى تخلف المنطقة من جهة وتحكم اعدائها بها من جهة أخرى. ومن هذا المنطلق فان موقفنا من احتلال الكويت هو موقف الرفض والادانة لأن مثل هذا الاحتلال لن يؤدي إلا إلى تكريس الاقليمية وخدمة اعداء الوحدة. فالوحدة العربية لا يمكن ان تتم بقوة السلاح ولا يمكن ان تكون وحدة حقيقية إلا بالقناعات الشعبية وبالديمقراطية. ولا يجوز ان يقف أي وحدودي عربي مع قضية الاحتلال والضم تحت أية مبررات أو مسوغات أو لافتات وحدوية، وما حدث هو ان النظام العراقي ارسل قواته إلى الكويت واحتلها بالقوة ونصب حكومة كرتونية سرعان ما الغاها بعد ان وقف كل الكويتيين ضد الاحتلال وبعد ان فشل في ان يجد كويتياً واحداً يقف معه أو يتعاون مع قوات احتلاله، ولم يكتف الجيش العراقي بالاحتلال بل راح يمارس عمليات نهب للممتلكات وتخريب للمؤسسات واختطاف للناس وسرقة جماعية للشـركـات والثروات الشعبية وبشكل يثير الألم في النفوس ويثير الحزن على مثل هذه التصرفات اللامسؤولة التي يجب ان ندينها ونرفضها كما نرفض الاحتلال نفسه.

ونعتقد بان السماح بمبدأ الضم بالقوة أو التسامح معه سيجعل الاقطار العربية فريسة للقوة وسيخلق حالة من الفوضى السياسية وحالة من الاحقاد والتوترات بين الشعوب العربية نفسها.

ثانياً: الموقف من السلطة في الكويت

لا شك انكم تدركون جميعاً ابعاد الخلافات التي كانت قائمة بيننا وبين السلطة في الكويت وتعرفون موقفنا الواضح والصريح من قضية الديمقراطية وضرورة احترام القانون وخلق دولة المؤسسات لكنكم بالتأكيد تدركون ايضاً ان خلافاتنا مع هذه السلطة هي خلافات محددة حول مسائل دستورية ووسائل هذه الخلافات محددة ايضاً. ودستورنا الكويتي الصادر عام ١٩٦٢ ينص بشكل مباشر على طبيعة الحكم وطبيعة العلاقات المقننة بين الحاكم والمحكوم. فدستور الكويت لا يسمح باقامة حكم مطلق وينص صراحة على ان الامة هي مصدر السلطات. ونحن كدستوريين لا يمكن لنا ان نسمح لأية قوة اجنبية كائنة من تكون ان تحدد لنا طبيعة الحكم، أو تقوم بتغيير الحكم في بلادنا على مزاجها أو ان تنصب حكومة أو سلطة خارج الدستور وخارج الارادة الدستورية. لذلك فاننا لا نعترف سوى بالسلطة الكويتية التي حددها الدستور هي السلطة الشرعية التي كانت وما زالت تستمد شرعيتها الدستورية قبل وبعد الاحتلال العراقي والممثلة في أمير الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح.

ثالثاً: الموقف من القوات الاجنبية

انكم تعرفون جيداً موقف القوى الوطنية الكويتية من التواجد الاجنبي في المنطقة منذ عهود الاستعمار القديم حتى يومنا هذا. ولا شك ان تواجد القوات الاجنبية أمر ينقص السيادة الوطنية للدول العربية ويحد من استقلال قرارها السياسي، وهو في كل الاحوال أمر مقلق لكل وطني عربي. لكن المشكلة التي يجب ان تكون واضحة للجميع هي ان رفع شعار خروج القوات الاجنبية بمعزل عن شعار خروج القوات العراقية من الكويت يجعل مثل هذا الشعار دون معنى ودون مضمون، فالقوات الاجنبية تواجدت كنتيجة لاحتلال الكويت ولا يجوز ان نتحدث عن الغاء النتائج والسكوت عن الاسباب.

ان خروج القوات العراقية من الكويت وعودة الشرعية اليها سيجعل الدعوة لخروج القوات الاجنبية أمر متفق عليه من الجميع وسيكون مطلباً لا تجد القوى الاجنبية مناصاً من التسليم به، ولا تجد شيئاً من الاعذار التي تتعلل بها. فالقوات الاجنبية جاءت بعد التعنت

العراقي ورفضه كل المبادرات العربية، ولا شك ان انسحاب العراق الفوري من الكويت، سيكون الخطوة الاولى لانسحاب القوات الامريكية والاطلسية من الارض العربية.

ان طرح شعار خروج القوات الاجنبية لا اعتراض عليه لكن سيكون شعاراً دون مضمون اذا لم يرتبط بانهاء مسببات هذا التواجد الاجنبي، ولا شك انكم تدركون ان الولايات المتحدة وحلف الاطلسي ومن وراءهم العدو الصهيوني كانوا يحلمون بوجود وضع مثل هذا الوضع ولقد اعطاهم الاحتلال العراقي للكويت كل المبررات المطلوبة لتحقيق احلامهم في التواجد على الارض العربية واستغلال خيرات الامة والانتقاص من سيادتها.

ايتها القوى والمنظمات العربية الشعبية

ايتها الشخصيات الوطنية العربية

ان الظروف التي تمر بها المنطقة هي ظروف خطيرة على مستقبل النضال العربي. وهي ظروف اختلطت بها الاوراق بشكل يخدم مصالح اسرائيل وحلفائها. وهي ظروف تم فيها حرف النضال العربي من مسيرته إلى اتجاهات أخرى خطيرة. فالجيش العراقي الذي كنا نحلم ان يكون سنداً لتحرير فلسطين يقوم باحتلال الكويت والجيش الذي كان يقال انه سيدمر نصف اسرائيل يقوم بالنهب والسرقة في كل الكويت. والاستقلال الوطني الذي عملت أجيال من المناضلين العرب من أجل تحقيقه يتم اجهاضه بالتواجد العسكري الاطلسي، وهجرة اليهود السوفييت زادت في الاسابيع الاخيرة بشكل لم يسبق له مثيل، وانظار العالم التي كانت تتوجه باعجاب إلى كفاح شعبنا الفلسطيني في الاراضي المحتلة وبطولات اطفال الحجارة تحولت إلى الصراع العربي ـ العربي الذي خلقه وتسبب فيه النظام العراقي، والسلاح العربي الذي أردناه موحداً ضد عدو العرب اصبح يواجه بعضه بعضاً. واصبحت البندقية العربية تصوب ضد البندقية العربية، بل اصبحنا أمام انظار الرأي العام العالمي مهزلة ما بعدها مهزلة ولم يستفد من هذا الاحتلال العراقي للكويت سوى العدو الصهيوني وحلفاؤه في حلف الاطلسي.

اننا ندعوكم جميعاً ومن منطلق الحرص على مستقبل الامة ووحدة كلمتها، وتوحيد جهودها ضد عدونا الرئيسي للوقوف ضد الاحتلال العراقي للكويت وادانة هذا الاحتلال بكل الوسائل المتاحة والممكنة، ان كل كلمة تقال أو تكتب في هذا الاتجاه، وكل مسيرة أو مظاهرة تنظم في هذا الاتجاه، وكل جهد خير يبذل في هذا الاتجاه سينزع فتيل الانفجار ويساعد على تجنب الامة كارثة قومية لا تقل عن كارثة العرب في حرب ١٩٦٧، لذلك ندعوكم جميعاً للوقوف ضد الاحتلال العراقي لبلادنا، ورفع شعار انهاء هذا الاحتلال، ورفض سياسات الضم والالحاق بالقوة وهي السياسة التي لن تجني منها الشعوب العربية سوى مزيد من المآسي والخسائر التي نحن جميعاً في غنى عنها.

بيان التجمع الوطني الديمقراطي السوداني

لقد ظلت احزاب المعارضة السودانية (التجمع الوطني الديمقراطي) تتابع الأحداث في المنطقة العربية، خاصة والساحة العالمية عامة بعناية فائقة ومراقبة دقيقة إثر إجتياح القوات العراقية لدولة الكويت في ١٩٩٠/٨/٢ وضمها للعراق فيما بعد.

لقد خلق تصرف العراق هذا وضعاً جديداً في المنطقة العربية وتهديداً مباشراً للشعوب العربية واستقلالها وأمنها وحقها في تقرير مصائرها.

وعليه فاننا نحن ممثلي الاحزاب السياسية السودانية المنضوين تحت لواء التجمع الوطني الديمقراطي والموقعين على هذا البيان نرى الآتي:

١ - إدانة الغزو العراقي للكويت والمطالبة بضرورة انسحاب العراق الفوري وغير المشروط من دولة الكويت واستعادة الشرعية الدستورية للشعب الكويتي.

٢ - الالتزام بالتطبيق الحاسم لمقررات القمة العربية الطارئة وقرارات الجامعة العربية ومؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية وقرارات مجلس الأمن ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢ في هذا الصدد. ونعلن تأييدنا لقرار مجلس الأمن الاخير الذي اجاز للقوى المتعددة الجنسيات المتواجدة في الخليج اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تنفيذ مقررات المجلس المتعلقة بالمقاطعة الاقتصادية للعراق.

٣ - إدانة وشجب مواقف حكومة الجبهة الاسلامية العسكرية في السودان، والتي تحاول عن طريق الخداع والانتهازية إستغلال هذا الموقف للحصول على المزيد من السلاح التقليدي والكيمياوي بهدف الاستمرار في تسعير نار الحرب في بلادنا العزيزة، وجرها إلى المزيد من الالام والاضرار، وقتل المواطنين دون وجه حق، واغلاق الابواب على المبادرات السلمية لحل النزاع الناشب في بلادنا عن طريق التفاوض والحوار الهادف لتحقيق السلام. ان موقف البشير وطغمته لا يعبر عن رأي الشعب السوداني ولا عن مواقفه التاريخية تجاه القضايا العربية ماضياً أو مستقبلاً.

ان ارسال مثل هذه الاسلحة من الحكومة العراقية للطغمة العسكرية الحاكمة في الخرطوم لا يمكن فهمه إلا على أساس انه يشكل خطراً على الوحدة الوطنية للسودان وينعكس سلباً على مسار الحركة الوطنية المعارضة لطغمة البشير العسكرية، وهو موقف ندينه ونرى انه لابد من اعادة النظر فيه بهدف الغاء أي شكل من أشكال المساعدة السياسية أو العسكرية للطغمة الحاكمة.

٤ ـ الوقوف بصلابة ضد الموقف الانتهازي الذي وقفته الجماعات المتطرفة التي تدعى الانتماء للاسلام بتأييد الغزو العراقي للكويت بالرغم من انها لم تعرف طوال تاريخها بتأييد النظام الحاكم في العراق. وقد تبنت هذه الجماعات موقفها هذا ظناً منها بأن الاحداث الاخيرة ستقود لتقويض الاستقرار وانظمة الحكم القائمة في المنطقة لكي يستولوا هم على السلطة كبديل لهذه الانظمة.

حزب الأمة، الحزب الاتحادي الديمقراطي، الحزب الشيوعي، الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان.

ابيان حول الاحداث الخطيرة في الخليج

تتصاعد الاخطار المحدقة بمنطقة الخليج منذ الاجتياح العراقي لدولة الكويت وضمه لها بالقسر ولجوء السعودية والامارات إلى طلب التدخل العسكري من قبل العدو الامريكي ودول غربية أخرى بدل حصر وحل الخلاف العراقي الكويتي في إطار الجامعة العربية.

وصاحب ظهور أكبر حشد للعسكرية الامريكية من القوات والاساطيل خارج بلادها . منذ حرب فيتنام القذرة ارسال احدث وأفتك أنواع السلاح وتصريحات امريكية صلفة بأن هذه القوات جاءت لتبقى في المنطقة إلى أمد طويل. واضافة إلى القواعد والتسهيلات العسكرية الممنوحة للولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها من دول الناتو في كل من البحرين وعُمان، والتي تستخدم الآن بكثافة، اصبحت السعودية والامارات ايضاً تحت الاحتلال العسكري المباشر.

وشرعت الامبريالية على الفور، ودون تفويض من أحد بفرض حصار اقتصادي يمنع عن شعبي العراق والكويت الغذاء والدواء خلافاً لقرار مجلس الامن الداعي لحظر اقتصادي عسكري. وتهدد الولايات المتحدة بتوجيه ضربة إلى العراق، كما يهدد العراق القوات الامريكية بالرد عليها ان هي اعتدت. وقد وضع كل ذلك منطقة الخليج والجزيرة العربية برمتها على حافتي تدمير بشري واقتصادي وبيئي شامل.

لقد صرف هذا الوضع انظار العالم عن الاحتلال الاسرائيلي وجرائم الصهاينة اليومية ضد الشعب العربي الفلسطيني وانتفاضته الباسلة واستمرار موجات الهجرة اليهودية، وشغل طاقات عظيمة كان من الضروري تكريسها لدعم نضال هذا الشعب وتحرير

الاراضي العربية المحتلة وتحقيق تسوية عادلة تؤدي إلى استتباب السلم والامن في المنطقة. كما ضرب ذلك ليس الحد الادنى من التضامن العربي فقط، وانما زعزع أركان التجمعات العربية الاقليمية وهدد الجامعة العربية ذاتها.

ونؤكد على ان غياب الديمقراطية والمشاركة الشعبية في الحياة السياسية وتسييرها في بلدان مجلس التعاون الخليجي، كما في العراق، هو ما تسمح لانظمة هذه البلدان باللعب بمصائرها سواء بالتفريط بالثروات والسيادة الوطنية أو بارتكاب المغامرات والاعتداءات العسكرية. وان الوضع الخطير الناشىء انما يعكس فشل نظم حكم العائلة الواحدة أو الحزب الواحد على حد سواء.

ويرى حزبنا بان السبيل لانقاذ المنطقة من الدمار ومن قبضته العسكرية الامريكية والاطلسية هو بانهاء احتلال الكويت بانسحاب عراقي كامل منها متواز مع انسحاب كامل للقوات الاجنبية واساطيلها من كل منطقة الخليج، ووضع قوات عربية أو دولية على الحدود العراقية الكويتية تحت رعاية الامم المتحدة والجامعة العربية، واعطاء الشعب الكويتي الشقيق الذي اصبح ضحية الاحداث المأساوية، حقه في تقرير مصيره واختيار النظام الذي يرتأيه بنفسه. ونحن نعبر في هذه اللحظات العصيبة عن تضامننا القوي مع شعب الكويت الشقيق ونناشد كافة القوى الخيرة في بلدان المنطقة والوطن العربي عامة الاحتجاج الفعال ضد الوجود والتهديد العسكري الاجنبي والتضامن مع شعوب المنطقة وقواها الوطنية في نضالها ضد الخطر المحدق.

جبهة التحرير الوطني
البحرانية
٢١ اغسطس (آب) ١٩٩٠

الرسائل المتبادلة بين الرئيسين العراقي والايراني

وزعت وكالة انباء الجمهورية الاسلامية نصوص رسالتي الرئيس العراقي صدام حسين إلى القيادة الايرانية في ٢١ نيسان ١٩٩٠ وفي ١٩ أيار ١٩٩٠ ورسالتي الرئيس الايراني حجة الاسلام علي أكبر هاشمي رفسنجاني جواباً عليهما.

وفي ما يأتي نصوص الرسائل الاربع:

نص رسالة صدام الاولى إلى رفسنجاني

سيادة علي خامنئي

سيادة هاشمي رفسنجاني

سبق لي وان خاطبتك، في مناسبات سابقة، اثناء الحرب، بصورة غير مباشرة عبر وسائل اعلام العراق التي كانت الوسيلة الوحيدة المتاحة أمامنا لايصال ما نريد قوله لكم ـ كما كنت استمع إلى ما تقولونه عبر رسائل اعلامكم بالمقابل ـ وكانت آخر مبادرة توجهنا بها اليكم بنية لا ريب فيها إلى تحقيق السلام الكامل والشامل هي تلك التي اعلناها في الخامس من كانون الثاني ١٩٩٠، غير اننا لم نهتدِ معاً حتى الآن، إلى ما نرجوه من سلام بين بلدينا لنغادر سوية مآسي الحرب واحتمالات اندلاعها من جديد:

وانه لأمر مفهوم ان تحيط الظنون والهواجس والتفسيرات ما المتشككة بما هو خير وما يمكن البناء عليه من آمال. والآن، ومن غير اعادة لما سبق ان قلناه من وجهة نظر كي تقولوا انتم بالمقابل ما لديكم من وجهة نظر ولكي لا يندفع الحوار بعيداً عن ميدانه واغراضه البناءة ويتجه نحو المجادلة وتبرز فيه عوامل الاختلاف للتغلب على ما نرجوه من اتفاق على تحقيق السلام الفعلي والشامل والفوري لا بين العراق وايران فحسب، بل وبين الامة العربية وايران ان شاء الله. اخاطبكم هذه المرة مباشرة لاقترح عليكم في هذا الشهر المبارك الذي يصوم فيه المسلمون وهم يتجهون إلى الفوز برضى الرحمن سبحانه وتعالى، عقد لقاء مباشر بيننا يمثلنا فيه عبد الله، صاحب هذه الرسالة، والسيد عزة ابراهيم وفريق من

معاونينا ويمثلكم فيه السيدان علي خامنئي وهاشمي رفسنجاني وفريق من معاونيكم كما اقترح ان يعقد اللقاء في مكة المكرمة قبلة المسلمين في الصلاة إلى الله والبيت العتيق الذي بناه سيدنا ابراهيم عليه السلام أو في أي مكان آخر يتم الاتفاق عليه بيننا، لنعمل، بعون الله، على تحقيق السلام الذي تنتظره شعوبنا والامة الاسلامية جمعاء ونوفر بذلك دماء قد تسيل مرة أخرى لأي سبب كان، فمن بين الاحتمالات التي يحملها الموقف ان تسعى القوى التي كان لها يد في الفتنة التي وقعت بين ايران والعراق إلى تجديد الحرب مرة أخرى بما يبعده السلام عن بلدينا.

وانكم لابد تتابعون التهديدات التي يتعرض لها العراق والامة العربية من جانب الصهيونية وبعض الدول العظمى والكبرى. ولا شك بانكم تعرفون بأن الهدف الاساس من هذه التهديدات هو ابقاء يد الكيان الصهيوني طليقة لتعبث في الارض فساداً ولتكون قادرة على البطش بمن يتعرض سبيل الباطل وينهره ويصده عن رغباته واطماعه الشرّيرة في المنطقة ويسعى لازالة احتلاله لارض فلسطين العربية والقدس الشريف العزيز على كل مسلم بل وعلى كل من يؤمن بالله وكتبه ورسله واليوم الآخر.

ان هذه القوى الشريرة التي نأمل ان تخيب آمالها وتطيش سهامها بعون الله، لابد وان تعمل على اعادة الصراع الدامي والمسلح بين ايران من جانب والعراق والامة العربية من جانب آخر ولديها ما لديها من وسائل لتحقيق ذلك وعند ذاك يخسر المسلمون جميعاً فرصة توجيه امكاناتهم وما لديهم من قدرات لتحرير فلسطين حسب بل سيخسرون الكثير الكثير مما عندهم.

اننا نرى ان بلوغ ما يعتبره العراق حقاً وبلوغ ما تراه ايران حقاً متاح لنا في اللقاء المباشر بيننا والذي يقطع الطريق على المتربصين الساعين إلى تعكير الرغبة في السلام اذا ما اتجهت النيات اتجاه صدق إلى السلام وفق ما يرضاه الله لنا وترضاه شعوبنا. ومن جانبنا فان هذه النية متوفرة لدينا بايمان عميق ومستقر وليس فيها غير الرغبة في الحصول على حقنا الثابت المتوازن في حقكم الثابت.

وانني لاقترح عليكم وعلى قاعدة خير البر عاجله ان يتم اللقاء في ثاني أيام عيد الفطر المبارك أو في أي موعد آخر يتم الاتفاق عليه.

أما بشأن زيارتكم لمكة وما يتصل بها من مستلزمات المراسم من جانب الدولة المضيفة فاننا على أساس ما يجمعنا واخواننا في المملكة العربية السعودية من وشائج الاخوة والاحترام المتبادل سنتمنى على اخينا الملك فهد ابن عبد العزيز لأن يوفر ما هو ضروري ومناسب لمثل هذا الأمر مع العلم باننا لم نبلغه حتى الآن بمضمون رسالتنا هذه.

وتسهيلاً.. وتحضيراً لمتطلبات اللقاء قد ترون مثلما نرى ان يتواجد في طهران من

يمثلنا ويتواجد في بغداد من يمثلكم وان تفتح خطوط الهاتف المباشر بين العاصمتين لتأمين الاتصالات اللازمة.

. الهم اشهد اني قد بلغت، والسلام عليكم..

صدام حسين

بغداد في ٢٦ ـ رمضان/ ١٤١٠ هـ

الموافق ٢١/ نيسان/ ١٩٩٠ م

رد رفسنجاني
على رسالة صدام الاولى

سيادة الرئيس صدام حسين

لقد طالعت رسالتكم المؤرخة ٢٦ رمضان المبارك ١٤١٠، وحقاً لو كانت المواضيع التي تضمنتها هذه الرسالة تنال الاهتمام قبل ثمان سنوات وكان ارسال الرسائل يحل مكان ارسال الجنود لما واجه البلدان، ايران والعراق، أو ربما الامة الاسلامية جمعاء كل هذه الخسائر والاضرار.

ان الكل يعلم بأن الثورة الاسلامية ومنذ البداية قد جعلت دائماً تقارب البلدان الاسلامية ومجد الاسلام والمسلمين وعظمتهم والكفاح ضد الكيان الاسرائيلي الغاصب وتحرير فلسطين مطمح آمالها.

ولو ان كل حكومات المنطقة العربية وكما فعل البعض منها عرفوا قدر هذه الثورة المعادية للصهيونية والاستكبار وتعاونوا معها لكان ميزان القوى في الشرق الاوسط قد تحول لصالح الاسلام والمسلمين ولما وجدت اسرائيل والاستكبار مثل هذه الفرصة لفرض وجودهما وتوسيع اعمالهما الشريرة.

نحن ليست لنا مشاكل بتاتاً مع الامة العربية وقد تمتعنا بتعاون مخلص من جانب بعض الدول العربية، وكم مؤسف ما فات من فرصة تاريخية في السنوات العشر الماضية.

لقد فرضت علينا منذ بدء الثورة الاسلامية حرب هدامة برغم ارادتنا واحتل قسم كبير من اراضينا في الحدود الغربية من البلاد واهدر جانب عظيم من الثروات البشرية والاقتصادية والعسكرية من الشعبين الايراني والعراقي مما كان يجب ان يستخدم في الكفاح ضد الكفر والالحاد.

لقد استغل اعداء الاسلام والقوى الكبرى وبالاخص امريكا ناهبة العالم هذه الحرب لصالحها واخذت بحجة الدفاع عن بعض بلدان المنطقة تتدخل في الشؤون الداخلية لهذه البلدان أو ضاعفت من تدخلها فيها. كما استطاعت اسرائيل هي الأخرى الاستفادة من هذا الوضع فنفذت قسماً من خططها التوسعية العدوانية. وما تطبيع عار «كامب ديفيد» ومساومات بعض حكومات المنطقةِ مع اسرائيل الغاصبة إلا نتيجة لهذا الوضع.

لقد قلنا مراراً بان الحرب لو لم تكن تندلع وكانت امكانيات الشعبين الايراني والعراقي تستثمر في سبيل وحدة المسلمين وحماية مصالحهم لما تجرأ الاستكبار الغربي والصهيونية علي ارتكاب كل هذه الوقاحة.

على أي حال يجب أخذ العبرة مما مضى والانتباه بان استمرار حالة اللاسلم واللاحرب أو عودة الحرب من جديد ستخلف للبلدين وللشعبين الايراني والعراقي دماراً أكثر كما ستسبب ضعفاً للامة الاسلامية وسيفرح بذلك الكفر العالمي ويجد فرصة لكسب الامتيازات.

ان تجربة الحرب المفروضة قد علمت اولئك الذين لا يصدقون سريعاً ان الهجوم العسكري أعجز من ان يستطيع زعزعة دعائم الثورة الاسلامية التي تعتمد على ارادة الجماهير المسلمة.

وهنا يجب ان اؤكد وكما أعلن قائد الثورة الاسلامية ومؤسس الجمهورية الاسلامية الايرانية الكبير سماحة الامام الخميني (قدس سره الشريف) عقب القبول بالقرار قوله:

«اننا نتحدث بصدق مع شعبنا ونفكر بسلام دائم ضمن إطار القرار ٥٩٨ وليس هذا من قبيل التكتيك مطلقاً» ونحن في السعي من أجل الوصول إلى سلام حقيقي لم يساورنا أقل تردد وان سماحة آية الله خامنئي قائد الثورة الاسلامية المعظم يواصل ذات النهج الذي رسمه امامنا الراحل من أجل الوصول إلى سلام دائم.

وعلى هذا الاساس، فاننا نرحب بكل مبادرة أو اقتراح من شأنه ايصال البلدين إلى سلام شامل وبالاخص في الوضع الراهن الذي يسعى فيه حماة اسرائيل الغاصبة لاستغلال تشتت العالم الاسلامي بهدف كسب امتيازات أكثر واضعاف المسلمين وتعزيز قدرة الصهيونية الماكرة.

نحن لا نرى الصلاح في حالة اللاسلم واللاحرب بل نختار بكل حزم طريق السلام الحقيقي الذي يضم مصالح الامة الاسلامية.

ونلفت انتباهكم إلى هذه الحقيقة وهي ان الاستمرار في احتلال قسم من اراضي وطننا الاسلامي من شأنه ان يبطىء تحركنا في سبيل نيل سلام شامل أو يفشل هذا التحرك.

وانتم تعرفون اننا وفور عزمنا على وقف الحرب استدعينا جميع قواتنا من الاراضي العراقية إلى داخل حدودنا. وكونوا على ثقة ان هذا الوضع سيخلق الشك الجدي لدى شعبنا الذي نذر نفسه للاسلام والثورة حيال حسن نية الطرف الآخر واننا مصممون على الاحتفاظ بثقة الشعب في سبيل السلام كما كانت في زمن الدفاع.

ونقطة أخرى هي انه من الضروري وقبل ان يحصل لقاء رئيسي جمهورية البلدين ان يجتمع ممثل من جانبي وممثل من طرفكم معاً في بلد له علاقات صداقة مع الجانبين وان يبحثا ما يجب اتخاذه حتى يهيئا الارضية والتمهيدات للقرار النهائي دون ضياع الوقت ومن جانب آخر فان اسلوب العمل يجب ان يكون بصورة لا تخل في اعتبار القرار ٥٩٨ الذي يعتبر الاطار المناسب لحل وانهاء الخلافات.

«ان أريد إلا الاصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه وتوكلت واليه انيب».

والسلام على من اتبع الهدى.

اكبر هاشمي رفسنجاني
٦/ شوال/ ١٤١٠ هـ ق

المصادف ١٣/ ٢/ ١٣٦٩ هـ. ش

نص الرسالة الثانية
لصدام حسين

السيد علي خامنئي
السيد علي أكبر هاشمي رفسنجاني
وبعد...

تسلمت رسالتكم الخطية المؤرخة في ٦/شوال/ ١٤١٠ هـ الجوابية على رسالتنا المرسلة اليكم والمؤرخة في ٢٦/رمضان/ ١٤١٠ هـ المصادف ٢١/نيسان/ ١٩٩٠ وقد قرأتها واعدت قراءتها أكثر من مرة، أنا واخواني في القيادة. وبرغم اننا قد فهمنا من رسالتكم انكم توافقون على اقتراحنا لعقد لقاء بيننا وبينكم على مستوى القمة لاعطاء حل حاسم ونهائي للمشاكل المعلقة بين بلدينا، والتي كانت سبباً للنزاع أو نتيجة له. واننا قد سررنا بذلك، إلا ان روح الرسالة لم تكن كما كنا نأمل، ذلك انها قد انطوت على ليونة في بدايتها، وحيثما وجدت فرصة لذلك، وخشونة في خاتمتها.

اننـا ايهـا السادة، عندما فكرنا في الكتابة المباشرة اليكم فقد قبلنا كل ما تكتنفه العلاقة بيننا من وضع خاص، ولكننا وجدنا ان اسلوب الكتابة مباشرة، وما يتأسس عليه من صلة، هو الاسلوب الأكثر جدوى لتحقيق لقاء مباشر وحوار مباشر، ليس هنالك ما هو أكثر فائدة منه واقدر على انجاز السلام المنشود بين العراق وايران، بل بين الامة العربية وايران.

واننا نعرف ونفترض بانكم تعرفون ايضاً ان السلام بيننا لا يتحقق باقتناع طرف من غير ان يقترن باقتناع الطرف الآخر، ولا تفيده رعاية يقدمها طرف واحد من غير ان تثير مبادرة الـرعـاية هذه، رعـاية مقابلة للافكار والمعاني والاساليب ايضاً عند الطرف الآخر. وقد استذكرنا قبل ان نكتب رسالتنا الاولى، باننا قد استخدمنا واستخدمتم، واسمع كل طرف الـطرف الآخر، أقوى العبارات، وربما اخشنها طيلة السنوات العشر الماضية، وبغض النظر عن تأثير ذلك الاسلوب ونوع ذلك التأثير الذي كان من صفحات النزاع والحرب بيننا، فانه لم يحقق السلام.

ومن ضمن ما ورد في رسالتكم من عبارات ومصطلحات «الحرب المفروضة» و«بطء الفهم» و«اختتـام رسـالتكم بجملة» «والسـلام على من اتبـع الهدى» بدلاً من «السلام عليكم» مما هو معتاد استخدامه في رسائل كهذه.

ولأننا نريد السلام ليس لأي سبب إلا لمعانيه العظيمة في نفوسنا وفي ما نؤمن، فقد وزنـا رسـالتنا، مفاهيماً وتعابير، مع قياساتنا الانسانية ونبل مقاصدنا فلم نستخدم إلا ما يرضي الله والنفس من عبارات، ولا يعني ذلك ابتداء تغييراً في كل مفاهيمنا وارائنا بل يعني اننـا نرغب في ان نفتح باباً جديداً أقرب للنفس المقابلة، وأكثر قدرة على التأثير فيها، لصالح منهج السلام الذي نعده مقصداً شريفاً ويخدم شعبنا والانسانية.

ولأن هذا الاسلوب هو الاسلوب الـلائق والمناسب لمثل هذه المقاصد والسبل، فالواجب يقتضي ان نجرب اسلوباً جديداً، في التخاطب، هو غير اسلوب الحرب أو الزمن الذي سبقها، ثم ان استخدام العبارات والتعابير التي استخدمت أثناء الحرب، لا يوهم أياً من الطرفين بانه يعني اقتداراً اضافياً على ما هو معروف عن اقتدار كل طرف من طرفي النزاع، وهو لا يعين على اثبات أمر على انه حق، وان استخدام عبارات مناسبة لمخاطبة كهذه، ان لم يقو اقتدار المقتدر ويعينه بعد التوكل على الله، فانه في كل الاحوال لا يحذف من اقتـداره شيئـاً ولا ينقص منه حقاً ثابتاً، بل سيكون مدخل ضوء إلى قلوب حملتها الحرب الكثير حتى اثخنت جراحاً وبما يجعلها، عندما تتجه اتجاه صدق، مهيأة لعمل الخير الذي يحقق السلام.

لذلك وجدنا ان الذي يناسب المكاتبة بيننا، هو عدم تثبيت ما نراه حقاً لنا، لكي لا تندفعوا إلى تثبيت ما ترونه حقاً لكم، وبذلك قد لا تتوفر فرصة للتهيؤ النفسي كما ينبغي،

ليستقبل كل منا الحوار المباشر.

واننا في هذا لا نقصد سد باب الحوار الذي ينفتح في الصلة المباشرة على ما يراه كل منا مفيداً، ليتعرف كل طرف على صلة الخطوة الأولى بآخر خطوة على طريق السلام، وليرى عملية السلام ككل من خطواتها الاولى، وصلة ما يراه حقاً لنفسه، مع ما يراه المقابل حقاً له.

ويستحسن ونحن نسعى سوية إلى ما يحقق السلام، ان لا ينشغل أي طرف منا بما هو ماض، على حساب ما هو مستقبل لأن البقاء عند سياسة مضغ احداث الماضي، يجعل من ينطبق عليه هذا الوصف متهماً من قبل شعوبنا، وهي الاقدر على معرفة خواص كل واحد منا، بانه بطيء الفهم... واننا في هذا نريد ان نتهرب من الماضي، لانكم تعرفون، أو تقدرون، باننا قادرون على ان نبرز إلى ميدان مناظرة، من بدأ الحرب والعداوة... وكيف بدأت، وثائق كافية، تدعم وجهة نظرنا بصورة تفصيلية، وتعرفون ان الوثائق ستكون أكثر تأثيراً في اقناع المحيط الاوسع من شعوبنا والانسانية. مما ستكون عليه الاقوال والآراء المسبقة لأي طرف في قيادتي البلدين. وتعرفون ان التساؤل حول هذا الموضوع والخوض فيه اذا ما عد مدخلاً لبحثنا على اساس انه الاسبق في تسلسله الزمني كما كنتم تقولون قبل تموز عام ١٩٨٨، يتطلب زمناً وجهداً لاثبات الحجة يوازي زمن الحرب ويتعداه إلى الزمن الذي سبقها أو يتناظر معه. وتعرفون ان كل واحد من طرفي النزاع يحتفظ بتوقيت لبدايته، ويستند إلى حجج ووقائع عملية وقانونية، غير الحجج والوقائع التي يستند اليها الطرف الآخر. ومن ذلك، سيتضح من هو الاحق في ان يصف الحرب بالحرب المفروضة، ومن هو الاحق في ان يشير إلى ارسال الرسائل بدلاً من ارسال الجنود... الخ.

أما عن قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ فهو في نظرنا منذ ان قبلناه بعد صدوره في تموز عام ١٩٨٧ خطة سلام شامل ودائم بين البلدين وفق ما يتفقان عليه مستعينين بما ورد فيه من مبادىء واحكام... لذلك التزمنا بالقرار وما نزال نلتزم بتطبيقه على أساس هذا الفهم. واننا نفترض ونحن نسعى إلى السلام، ان رغبتنا في البلدين فيه. وفائدتنا منه تحظى بنفس المستوى والدرجة من الحماسة، لذلك فليس مطلوباً من أي من طرفي النزاع ان يقدم ثمناً مسبقاً لخطوة اللقاء المباشر، غير الرغبة الجادة في تحقيق السلام، وبمفردات عندما يتحقق السلام فانه من تحصيل الحاصل ان يكون جيش كل بلد داخل بلده وان لا يكون له امتداد على أية تلة أو شبر أرض أو في مياه أي من البلدين مما فرضته ظروف خاصة واعتبارات وقف اطلاق النار وحالة اللاحرب واللاسلم.

ذكرتم في رسالتكم بانكم انسحبتم من الاراضي العراقية وتعنون بذلك انسحابكم

من حلبجـة في ظروف خاصة معروفة، إلى آخر الجملة . . . وتعليقنا على ذلك . . اننا انسحبنا من اراضيكم التي دخلت اليها جيوشنا في ظروف معروفة في بداية النزاع المسلح في عام ١٩٨٠ وتم ذلك في ٢٠ حزيران ١٩٨٢ بعد ان كنا قد اعلنا قرار الانسحاب ذلك في وسائل الاعلام المرئية والمسموعة في ١٠ حزيران عام ١٩٨٢ والذي قلنا فيه اننا ننسحب في مدة اقصاها عشرة أيام وقد طبق فعلاً، بينما انسحبت قواتكم من حلبجة في ظروف قتال خاصة، هي غير الظروف التي انسحبت فيها جيوشنا.

لذلك فاذا كنتم تعدون انسحابكم من حلبجة الذي حصل في ظروف خاصة دليلاً على اثبات حسن النية الذي ينفي عنكم الطمع أو الرغبة في الاحتفاظ بأراضي الغير فان الادعى ان يعد انسحابها من اراضيكم عام ١٩٨٢ وانسحابنا من اراضيكم بعد معارك توكلنا على الله الرابعة في قاطعي الجنوب والاوسط في تموز ١٩٨٨ دليلاً اضافياً مع الدلائل الاخرى على حسن نيتنا وعدم رغبتنا في احتفاظ العراق بأي شبر من ارض ايران.

وفي كل الاحوال فان السلام يعني فيما يعنيه من جانبنا ان لا يغتصب أي طرف حقاً ثابتاً لطرف آخر وان لا يغتصب أو يحتفظ أحد أطراف النزاع بشبر أرض أو مياه الطرف الآخر. وهو منهج طالما أكدنا عليه وتمسكنا به في أكثر الظروف تعقيداً وعداوة ولذلك فان البديهي ان نتمسك به في نفس الوقت الذي نحتكم فيه على التمسك به في ظروف مباحثات السلام وكطريق لبلوغه ان شاء الله.

لقد علمنا من اجابتكم على الاستفسارات التي عرضها سفيرنا في جنيف على سفيركم هناك حول ما جاء في رسالتكم الينا بشأن لقاء تمهيدي بين مندوبين عن الطرفين انكم تحبذون هذا الاسلوب للتحضير للقاء القمة.

اننا نوافق على هذا الترتيب وقد خولنا سفيرنا في جنيف السيد برزان ابراهيم التكريتي باجراء المحادثات مع سفيركم هناك السيد سيروس ناصري.

وفي رأينا ان تكون مهمة مندوبينا تبادل وجهات النظر حول مواقف الطرفين ليتعرف كل طرف على رأي الطرف الآخر ازاء القضايا التي تهمنا وقد يتمكن المندوبان من الاتفاق على بعض الجوانب بما يوضح لنا الصورة عند اللقاء على مستوى القمة ويسهل ما يبقيا ما قد لا يتفقان عليه ليحسم في اللقاء على مستوى القمة.

أما عن مكان انعقاد القمة فاننا ما نزال بانتظار تحديد مقترحكم بشأنه لاننا لم نجد في جوابكم رأياً قاطعاً في المكان الذي اقترحناه وهو مكة المكرمة. وقد يكون ذلك من الامور التي يبحثها المندوبان . .

أما بشأن من يحضر القمة فاننا ما نزال نرى بان اللقاء على مستوى القمة ينبغي ان يضم مصادر القرار الاساسية في البلدين اذا ما قبلتم فعلياً فكرة اللقاء على مستوى القمة

وتوكلتم على الله لتحقيقها معنا لأن حضورنا معاً على مستوى القمة هو اختبار لجدية التوجه لحسم الامور بحلول نهائية مقبولة للطرفين اذا ما تحققت، بعون من الله، سيكون بعدها السلام الدائم والشامل. وان بقاء مصادر قرار أساسية خارج لقاء القمة قادرة على ان تقول: لا أو نعم، سيؤثر على تطبيق ما يتم الاتفاق عليه وعلى مستوى الالتزام به اذ ان بقاءها خارج اللقاء لا يحقق غرضه ولا يطمئن اطرافه كما يجب، وقد يعطل أو يعدل ما يتفق عليه من قرارات في القمة، ثم ان السلام يبدأ فعلياً من حيث تبدأ بدايته النفسية داخل من ينسجون خيوطه، حتى يتكون كحالة مستقرة في الصدور لذلك فان من يشارك في صنعه منذ البداية سيجد انه مسؤول مسؤولية اخلاقية ونفسية عن تطبيقه والالتزام به بالاضافة إلى ان حضور كل ثقل مركز القرار يقطع أية حجة قد تبرز بما يعقد، أو يؤخر مسار السلام بعد الاتفاق عليه. . لذلك نعيد التمسك بمقترحنا بان يحضر لقاء القمة من جانبنا رئيس مجلس قيادة الثورة رئيس الجمهورية ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة ويحضر من جانب ايران السيدان علي خامنئي وعلي أكبر هاشمي رفسنجاني.

والله من وراء القصد.

والسلام عليكم.

صدام حسين

بغداد في ٢٤/ شوال/ ١٤١٠ هـ

الموافق ١٩/ ايار/ ١٩٩٠ م

رد رفسنجاني
على الرسالة الثانية

سيادة صدام حسين

تلقينا رسالتكم الثانية المؤرخة ٢٩ اردیبهشت ١٣٦٩ هـ. ش (٢٤ شوال) ١٤١٠ هـ ق). ونظراً لما يبدو فيها من احتمال وجود اتجاه جدي من جانب حكومتكم في سبيل السلام نجيب على الرسالة الثانية ايضاً غير اننا نتوقع بعد هذا ان لا نهدر الوقت في تبادل الرسائل إلا في الحالات الضرورية. ولكي لا يظل الشعبان وشعوب المنطقة يعانون من حالة اللاحرب واللاسلم ويتحملون الخسائر أكثر مما حصل فاني اتوجه بالدعاء ان تكون هذه آخر رسالة وان نرى بعدها خطوات عملية نحو السلام.

لقد تضمنت رسالتكم عتاباً بسبب بعض العبارات التي احتواها جوابنا ونحن أيضاً لا نرضى بأن تتضمن مراسلات السلام عبارات جارحة لكنه ومع الاسف فان أساس هذا الاسلوب كان قد اقيم في أول رسالة لكم، تلك التي اعلنتم فيها بأن هدفكم من اعدادها هو ازالة الترسبات التي تثير النزاع وتمهيد سبيل الصداقة، ومن ذلك . .

تضمنت الرسالة الاولى بشكل ما ادعاء مفاده ان الذي يواجهنا هي الامة العربية، الأمر الذي بذلت مساع كبيرة دون جدوى من أجل ترسيخه طيلة فترة الحرب.

وكنتم انتم وحزبكم قد قلتم أيام كنتم تتحدثون عن التقدمية وجبهة الصمود والتصدي ان اشخاصاً كبعض الملوك والشيوخ والامراء، من الذين ساندوكم اثناء الحرب، هم ليسوا من الامة العربية وخلفتم ما فيه الكفاية من الاقوال والكتابات والوثائق الواضحة مما يفضح حقيقة هؤلاء.

ومن المستبعد ان تكونوا قد نسيتم ان اكثر الدول التقدمية ممن كنتم معهم في خندق واحد في جبهة الصمود والتصدي قد وقفوا إلى جانبنا أو بقوا على الأقل محايدين في هذا النزاع، كما انكم تعرفون جيداً موقف الشعوب وبالاخص القوى الاسلامية الوفية في هذا المجال.

وقد وجهت لنا دعوة من موقع من يتولى أمر فلسطين والفلسطينيين والقوى الصامدة بوجه الهجمة الامبريالية في حين ان الذين اعدوا الرسالة يستبعد ان لا يكونوا على علم بتعاطف الجمهورية الاسلامية الايرانية وسباقيتها في هذا المضمار وان لا يعرفوا بان الهدف الاول من الهجمة الاستكبارية هي الثورة الإسلامية الايرانية، وكان حرياً ان لا يغفل هذا الواقع لو كان الهدف مما كتب هو كسب الاعتماد.

ومع ان رسالتكم لم يراع فيها التقاليد الجارية في المراسلات الرسمية والرائجة فقد تضمنت رسالتكم الاولى والثانية عبارات وتعابير سلبية جارحة أخرى ايضاً كتلك التي اعترض عليها مما جاء في رسالتنا مما يجدر بنا تركه وتجاوزه. وان لم تكونوا لتفتحوا انتم باب العتاب لما كنا نحن نكتب هذه الامور لاننا نفكر الآن في السلام وليس الخصام والحرب.

وفي ما يخص الجهات المسؤولة التي ستشارك في المباحثات النهائية جدير ان يتضح الأمر منذ الآن بان سماحة آية الله خامنئي ولي أمر الثورة الاسلامية لن يشارك في هذه المباحثات. ومن المحتم بان رئيس الجمهورية وبقية المسؤولين لن يتخذوا أي اجراء يخالف رأي القائد وهم في المسائل المهمة سيتخذون الاجراء بعد كسب موافقته، واذا شارك رئيس الجمهورية في المباحثات في هذا المجال فهو سيشارك حتماً بصلاحيات تامة وستكون القرارات المتخذة نافذة المفعول حتماً وليس هنا أي مجال للقلق كالذي ورده في

رسالتكم.

لقد اجريت في الرسالة الثانية وبدعوى اثبات حسن النية والجدية في التحرك نحو السلام مقارنة بين انسحاب قواتنا بعد قبول القرار (قرار مجلس الامن) والوضع بعد عمليات «بيت المقدس» واستعادة خرمشهر والانسحابات التكتيكية التي تمت في أواخر أيام الحرب وليتكم لم تخوضوا هذا البحث فلم يكن هنا حاجة إلى توضيح أكثر. انكم انتم تعرفون ان قواتكم العسكرية في الجبهات الوسطى وحتى تحرير خرمشهر قد بقيت في كثير من المواقع من ارضنا ومن تلك المواقع مدن نفت شهر وخسروي ومهران والعشرات من القرى والمرتفعات التي كانت تتمتع بظروف تختلف عن جبهة الجنوب وان أكثر تلك المناطق مازالت منذ بداية الحرب وحتى اليوم تحت احتلال قواتكم ويستبعد ان يكون قادة قواتكم قد اخفوا الحقيقة عنكم.

على الرغم من تكرار التأكيد في الرسائل على ضرورة تجنب المواقف المثيرة للجدل والمسببة لردود الفعل فقد اشير في الرسالة الثانية إلى ادعاءات لا تتلائم وهذه التأكيدات وانتم تعلمون بان الحقوق لا يتم تعريفها على اساس الانطباعات والرغبات الشخصية بل ان تعريفها يتم على أساس القوانين والقرارات المعترف بها. ونحن نعتقد ان أحد أهم المبادىء التي تضمن اقرار سلام دائم ومشرف بين بلدين هو مبدأ الوفاء بالعهد واحترام المواثيق الدولية.

اننا نقيم تأكيدكم لاعتبار القرار ٥٩٨ تقويماً ايجابياً ومما تجدر الاشارة اليه هو ان هذا القرار واضح وخال من الغموض ويمكنه على أساس السبل المقترحة من جانب الأمين العام الذي يتبنى مسؤولية تنفيذه ان يوضع موضع التنفيذ.

اننا لا نرى من المناسب لأي طرف تكرار المواقف غير النافعة التي اثبتت عدم جدواها في جولات عديدة من المفاوضات التي اجريت تحت اشراف الامين العام كاظهار قضية تشخيص الطرف البادىء بالحرب والتي تقع ضمن المهام الرئيسية للامين العام من أجل وضع اسس سلام شامل ودائم بحسب القرار ٥٩٨ وكأنها قضية صعبة التحقيق وسد الطريق أمام الاجراءات المرحلية والخطوات العملية الكفيلة بتحقيق سلام شامل ونهائي وطرح ادعاءات تفتقر إلى الدليل وما شابه ذلك مما يتنافى والنية الحسنة والاهداف السلمية.

ومما يثير للاسف ان التصريحات غير المناسبة التي جاءت في البيان الختامي لاجتماع القمة العربية في بغداد فيما يخص بمسائل القرار ٥٩٨ وحقوق العراق وايران من شأنها ان تخلق مشاكل في طريق كسب الاعتماد والثقة حيال حسن النوايا ودعوى حب السلام حيث يجب تلافي هذا الأمر.

ان السيد سيروس ناصري سيشارك في المباحثات ممثلاً عني مع ممثلكم ومهمته التباحث حول المسائل ذات المحتوى لتنفيذ القرار والتمهيد لتجديد العلاقات السليمة بين البلدين المسلمين ايران والعراق. وقد طلبنا منه ان يتجنب الخوض في المحادثات الصورية الهامشية التي تضيع الوقت وتطيل أمد الوضع الراهن. وضروري ان اؤكد ان لقاء رئيس الجمهورية يكون مناسباً وصالحاً فقط عندما يتأكد الطرفان من النتائج الايجابية لهذا اللقاء وفي غير هذه الحالة قد يترك اللقاء آثاراً سلبية ذات خسائر أكبر من الوضع الراهن.

ونظراً للمواقف السلبية السابقة والحالية لحكام السعودية حيال الثورة الاسلامية الايرانية لا تكون الاراضي آلسعودية في الوقت الحاضر محلاً مناسباً لمفاوضات السلام ونظراً لوجل الأخرى ومنها الطريق الذي قطعنا شوطاً منه لحد الآن.

وفي الختام ابتهل إلى الله تعالى ان يلهمنا التوفيق التام في سبيل ازالة العداء واجتثاث جذور النزاع وتمهيد سبيل السلام والتعاون لشعبينا وبقية شعوب ودول المنطقة لصالح خير وسعادة الامة الاسلامية والجهاد ضد اعداء الاسلام واعداء المسلمين وبالاخص من أجل تحرير كامل التراب الاسلامى الفلسطيني بلطفه وعنايته.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه انيب.

طهران

أكبر هاشمي رفسنجاني

٢٨/ خرداد/ ١٣٦٩ هـ. ش

المصادف ٢٤/ ذي القعدة/ ١٤١٠ هـ. ق



الجديد حول الشرق القديم

آزاد احمد علي

صدر مؤخراً كتاب تاريخي جديد عن دار التقدم ـ موسكو ١٩٨٨ ـ تحت عنوان «الجديد حول الشرق القديم» ويتألف من مجموعة من الدراسات والمقالات كتبها عدد من العلماء السوفييت تحت إشراف بونغارد ـ ليفين، وترجمة كل من د. جابر ابن جابر وخيري الضامن. الكتاب يقع في /٥٧٢/ صفحة من القطع المتوسط. وقد صدر في إطار سلسلة «القرون والناس» ويبدو انها سلسلة دراسات تاريخية ـ حضارية، تشابه تلك التي صدرت بالانكليزية تحت عنوان: «ذاميكينگ أوف ذا باست» عن إكسفورد. إذ أن هذه الاخيرة سلسلة دراسات لوصف التاريخ القديم. وهي مخصصة للطلاب والسياح، باسلوب مبسط. في حين ان الكتاب الجديد حول الشرق القديم، رغم بساطته أيضاً في عرض المعلومات العلمية والفرضيات التي اسست عليها، يحافظ على مستواه العلمي المتخصص. إلى جانب اسلوبية شيقة في عرض تاريخ حضارات الشرق من خلال موضوعات محددة، ومتخصصة يتم الانتقال من خلالها إلى العام الحضاري والتاريخي.

أول فكرة تتعرض للتحليل في الكتاب هي فكرة «الشرق» و «الشرق القديم». حيث لم يعد يعتبر مفهوماً جغرافياً ولا حتى زمانياً بقدر ما هو مصطلح يؤسس في إطار تاريخي حضاري ويعبر عن مناخ حضاري معين، على اعتبار ان مفهوم الشرق قد تبدل نسبياً مع الزمان والمكان والحضارة التي انتجت المفهوم ـ الاصطلاح ذاته. ويبدو ان المصطلح يتعرض لعملية إتساع كغيره من المصطلحات عند العلماء السوفييت وخاصة في الفترة الأخيرة: «وبمرور الزمن ومع توسع الآفاق الجغرافية أصبح مفهوم الشرق يتسع شيئاً فشيئاً. والأمر ذاته كان يجري في العلم أيضاً بالنسبة لمفهوم الشرق القديم حيث شمل حدوداً جغرافية وزمنية جديدة أخرى. وأمّحت معالمه بمعنى ما. ولذلك فإن الشرق القديم يبتعد أكثر فأكثر عن كونه شرقاً حيث الاطر «الكلاسيكية» لمفهوم الشرق القديم، التي أعطاها له العلم في القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين، شملت المجتمعات القديمة

لمصر وبلاد النهرين وفلسطين وفينيقيا وايران . وبنتيجة الاكتشافات الاثرية ، التي جرت في مطلع القرن الحالي ، توسعت هذه الاطر على نحو ملحوظ واصبحت تضم أيضاً هضبة الاناضول والقفقاس والجزيرة العربية وادخلت إلى هناك وللمرة الأولى في العلم التاريخي العالمي ، مجتمعات الهند والصين القديمة في مؤلفات العالم السوفييتي فاسيلي ستروفه» ص ٧.

الكتاب غني ومتشعب في موضوعاته يعالج مسائل عديدة على إمتداد جغرافي واسع كما فهمنا من مصطلح الشرق الذي يعنيه ، حيث تاريخ حضارات ودول قد يكون بعضها معـروفاً «إيبلا» «مصر» . ولكن بعضها الآخر غريب والدراسات التي عالجته قليلة مثل: الدارفيديين كمجموعة بشرية قديمة ساهمت في تطور وتفاعل حضارة شعوب شبه الجزيرة الهندية وجنوب شرق آسيا . والاسقوثيين ، كشعب أقام في الالف الأول قبل الميلاد في السناحل الشمالي للبحر الاسود ، والذين : «كانوا من ذوي القربى مع شعوب الشرق القديم مثل القبائل الآرية في شمال الهند والفرس والميديين والباكتريين وغيرهم . » ص ٣٤٢ .

في الواقع لا يساعد حجم الكتاب على استعراض أغلب مواضيعه ، لذلك سأقتصر الحديث على عدة مواضيع تظهر المنهجية المتبعة في الدراسات ، كمراحل نشوء الكتابة في الفصل الثاني المخصص لأصل الكتابة . يلخص الباحث المراحل الاساسية لنشوء أول نظام للكتـابة في العالم ، في جنوب العراق . مع الأخذ بعين الاعتبار وجود مناطق أخرى في العالم إرتقت سلم التطور بمعزل عن حضارات الرافدين . وهذه المراحل هي :

« ١ ـ اختراع الفيش بشكل الرموز الثلاثية الابعاد حوالي عام / ٨٠٠٠/ ق.م .

٢ ـ ظهور «المغلفات» المحتوية على الفيش ذات البصمات ، حوالي عام / ٣٣٠٠) ق.م .

٣ ـ ظهور اللوحات الاولى ذات البصمات ، حوالي ٣٣٠٠ ـ ٣٢٠٠ ق.م .

٤ ـ بداية الكتابة التصويرية في اوروك ، حوالي عام. ٣١٠٠ ق.م .

لقد جاء اختراع اللوحات ذات البصمات انعطافاً هاماً في نشوء الكتابة : فعند ذلك بالـذات بدأ الانتقـال من الرموز الثلاثية الابعاد إلى الرموز الثنائية الابعاد . . . واخذت الاشارات على اللوحات تنفصل للمرة الأولى عن الرموز الثلاثية الأبعاد وتصبح عملياً رموزاً ثنائية الابعاد ، حيث تبدأ تطورها الخاص مستخدمة في ذلك امكانيات شتى أشكال الجمع بين الرسومات الثنائية الابعاد على السطح» ص ١١٨ . هذا وكان يعتقد لفترة طويلة ان الفيش المخترع قديماً هو نوع من العملة .

وقد اعطى الباحثون في دراساتهم أهمية خاصة للآثار المعمارية والفنية لحضارات الشرق القديم ، لأنها السجل الأكثر دقة لتاريخ الحضارة ، ولكون العمارة القديمة لا تعطي

فكرة عن نسقها الفني ـ الانشائي فحسب، وإنما هي بحد ذاتها سجل كبير، بمدلولاته المعبرة عن سمات وخصوصية الحياة الاقتصادية ـ الاجتماعية. وتختزل مساراً طويلاً لمعرفة نمط الحياة في حقبة معينة.

ونتائج أعمال التنقيب التي قامت بها بعثات سوفييتية ـ يمنية ديمقراطية مشتركة في هذا المجال والمثبتة في الكتاب تبدو في غاية الأهمية لمعرفة العمارة القديمة في حضرموت، جنوب الجزيرة العربية. ولتفهم أعمق للمجتمع الحضرمي القديم. فقد اكتشف مخطط ثلاثي الاضلاع لمدينة بير حمد: «وتمثل المدينة في المخطط شكلاً ثلاثياً مبسطاً يطل رأسه على الشمال الغربي وتبلغ أبعاد المركز الرئيسي للمدينة ٢٠٠ × ٣٠٠ م. ويوجد فيه العديد من بقايا المباني التي شيدت من الطوب الطري. وإلى جانب المباني العادية تبرز على الأقل انقاض ثمانية أبنية كبيرة. وقد أظهرت الحفريات التمهيدية للبعثة ركام معبد آلهة القمر سن على مساحة ٨ × ١٠ أمتار ومعبد إله الشمس ذات حميم» ص ٢٣٦.

ورغم ان مادة البناء الاساسية (اللبن) لم تساعد على ثبات الآثار المعمارية، ولم تقاوم المنشآت العوامل الطبيعية إلا ان ما تبقى منها في الاجزاء السفلية كانت هامة من الناحية العلمية: «وان المواد التي قامت البعثة بجمعها قد أكدت مجدداً صحة الرأي الذي ورد في الادبيات العلمية حول القيمة الفريدة للآثار المعمارية المنتشرة في جنوب الجزيرة العربية، بما في ذلك حضرموت، بالنسبة لدراسة تاريخ فن العمارة في العالم القديم» ص ٢٤١.

تتبلور المنهجية المتقدمة المتبعة في أبحاث الكتاب في الفصل السابع المخصص لاستعراض الفرضيات القديمة والجديدة عن موطن الاجداد الهند أوربي. حيث يتم التزاوج بشكل دقيق بين المعطيات اللغوية «اللغات السلفية» ودراسات علم اللغة المقارن، من جهة، وعلم البيئة ـ الايكولوجيا من جهة أخرى. فيتم البحث لغوياً عن مفردات تخص النبات والطيور والمناخ والانهار. . . في اللغات القديمة، لدعم الافكار العلمية المستخلصة من الحفريات الاثرية، وميثولوجيا الشعوب القديمة، وكذلك المعطيات الانثروبولوجية، للوصول من خلال هذا النسيج المعلوماتي إلى نتيجة أو فرضية علمية أقرب إلى الواقع لمعرفة أصل هذه الشعوب وموطنها الأول.

إن أهمية الكتاب تتجاوز مسألة عرض تاريخ حضارات الشرق القديم، واستعراض أهم الاكتشافات والنظريات الجديدة لدى العلماء السوفييت، الذين يدرسون تلك الحضارات. بل تتركز في معرفة المنهجية العلمية المتبعة لديهم وكيفية تناول القضايا والاشكالات الحضارية من جوانب وزوايا مختلفة، مستكملة بعضهما للآخر.


أدب وفن



غائب سجل الوطن

محمود صبري

نلتقي هنا هذا اليوم في مناسبة مؤلمة ـ ذكرى اربعينية رحيل غائب طعمة فرمان، هذا الكـاتب المبدع والانسان الكبير العزيز على قلوبنا جميعاً، نحن الذين عشنا معرفتنا به سنوات طويلة، كاصدقاء ورفاق وقرّاء.

لهذا، لا شك ان بيننا من يحيي من جديد في نفسه صور ذكرياته الخاصة الماضية معه بصمت المحبة والألم والحزن العميق، ليحفظها بعدئذ شيئاً ثميناً في زاوية صغيرة عزيزة في القلب والذهن.

وبيننا أيضاً، من يستحضر صور ابطال رواياته المختلفة، ليجد في انماط حياتهم وسلوكهم ووعيهم حوافز للتأمل والتفكير، أو لتحدي احباطات الغربة المهلكة.

غير أننا نلتقي هنا ايضاً لأن هذا الانسان الكبير يعني بالنسبة لنا شيئاً حتى أكثر من ذلك. فغائب هو كاتب مبدع من ذلك الطراز الذي يؤمن بتكريس طاقته الابداعية ـ وهي هبة الطبيعة وثمرة المعاناة والكدّ المرهق الطويل ـ لقضية تحرير الانسان وتغيير العالم.

هذه كلمات كبيرة يجري ترديدها أحياناً على نحو ميكانيكي ـ كتجريدات مبهمة نتيه في فهم وتحديد مدلولاتها المحسوسة. أما بالنسبة لغائب، فانها اتخذت دوماً معنى واضحاً متـواضعـاً. وهـذا المعنى هو ـ كالضـوء المشع الواهب للحياة الذي يلتقي فيه المجرد والمحسوس في آن واحد ـ شيء يُعطى لا يتطلب التبرير. فقضية تحرير الانسان وتغيير

محاضرة القيت في حفل تأبيني اقامته رابطة المثقفين الديمقراطيين العراقيين في براغ

العالم في رأيه لا يمكن ان يكون لهما معنى محسوس إلا حينما ينطلقان من تلك البيئة التي نشأ وترعرع فيها وانحفرت ذكرياتها الأولى في ذهنه وقلبه ـ واعني ، الوطن. هذه البيئة العزيزة التي تحيا فيها احلامه واحلامها في صور غامضة متلاشية من الأمل والمسرّة والحرية والجمال.

انجاز غائب هو أنه اعطانا صورة هذه الذكريات، سجلاً لتاريخ الوطن يطلّ منه الجيل الحاضر ليرى طفولته وامتداداتها ونموها الفعلي في اتجاهات تختلف عما كان يريد ـ اتجاهات لم يخطط لها ولم تخطر بباله. وإلى هذا السجل ترجع ايضاً اجيال المستقبل لتفهم ماضيها بشكل أكثر محسوسية وصدقاً. لهذا فان أدب غائب يعود للتاريخ. وللاجيال التي تريد ان تعرف التاريخ كما يرسمه فنان مبدع.

* * *

عندما بدأت في تحضير هذه الكلمة بقيت متردداً في اختيار الشكل الذي يمكن ان اعبّر فيه عن حبي واعتزازي بذكرى هذا الصديق الذي تربطني به علاقة حميمة ترجع إلى بداية الخمسينات.

غير انني رأيت بعدئذ أن أجمل تعبير وأعزّ تكريم يمكن ان نقوم به لذكرى هذا الانسان الكبير في هذه المناسبة، هو تكريم ميراثه الفكري، وتحويل كلمة التأبين إلى كلمة تأمل ومراجعة وتقييم لهذا الميراث، وأهميته بالنسبة لواقعنا الثقافي، وللقضية التي تبناها غائب لنفسه، وأعني تحرير الانسان وتغيير العالم، لهذا فان السؤال الذي وضعته لنفسي هو: لماذا نعتبر ميراث غائب هاماً بالنسبة لهذا الواقع وهذه القضية؟

أولاً، ان أدب غائب هو ترجمة وتأرخة صادقة للواقع:

لاحظوا انني لم استخدم كلمة «تعبير» أو «انعكاس» وهي المصطلحات التقليدية المستخدمة لوصف الأدب في علاقته مع الواقع، بل استخدمت كلمتي «ترجمة» و«تأرخة»، بمعنى رسم، اعطاء صورة للواقع في علاقاته وتناقضاته وحركته وتطوره ـ ولكن من زاوية نظر مستقبلية لاظهار النمط الذي يدخل فيه الانسان كعامل مؤثر فعال بارتباط مع عوامل أخرى ـ مادية وفكرية ـ في تغيير وتطوير هذا الواقع. بهذا المعنى فان مفهوم الترجمة ـ التأرخة (الذي سارجع اليه فيما بعد ايضاً) هو مفهوم اوسع واصدق من مفهوم الانعكاس الذي ساد ميدان النقد الاستتيكي المادي الجدلي في النصف الاول من القرن العشرين على الأقل.

كلمة «الانعكاس» تتضمن في ذاتها علاقة سلبية بين الذات والموضوع. وهي علاقة

اقرّتها الاشكال القديمة من المادية ، ورفضها الديالكتيك الماركسي .

مع ذلك فان انجلز ولينين (ربما لأسباب تتعلق بتبسيط ونشر الفكر الماركسي على نطاق واسع) تكلما غالباً عن «الاشياء» وانعكاساتها وصورها الذهنية ، وعن الاحساسات كصور فوتوغرافية ، أو كنسخ ، أو كصور ذاتية للعالم الخارجي .

غير ان لينين لم يوضح (كما هو الأمر مع ماركس في صياغاته الفلسفية) دور العامل الذاتي في عملية «الانعكاس» بل اننا نجده استمراراً لهذا التقليد يصف تولستوي بانه «مرآة الثورة الروسية». وبهذا وضع الاساس أو التبرير الفلسفي لذلك الشكل من الأدب الذي يعتبر نفسه «مرآة» تعكس واقعاً معيناً . و «المرآة» كما هو معلوم ، لا يمكن التكلم في حالتها عن «ذات» فعالة تؤثر ديالكتيكياً على الموضوع وتتأثر به .

لينين كتب هذا في ١٩٠٨ ـ وهي السنة التي كان يعمل فيها على كتابه الفلسفي الشهير «المادية والنقد التجريبي» ـ حيث عالج فيه ، من بين اشياء أخرى ، المفهوم المادي الديالكتيكي لعلاقة الوعي بالوجود وطبيعة الاحساسات ، الخ . غير انه في الوقت الذي تكلم فيه عن انعكاس الواقع في ذهن الانسان كـ «نسخ» و «كصور فوتوغرافية» فانه تكلم ايضاً عن انعكاس الضوء في ذهن الانسان بصيغة تتجاوز هذا الانعكاس المباشر البسيط . الموجات الكهرمغناطيسية التي تتحرك في الفضاء بسرعة ٣٠٠٠٠٠ كيلو متر/ ثانية تنتج احساساً باللون عند دخولها العين وسقوطها على الشبكية وانتقالها عبر الاعصاب إلى المراكز الحساسة في الدماغ . بكلمة أخرى ، اننا لا نستطيع التكلم عن احساساتنا للواقع كانعكاسات بسيطة في الذهن «كنسخ» أو «كصور فوتوغرافية» مطابقة للواقع في الذهن ، وانما عن نمط من ترجمة ذاتية يقوم بها الدماغ كشيء متحرك خارجه مغاير تماماً في خصائصه عن الصور الذهنية التي ينتجها .

فالدماغ يخلق عند المشاهدة أو عند النشاط الحسّي عن العالم الخارجي صوراً ذاتية لا تتطابق مع هذا الواقع الخارجي بشكل مباشر بسيط في خصائصه الجوهرية ، وانما تختلف عنها اختلاف اللون الاحمر مثلاً عن موجة كهرمغناطيسية ذات طول موجي قدره A 7000 .

لينين لم ينتبه إلى جانب الخلق المرتبط بعملية الانعكاس إلا بعد قراءته منطق هيغل في ١٩١٤ . نجده عندئذ يكتب مثلاً ان «وعي الانسان لا يعكس العالم الموضوعي فقط بل يخلقه . » هذا الرأي يطابق موضوعة ماركس رقم (١) حول فيورباخ ، التي يشرح فيها كيف ان العالم الموضوعي هو نتاج للنشاط الحسّي ، لممارسة الانسان .

ـ لهذا فنحن عندما نتكلم عن الأدب والفن كترجمة للواقع ـ فانما نعني بها هذا الاطار من الصور اللغوية (في الأدب) والصور الكونية/الشكلية (في الفن التشكيلي) التي

لا تمثل فقط انعكاساً لحركة الواقع وتناقضاته، بل وخلقاً له، وبالتالي تؤلف نسقاً ابداعياً انشائياً بالكلمات والالوان والخطوط على غرار الواقع كما يراه أو يؤثر فيه وعليه الانسان.

ـ الرواية ترجمة فنية للواقع، أو أنها يمكن ان ترى كـ «تاريخ»

هناك تاريخ سياسي، أو ثقافي، أو اجتماعي، الخ، يعتمد على مدلولات/معطيات حقيقية، بمعنى موثقة تاريخياً بشواهد ووثائق لاحداث وشخصيات معينة فعلية في ميدان معين من النشاط الانساني.

ـ الرواية، كتاريخ، بالشكل الذي كتبه غائب، هي تاريخ من نوع خاص ـ انها لا تنطلق من المدلولات والشواهد والذكريات كمادة لها إلا لكي تقوم بصهر هذه المادة، هذه المدلولات والذكريات والشواهد في بوتقة خاصة، ثم تعيد صياغة صورة تلك المدلولات والشواهد، التي فقدت خصائصها الفردية المحسوسة، في واقع جديد تخيلي يقوم على الواقع التاريخي الفعلي، ولكن بعلاقات وشخصيات ونماذج ومؤسسات وأماكن وافكار وقيم وسلوكية، الخ، جديدة، تؤلف نسقاً موازناً على غرار النسق التاريخي الفعلي، ولكنه مختلف. لأنه نسق خيالي، وبالتالي غير موثق.

ـ الكاتب يأخذ مادته كواقع تاريخي بكل مفرداته وخصائصه المتميزة واوهامه، ويعيد تشكيلها، بناءها من جديد بمفردات وخصائص واوهام أخرى جديدة لها قانونها ومقياسها الخاص بها. انها موازية للمادة التاريخية الاصلية غير انها تختلف عنها. انها تاريخ معاد انتاجه، لايضاح التاريخ.

ـ اتذكر كمثال على ذلك مناقشاتي مع غائب في بداية الستينات، حينماكنت اعيش في موسكو. ربما كان ذلك في ١٩٦١، أو١٩٦٢، كان حينئذ يعمل على «النخلة والجيران». رويت له قصة عائلة كادحة كانت تجاورنا في المحلة. مؤلفة من أبوين طاعنين في السن، وخمسة اولاد وفتاة. الأب والأم كانا يخرجان مع فجر كل يوم يدفعان عربتهما لبيع (العروك) للشغيلة التي كانت تتجمع قبل طلوع الشمس في ساحة محلة الفضل في انتظار «اسطوات» أو «خلفات» البناء بحثاً عن عمل يومي. الكبير والوسط من الاولاد كانا من شقاوات المحلة. بل ان شهرتهما انتشرت إلى محلات أخرى مجاورة. غير انهما سرعان ما قتلا في ذلك النوع من الثارات والخصومات التقليدية التي كانت تفتك كالطاعون بالفئات الشعبية التي تكتظ بها احياء بغداد القديمة، والتي كانت تصطرع لتأمين قوتها اليومي بكل

الـوسـائـل المشروعة وغير المشروعة في ظروف الحرب العالمية الثانية. الثلاثة الأخرون استطاعوا البقاء على قيد الحياة. ولكنهم لم يبتعدوا كثيراً عن ذلك النمط من الوجود والوعي. لذا فقد اصبحوا من نزلاء السجن التقليديين. ومرّت الايام. وانتقلنا في حينه من المحلة. ثم حدثت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. جاءني اصغرهم سناً بعد الثورة يشكو من مضايقات وملاحقات رجال الأمن، لأنه، كما قال، كان قد غيّر طريقه في الحياة واصبح من انصار القوى الديمقراطية. كان واضحاً لي من هيئته وطريقة كلامه انه صادق فيما يقوله... بكلمة أخرى، لقد تطلب الأمر زلزالاً مثل ١٤ تموز، لتقويض وعي بائس معين، وعي فرد واحد من عائلة بائسة من ثمانية افراد. كانوا بطريقتهم الخاصة طيّبين ـ حماة للمحلة ـ انها عالمهم. خارجها يقع العالم الآخر الأوسع ـ العالم المعادي.

هل دخلت بعض خيوط هذه القصـة في النسيج النهـائي المعقـد الـرائع «للنخلة والجيران»؟ افترض ان الجواب على ذلك عند القراء.

شبكة العلاقات الاجتماعية في روايات غائب

بعض الكتاب يكتبون عن احداث داوية ـ وعصرنا حافل بها. غير ان غائب غالباً ما يكتب عن مستـوى أكثر تواضعـاً: الاحـداث والمشاكل والخصومات اليومية للكادحين والفئات المسحوقة.

هذه حقاً «مادة الاسمنت» التي تحفظ تماسك التاريخ وتضمن مواصلة حـركته أو انهـا النسيج الأرضي الـذي يقـوم عليه البنـاء الاجتمـاعي. انها قد تبدو رتيبة إلى حد الابتـذال، بطيئـة التغيير إلى درجـة الركود. غير ان ظلالها الخفيفة المتباينة تقدم لعين الكاتب المتفحصة الحادة مؤشراً للقوى الخفية المحركة لتطور المجتمع. لهذا، من هذه الزاوية فانها المادة أو الأرضية الحقيقية للفن والأدب.

ـ وهـذا يصـحّ حتى على العلم. نيوتن توصـل إلى قانون الجاذبية من مشاهداته لعلاقات بسيطة في عالمنا: مثلاً تفاحة تسقط (على رأسه كما يقال) من شجرة وهو جالس تحتها. فربطها بحركة القمر حول الارض، وحركة الارض حول الشمس. وكل هذه (ربما باستثناء الاخيرة) ظواهر مألوفة مبتذلة ـ جزء من وعي الانسان المتراكم منذ ظهوره على هذا الكوكب.

ماركس كشف في رأس المال عن القانون الاقتصادي لحركة المجتمع الرأسمالي انـطلاقـاً من واستناداً إلى تحليل علاقة مبتذلة ايضاً: البضاعة، كأبسط علاقة اقتصادية

موجودة، وأكثرها شيوعاً وانتشاراً. . . علماء التاريخ وما قبل التاريخ يكتبون التاريخ البشري من قطع متناثرة من الخزف والاباريق والادوات والعظام. وفيها يقرأون حركة تاريخ المجتمع.

- ميزة غائب هي في هذه: انه استطاع قراءة عملية تطور التاريخ المعاصر في العراق في الاحداث اليومية الحياتية للناس البسطاء. في علاقاتهم وافعالهم ودوافعهم. مثلاً: في (القربان)، ماذا يحدث حينما يموت فجأة ملّاك ميسور الحال نسبياً (صاحب قهوة) ويترك/ يخلف وراءه قاصراً، فتاة صغيرة؟ هذه العلاقة العائلية الخاصة التي تنفصم (رغم سلبياتها التي لا يبخل الكاتب في تصويرها) تجري في إطار علاقات أوسع (في المحلة والمجتمع) - وهذه نفسها تبدو تسير في طريق الانفصام.

أو مثلاً في (ظلال على النافذة)، ماذا يحدث حينما تتمرد كنّة شيخ من أهالي بغداد وتهرب من منزل العائلة إلى غير رجعة؟ وماذا يعني انفصام هذه العلاقة في إطار العلاقات الفعلية لافراد العائلة انفسهم - فيما بينهم ومع العالم الأوسع؟

- نجد هنا البدء بعلاقة معينة انسانية تاريخية اساسية، وفي الوقت نفسه علاقة مألوفة جداً (مبتذلة). تحليل هذه العلاقة إلى عناصرها المتناقضة والمرتبطة باحدها الأخر. سنجد عندئذ ان كلاً من هذه العناصر يرتبط بعلاقات متناقضة مع عناصر أخرى. وكل من هذه تشدّها علاقات ابعد تنمو وتتطور مع عناصر وجوانب اخرى في المجتمع - أو تشترك معها في تكوين ظواهر اجتماعية، وهكذا.

الرواية (اذا اردنا ان نقتبس تحليل انجلز للاقتصاد السياسي، ولكن في صيغة جديدة)، لا تتعلق بالافراد والاشياء بل بالعلاقات بين الافراد والاشياء، وخلالها بالمجموعات والطبقات. . . الخ هذه العلاقات ترتبط بالافراد وتظهر كافراد. وحتى عندما يتناول الروائي الجانب السيكولوجي لابطاله فان التحليل يمكن ان يظهر هذا الجانب كعلاقة بين عنصرين متناقضين، الأول يمكن اختزاله إلى نوازع ذاتية تمتد إلى اعماق يصعب سبر غورها لارتباطها بغرائز جسدية - والثاني يمتد خارج الذات إلى عوامل ترتبط بعلاقة الانسان مع انسان آخر. أو العالم الخارجي ككل. لهذا يقول بريخت، ان اصغر وحدة اجتماعية هي ليست فرداً واحداً بل اثنين. بكلمة أخرى: علاقة.

- عندما نقول ان الرواية لا تتعلق بافراد بل بعلاقات بين افراد وخلالها بمجموعات وفئات وطبقات. . . الخ، وان هذه العلاقات ترتبط بالافراد وتظهر كافراد، فذلك لأن رسم الشخصية الروائية في خصائصها وصفاتها يتم (لا عبر الوصف الذي يخدم هنا كعامل مساعد) بل عبر الحوار بدرجة أساسية. أو عبر الحوار الذاتي (مونولوغ). والذات، كما رأينا تعني علاقة مزدوجة ذاتية داخلية اضافة إلى اخرى - خارجية.

ـ بكلمة أخرى، العلاقات بمختلف اشكالها ومستوياتها تعبيراً في ما يعادلها على شكل كلمات، جمل. . . الخ. محّملة بمعان ورموز معينة. وهذه الكلمات والجمل التي تؤلف الحوار الروائي تلتصق بالافراد أو تجسّد خصائص وسمات وسلوكية الافراد انفسهم ـ افكارهم، قيمهم، نواياهم. . . الخ. لذا فانها تؤلف الشكل الظاهري الذي يمثل كل فردية روائية. الكلمات هنا تخدم الروائي في اظهار وتحديد ملامح شخصية معينة كما تخدم الخطوط والالوان الفنان في تحديد ملامح بورتريت معينة.

دايلكتية الصراع الاجتماعي في روايات غائب

في ١٩٦٧ استلمت من غائب رسالة مع نص مطبوع على الآلة الكاتبة لرواية بعنوان «خمسة اصوات». أراد مني ان أقرأ النص وارسم غلافاً له. وأشار إلى انني كنت قد صممت قبلاً غلاف أول كتاب له. وهو شيء كنت قد نسيته تماماً (ولا أزال). غير انني طبعاً اثق بذاكرته العنيدة.

«خمسة اصوات» اصبحت بعد نشرها احدى أهم رواياته. غير ان ما بقي عالقاً في ذهني هو فقرة الاهداء التي يفتتح بها الكتاب: «إلى اصدقائي في صراعهم مع انفسهم ومع الآخرين».

الفقرة تلخّص حقاً الدايلكتيك الاساسي لعلاقة الانسان مع عالمه الاجتماعي. وهي تظهر بشكل خاص موقف الأديب ـ الفنان الذي يرى العالم بشكل معين ويريد ان يوصل هذه الرؤية إلى الآخرين لاقناعهم بها. أو كما يقول غائب: لاثارة احاسيس معينة عند القارىء تجاه حالات معينة من الوجود الاجتماعي. وكلتا العمليتين تشملان انماطاً مختلفة من الصراعات.

هذا التفاعل المزدوج بين الذات والموضوع ـ وخلال الذات والموضوع، قديم قدم الابداع الأدبي.

حقاً حتى كلكامش، الذي كان، كملك ـ إله، الفرد الحرّ الوحيد في عالم الاستبداد والعبودية الشرقية، نلمس فيه هذا الصراع المزدوج ـ الصراع الذاتي والصراع الاجتماعي ـ الطبيعي الاوسع.

ـ ميزة غائب هي انه يعبّر غالباً عن صراع الناس البسطاء «مع انفسهم ومع الآخرين». مثل هؤلاء الناس لا يخوضون صراعهم الحياتي وفقاً لمنطلقات أو تجريدات فكرية ـ سياسية تتفق أو لا تتفق مع متطلبات الصراع الاجتماعي الأوسع، بل ببساطة وفقاً لمتطلبات احتياجاتهم المعاشية واحتياجات عوائلهم ـ هذا الهمّ اليومي المقلق. هذا هو

التاريخ الحقيقي البشري، غير انه يعطى عادة تعبيراً مربكاً ومرتبكاً في صياغات الباحثين الرسميين.

النـاس يصنعون التاريخ عادة دون علمهم. وحتى حينما يعتقدون انهم يصنعون التـاريخ بشكل واع مقصود، فان النتائج غالباً ما تكون في اتجاه آخر لم يخططوا له أو يحلموا به. هيغل تكلم عن الروح الخفي المطلق المحرك للتاريخ. وماركس وانجلز تكلما عن دور قوى الانتاج وعلاقات الانتاج واصطراعهما كقوى محركة للتاريخ. وما نشهده اليوم في العالم الاشتراكي هو دليل على مدى تأثر هذه القوى المحركة التي تتجاوز (بل وحتى تسخر من) ارادة البشر الواعية، وتدفع التاريخ في الاتجاه الذي تفرضه. انه قانون حركة المجتمع، يعمل بمعزل عن تمنيات ورغبات البشر حينما تفقد هذه الرغبات والتمنيات انسجامها وتطابقها معه.

اذ يجب الاعتـراف، ان البشر ـ رغم كل ما يقال احياناً ـ لم يحققوا حتى الآن فهماً وادراكـاً صحيحين لآلية (ميكـانيزم) التـطور التـاريخي بشكل دقيق، بعيداً عن الاوهام الايديولوجية، كي يستطيعوا التعامل مع عملية التطور والتغيير الاجتماعي بنفس القناعة الثابتة التي يتعامل بها عالم كيميائي مثلاً مع عملية تكوين الماء من تفاعل جزيئين من الهايدروجين وجزيء واحد من الاوكسجين.

كلمة عن التأرخة: أشرت قبلاً إلى ان ترجمة غائب الأدبية هي «تأرخة» للواقع. وهـذا المفهـوم يمكن ارجـاعـه إلى ملاحـظات كتبها ماركس في مقدمته لنقد الاقتصاد السياسي، بان «تشريح الانسان هو مفتاح لتشريح القرد»، وان «الاقتصاد البرجوازي يزودنا بمفتاح لاقتصاد العصور القديمة». ـ أي بمعنى النظر إلى واختبار حالة اجتماعية. وفي كتـابـة معينـة من زاوية نظر تطورهـا المستقبلي (الثـامن عشر برومير لويس بونابرت في ١٨٥٩)، نجد المفهوم نفسه بصيغة أخرى أقرب إلى موضوعنا الحالي. فهو يقول ان الثورة الاجتماعية الجديدة يجب ان تستمد شعرها وفنها من المستقبل.

أما برتولت بريشت، الذي استخدم مبدأ التأرخة في كتاباته، فقد أشار اليه بالصيغة التالية: «الكلاسيكيون (ويقصد كلاسيكي الماركسية) يقولون ان أفضل طريقة لفهم القرود هي من زاوية نظر خليفتها في عملية التطور ـ الانسان».

ـ من الصعب عند التأمل في كتابات غائب اغفال وجود نهج مماثل من التأرخة في نمط تنـاوله لمادته الروائية. وحتى لو اعتبرنا وجود هذا التماثل مجرد توافق أملته ظروف غائب الحياتية الاستثنائية (في الغربة) التي حددت علاقته «بمادة» عمله بهذا الشكل، وساعدته في تطوير منهج مماثل، فان الشيء الهام بالنسبة لنا هو في تطبيقه لهذا المبدأ بالذات في عمله الروائي. اذ ينبغي ان يكون واضحاً هنا، ان التأرخة هي عنصر أساسي

في النهج الدايلكتي الماركسي في التعامل مع الواقع. ونحن لا يمكن ان نتكلم عن فهم دايلكتي للواقع الطبيعي ـ الاجتماعي إلا كواقع من عمليات متطورة تاريخياً وفقاً لقوانين قابلة للاكتشاف. حقاً ان الصورة التي يرسمها الفكر الماركسي لتطور المجتمع منذ ظهور الطبقات (كنتاج لمستوى معين من تطور قوى الانتاج) إلى زوال الطبقات في زمن مستقبلي لاحق بارتباط مع طفرة في تطور القوى المنتجة، كصورة تكتسب حتميتها التاريخية من قوانين موضوعية، هي نموذج للتأرخة في التعامل مع عملية التطور في ميدان المجتمع.

غائب تناول في رواياته فترة تقع بين بدايات الاربعينات إلى منتصف السبعينات تقريباً. وفي هذا التناول فانه كان ينظر إلى الماضي مستعيناً بذاكرته وذاكرة الآخرين وينسّق مدلولاته في إطار معرفته اللاحقة. بهذا المعنى، فانه كان ينظر إلى «مادّته» من زاوية نظر الحالة المستقبلية التي تطورت اليها تلك المادة.

ثانياً ـ انه أدب يحّفز الانسان على نقد العالم وأخذ مصيره بيده

يمكن التكلم عن ثلاثة مناهج لتصور العالم:

١ ـ منهج تبريري غير نقدي ـ لتمجيد عالم معين وفقاً لصيغه الخاصبة، وتقديمه كافضل عالم ممكن.

٢ ـ منهج تعليمي ايجابي ـ لتجميل عالم معين وفقاً لصيغ مثالية. وهذا المنهج قد يلتقي احياناً بالمنهج الأول.

٣ ـ منهج نقدي سلبي ـ للكشف عن سلبيات عالم معين. ويمكن وصف هذا المنهج ايضاً كمنهج تعليمي سلبي.

ـ هذا المنهج الأخير هو المنهج الأكثر مطابقة لظروف العصر العلمي. ومنهج غائب الروائي يقع في هذا الاطار.

ـ ما يهمنا هنا، هو التناقض بين المنهجين الثاني والثالث ـ ويمكن الكشف عن طبيعة هذا التناقض بمقارنة بسيطة.

ـ لهذا الغرض سآخذ عملاً تشكيلياً شهيراً هو تمثال موسى لمايكل انجلو كنموذج للمنهج الثاني.

ـ ينقل التاريخ قصتين مختلفتين عن هذا التمثال:

الاولى، ان التمثال كان على درجة من الواقعية بحيث ان مايكل انجلو صاح به يدعوه إلى الكلام. واضح ان معنى القصة هو امتداد لميثولوجيا بيجماليون اليونانية، وسحر فن الكهف الباليوليثي.

الثانية، ان التمثال كان على درجة من الكمال والجلال والمهابة، بحيث ان مايكل انجلو دعا رجال عصر النهضة إلى التشبّه به. وهي دعوة لتغيير الانسان وفقاً لنموذج خارجي.

ورغم الاختلاف بين القصتين فانهما تلتقيان في ايديولوجيتهما. فالسحر والميثولوجيا يلتقيان في التحليل النهائي مع الدعوة لتغيير الانسان وفقاً لطاقم من وصايا أو مبادىء اخلاقية تفرض عليه من أعلى كنموذج جاهز.

روايات غائب تنقلنا إلى نهج آخر مختلف من التغيير عبر نقد ما هو سلبي في واقع معين. القارىء يُحفّز على التأمل والخروج باستنتاجاته الخاصة - فالرواية كما يريدها غائب «ينبغي ان توقظ (لدى القارىء) شعوراً آخر غير الشعور الايجابي».

- فالواقع كنظام مليء بالسلبيات - بعلاقاته وأشكال وعيه، بشخصياته ومؤسساته، بقوانينه وطقوسه، الخ - يقدّم للانسان كموديل يجسّد/ يصور هذه السلبيات وبالتالي يحفزه على نقده وتغييره.

- أو كما يقول غائب: «الحياة لا تقوم على أسس صحيحة، وينبغي ان تغيّر لترسو على أسس صحيحة. ان الحياة الاجتماعية التي نعيشها في العراق هي حدث درامي. وان تغيير الحياة هو تغيير الدراما».

- هذا قريب جداً من مقولة لبريخت: «هناك خطأ في العالم، لذا يجب تغييره».

- من ناحية أخرى، فان غائب يدفع هذه العلاقة بين القارىء والروائي، والتي تستهدف تحويل القراء إلى نقاد للحياة الاجتماعية، فيقول: «اذا ما استطعت اثارة الاشمئزاز والملل وعدم قبول الانسان الحياة التي عاشها ابطال كتابي، عند ذاك اكون قد وفقت في نيل ما كنت أصبو اليه أو البعض منه».

هذا لا يختلف عن قول بريخت: «ان اهتمام الكاتب هو ان المتفرج يجب ان يرى وان يتعلم»، من احداث المسرحية وليس ابطال المسرحية، فالمتفرج يجب ان يدرك بانه هو نفسه مسؤول عن مصيره - وان خلاصه بيده.

ثالثاً - انه أدب ملتزم بقضية الانسان

آخر مرة رأيت فيها غائب كانت في ١٩٨٣/٨/٨، أي قبل سبع سنوات بالضبط من تاريخ وفاته. وهو توافق غريب. كان قد جاء مع زوجته في زيارة قصيرة إلى براغ. وفي لقائنا الذي دام بضع ساعات كان من الطبيعي ان تستأثر الثقافة والسياسة بالجزء الأكبر من الوقت. تحدثنا عن مشاكل عملنا ذاته - مشاكل رابطة الكتاب والصحفيين العراقيين - هموم

المثقفين بوجه عام وعلاقتهم بالسياسيين. وهي هموم كانت ولا تزال تشغل افكار معظم مثقفينا في الغربة. بعد عدة سنوات حينما قرأت الملاحظات التي كتبها غائب في الثقافة الجديدة (في الملف الخاص بعيده الستين) تذكرت بعض تلك الافكار والهواجس في ذلك اللقاء. ان موقف غائب من العلاقة بين الثقافة والسياسة لم يكن خافياً. وهو تعبير كما يقول لقناعات مكتسبة من تجاربه العزيزة عليه.

ربما يمكن تلخيص الموضوع بنقطتين رئيسيتين: (١) طبيعة التزام الأديب أو الفنان. و(٢) التناقض بين الأدب والسياسة في الاساليب والوسائل والاولويات.

بالنسبة لغائب الالتزام الاساسي للاديب والفنان هو قضية الانسان ـ تحرره من كل أشكال الظلم والقهر والضغط... انه سياسي بهذا المعنى فقط. غير انه ليس سياسياً «بالمعنى السطحي الزائل المتقلب النفعي الذي تستعمل فيه هذه الكلمة في احيان كثيرة...»، فالسياسة بمفهومها اليومي السطحي، كما يرى، «تحتمل المساومة والتذبذب... وتفضل الآني احياناً...»

انه يقف ضد الوعظ والمباشرة والتقريرية ولغة الشعارات ـ لأن هذه كلها غريبة عن نسيج الفن. غير انه ينغمس بما «تدور حوله السياسة بمعناها الفكري الشامل، أي في مشاكل الانسان وحياته، فيما يدور في جوف المجتمع، ويصنع للفرد والجماعة الواحدة تاريخها وقيمها».

من الخطأ اعتبار هذه الافكار تعبيراً لهموم فردية. قد يكون ذلك فقط في الشكل الذي تتخذه تجلياته. غير انها تعبير لأزمة عميقة شاملة تكتسح امامها قناعات وممارسات وقواعد فقدت اسسها الموضوعية، ليس على النطاق المحلي فقط بل العالمي ايضاً. وهي تتناول بالضبط علاقة الثقافة بالسياسة. الأهم من ذلك انها أزمة القوى التي كانت طيلة العقود الاخيرة ترفع بشكل خاص راية تغيير العالم وتحرير الانسان من الظلم والقهر والاستغلال والاستعباد.

الازمة التي تتناول علاقة الثقافة والسياسة تجد حلها الصحيح في اعادة تقييم المفهوم المادي للتاريخ بدقة أكبر، لتحديد علاقة العناصر المختلفة التي يتناولها هذا التفسير.

ماركس لخص كامل نظريته في تطور التاريخ في مقدمته لنقد الاقتصاد السياسي، في ثلاثية تتناول قوى الانتاج وعلاقات الانتاج واشكال الوعي (أو ما يسمى بالبناء الفوقي).

ـ الخطأ الاساسي الذي وقع فيه بعض الماركسيين هو انهم عاملوا هذه الثلاثية (الدايلكتية) كما لو كانت بناية صلدة من ٣ طوابق، يكتسب كل منها اهميته وفاعليته بدرجة قربه من الارض، بحيث ان البناء الفوقي باشكال وعيه التي تحتل الطابق الثالث يصبح أقل

الطوابق تأثيراً. وبالتالي فقد اعتبر عاملاً أو طابقاً ثانوياً اشتقاقياً يستمد قيمته ووجوده من الطابقين الاول والثاني. وحتى عندما اعيد الاعتبار نظرياً، فيما بعد، إلى البناء الفوقي فقد بقي يعاني من وصمته السابقة في واقع التطبيق.

والسبب يرجع إلى علاقة اخرى تؤلف ركناً اساسياً من اركان الفكر المادي، وأعني علاقة الوعي بالوجود، أو الفكر بالمادة. فالمادية تعطي الاولوية للمادة، وتعتبر الوعي والافكار والاحساسات ثانوية. لهذا فان التحرش بهذه العلاقة يعني تقويض المسألة الاساسية للفلسفة، وازالة الحاجز بين المادية والمثالية.

غير ان العلم الطبيعي الحديث يشير إلى حلٍّ فلسفي احادي ينطلق من المجال كوجود فيزيائي مستقل، ويؤلف الاساس لمفاهيم ومقولات اخرى من بينها المادة والفكر كتطورات لاحقة. وهكذا امكن اجتياز هذا الحاجز ايضاً في طريق تحقيق اعادة اعتبار كامل لدور اشكال الوعي في ثلاثية التفسير المادي للتاريخ..

من ناحية اخرى، اصبح واضحاً ان الفكر الماركسي الذي يعتبر الانسان جزءاً من قوى الانتاج يفتح الطريق أمام أشكال الوعي لتصبح جزءاً من هذه القوى ايضاً. وهذا يصّح بشكل خاص مع الوعي العلمي. في الحقيقة ان العلم الماركسي يعتبر الفكر جزءاً متمماً في عملية العمل البشري ـ جزءاً اساسياً في كل نشاط بشري حسّي.

ـ كل هذا يعني ان التمييز الميكانيكي بين فاعلية العناصر المؤلفة للثلاثية الماركسية لم يعد مقبولاً ـ فجميعها تتفاعل وتمارس تأثيراً متبادلاً فيما بينها.

لهذا فان اولوية السياسة على الثقافة كتعبير لأولوية العلاقات الانتاجية على أشكال الوعي لم يعد لها مبرر من وجهة نظر الديالكتيك الماركسي. انهما ببساطة نشاطان مترابطان على نحو لا يتجزأ.

ان نجاحهما يعتمد على هذا الترابط.

الثقافة تحتاج الفعل السياسي لموضعة رؤيتها.

والسياسة تحتاج رؤية الثقافة لتوجيه فعلها على العالم.

الثقافة بدون سياسة عرجاء

السياسة بدون ثقافة عمياء.

براغ ـ ٢٧/ ٩/ ١٩٩٠



غائب طعمة فرمان الانسان والكاتب

د. مجيد الراضي

أيجوز لنا نحن المثقفين الديمقراطيين العراقيين ان نقيم المآتم للراحلين منا خارج الوطن؟ أليس هذا رثاءً مؤسياً للذات؟ ألا يتضمن اعترافاً بان المنفى اصبح قدراً لنا، كالاقدار اليونانية، لا يستطيع ابطال المسرحية تفاديه بل يسعون اليه باصرار؟

ما جدوى ان نبكي كتابنا الديمقراطيين، واحداً واحداً، وهم الذين رفعوا مع الناس شرف الكلمة إلى أعلى عليين في وقت باعها فيه نفر آخرون بأبخس الاثمان وعادوا ينوؤن بما تحمل ايديهم من عطايا وضمائرهم من أوضار!

هل نحن جيلٌ من البشر العراقي منقرضٌ، أو سبيله إلى الانقراض؟

هل حلت علينا لعنة الله، بعد ان غادرتنا رحمته إلى الأبد لتسير مع رُكب الطاغية في بغداد ولتهطل يُمناً في مرابعه ومراتعه؟

هذه وغيرها كثير من الاسئلة تبادرت إلى ذهني يومَ حمل اليَّ سلكُ الهاتف في موسكو نبأ وفاة كاتبنا الكبير حقاً، غائب طعمة فرمان. قال الناعي: قبل ساعة مات غائب في المستشفى، فماذا نحن فاعلون؟

قلتُ: ضعوا اكليلاً من الورد على جثمانه الطاهر، واكتبوا بضع كلماتٍ تؤكد اننا باقون على العهد، وآمل ان لا تذبل تلك الكلمات بذبول الورد!

ربما اطلق الأبوان اسم غائب على مولودهما تيمناً بالغائب المنتظر، أو طرداً للعيون الشريرة كما كانت هي الحال في النصف الاول من القرن العشرين في بلادنا. وربما لهذين السببين معاً. ولكن قُدِّر لهذا الغائب ان يكون الأكثر حضوراً من بين اقرانه، لا بالمعنى الصاخب لهذا الحضور، بل بالمعنى الفعلي له حاضراً ومستقبلاً.

محاضرة القيت في حفل تأبيني اقامته رابطة المثقفين الديمقراطيين العراقيين في براغ

ومن يعود إلى الصحافة الادبية العربية في منتصف الاربعينات لا يُخطيء قراءة اسم غائب في صفحات عديدة منها. كان آنذاك يكتب الشعر وينشره هنا وهناك، ويراسل هذه الصحيفة أو تلك في لبنان ومصر وغيرهما من البلدان العربية. ومنذ بداية الخمسينات امتهن الصحافة وعمل في الصحافة الأدبية بشكل خاص، وأصبح محرراً أدبياً بارزاً في صحيفة الحزب الوطني الديمقراطي. وقد ترك أثره في الصحافة وفي زملائه الصحفيين بحيث كان كاتباً صحفياً مرموقاً، أعني الراحل مجيد الونداوي، لا يخجل من ان يقول على رؤوس الاشهاد في مقالة نشرها بعد اصدار غائب لمجموعته القصصية الاولى «حصيد الرحى» في عام ١٩٥٤ انه تعلم الكثير من غائب، وان غائب استاذه في مجالات عديدة، في حين ان هذا الأخير كان أصغر من الونداوي سناً. وربما بدا للكثيرين انه أقل منه شأناً في ميدان الصحافة.

وعلى الرغم من قلة انتاج غائب في القصة القصيرة (له فيها مجموعتان: حصيد الرحى ١٩٥٤، ومولود آخر ١٩٥٩، وبضع قصص في آلام السيد معروف ١٩٨٢)، فانه يعتبر واحداً من بين أبرز الكتاب العراقيين الذين ساهموا في تحديد الملامح الفنية للقصة القصيرة في العراق (العربية طبعاً) بعد ان تخلصت من الكثير من أدوائها وانفصلت نهائياً عن المقالة الانشائية والوعظية السياسية، وعن تراث ذنون أيوب بشكل خاص في «المقاصة»، ذلك المصطلح الذي نحته الكاتب القصصي المبدع عبد الملك نوري من كلمتي المقالة والقصة، وأطلقه على محاولات ذنون ايوب القصصية.

كانت تلك الايام عَبقةً بعطر التكوين الاول والخلق الجديد، وكان الصراع شديداً، آنذاك، لا يضع في الاعتبار إلا مصلحة ما سيكون مستقبلاً. فالجميع يعرف ان الخطوات الاولى لها أثرها المميز في الطريق اللاحق. وكان غائب، ذلك الانسان الهادىء المتواضع بالفطرة، والبعيد تماماً عن كل تنزعة مشاكسة، لا يخوض هذا الصراع إلا في جانب واحد منه، هو الجانب الأكثر أهمية، جانب الخلق الفني الدؤوب والواعي لما يريد تاركاً للآخرين تقدير قيمة عمله الفنية. ولا أظنه اشترك مرة في الكتابة مباشرة دفاعاً عن مخلوقاته مهما كان الحيف الذي نزل بها. غير انه كان يطالع بامعان كل ما يكتب عن اعماله الادبية ويستخلص منه ما هو مفيد له، وينظر في أعمال الآخرين ويستفيد من خبراتهم ولا يبخسهم حقهم. وكان أكثر ما يأسى له هو نزعة التهريج لدى أي «انسان»، وقد بقي حتى أيامه الاخيرة ينظر إلى العالم بعيني «طفل بريء» تصاب بالدهشة لمرأى اولئك الذين لا يطيقون العيش إلا في عالم زائف زاخر بالكذب والادعاء.

كان لا يطيق الرياء ولا يحبه، لا لنفسه ولا للآخرين. في الوقت نفسه كان ميالاً إلى الصمت حدّ عدم الاكتراث لما يدور حواليه. وكان يؤمن ان الكلمة والعوامل الفنية التي

تخلقها هي وحدها الكفيلة بالتعبير والتغيير. ومن هنا جاء نفوره من التبجحات السياسية وغير السياسية. وذات مرة عقد ندوة في براغ، وكان قد القى فيها كلمة مكتوبة، خص بها «الغد الديمقراطي» فيما بعد. وحينما علم انني أنوي كتابة عرض موجز جداً للندوة مقدمة لكلمته طلب مني ان لا أصفه بالكاتب أو الروائي الكبير، منوهاً بأن هذه الصفة تنطوي على تقييم لا يستحقه، وهي تأتي - اذا كان لابد ان تأتي - بعد دراسة عميقة لأدبه وعوالمه الروائية ومعماره بالمقارنة مع الكتاب العراقيين والعرب الآخرين. وقلت مازحاً، ياأبا سمير انت تدري ان كل من أصدر كراسة في الشعر أو القصة أو الادب عامة يطمح إلى هذه الصفة. بل لا يُعدم من يطلقها عليه جُزافاً. قال: هذا شأن غيري، أما أنا فتعرف انني لا أحب ان أكذب على الناس، فكيف أكذب على نفسي؟ قلت: ما قولك في تعبير الكاتب الروائي المعروف؟ قال: أما هذه الصفة فاقبلها. أجل، انني معروف بكل المقاييس، واسباب هذه المعرفة ليست واحدة.

لقد قلت عرضاً، كان غائب أحد ابرز كتاب القصة القصيرة في العراق في الخمسينات. ومع انه حافظ على الشروط الفنية للقصة القصيرة وكتب فيها نماذج متميزة ولاسيما في مجموعته الثانية «مولود آخر» وصدرت عام ١٩٥٩، فان كتابته للقصة القصيرة كانت نوعاً من التمرين الاولي لدخول عالم الرواية. لقد كتب بعد مجموعتيه القصصيتين، سبع روايات، ولم يعد إلى كتابة القصة القصيرة حسب علمي باستثناء القصص التي نشرها مع الرواية القصيرة المعنونة «آلام السيد معروف» في عام ١٩٨٢. وهو يُعد بحق الرائد الفني للرواية العراقية المعاصرة، وقد وضع الحد الفاصل بين الرواية واللارواية في روايته الأولى «النخلة والجيران» (نشرت عام ١٩٦٦). وبذلك أسس للرواية الفنية في العراق، وأرسى اللبنة المتحدية الاولى في صرحها الذي راح يتعالى. وهذا ليس بالعمل الهيّن أو الأمر القليل الشأن.

لست أنوي، في مثل هذه العجالة، التحدث عن العالم الروائي الغني والمتشعب لغائب طعمة فرمان. فمع انني قرأت كل ما خطه قلم غائب ونشر على الناس، إلا انني قرأت ذلك مجزوءاً ومتفرقاً كما شاءت ظروف الخلق والنشر. ومع انني عايشت وخبرت وعرفت مباشرة وعن طريق الرواية الشفوية العوالم التي توغل فيها قلم غائب، إلا انني أحسّ اليوم بضرورة قراءة كل ما كتبه دفعة واحدة لا ستحضر تلك العوالم ولأطلع على اسرارها من جديد وافك مغاليقها، وربما لانظر اليها في ضوء جديد لأقدر كل ابعاد عملية البناء الروائي لديه من مادة خام مألوفة لنا جميعاً، ولكنها عظيمة الأهمية من زاوية اعادة تركيبها. وأفضل خدمة نسديها اليوم لفقيدنا، لأدبنا العراقي الديمقراطي، ان نعجّل في نشر مجموعته الكاملة لنضعها في أيدي من تبقى من مجايليه، وايدي كل الاجيال التالية

لجيله.

عرفت غائب في ميدانين: ميدان الأدب وميدان السياسة. فقد كان غائب منذ منتصف الاربعينات أحد الشباب الديمقراطيين الطامحين إلى التغيير في العراق. ولأنه نشأ في أسرة فقيرة فقد اصيب في وقت مبكر بالسل الرئوي، وارسل بطريقة من الطرق إلى مصر للاستشفاء ولمواصلة الدراسة ايضاً. وبسبب ميوله الأدبية وقدرته على الكتابة، تسنى له الاتصال بالوسط الأدبي المصري قارئاً وكاتباً. وقُدّر لهذه الصلة ان تتعمق وان تكتسب طابعاً أكثر جذرية في الخمسينات بسبب النفي السياسي.

كان غائب في بداية الخمسينات يشغل ـ كما قلت ـ مكانة مرموقة في الصحافة الأدبية في بغداد. وكان قد تحول إلى كتابة القصة القصيرة نهائياً بحيث لم يعد يعرف القراء عن ماضيه الشعري شيئاً. التقيته بصورة عابرة في جريدة الاهالي لأمر يتعلق بمادة كتبتُها للنشر آنذاك. وبدا لي غائب في ذلك اللقاء شخصاً في غاية الأدب والكياسة. ولا أدري لماذا ترك في نفسي انطباعاً هو مزيج من الاحترام العميق لشخصه والاشفاق عليه من وسط يتسم بشيء من القسوة والتبجح على الرغم من الطيبة الظاهرة عليه، ولا يتطلب من الواغلين فيه التحلي بالمعرفة بضروب الفنون التي يعالجونها حسب، بل وبشيء أكثر من ذلك، وأخشى ان أقول بشيء هو مزيج من الصَلَف والكِبْر والادعاء لاثبات الذات. وسلاح غائب غير هذه تماماً.

كان ذلك عام ١٩٥٣ ـ كما أذكر ـ وحل عام ١٩٥٤ بكل متناقضاته. كان عاماً أحسّ فيه الناس بقدرتهم على صياغة مصيرهم من جديد، والأكثر انهم أحسوا بالثقة من ذلك. وفي المقابل أحس الحاكمون بالخطر وتأهبوا لمواجهة هذه الثقة وتلك القدرة لاحباط كل ما يتمخض عنهما. كان عامَ التجريب والشد والارخاء لدى الشعب والحكومة على السواء. كان من جهة عامَ الشعب بقواه السياسية والاجتماعية الجديدة الساعية إلى تأمين اطلاق الحريات الديمقراطية العامة والشخصية وتحقيق الاستقلال الوطني الناجز بالتخلص من آخر القيود الاستعمارية استناداً لارادة الشعب في الحرية الوطنية والالتحاق بالركب العربي المتحرر. ومن جهة ثانية، كان عام فاضل الجمالي بنهجه الامريكي الداعي إلى شيء من الليبرالية والنقاش لتحقيق الاهداف المرجوة، وعامَ نوري السعيد الاستعماري الكلاسيكي الساعي إلى المواجهة العنيفة وفرض الحلول بالقوة، بالارهاب الدموي، بالحديد والنار. وكانت الغلبةُ لهذا النهج الأخير، بسبب عمق الصراع بين الطرفين ـ أعني الشعب والسلطة ـ وعدم كفاءة الاسلوب الأول وجدواه في مكافحة قوى سياسية متمرسة في النضال من أجل الحرية والديمقراطية ومستعدة للتضحية في سبيلهما بالنفس والنفيس.

وعلى الصعيد الشعبي تألفت «جبهة وطنية» أعلن ميثاقها في ١٢ أيار ١٩٥٤

وتضمن: اطلاق الحريات الديمقراطية، الدفاع عن الانتخابات، الغاء معاهدة ١٩٣٠، رفض المساعدات العسكرية الامريكية، العمل على ازالة آثار كارثة الفيضان، التضامن مع الشعوب العربية، العمل على ابعاد العراق والبلاد العربية عن ويلات الحرب.

وخاضت الجبهة الانتخابات في ظروف سياسية غير متكافئة، ولكنها شجبت بجرأة مساعي الحكومة لتزييفها.

وعلى الرغم من التزييف فازت الجبهة الوطنية بأحد عشر مقعداً في مجلس النواب. ويقول المؤرخ العراقي عبد الرزاق الحسني، في الجزء التاسع من كتابه تاريخ الوزارات العراقية، ما نصه: «وكان بالامكان ان تفوز الجبهة بضعف هذا العدد لولا مضايقة السلطة لها».

ولم ينته الصراع عند هذه النقطة، بل دخل جولة جديدة حاسمة واتجه الملك الشاب إلى عبده المخلص والمحنك نوري السعيد ليخرجه من الورطة، فاشترط هذا الأخير سياسة «تنطوي ـ على حد تعبيره ـ على أمور خطيرة ومستجدة في الحقلين الخارجي والداخلي، وان أول ما يحتاج اليه لتحقيقها استقرار دائم وتعاون وثيق بين الشعب والحكومة، الأمر الذي يتطلب الرجوع في هذه السياسة إلى الشعب العراقي الكريم للتعرف على رأيه الصريح فيها، ولهذا فاني أرى اجراء استفتاء عام عن طريق حل مجلس النواب الحالي، واجراء انتخابات جديدة. . .»

وهكذا، حل المجلس النيابي الجديد بعد (ان استمع إلى خطاب العرش فقط). واجريت انتخابات جديدة قاطعتها القوى الوطنية والديمقراطية. وجاء ما عُرف بمجلس التزكية، وانتهجت «سياسة المراسيم» سياسة تفرض عقوبة الموت، على الانتماء السياسي بما في ذلك الانتساب إلى انصار السلام والشبيبة الديمقراطية «وما شاكل ذلك»، واسقاط الجنسية العراقية عمن تدينه المحكمة بتهمة الشيوعية.

والغيت حتى النقابات بسبب اقلاقها «الراحة العامة والاخلال بالامن والنظام العام»، وطال ذلك الجمعيات والنوادي. وبذريعة وجود «نواقص كثيرة وخطيرة» في قانون المطبوعات العراقي لعام ١٩٣٣ سحبت اجازات الصحف والمجلات الممنوحة بموجبه على ان يتقدم اصحابها بطلبات جديدة للحصول على امتيازات جديدة. ويعلق المؤرخ الحسني على ذلك بقوله: «ولم تمنح اجازات لاصدار أكثر من سبع صحف في بغداد بينها جريدة واحدة تصدر باللغة الانكليزية لفائدة الاجانب.» وصدر مرسوم يفرض قيوداً شديدة على الاجتماعات والمظاهرات.

وحل نوري السعيد حزبه «حزب الاتحاد الدستوري» في ٣ آب ١٩٥٤ تمهيداً لحل الاحزاب الأخرى أو الغائها. وقد عطل «حزب الجبهة الشعبية المتحدة» أعماله اقتداء

بحزب نوري السعيد. والغيت الوزارة السعيدية اجازة الحزب الوطني الديمقراطي في ايلول من العام نفسه بعد احتجاج الحزب بقوة على «سياسة المراسيم» السعيدية. وجاء في بيان الالغاء الرسمي:

«... ان المسيطرين على ادارة الحزب ـ ولاسيما بعض المشرفين على تحرير الصحيفة التي تنطق بلسانه ـ قد استغلوا ضعف بعض الحكومات فغالوا في التضليل والتمويه بغية التأثير على بعض البسطاء، وتوجيههم توجيهاً خاطئاً، ودفعهم إلى احداث الشغب والاخلال بالامن والراحة العامين....».

لماذا أسهبت في هذا الجانب السياسي؟ أسهبت فيه لأقول لكم: ما أشبه الليلة بالبارحة! ولأقدم لكم صورة عن الجو السياسي الخانق الذي ساد العراق، آنذاك، وأجبر غائب طعمة فرمان ـ وكان يشتغل في صحيفة الحزب الوطني الديمقراطي كما ذكرت سابقاً ـ وكذلك عدداً آخر من المثقفين الديمقراطيين العراقيين إلى مغادرة البلاد لمواصلة نضالهم السياسي والثقافي خارج الوطن في اجواء أكثر حرية تعريفاً بالوضع السائد في العراق وتقريباً ليوم الخلاص. كما اضطر عدد آخر من المثقفين الديمقراطيين واليساريين إلى الاختفاء عن الانظار والعمل سراً.

وقُدِّر لي، أنا نفسي، ان أغادر العراق في تلك الفترة بالذات للدراسة في سوريا، فتلقيت من غائب رسالة عبر الدكتور صفاء الحافظ، إذ كان غائب يقيم آنذاك في مصر، ولكن الأمر لم يتعد ذلك ولم نلتقِ في تلك الفترة الحافلة. وانتقل غائب فيما بعد إلى لبنان وعرف حياة التشرد والجوع بالمعنى الحرفي للكلمة. وذات ظهر يوم من الايام كان ثلاثة عراقيين يجلسون على تلة مشرفة على أحد الطرق العامة المؤدية إلى مركز مدينة بيروت، والثلاثة هم: غائب طعمة فرمان والشهيد عبد الجبار وهبي (أبو سعيد) والدكتور صفاء الحافظ المجهول المصير حتى الآن. وأزعم ان الثلاثة كانوا مستغرقين في حلم يقظة، حلمٍ بوجبة غداء متواضعة. وتمر بهم سيارة مُبْتَهْلَكة صغيرة، فيسأل أبو سعيد ـ المعروف بظرفِهِ حتى في الساعات العصيبة ـ غائب المسترسل في حلمه اللذيذ وهو يرمي الطريق العام بالحصى الصغيرة:

ـ غائب، غائب، ماذا تعمل بهذه السيارة لو كانت ملكك؟ فيجيب غائب بفعل انعكاسي سريع أبيعها بوجبة غداء! أغرق الثلاثة في الضحك، وظلوا يضحكون على ذلك فترة طويلة من الزمن. لقد كانوا على موعد مع أحد الاصدقاء اللبنانيين ليسلفهم عشر ليرات ربما اقتاتوا بها عشرة ايام!

وعلى الرغم من ذلك الوضع البائس فقد واصل غائب نضاله بالكلمة النيرة اساساً. وكانت قصصه تحظى، احياناً، بنقاش صاخب في الوسط العربي. وأثارت احدى قصصه

الانسانية الرائعة حول طفلة تريد العبور إلى الضفة الأخرى من شارع ببغداد اغرقته مياه الامطار، نقاشاً حاداً شارك فيه أكثر من كاتب وأديب عربي على صفحات مجلة «الثقافة الوطنية» اللبنانية. كانت القصة بعنوان «عمي عبّرني»، وتناول الجدال مسألة الحوار باللهجة الدارجة، ولاسيما اللهجة العراقية غير المفهومة لدى الكثيرين من العرب خارج العراق. وطالبوا غائب بالكف عن كتابة الحوار بالعامية البغدادية. وكان رد غائب ان الحوار جزء من الشخصية الانسانية، ولا يمكن التعبير عن المزاج والتكوين النفسي للشخص دون استخدام اللهجة الخاصة به. وكان يسعى بجد إلى التعبير عن التكوين النفسي والروحي والثقافي لشخوص قصصه ورواياته من خلال الحوار. أما السرد والوصف فهما أداتان بيد الكاتب لرسم الاجواء المحيطة بتلك الشخوص.

ولا تزال هذه المسألة موضع حوار وأخذ ورد في كل أدب من الآداب العالمية، وقد وضعت قواميس للهجات الدارجة في عدد من اللغات. ولا تزال الحدود متحركة بين الاثنتين. انها مسألة تتعلق، أولاً وأخيراً، بانقسام المجتمع العام إلى مجتمعات فرعية، لكل مجتمع فيها لهجته أو لغته الخاصة به مع وجود اللغة العامة المشتركة.

ان نشاط غائب في تلك الفترة الهامة، التي مهدت لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ المجيدة، لم يكن أدبياً محضاً، فقد أصدر كتاباً بعنوان «الحكم الاسود في العراق» وهو كتاب مكرس لفضح الحكم الملكي وممارساته. كما ساهم في اعداد كتاب «من اعماق السجون في العراق»، وهو كتاب يتحدث عما كان يجري في السجون العراقية آنذاك.

واشتغل غائب مترجماً في موسكو والصين بانتظار العودة إلى الوطن، وعاد إلى بغداد بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، والتقينا في الميدانين المذكورين ايضاً، ولكن بشكل أكثر حميمية. قال لي ذات مرة، وقد كتب في جريدة «اتحاد الشعب» مقالة حول الأدب الجديد بتوقيع «مان» انه اينما ذهب تحدث معه الاصدقاء حول افكار المقالة بوصفه كاتبها، وعبثاً كان ينكر ذلك. قلت له: كيف تسنى لك ان تفعل ذلك و«مان» جزء من اسم عائلتك «فرمان»؟ أجاب بارتباك طفل مُسك بالجرم المشهود، لم افكر في ذلك مطلقاً، بل كان تفكيري منصرفاً لكلمة انسان باللغة الانلكيزية. وضحكنا معاً لتلك الغَفْلة!

وبعد عام من الثورة تحول العراق إلى حقل للتجارب الارهابية من كل صنف ولون ضد الديمقراطيين والحركة الديمقراطية عموماً. فجاءني غائب بحكم الروابط السياسية التي كانت تربط بيننا، آنذاك، ليُفضي إليّ بنبأ عزمه على مغادرة البلاد للاشتغال مترجماً في موسكو، فاسفت لذلك واغرورقت عيوننا بالدموع. ودعته على أمل اللقاء بعد ان يسير العراق في طريق الديمقراطية ويكف عن تشريد ومطاردة ابنائه المخلصين والنوابغ. ولكن قلبي كان مثقلاً بهم عظيم، بهَم من ينتظر الكارثة!

وزحف علينا عامٌ أعمى بين الاعوام، عام ١٩٦٣، واكتحست الكارثة ربوعنا.

وحينما اصغيت لأسم غائب، وهو يتردد في الانباء بين الاعضاء البارزين في «حركة الدفاع عن الشعب العراقي» اغرورقت عيناي بالدموع، وكانت هذه المرة دموع الفرح. فقد كان غائب في الصفوف الامامية للمدافعين عنا نحن ضحايا شباط الدامي.

وهكذا، يتوحد القول والفعل.

كانت الكلمة الحرة ولا تزال أداة نافذة في ايدي المناضلين من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الانسان. وغائب من الأدباء القلائل الذين لم يفصلوا بين مثلهم العليا وبين نضالهم من أجلها وتحملهم المشاق في سبيلها، ولذا لم يكن يعاني في كتاباته الانفصام الذي يعانيه بعض المثقفين وهم يكتبون عن الاوساط الشعبية وروح الشعب، التي ربما كانوا قد خبروها ثم انفصلوا عنها لسبب من الأسباب، أو لم يخبروها أساساً بحكم انحدارهم من اوساط أخرى. وإذا آمن غائب بسلاح الكلمة وبضرورة التعبير عن الاجواء الشعبية العراقية من خلال الالتصاق بها داخل العراق وخارجه، فقد فعل ذلك بصورة فنية مبدعة. واذا تجاوزنا قصصه القصيرة، وهي لوحات شعبية حقاً، تناول معظمها الحياة في عراق ما قبل ١٤ تموز ١٩٥٨، فان رواياته تعبر بالكامل عن الاندماج بالروح الشعبية من خلال المشاركة الفعلية والوجدانية. ف «النخلة والجيران» أولى رواياته (صدرت عام ١٩٦٦) تحدثنا عن الانسان الشعبي وحياته في العراق في أثناء الحرب العالمية الثانية، وتنبؤنا بما آلت اليه مصائر أناس مثل سليمة الخبازة وصاحب البايسكلجي والشقي حسين والمهرب مصطفى والبنت تماضر. أما «خمسة اصوات» التي صدرت في ١٩٦٧، فمكرسة لاجواء بغداد في النصف الاول من الخمسينات ودور المثقفين الديمقراطيين ومكانتهم في الحياة العامة. وغائب أحد هذه الاصوات الخمسة، وان كان يمكن سماع صوته، وهو يتصادى، مع اصوات الآخرين في الرواية.

ذات يوم من ايام أواخر الستينات التعيسة على غير موعد في مقهى البرازيلية فرع شارع السعدون، وكان قد جاء بعد ما يقارب العقد من الزمن لزيارة حبيبته بغداد لماماً. وكأني به يقول مع المتنبي:

ولـلـخـوْدِ منـي ساعـةً ثم بعـدَهـا فلاةٌ إلـى غيـر الـلقـاء تجـابُ

كان غائب على موعد مع الدكتور الراحل صلاح خالص، وكنتُ مرتبطاً بموعد آخر. ولكننا تحدثنا. وكان ذلك لقاءنا الأولَ بعد مغادرته العراق في بداية الستينات. وحدثني فيما حدثني انه يكتب رواية من اصعب الروايات عليه، وهي تتناول «فترتنا» الراهنة كما قال لي. وصدرت هذه الرواية فيما بعد بعنوان «المخاض» في عام ١٩٧٤ لتعقبها «القربان» في عام

١٩٧٥.

إن غائب طعمة فرمان من الكتاب الذين عاشوا الغربة بكل ابعادها المكانية والزمانية والنفسية والثقافية، ولكنه أفلح في التوحد مع روح شعبه ووطنه. ولانه كان يريد لشعبه ان يحيا حياة أخرى، حياة انسانية زاخرة بالأمن والطمأنينة والابداع ومستندة إلى الحب والحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والاعتراف بالآخرين وكراماتهم في زمان كان ولا يزال (في بلادنا) يعتبر هذه الاحلام من الجرائم التي يعاقب عليها بالموت، فقد عاش مغترباً عن أهله قسراً أكثر مما عاش بين ظهرانيهم، ولكن تعلقه بهم وبوطنه جعله يبدو أكثر الكتاب العراقيين عراقية دونما افتعال، وهو كذلك، وسيبقى. وعلى هذا المنوال عاش غائب في حلم طويل مع شعبه وأرض وطنه، وكانت مكافأته الاولى والأخيرة، ان يدس جثمانه في أرض غريبة، فما أقسى الدكتاتورية وأبشعها. ترى، أي مفارقة تكمن في ذلك؟ ان الكاتب الذي أحب ارض وطنه وامتزج عرقه بترابها في كل معاركها العادلة، في انتصاراتها وهزائمها، يدفن اليوم في تراب غريب عليه.

ترى، أهناك جور أكثر فجاعة من هذا الجور؟

ولأن غائب كان عاشقاً لبلده، فقد عاش على ذاكرته، شأن كل العشاق الخائبين والمطرودين من جنات حبيباتهم. وانا أحسب ان غائب نمط فريد بين كل كتاب العالم. فهو كلما أوغل في البعد عن وطنه استحضره في أدبه بقوة لا تضاهي. فللذاكرة في أدب غائب مكانة خاصة لا يمكن ان يرقى اليها شيء، ولأنها مفتاح معظم أدبه، اسمحوا لي ان أنقل لكم ما قاله عنها في مفتتح روايته «ظلال على النافذة» (١٩٧٩).

«في حياتنا نمر بتجارب يورق لنا بعضها اجمات من الذكريات تصحبنا في طريق حياتنا ردحاً من الزمن ثم نخلفها وراءنا في سير القافلة الذي لا ينسي ونحسب اننا قد نسيناها، وان رياح العمر قد ذرتها. ولكننا نفاجأ بها أحياناً تُطل علينا، مع تقدم العمر، كظلال على نافذة ذاكرتنا. وقد تعذبنا هذه الظلال، وتجرح أحاسيسَ عزيزة علينا اكتسبناها بالتعود وبالتزود بتجارب جديدة، ولكننا لا نستطيع منها فراراً، فقد صارت جزءاً من ضميرنا وذاكرتنا، ولا مهربَ منها ولا منجى. وعزاؤنا هو ان من لا ذكريات له لا ذاكرة له، ولا نافذة يُطل منها على التاريخ. . . عندئذ يصير كل شيء سواء لديه.»

انتهى ما قاله غائب عن الذاكرة.

وغائب سوف يبقى في ذاكرة الطيبين من ابناء شعبنا باعتباره الكاتب الذي عاش ومات، وهو يحلم باللقاء بشعبه وأرض وطنه.

فهل كثير عليه ان تبقيه الاجيال اللاحقة في ذاكرتها رمزاً للكاتب الذي أخفق في التوحد مع احبابه حياً وميتاً لاسباب خارجة عن ارادته؟



غائب في ندوة بدمشق

علي محمد

في اربعينية غائب طعمة فرمان نظمت رابطة المثقفين الديمقراطيين العراقيين ندوة في يومي ١٥، ١٦ /تشرين أول في قاعة المركز الثقافي السوفييتي بدمشق، التي غصت بجمهور من محبي نتاجاته الروائية من عراقيين وسوريين واشقاء من البلدان العربية الاخرى وكذلك بعض قادة الاحزاب الشيوعية ورموز الثقافة التقدمية.

وفاضت الذكريات الحميمة عن ذلك الاديب المكره على حياة الغربة المريرة، التي قال عنها ناظم حكمت: «يالحياة المنفى من مهنة شاقة!»

طوال ساعات لم تعرف الملل، تفجرت ذكريات اصيلة في وجدان اصدقائه ومحبيه. افتتح الندوة مدير المركز الاديب سعيد حورانيه بكلمة جميلة عن غائب ثم تلى رسالة من شاعر العرب الأكبر الجواهري إلى غائب بثه الحزن الصافي على هذا الرحيل المفاجيء الذي فصم رتابة القناعة بان الحياة هي التي نراها، لا كما ترانا هي!.

تحدث الروائي د. عبد الرحمن منيف وهو الذي عانى طويلاً من آلام الغربة عن صديقه الغائب عبر رسائله النابضة بالحنين للوطن، وعن غربة غائب المزدوجة ـ غربة الوطن، وغربة اللسان، وعن حبه المتوهج للوطن، لبغداد، مملكة احلامه، التي صور فيها قوة الحياة السرمدية، وعن هموم المنفى والحرمان من جواز السفر ـ الوثيقة التي تثبت انه عراقي، وانه حيّ! وعن صراعه مع المرض برئة واحدة وعينين لا تكفان عن التعامل مع

مشرط الجرّاح، ومعيشة الجأته إلى الترجمة لتسرق منه الوقت اللازم للابداع.

تحدث الكاتب سعد الله ونوس عن ذكرياته مع غائب الذي أمضى أكثر من نصف عمره في الغربة ومات فيها دون ان ينأى الوطن عن ذاته لحظة. وعن رواية «آلام السيد معروف» التي انجزها غائب بدفقة واحدة في ثلاثة أشهر فكانت «زفيراً» صور فيها بغداد، التي تحتشد فيها الشجون والآلام والخيبات، فصاغها برهافة حسه المحاصرة بالتضادات بين شفافية مخزونة وعالم فظ، تلك الشفافية المطوّقة بالمراودات الفجّة.

وتناولت النافذة د. يمنى العيد آخر أعمال غائب «المركب» بتحليل نقدي عميق طاف في وجدان الكاتب وضمائر ومصائر شخوصه المتوجهين إلى جزيرة (أم الخنازير) عند مشارف بغداد، وجسد فيها زمن الخيبة مع العجز الذي يسم المرحلة. المركب وسيلة عبور وعنوان مرحلة للمدينة التي غادرها غائب ولم يعد اليها. المركب لا تحكي عن الماضي، بل الحاضر المكتظ بالمعاناة التي تدفع راكبيه إلى الالتفات لماضيهم بحسرة.

وتحدث الناقد خيري الذهبي عن بغداد الاسطورة الجميلة وعن بغداد أخرى سوداء حط عليها التتار. ثم رحل مع السندباد (غائب) يجوب الامصار مكوياً بالحنين للوطن. وانتقل بعدها إلى تقنية الكتابة لدى غائب الذي استطاع ان يخرج الأنا إلى الهُوَ دون افتعال. ثم تناول شخصيتي عليوي سائق العربة ونوري سائق السيارة في روايتي «النخلة والجيران» و«المخاض» ليصور المناخ والفعل الذي يحكم شخصيات غائب.

وقدم الناقد د. فيصل دراج دراسة عن رواية «ظلال على النافذة» التي اعتبرها الأقل حظاً من النجاح بين أعمال صديقه غائب لضعف تكنيكها وعدم محاولته الافلات من طوق قوالب الواقعية ولتأثير الاغتراب الطويل عن بغداد الذي جعلها اسيرة إطار الذكريات.

ثم نثر الكاتب د. محمد دكروب على الحاضرين ذكريات مؤثرة عن غائب مذ جاء إلى لبنان، كاتباً ناشئاً في اواسط الخمسينات ليشارك في تحرير مجلة «الثقافة الوطنية». وآلف باسلوب جميل بين رسائل غائب المفعمة بالشوق والحنين للوطن وحماسته لمواصلة الكتابة رغم هموم الغربة والمعيشة والمرض، وبيّن تأثير هذه الغربة على أعماله الأدبية.

وتعرضت دراسة الروائي زهير الجزائري إلى ذاكرة المكان عند غائب طعمة فرمان، مشيراً إلى ان جميع أعماله تبدأ استهلالتها بالمكان الذي تنطلق منه الذكريات لتحدد الزمان وهموم شاغلي هذا المكان الزمان. ثم يقودنا إلى توق غائب لبغداد التي عاشها واشفاقه وتعاطفه مع القديم المتمسك بقدمه إلى حد خلق تصادم بين الحنين والصراع الذي يحكم الواقع.

من حديقة رشدي

وضع شاعرنا الراحل رشدي العامل لقصيدته سماتها الحادة وغرضها المنحاز: فعلى قدر ما يجعل الشاعر من الشعر أداته ويده وعينيه فهو يجعل من الشارع ونبض الناس (مهما اختار العزلة أو اضطر إليها) مادته وهجسه وابتكاراته.

وفي ظرف شاق يحمل لرشدي، ولأمثاله في الوطن، تهديدات ومخاطر، صريحة أو مبطنة على عادة البلدان المطوقة بالقمع والمحظورات واللغة الواحدة المغلقة، لابد للقصيدة، مهما تجرأت، أن تحترس.

والشعر، بخلاف الكثير من الأنواع الفنيّة، يحتمل الترميز والمناورة وتفضيل الشارع الخلفي على ساحة المهرجان:

(. . . فَلَنَا صمتُنا
إذا رقصت في الصدورِ الأغانْ
ولنا عُذرُنا
إذا بدأ الرقصُ في ساحةِ المهرجانْ).

لرشدي الشعر وعينا الشعر المحدقّتان بالعتمة، وله القصيدة - الرنين - التي توقظ السكون: سكون الارواح المثقلة بالغبار أو سكون العيون المثقلة بالخوف والحزن الخلاق، الناطق بلا صراخ. فالشعر، مرة أخرى، كما يقول رشدي:

(. . . إنه الجذرُ الذي يرضع ثدي الأرضِ
والبرقُ الذي يختصر الآفاقَ
والرعدُ الذي يزرعُ في الأرضِ الرنينْ
إنه الصحوُ الآلهيُّ
الذي يوقظُ نومَ الآخرينْ

في صمته وصوته.. في عزلته وعزاء الانتماء للناس.. في الحب أو الخمرة أو المرأة، يبقى رشدي رقيقاً، حاراً، أقرب إلى المنفى في الوطن وأقرب إلى الوطن من المنفى، وما بينهما (الوطن والمنفى) يمد رشدي جسوره الصغيرة حيث تعبر الاغنيات

وتدب الكلمات حزينة، عنيدة، متأملة آملة، حالمة، مغلّفة برومانسية بيّنة.

إلى ذلك لم يختزل رشدي افكاره وطاقته كمثقف إلى وظيفة القصيدة.. القصيدة فقط، إنما عُرف عنه معالجاته الصحفية والنقدية، في السياسة والأدب، وحتى في ظروف القمع والحصار عرف رشدي كيف يضع يده وقلمه على أبرز ظواهر الثقافة والفن في مرحلة التدهور والانكفاء التي شملت الثقافة العراقية في الوطن، قبيل الحرب مع ايران واثناءها، بعدها، وما رافق ذلك من نمو ثقافة طفيلية، إعلانية، تلفيقية، تأتمر بأمرة الطغمة وتُنفَّذ على ايدي كَتَبَتِها ومروجي الخطاب السلطوي الواحد الوحيد، وفي ظل غياب انبل قيم ثقافة الشعب وتطلعات مبدعيه الديمقراطيين، في السجن أو في المنفى أو.. الصمت الاضطراري.

وفي هذا الملف الصغير، وإلى جانب القصائد التي توفرت لنا، سيجد القارىء مقتطفات من مساهمات رشدي النقدية من مقالين (النقد.. ومسؤولية الناقد) و(شيء من الغضب)، حيث يتناول فيهما الظواهر الشاذة، والمعيبة، التي ظهرت على سطح الفعالية الثقافية والفنية، من خلال اصرار رموزها على التعلّق بالعابر وغير الجوهري على حساب الضروري والتاريخي والمعنى الاساسي للابداع وهدفه.

ولا بأس أن نضع على هامش هذه المقدمة الموجزة دعوة «أدب وفن» أصدقاء وزملاء ورفاق وقراء رشدي العامل للكتابة عنه شاعراً وناقداً ومناضلاً وإنساناً، وكلنا ثقة بأن مساهمات من هذا القبيل ستعزز الموقع الطبيعي لشاعر مثل رشدي وتنير وعي القارىء بما غاب عنه وتكشف له المزيد حول شخصية الراحل ومواقفه وحياته وارتباطه بالشعب وقضيته الديمقراطية، ونضالاته كواحد من أبرز الشعراء الشيوعيين في العراق.

إننا بانتظار مساهماتكم...

وفاءً للشعر.. وفاءً للعراق.. واستذكاراً لرشدي الذي لم ولن ينسى.

أدب وفن



قصائد إلى مادو..

عزلة

هل تجذّرت بِالصمتِ،
وكّأتَ ظلّك،
علمت أوارقك البيض،
اغواك طعم السكوتْ
تعلمت أن لا تموتْ
وبينكَ والبحرِ شبرٌ،
وبينكَ والموتِ جسرٌ،
وبينكَ والأشرعهْ
مدارُ المراسي، وترنيمةُ الزوبعة
فلِمْ لا تبتُّ الخيوط،
ولا تقهر العنكبوتْ. .

ناس

لا يحملونَ في الضلوعِ رعشةَ الغضبْ
عيونهم مطفأةٌ،
قلوبهم خشبْ
لم يهجسوا طراوةَ الثدي على الثغورْ
لم يرضعوا من الصدور دفقةَ الحليبْ
ما هدهدت اعينهم،
في عتمةِ السحورْ
أمٌ، ولا ايقظهم في غبش البكورْ
أبٌ، وما شافوا نداءَ الشمسِ للطيورْ
ما عرفوا الحزن على حبيبْ
ما تركوا في الحقل،
لا زرعاً ولا بذورْ
لانهم قد ولدوا عند احتجاب النورْ
مرّوا على الأرضِ، بلا سببْ

نحلة

للنحلِ مملكةٌ من الأسرارِ،
اسرابٌ من العمالِ،
كاهنةٌ، وقصرٌ للمليكةِ،
فارسٌ نهمٌ كسولْ
للنحلِ ذاكرةٌ: تجاور أعينَ الأزهارِ،
تعرف طعمها في اللونِ،
تهبط فوقها آناً،

تناغيها وتشربها على مهلٍ وتمضي . .
للنحلِ تاريخٌ واسلحةٌ ،
وللأزهارِ طيبتها وضحكتها الخجولْ . .

* * *

هامش

أيها العابرُ ،
ان البحرَ لا يرحلُ ،
إلّا مرةً واحدةً ،
والفجر يدنو مرتينْ
كاذباً في المرة الاولى ،
يرائينا بوجهٍ شاحبٍ ،
لا تومضُ الرعشةُ في عينيهِ ،
لا ينبثق الضوءُ ،
وفي الاخرى أميرا
مترفاً يتلُ بالنورِ ،
بهيَ الوجهِ ،
مخضلاً نضيرا
واهباً للبحرِ ميعاداً ،
وللأرضِ عبيرا
أيها الراحلُ ،
خذ وعداً بعينيكَ ،
وخبزاً في اليدينْ . .

تعريفات . .

أيها الشاعرُ،
إنَ الشعرَ عريُ الروحِ ،
لا تصنعٍ له ثوباً يغطيه،
ولا قبعةً يرفعها للعابرينْ
إنه الطفلُ الذي لا يعرف الابعادَ،
لا يسكنُ أحضانَ الزوايا
ودهاليز التكايا
والذي لا يألفُ الصمتَ،
ولا يمتهنُ الكذبَ،
ولا يبهره ضوءُ المرايا
والذي يذبلُ في بردِ القوانينِ،
وفي ظلِ الوصايا
إنه الجذرُ الذي يرضع ثدي الأرضِ ،
والبرقُ الذي يختصر الآفاقَ،
والرعدُ الذي يزرعُ
في الأرضِ الرنينْ
إنه الصحو الآلهيُ،
الذي يوقظ نومَ الآخرينْ . .

قصيدة

تبدِّلُ أثوابها
لتلبسَ اقمصة جاهزة
وتنقل للقبوِ ابوابها

وترهقُ اصحابها
وتحلمُ ان تربحَ الجائزة

معادلة

لتكن ما تكونْ
صارخاً في وجوهِ السمواتِ،
أو راكداً في العيونْ
لتكن وردةً،
غلةً أو حجرْ
أو دماً يمنح القلبَ اسراره
كن كما أنتَ،
واطلع من الجذرِ نسغَ الثمر
واعبر السفحَ،
لا تنتظر برهةً في الممرْ

حضورْ

غائبٌ ما ارتحلْ .
كيف تنأى الوجوهُ،
وتبقى القُبلْ
كيف تصحو العيونُ،
ويبقى الثملْ
زارني مرةً واحدةً
ثم لم يفترق عن خطانا
جحيمُ الأملْ

المواسم

موسمٌ للرحيلِ ،
وزوّادةٌ للسفرْ
موسمٌ للحدائقِ تعبر ساحاتها،
ثم تدنو إلينا ،
مضمخةً بالمطرْ
موسمٌ للطيورِ التي هاجرت ،
والنساء اللواتي نسينَ الخفرْ
موسمٌ للجنونِ ،
وساقيةٌ للضجرْ
هل تفيأتِ يوماً غصونَ الشجرْ
هل أدرتِ النظرْ
ربما كنتِ شاهدتني
في رمادِ الحريقْ
ربما كنتِ لاقيتني في الطريقْ
غصناً يابساً ، أو حجرْ

نصائح

إذا أردت ان تكونَ ،
ذات يومٍ ، شاعراً كبيرا
أو كاتباً مثيرا
أو ناقداً ـ على الأقل ـ
ناقداً شهيرا

تعّلم التربيعَ والتدويرَ في القصائدْ
والضحكَ في الوجوهِ،
والتصفيق في القاعاتِ،
والتربيت للأكتافِ والوسائدْ
واحذف حروفَ الرفضِ
من قاموسك المساعدْ
وخذ على اسمِ الله،
وأبدأ دوركَ الخطيرا

إنكفاء . .

لا املكُ صوتي
لا أملك حتى لغتي
المحصورة بين القوسينْ
صوتي يلتفُ على حنجرتي،
واللغة المهموسة،
تهربُ من سحرِ براءتها الاولى،
والأشعارُ يقمطها البردُ،
وتلتمُ على الشفتين . .

عزاء . .

فمٌ أنتَ أدمنتَ غبطته،
لا تقلْ أن بردَ الصباحِ
دعاكَ إلى دفئهِ،

لا تقلْ انه الوقتُ،
بين المرارةِ والثملِ العذبِ اغواكَ
إنّ المشاويرَ فاتتكَ،
والزمنُ الصعبُ ألقاكَ وحدكَ،
لا تكتئبْ،
قد تضلُ الطيورُ الطريقَ لأعشاشها،
غير أنّ الفضاءُ
مداها، وموطنها: والسماءُ
هي الأرض،
والملتقى والرجاء

تداخل . .

في يدي رعشةُ خوفٍ،
كنتُ أُخفيها، إذا ما جازني العابرُ،
إني لا أناديهِ،
أنا الغائبُ، لا أجملُ وجهاً،
لا أرى شيئاً
ولا أصغي لشيءْ
داخلاً في الظلِ،
تمحونا عيونُ الشمسِ،
يخفينا عن الأعينِ فيءْ
هارباً من لغةِ الموتى،
تغطي القبحَ في الأجسادِ،
واللوثةَ في الأنفسِ،
والعتمةَ في ليلِ الضمائرْ

عابراً بين نهاياتِ القناطرْ
بين صمتِ الوردِ مذبوحاً،
وتهليلِ الخناجرْ...

مرآة..

ظلك يحملُ سكين القاتل،
في الجسد المقتولْ
وجهك يحملُ وجهينْ
وعيونك تبحثُ عن لحظة صحو،
في عالمك المخبولْ
غارت في الرملِ خطاك،.
وأنت تسير..
إلى أينْ؟،

هرب..

سَمَلَ المسجونونَ عيونَ السجّانِ،
وفروا من باب السجنِ.
وغابوا في منعطفاتِ الليلِ.
إلى غابةِ زيتونٍ..

طفل..

ويحيرني هذا الدمُ،

من أين ينزُّ،
وكيف يراوحُ بين الزهرة والغصنِ،
أين سيرحلُ في الليلِ،
وكيف ينامْ
الحراسُ كثيرونَ،
وهذا الدمُ طفلٌ،
لا يعرف كيف يواري الكلماتِ السريّه
والدمُ طفلٌ لم يرضع من ثدي امرأةٍ غجريه
لا يحملُ غير براءتهِ،
والأفخاخُ تغطي أرضَ الغابةِ،
والصيادونَ وراءَ الأشجارِ كثيرونْ،
وكثيرونَ هم العشاقُ المصلوبونَ،
على أعمدةِ التأريخِ الخشبيهْ..

من ملفات «ادب وفن» لعام ١٩٩١

- ملف الثقافة الكردية: نصوص ودراسات ـ عدد آذار
- ملف غائب طعمة فرمان: حياته وأدبه ـ عدد نيسان
- رشدي العامل: حياته وأدبه ـ عدد أيار

قصائد

عابرة . .

باهرةً في الضوءِ،
تفجأينَ أعين النهارْ
واهنةً خطاكِ، مثل نجمةٍ اخطأت المدارْ
توقفت، تبحث في الأفقِ عن المصيرْ
فأرخت الذراعْ
وانعطفتْ في غابةِ المساءِ تستديرْ

* * *

رخيةً خطاكِ،
مثلُ الشمسِ في مطافها الأخيرْ
تجمع في سلّتها الألوانَ والظلالْ
ومثلما حكايةٌ اتعبها الترحالْ
ينسجها المسافرونَ بين البحرِ والرمالْ

ومثلُ ضوءٍ شاحبٍ مرتجفٍ غريرْ
يمرحُ في عيونكِ الممكنُ والمحالْ
أكلما أرخيتُ أهدابي على وجهك يستديرْ
وكلما مررت بي، تُبقينَ لي سؤالْ
من أينَ؟
لا أدري.
- إلى أينَ؟
وتُرخى بعدك الظلالْ

* * *

خلنا في المطافِ الأخير،
نسائلُ هذا الزمانَ الأمانْ
خلنا مرتينْ
مرةً نوقظ الأوجهَ الراكده
مرةً نوقد الشمعةَ البارده
خلني مرةً واحده
استعير الندى من جنون الزمانْ
وتصيرين لي الكتبَ البيضَ،
والأحرفَ الحمرَ،
والصوتَ والملتقى والأغانْ
ولتكوني عيونَ الشبابيكِ توقظني، والسريرْ
وصلاتي الأخيرةَ مهموسةً،
وندائي الأخير. .

- تشرين الاول ١٩٨٨ -



قصائد

من الأوراق

كنتُ على الموعدِ تلكَ الليلةَ،
أودعتُ السلةَ أرغفةَ الخبز وملحاً ونبيذاً،
زرتُ المعطفَ،
كان البردُ يلزُّ عظامي،
والمطرُ الشتويُّ يغطي أرصفةَ الليلِ،
ويرقصُ، مخبولاً، فوقَ الطرقاتِ،
لمحتُ إمرأةً خائفةً تنسلُ، وحارسَ حارتنا يفركُ كفيهِ،
فخبأت المنشوراتِ وأوراق الشعرِ،
ابتسمت عيناي، ومازحتُ الحارسَ،
سرتُ وئيداً في منعطفِ الدربِ،
وأصغيتُ قليلاً،
وطرقتُ البابْ

* * *

كانت جالسةً في الضوءِ الخافتِ،
بينَ الشباكِ وبين الباب الموصدِ،
عيناها السوداوانِ ترفانِ،
لدقاتِ الساعةِ تعلنُ نصفَ الليلِ ،
وكفاها تتكئانِ على المسندِ،
والمطرُ الناعمُ خلفَ الجدرانِ،
وصمت الشارعِ يزرعُ في عينيها الخوفَ،
«تأخر»
وارتجفت «هل أخذوهُ»؟
ودقَ البابْ

* * *

حوار. .

ـ ويحكَ يارجلَ الأحزانْ
ذوّبتَ الصبرَ،
ـ وذوّبني الصبرُ،
وأضناني الجسدُ الناحلُ
ـ اتعبني اليأسُ بعينيكِ
ـ وأتعبني القهرُ الصامتُ في عينيكَ،
ألا تعرفُ طعمَ النسيانْ؟
ظلت عيناها الذابلتان ترشانِ
الصمتَ،
وكفاها بينَ يديه تنثّانِ الدفء
رنت للشباكِ، وكفكفت الدمعةَ

ـ غـنِّ لي، أرجوك حبيبي، حزنَ
الانسان
ـ سأُغني لعيونكِ، لو تبتسمين،
دموعَ الشمعةْ

الاغنية . . .

ياوطني
ياطفلاً يمنحني الضحكَ،
وارضاً تهبُ المأوى والخبزَ،
وشمساً في عربات الفجر تجر الوانْ
هَبْ لي من شفتيكَ الغفرانْ
كنتَ لي الأرضَ وكنتَ البذرَ،
وكنتُ للك النسغَ الصاعدَ للأغصانْ

* * *

ياوطني . . .
من منا يرثُ الأرضَ،
صيارفة الأسواقِ أم الفقراء؟
من يرثُ الشهداء؟
حضنُ الارضِ،
واوراقُ العشبِ،
وهمسُ الماء

* * *

ياوطني
أنتَ الراية والأرضُ،
وأنتَ العشقُ وأنتَ الحبُ الأولُ،

أنتَ البرعم والطفلُ
وأنتَ البستانْ

ياوطني
أنت الانسان.

* * *

الرؤيا..

يداكِ في يدي
وأنتِ تضحكينْ
ووجهكِ الحائرُ بين الشكِ واليقينْ
- هل نرحلُ الليلةَ،
ياشاحبة الجبينْ؟
- ياشاعر الحزن،
عذابي أنت، سجّاني،
وأنت السجن والسجينْ

- تشرين الاول ١٩٨٦ -

من الطريق الحجري

أنت في ليلك مخمورٌ،
وفي صبحك مغمورٌ،
وبعد الظهر تستلقي،
تشمُّ الضوء في حبر الجرائدْ
ثم تغفو لتضمَّ الحلمَ الكاذب ما بين الوسائدْ

* * *

يحلمُ بالشمسِ ،
فلا يلقى غير الثلجِ ،
ويدفأ تحت الثلجِ ،
ويحلمُ بالأزهارِ،
فلا يلقى غيرَ النارْ
تأكلُ عينيه ، وتأخذ من كفيه،
وتسرق من جبهته الاشعارْ

* * *

واهاً لقلبي أيها البحارْ
ما عرفَ الشراعَ، والصاريةَ السمراءَ والبحارْ
ما شاهدتْ عيناي،
لونَ البرعمِ الطالعِ في آذارْ
ما لامست كفايَ، في البرد،
حفيف النارْ
واهاً لعينيَّ على الضفافِ في انتظارْ
متى . . أرى النهارْ؟
* * *
ـ ما تترك عندي تذكارْ؟
ـ ما شئت خذي،
صوتي، شفتي، أهدابَ عيوني،
اغلالي، كتبي، أوراق السجن، جبيني،
عطشَ البحر، وصمت القيثار . . .
* * *
قالت للنحلةِ
طيري، لا تدعي السرَّ يضيعُ،
ولا تدعي أحداً يسمعُ صوتك،
لا الطيرُ، ولا الارضُ، ولا الماءُ، ولا البستانْ
جاءتني من نافذة السجن،
واودعت النسر،
وعادت فوق عيون السجّانْ

بطاقة مفتوحة

إلى محمد سعيد الصكار

يكتبُ لي :
«قبل ثلاثين سهرنا ليلة الميلاد
تذكر؟
كان الخمر في كؤوسنا خمرا
وكانت تضحك الاوراد
نرقبها تحت نديف الثلج ،
من نافذة المرفأ
كانت شموع العام، في البرد
تضوي ليلنا المطفأ
وكان صوت الليل
مرخياً على قيثارة الاعياد
والهاتف في البهو على ميعاد»

* * *

اذكر. كان الليل في بغداد
أقصرُ من قاماتنا
أوسعُ من ساحاتنا
أعذب من احلامنا الصغرى،
ومن خيباتنا
والحبُ في بغداد
كان نقيا، مثلما الآيات في صلاتنا
والزرع في بغداد
كان طريا،
مثل الحليب في صدور امهاتنا
والنجمُ في بغداد
كان اذا مر بنا
اصغى إلى أصواتنا

* * *

لا توقظ الورد ودع جرحه
مثلما الطفل ملتما
أخاف ان تفتنهِ نجمة
عابرة، يحسبها أمّا
دع فمه يرضع احلامه
لا فرحا يبكي ولا همّا
موعدنا؟
دعوة قيثارة
عند رفيف الفجر يوما ما
وأحلى المواعيد بلا موعد
تأتي، وانتهى الحب فأهمّا
واعذب الايام ما جرحت

وما سقت اعراقنا سما
ما أطعم دنيا ماؤها فاتر
ما تركت مدحاً ولا ذمّا
واجملِ الاوطان ما نفتدي
بلا سؤال، كيف اوعما؟
تحمله في القلب اضلاعنا
لعله يحملنا يوما

* * *

منذ ثلاثين؟
فما ابدعها الذكرى،
وما اقربها بغداد
موعدنا القادمُ فيها
بين نبع الآس والاوراد
في حانة بالكرخ
أو في غرفة المرفأ
نلقى ليلة الميلاد

بغداد
١٩٨٨/١٢/٣١

المرفأ: حجرة منزوية، في مقر اتحاد الادباء ببغداد، اتخذها عدد من المبدعين الشباب منتدى للسمر والنقاش في اوائل الستينات. كان من «مؤسسي» المرفأ ورواده الدائمين، بالاضافة إلى رشدي العامل، سعدي يوسف، محمد سعيد الصكار، جيان، نزار عباس. . . (ث. ج).

من الدفتر

-١-

ماذا أهديكِ
أتانا العامُ، وغادرنا العامُ الراحلُ،
باتَ الضوءُ، وعادَ الضوءُ،
وجفتْ اغصانُ شجيراتِ الوردِ
وجاء الماء فرًوى زهرهْ
ماذا أبعثُ، غير الحسرهْ
ياطفلة أيامي، ياوردةَ حزني،
ياساقية البستانْ
لا أملكُ غيرَ الاحزانْ
ماذا أهديك، وما عندي، إلاّ باقةُ نسيانْ،

-٢-

في المقهى كنتُ وحيداً،
في الشارع، سرتُ غريباً،

ناداني الصوت العابرُ:
هل ترحلُ هذا العامْ؟
قلت: أجل، أرحلُ كلَ الاعوامْ
كل جراحي سفنٌ أهدابي أشرعةٌ
خبزي الأحلامْ

-٣-

لا أعرف إلا النأيَ،
نبيذي الصمتُ
ومملكةُ الحزنِ تطوفني، هل أهربُ؟
من قلبي أهربُ؟
من أجزاني أهربُ؟
من وجهك؟ من كفيك تمدانِ النارْ؟
خليني، أرجوكِ، مع الاشعارْ
في شفتيَ الصوتُ
وفي جرحي الملحُ،
وبين عيوني الامطارْ...

هوامش

مثلما تسقطُ الورقة
في ليالي الخريفِ،
يجيء لكَ الحزنُ،
في ليلةٍ مؤرقه
مثلما تسكن الحدّقة
ملثما يستكينُ الشجرْ
تحت ضوءِ القمرْ
وينوحُ المغني،
فيبكيَ الوترْ
زاركَ اليوم،
ذاك الصديقُ الوفيُّ،
الضجر،
وأنتَ فقيرٌ،
وفي شفتيكَ الوعودُ

وفي مقلتيكَ الرعودُ
وتحت ضلوعكَ،
ينمو الوليدُ
هنا وطنٌ،
بين قلبكَ والعين،
ما غيبته اللحودُ
هنا النهرُ، والضفتانْ
وضوءُ الصباحِ،
وما يمنحُ الاقحوانْ
هنا الجرحُ، مبتسماً
والطريدُ

* * *

أنتَ بعيدٌ عن كل الأشياءْ
وقصيٌّ، في غرفتك البيضاءْ
وغريبٌ، في قافلةِ الأسماءْ
أنت الضوءُ الباقي،
يتلألأ في الظلماءْ
لا تحزن،
في وحشتكَ الخرساءْ
فالعميان يلوكون الخبزٌ،
على الأرضِ،
ويزدادون عماء
والموتى يزدردون عظامَ الاحياءْ.



شاعر... مليء بالغضب والحب

هذه المقابلة

لا يتوهمنَّ أحد ان بأمكان المثقف العراقي، بمن في ذلك مثقف السلطة في بغداد، أن يعبّر عن رأيه، بالحدود الأدنى من الدنيا، ذلك أن انفلات القمع ونزعة الحرب والعدوان والتوسع اثقلت على ثقافتنا، كما على شعبنا، لتشهد حالة من الانكفاء والاكتفاء بنبرة الصوت الواحد. واذا ما أزدهرت «ثقافة المدافع وتمجيد الدكتاتور بأبشع مظاهرها الـطفيلية، التلفيقية، المعادية لأي صوت حر، مختلف، فقد حوصرت الثقافة الاعتراضية، المختلفة، واصبح، في أغلب الاوقات، من المستحيل على المبدع الديمقراطي قوله «لا» أو أي من اشتقاقاتها ومتقارباتها الايديولوجية والمعرفية.

لكن رشدي، في هذه المقالة، كان جريئاً وفق ما يشاء القارىء من مقاييس على ضوء حالة الحرب التي تشنها السلطة في الداخل، بعد ان «هُزمت» في الخارج.

وعبر هامش، بحجر غفلة من رقيب أو بـ «تواطؤ» مقصود من صديق قال رشدي كلمته في الشعر والوطن والألتزام.

غير أن من عرف رشدي جيداً، وعن قرب، يتذكره لاذعاً، سريع البديهة، حاداً كنصل، شفافاً كغيمة بيضاء فوق نهر، وبمعنى آخر ان رشدي، الذي خبر الحياة السياسية والثقافية في العراق، وعاصر أكثر من مرحلة ونظام، يتوفر على أكثر مما حددته أطر القمع

الثقافي وإرادة رئيس التحرير. . . وبذا فان الذي لم يقله رشدي تحت سيف الارهاب المسلّط عليه، وعلى زملائه في بغداد، يبقى الأجمل والأكثر تأثيراً والأوضح رؤية ولغة ورفضاً. . .

كم نحن بحاجة إلى ذلك الذي لم يقله رشدي!

أدب وفن

ـ حين أعـود إلى بدايـاتك الشعرية، متتبعاً مسارها حتى اليوم، أجد التجربة عندك لم تتغيّر. . فهناك الحبّ ـ الذي يكاد يكون «موضوع البدء» لدى جميع الشعراء ـ إلى جانب تجربة الغضب والرفض. . .

● ها أنت وضعت الاجابة خلال السؤال عندما أشرت إلى «موضوع البدء» لدى الشعراء: الحبّ، الغضب، الرفض.

كلمات ثلاث تكاد تختصر التجارب الشعرية، بكل مستوياتها.

التجربة لم تتغير؟ من قال؟ ألا يتغير مذاق الثمرة في إبان نضوجها عنه في بواكيره الأولى؟

ليكن المـوضـوع هو المرأة مثلاً: ذلك الكائن السري الجميل. في سنوات الصبا الخضراء كانت لي ـ المرأة ـ حلماً يكاد يكون مستحيلاً. . . وربما منحوتة آسرة مادتها من ضباب. بعدها، بعد أكثر من ربع قرن من عمر الزمن، الذي لا يرحم، تحولت لدي، شعرياً، إلى نبع من حزن شفيف. التغير الذي حصل نابع من زاوية الرؤية إلى العالم الخـارجي. ان أي موضـوع يمتلك القـدرة على الايماء بعدد لا حصر له من التجارب الشعرية. ذلك سرُّ الشعر.

- وهل حدّد هذا التوجّه منك مفهوماً خاصاً للشعر؟

● أرجو أن يكون واضحاً ان الشاعر لا «يحدد» اتجاهاً معيناً. أو انني - على الأقل - لم أحدد اتجاهاً. بمعنى أني لا أبحث عن نمط «محدد» قبل الشروع بكتابة قصيدة جديدة.

أما عن مفهومي الخاص للشعر، فانا - هل أقول بأسف - لا أملك مفهوماً خاصاً للشعر. انه غابة هائلة الاتساع والكثافة، هي خلاصة قراءاتي الشعرية، منذ بداية وعيي الطفولي لهذا العالم الساحر الغريب (الشعر). ان أية قصيدة، لأي شاعر، مهما كان بعده عني، مكانياً وزمانياً، هي قصيدتي أنا، بالقدر الذي تملأ فيه اعماقي وتثير نبضي، غضباً أو رضاً، حباً أو قلقاً واشمئزازاً، كآبة أو حبوراً. واذن فليس لدي مفهوم للشعر استطيع أن أحبسه بين قوسين. ما يهمني هو مهمة الشعر، لا وضع تعريف له، قدرته على اغنائي، إيحاءاته وصوره وعماراته الجميلة المتماسكة شكلاً ومضموناً وموضوعاً، ما يضيفه إلي، وما يتنزعه مني، قدرته على منحي معرفة جديدة، غير قابلة للتعريف الرياضي المحض، وأحياناً مستعصية على الشرح والايضاح. اظنني لم أقل شيئاً!

- هذا يدفعني إلى التساؤل عن قضيتك كشاعر في هذا العصر؟..

● تدري بأني رجل ملتزم. وربما أنا في الحدود القصوى من الالتزام، كانسان عاش وما يزال مأساة عصره، بكل ما فيه من احداث وتحديات ومجازر، وكمواطن تلمسُ بدقة ما رافق تاريخ شعبه من عنت وجهل وعبودية وتعسف واستعمار، وما تحمله روح الشعب من طيبة وثقة وتوق إلى المستقبل. تلك قضيتي مواطناً وانساناً وشاعراً.

- وأيّ العوامل (المؤثرات) كان لها التأثير الأكبر على رؤيتك الشعرية؟

● العوامل؟ اتستطيع توجيه سؤال كهذا إلى شجرة ما؟ ان تسألها أية مؤثرات منحت عروقك النسغ، وأوراقك الخضرة، وزهورك الألوان، وثمارك المذاق؟ أو ليست المؤثرات مجتمعة منحتها الحياة؟ ضوء الشمس، وخصوبة الأرض وطعم الماء ويد الانسان..

- وفي هذه الرؤى جميعاً بقيت حريصاً على هذا الايقاع الذي يمتزج فيه هذا الصوت الرومانسي بالحرص على الموسيقى الخارجية؟

● صيغة السؤال تفترض «حرصي» على هذا الايقاع الذي «يمتزج فيه الصوت الرومانسي بـ «الحرص» على الموسيقى الخارجية».

أفهم من صيغة السؤال ان عملي الشعري يتسم بالغائية المسبقة للشكل الشعري، وهذا بعيد عن اهتمامي. ربما أكون، خلال هذه المرحلة الطويلة الشاقة والمسعدة مع الشعر، قد وجدت شراعاً رخّياً وزورقاً أليفاً، ومجذافاً غداءبعد جهد ومران، طيعاً إلى حد كبير بين يدي.

أنا ياسيدي لا الهث وراء الغموض، ولا اعبأ بان أقدم نفسي - شعرياً - مفكراً ولا

مثقفاً يلوك معارفه ليقدمها على طبق من الاوزان والقوافي. ما يكفيني، ويرضي بعض هواجسي، ان أشعر بشيء من القناعة ان موضوعي، أياً كان، قد تمثّل في بناء شعري متناغم واضح، بان ألمس المضمون بكل ما يحمله من صور ورؤى يمتزج مع الشكل، مع البناء اللغوي، مع المفردات والصيغ الاسلوبية والايقاع، في وحدة تجتاز الفجوات التي قد تبعثر وحدة النص الابداعي.

ـ أنت من جيل شعري جاء في أعقاب الرواد.. كانت تجربة الرواد في بداياتها يوم بدأتم تتلمسون الطريق إلى الشعر.. ثم ما لبثت هذه التجربة ان نضجت على ايديهم مع بداية طلوعكم. أريد أن أعرف شيئاً عن طبيعة العلاقة بينك، أنت شخصياً، وهذا الجيل؟

● هذا صحيح. لقد عرفنا عن كثب جيل الرواد، عاصرناهم، وانفعلنا بتجاربهم، وتجاوبنا مع تجاربهم، كاعمق ما يكون التجاوب. اننا جزء منهم بلا شك. وربما مثلنا، خلال العقدين اللذين تليا جيل الرواد، فترة الشعر العراقي وعنفوانه ونبضه ودمه المتجدد، ولا أظن ان هذا الزعم كثير على أسماء شعرية لامعة في وطننا.

وبالنسبة للشعراء الرواد، فقد كانت سعادة حقيقية لي، وما تزال، صداقاتي العميقة والحميمة مع أغلبهم. لقد قرأتهم بهدوء واستيعاب وتمثلت تجاربهم الشعرية. وأنت تعرف ـ مثلاً ـ علاقتي الطيبة العميقة بالمرحوم السياب، التي ما فترت يوماً ما، حتى في أكثر الظروف السياسية تعقيداً. كما تعرف علاقاتي الطيبة باغلبية الشعراء الرواد، الحيدري، البياتي، رشيد ياسين (ورشيد اغفلته اقلام نقدة ومؤرخي الأدب فترة طويلة للأسف الشديد) وسواهم من الرواد.

ـ وما الذي مثلته في تلك التجربة، تجربة الرواد، التي يبدو انك ما تزال وفياً لها، حريصاً على الاتصال بها؟

● لقد مثلت الكثير. يكفي انها قدمت، خلال النصوص الشعرية المتميزة، الحكم النهائي على اصالة وعمق حركة الشعر الحديث بمضامينه الجديدة وأشكاله المتطورة، وتخطت الموانع البائسة التي وضعها كهنة المعبد أمامها. وها هي تتألق الآن مزهرة في بستان الشعر العربي، شجرة دائمة الخضرة.

ومن المؤكد ان النصوص الابداعية التي تمخضت عنها حركة الرواد، على اختلاف مستوياتها وأشكالها، ما تزال ترفد الشعر المعاصر، وتمده، وترفده، وأرجو ان تلاحظ اننا ما نزال وسنبقى نتغذى ونتغنى بروائع النصوص الشعرية العربية التي انحدرت الينا منذ ما يزيد عن خمسة عشر قرناً، فكيف اذن بالشعر الذي عاصرناه وتغنينا به منذ نصف قرن فقط؟

ـ ومن ذلك البدء ـ بدء الرواد وبدئكم انتم ـ جاء شعراء آخرون، وضعوا انفسهم في «أجيال». ماذا تجد، أنت شخصياً، في مالهم اليوم من شعر؟

● أجـل جاء شعـراء آخرون، وسيأتي آخرون وآخرون. انه أحد أعظم قوانين العالم، الحركة التي لا تعرف السكون والثبات، انه التطور الذي هو المعادل الموضوعي للحياة. وهو مؤشر أكثر من رائع على الحيوية التي تسكن نفوس شبيبتنا الأكثر وعياً وموهبة. واذا كان بعض النقدة يصرحون بشيء من الاعتراض، أو الاحتجاج ربما، ان زمناً سيأتي يكون فيه عدد الشعراء يضاهي أو يزيد عن عدد القراء، فذاك ـ عندي ـ حلم أرجو ان يتحقق وان يأتي عصر يكون كل إنسان فيه شاعراً ورساماً وموسيقياً وعاملاً.. وحينذاك سيضطر السيد افلاطون إلى ادخال الشعراء في جمهوريته العتيدة!

ـ ولكن.. ما الذي يحدث للشعر اليوم؟

● لكي لا نكون متعسفين ولا مصفقين في الفراغ، دعنا ننتظر فترة أكثر، لنستطيع التثبت من أحكامنا.

وبكل ما أملك من حب عميق لشعرائنا الجدد، أرجو ان يتبينوا جيداً فرصة طيبة لهم للنمو والتطور، وان يحسنوا استثمار هذه الفرص الرائعة لاغناء تجاربهم والارتفاع بها إلى المستـوى الذي نرنو إليه جميعاً. أرجو ان لا تحسبني واعظاً ولا معلماً، أنا الهارب من مقاعد الدرس!

ـ لقد كانت الخمسينات فترة نهضة شعرية، برأيك كيف تأتى لها أن تكون؟

● الخمسينات، كانت فترة صعبة/فترة مخاض شاق ليس في العراق حسب، انما على صعيد الوطن العربي، والعالم بأسره. لسنا بصدد ذكر الأمثلة، فهي واضحة ومعروفة وتظل في الـذاكـرة: تلك الارهـاصات الاولى للثورة الوطنية المنتظرة، اضرابات عمال نفط البصـرة، عمـال الحبـانية، انتفاضة تشرين الكاسحة، مظاهرات ١٩٥٦، انبثاق جبهة الاتحاد الوطني في نفس العام، عشرات المعتقلات، كانت هذه وسواها. الهزات الأولى التي تسبق انفجار البركان.

ضمن هذه الاطـر عشنـا، نحن الذين لا نملك من العالم غير حروفنا، قصائدنا واغانينا، احزاننا وافراحنا الصغيرة الجميلة. كنا جزءاً من الطين والدم والضوء. الأصدقاء الـذين عاشوا تلك الفترة يذكرون أية خصوبة غذت عروقنا، أي عذاب ممض فيما هو كائن، وأي تطلع مجنـون لمـا سيكون. تلك هي الأرض التي تشبثت بها أقدام شعراء الخمسين، وذاك هو الافق الذي ملأ عيونهم بالضوء وعروقهم بالنسغ الأكثر عطاءً ونقاء.. الدم!

هذا ما منح طفلنا المدلل، طفلنا الأكثر عذوبة ـ الشعر ـ صحته وعافيته وصدقه.

ـ هل في ما تكتب اليوم من شعر رغبة في تأكيد إحساس الاستمرار في الحياة وتأكيد واقع التواصل معها، أم انك تجد في ما تكتبه شيئاً لم تقله من قبل، وترى أهمية في قوله

وتأكيده؟

● لا أدري أهي رغبة في تأكيد الاحساس بالاستمرار في الحياة، أم لا؟

انما على يقين من انني اجتزت مرحلة صعبة في هذا العمر الذي غالباً ما يصمت فيه الشعراء. انني سعيد بأني لم أكن في يوم ما إعلاناً، ولا شعاراً كاذباً، ولا مهرجاً في سوق النخاسة، ولا متواطئاً.

لقد عشت حياتي بكل ما فيها من بساطة ومن جذل، من عذاب وفرح. ان هذا يكفيني..

أما أهمية ما قلت، وما كتبت فذاك شأن الآخرين.

ـ وأين يتمثل ذلك؟

● اقرأ لي بشكل جدي القصائد التي حوتها مجموعتي «انتم اولاً».. و«للكلمات ابواب واشرعة» ستجدني عندها.

اضيف: ان الشاعر الحقيقي هو الكائن الوحيد الذي يعيش في الصمت ويموت بهدوء.

أنا احتقر، بكل ما في عروقي من استجهان، اولئك الذين يستطيبون التصفيق العابر.. الذي لا ثمن له.

ـ قل لي صراحةً: ما هي الافكار التي في ذهنك عن نفسك كشاعر؟

● افكاري عن نفسي؟

شاعر متوازن مع نفسه مليء بالغضب والحب. ودود إلى أبعد حد، وحش ازاء الافتراء والكذب، مليء بالحب والغيظ، في دمي اعذب نبع للحنان، واعتى من بركان اذا استفز.

عن نفسي ايضاً؟

شاعر قابل للمراهنة بعد اعوام طويلة عندما يظل الجمر تحت الرماد.. ما أكثر الرماد!

من حوار مع مجلة آفاق عربية ـ العدد الخامس ـ أيار ١٩٨٦



اراء لرشدي في النقد والمسرح

النقد... ومسؤلية الناقد

هل ينبغي على النقد الأدبي تأجيل ممارسة مسؤولياته الاولية في مواكبة النصوص والاعمال الابداعية للوقوف على اسرارها ومعطياتها وملاحقة انعطافاتها وسيرورتها، وما تتضمنه من اضافات جديدة للعمارة الأدبية والفكرية، وينصرف - ولو مؤقتاً - لملاحقة التصريحات والاعلانات التي يوزعها ويصر على نشرها قسم من الكتاب والشعراء عبر الحوارات والمقالات التي تجد فرصاً - مؤسفة - للظهور في الصحف والمجلات؟

بمعنى آخر: هل على النقدة تأجيل مهامهم في الاحكام إلى النص الابداعي نفسه، باعتباره المصدر الاساسي، ان لم يكن الوحيد، في العملية النقدية، ويشرعون بالاكتفاء بما يكونه صاحب النص الأدبي عن عمله وموهبته ومعلقات الثناء التي حصل عليها في عروضه، الابداعية، المختلفة!؟

ربما كان في التساؤل شيء من الاسراف وكثير من السذاجة. الاسراف لأن هذه الظاهرة في نقل القراءة والنقاد - الذين يفترض انهم الصفوة المتميزة من جمهرة القراء - إلى لعبة ليست من العمل الأدبي في شيء، هي ظاهرة موجودة، ولكن في حدود ضيقة، كما انها ليست معدية لحسن الحظ، غير ان الاصرار على ممارستها، وبالحاح مرضي، يشكل خطورة تحولها إلى موجة تتأرجح معها كثير من الموازين الفكرية، التي ينبغي ان تحافظ بأولويات النزاهة والموضوعية والصدق.

كما تكشف عن الخفة التي تمارس بها الهموم الأدبية والفكرية العامة لدى لفيف من كتابنا الذين استطابوا الحديث عن فتوحاتهم الخرافية ونشرها على مسامع الآخرين، والذين - فيما يبدو - وجدوا في هذه العملية لعبة مسلية قد يشغف بها بعض القراء.

وهي عملية ساذجة، لأن القراء يقفون مشدوهين ازاء ما يتفضل به عليه كاتب لا يجد حرجاً في الحديث عن تميزه الابداعي المشكوك فيه أوعن تفرده الخيالي الذي لا وجود له إلا في مخيلته، وهي مخيلة متشابكة، غامضة، مشوشة دائماً.

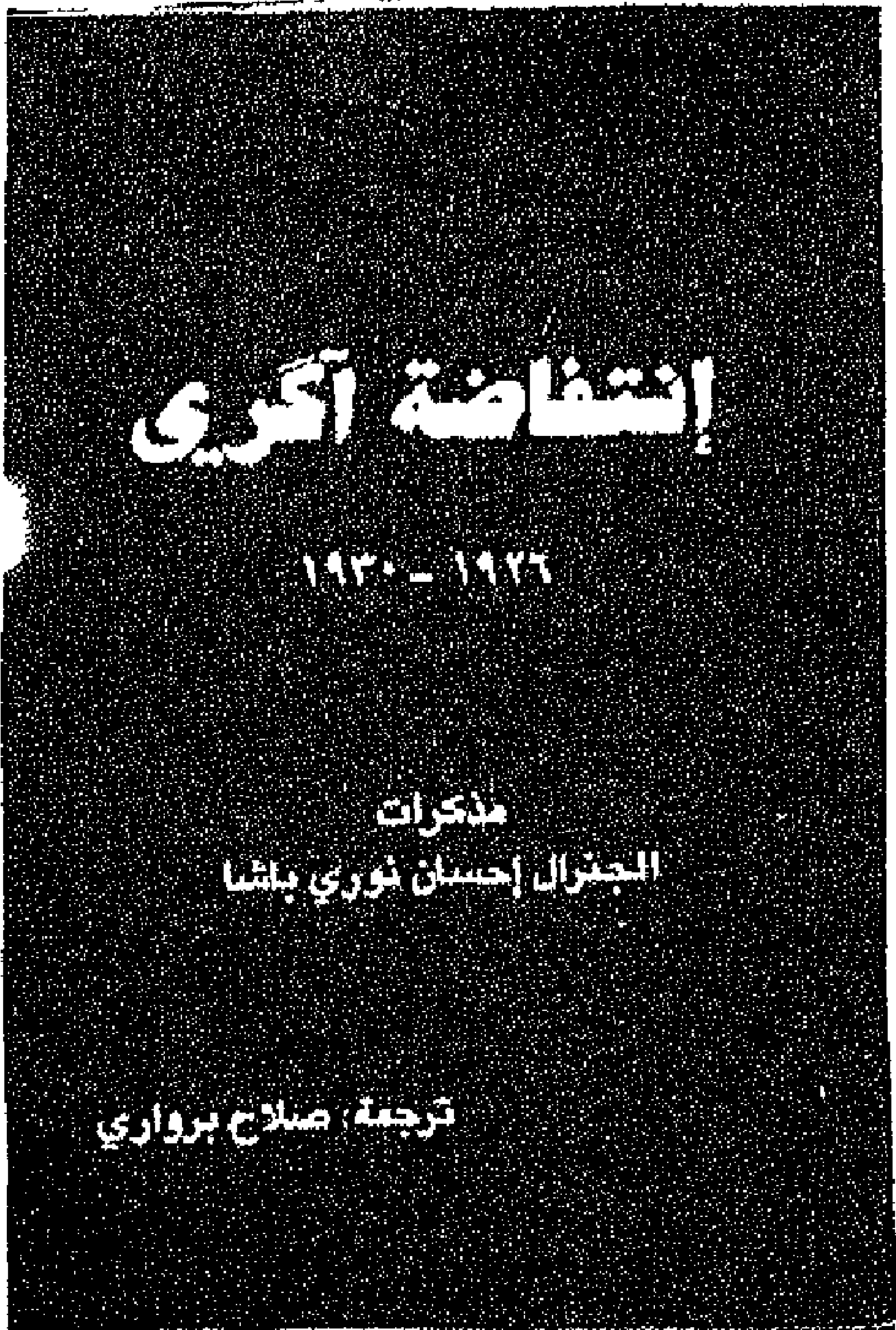
ان رد الفعل الوحيد لدى القراء لن يكون هنا سوى التجاهل المشوب بالرثاء، أو بتحويل هذه الادعاءات إلى مادة للتفكه، وهو جزاء عادل يواجه به القارىء الجاد صبيانية التبجحات المجانية لقسم من الكتاب. (. . .)

شيء من الغضب

(. . .) ان مسألة ما يدعى بالمسرح التجاري ليست موكولة اولاً وأخيراً إلى بضعة من الناس، الذين يتوهمون - لا ندري لماذا - ان بوسعهم استغفال الضمير الجمعي، إلى هذا الحد من الاستخفاف والتجاوز، إلى الحد الذي هيأوا لانفسهم وهم القدرة على كسر الاقلام النزيهة التي يجد اصحابها ان من أولى واجباتهم الفكرية ومسؤولياتهم الوطنية التصدي لكل المحاولات، حتى أكثرها عفوية - التي ترمي إلى وضع العصي بين محاور العجلات.

ليس امراً مضحكاً ما نسمع ونقرأ من محاولات التصدي العشائري لاصحاب الاقلام الطيبة والنزيهة التي تريد للمسرح هواء نقياً، وافقاً ابداعياً حقاً، يتجه إلى امتاع الجمهور ووعيه معاً، لا إلى استدرار الضحك الابله العابر، الذي لا يترك سوى الفراغ الاصم في وجدان المواطن، وعقله.

ولا شك ان كافة المثقفين في وطننا، ولاسيما المبدعين منهم يدركون جيداً ما الذي يستطيع ان يقوم به مسرح متطور وواع في العملية الثقافية بكاملها على صعيد الابداع وعلى مستوى الوعي الفكري والاجتماعي لقطاعات الشعب المختلفة. . ومن هنا، فان الحياد بين ما يسمى بمسرح الفكاهة، وهي فكاهة متدنية بكل المقاييس، وبين المسرح الابداعي الجاد، بمختلف صيغه ومدارسه وأشكاله، هو حياد غير مبرر ومدان، لأن الصمت ازاء الظواهر المريضة في حياتنا الثقافية، هو ممالأة لرموزها ودعاتها.



شاعر كردستان الخالد

اعداد
محمد علي توفيق

الميديون ..
والليليات القديمة



عباس البدري

الاشتراك السنوي:

٢٥ دولار أو ما يعادلها
يدفع مقدماً بشيك أو حوالة مصرفية
إلى رقم الحساب:
282243 - 54
Banque Libano - Francaise
Bar Elias - Libanon

المراسلات:

الثقافة الجديدة
سوريا ـ دمشق
ص. ب ٧١٩٢



فكر علمي
ثقافة تقدمية

السعر دينار ونصف